المُستقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكّمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليميًّا ودوليًا، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكّمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <http://caus.org.lb/ar>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار منظمة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.org>

للحصول على إصدارات المركز

1 ـ الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ **الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):**

للأفراد	**للمؤسسات**
120$ للنسخة الورقية.	150$ للنسخة الورقية.
10$ للنسخة الإلكترونية.	40$ للنسخة الإلكترونية.
130$ للنسختين الورقية والإلكترونية.	180$ للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 ـ الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل **1000 دولار أمريكي** (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 ـ الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 ـ شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره **ستة آلاف دولار أمريكي** تشمل أجور الشحن.

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الثالثة والأربعون | واحد وخمسمئة | تشرين الثاني/نوفمبر 2020

المحتويات

■ **حلقة نقاشية**

□ **الأزمة الليبية: العوامل الداخلية والخارجية وآفاق المستقبل** 7

ورقة عمل (1): الأزمة الليبية: الأسباب وآفاق الحل ... محمد خالد عبدالله الغويل 9

ورقة عمل (2): الأزمة الليبية: الحرب، التدخل الأجنبي، آفاق السلام .... يونس فنوش 22

□ **المناقشات** 25

آمال العبيدي ـ أحمد الشورى أبو زيد ـ أسعد زهيو ـ إسماعيل القريتلي ـ أم العز الفارسي ـ بشير الكوت ـ حاتم محسن محمد الربيعي ـ حسن القويمر ـ خالد الغويل ـ خالد بركة ـ مسعود شنان ـ عبد الله السناوي ـ عبد الحفيظ الشيخ ـ كمال بوناب ـ لونا أبو سويرح ـ يوسف الصواني ـ يونس فنوش.

■ **دراسات**

□ **إشكالية بناء الدولة في أفريقيا:**
قراءة في الأطروحة السلطوية ..... مرسي عبد الرازق 40

تهدف هذه الورقة إلى مراجعة الحجج المختلفة المتعلقة بنظرية السلطوية واختبار صلاحيتها التفسيرية في نموذج الدولة في أفريقيا ما بعد الاستعمار، في علاقتها بإرث الاستعمار ومظاهر التحديث القسري. ولهذا الغرض، تبحث الورقة في المنظورات العامة للأطروحة السلطوية، وصلاحية مقولاتها في تفسير أزمة الدولة في أفريقيا من حيث فتحها منظوراً جديداً لقراءة واقع هذه الدولة في أشكالها التسلطية بما يفسر فشلها في عملية التنمية. تتمحور إشكالية الدراسة حول حدود التفسيرات التي تقدمها الأطروحة السلطوية في قراءة واقع الدولة في أفريقيا؟ وكيف يمكن قراءة وفهم أسباب وعوامل التخلف فيها في ضوء الأدبيات المهتمة أساسًا بقراءة واقع تلك الدولة؟

رئيسة التحرير: لونا أبوسويرح
مدير التحرير: فارس أبي صعب

□ **مكانة البحث العلمي في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر** ..... العيد بوخنفر 56

تعالج هذه الدراسة أهمية البحث العلمي ومكانته في عقلنة صنع السياسات العامة وترشيدها في الدولة، من خلال ما تنتجه المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث الرسمية وغير الرسمية من أبحاث ودراسات علمية حول مختلف المشكلات والقضايا العامة التي تواجه صناع القرار الرسميين، وبناء على ما يقدمه الباحثون التابعون لتلك المراكز من توصيات واقتراحات حلول لتلك المشكلات والقضايا العامة. تلقي الدراسة الضوء على تجارب هذه المراكز البحثية في الدول الغربية، وتتوسع في معالجة التجربة الجزائرية وتبحث في أهم العراقيل والتحديات التي تواجه سياسة البحث العلمي في الجزائر، وما يلزم هذه السياسة من حلول عقلانية لتحقيق أهدافها المرجوة.

□ **خطة وزارة العمل وخصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان** ..... الياس عزيز شهدا 74

تتناول هذه الدراسة واقع الوجود الفلسطيني في لبنان الذي يعيش قسم مهم منه في عدد من مخيمات اللاجئين الموزّعة على مختلف المناطق اللبنانية، في ظروف سكنية وخدمية وحياتية صعبة. تتناول الدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والصحية والتعليمية التي يعيش الفلسطينيون في ظلها في لبنان، وبخاصة بعد تراجع دور الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وتبحث الدراسة في العلاقة التي تربط الفلسطينيين بالدولة اللبنانية وفي الأطر القانونية التي تنظم وجودهم في هذه الدولة. وتناقش الدراسة بعض الحقوق الإنسانية التي يُحرم منها الشعب الفلسطيني في لبنان، وبخاصة حق التملك وحق العمل، إسوة بغيره من السكان غير اللبنانيين المقيمين في لبنان.

□ **الفن والاحتجاج: نحو فهم سوسيولوجي للفن الاحتجاجي في المغرب** ..... رشيد أمشنوك 94

تتحدث هذه الدراسة عن العلاقة القائمة بين الفن ومنظومة الاحتجاج، ودوره في التعبير عن هموم المواطن ومشاكله، وعكس وجوده الاجتماعي ووعيه النقدي المتمرّد. وترى الدراسة أن الممارسة الاحتجاجية لم تعد تنحصر في أشكالها التقليدية المعتادة كالمسيرات والتظاهرات والوقفات وغيرها من أدوات الاحتجاج، بل إن الإنسان أبدع لنفسه عبر الزمن أدوات احتجاجية جديدة تساير دينامية العصر وتحولاته، كأغاني الإلتراس وأهازيج الملاعب والأغاني الشعبية الناقدة وشعارات التظاهرات وترانيم الثورة؛ أو الكتابة على الجدران والكوميديا الساخرة... وغيرها من الأنماط التعبيرية المتعددة. وتؤكد هذه الدراسة أن الفن أصبح يشكل رهانًا استراتيجيًا للحركات الاجتماعية لتأكيد وجودها في الفضاء العام.

■ كورونا في عالم قلق (ملف 2)

□ **ملامح لعالم ما بعد كورونا** ..... عبد الإله بلقزيز 109

يحاول هذا النص تحديد مكانة جائحة كورونا في تاريخ البشرية، بوصفها حدثاً مفصلياً سيطلق سلسلة من التحولات في النظام العالمي، وسيكون عالمُ ما بعد كورونا غيرَ ما كانَهُ عالمُ ما قبلَها، في البنية والتّوازنات والملامح. فلحظةُ كورونا، بهذا المعنى، تُشبه لحْظات أخرى كبرى في التّاريخ، مثل انهيار الإمبراطوريّة الرّومانيّة؛ أو قيام النّظام الرّأسماليّ وزحفه على العالم؛ أو مثل الثّورة الفرنسيّة والثّورة البلشفيّة الرّوسيّة، والحربين العالميّتين الأولى والثّانيّة... إلخ. فكيف ستكون صورة العالم بعد هذه الجائحة، وما مصير القوى العظمى المهيمنة فيه، وما ملامح أو آفاق العلاقات الإنسانية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية التي سيرسو عليها العالم.

□ **تأثير حرب كورونا في منظومة الأمن القومي الإسرائيلي** ..... أحمد عيسى 123

تسعى هذه الورقة إلى فحص مدى تأثير حرب كورونا في الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك من زاوية الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمن القومي، ولا سيما ركيزة تموضع إسرائيل في النظام الدولي والحاجة الدائمة إلى رعاية دولة عظمى. وبعد ذلك تعرض الورقة واقع إسرائيل الاستراتيجي عشية اندلاع الحرب موضحةً التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة في العام الجاري 2020، ثم تتطرق الورقة إلى التحديات والتهديدات وكذلك الفرص التي أحدثتها كورونا للأمن القومي الإسرائيلي، وتحلل تطورات النظام العالمي عقب كورونا واحتمالات تغير موازين القوى الاقتصادية والسياسية عالمياً، وبخاصة من ناحية احتمال تراجع الدور الأمريكي عالمياً وانعكاس ذلك على إسرائيل.

□ **فيروس كورونا والتحولات الجيوسياسية في العالم** ... المولدي بن علية 137

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى فهم واقع التحوّلات السياسية الكبرى في العالم وكيفية التعاطي مع جائحة كورونا من وجهة نظر الفلسفة الاجتماعيّة، انطلاقًا من الممارسات الاجتماعية لأغلب الدول التي انتشر فيها هذا الفيروس وتأثير ذلك في الممارسات السياسية في التضامن بين الدول المتضرّرة من هذا الوباء. وتتطرّق الدراسة إلى ظاهرة الهلع الجماعي وكيفيّة انتقالها من الصين إلى أوروبا ومدى انخراط الدول في التضامن السياسي مع الدول التي أضرّها فيروس كورونا وخلّف فيها عدداً كبيراً من الموتى، وبالأخصّ إيطاليا، في المرحلة الثانية من انتشار الوباء، ثم تتناول الدراسة قدرة هذا التضامن على تشكيل مستقبل الخارطة الجيوسياسية في العالم.

■ مقالات وآراء

□ **أمريكا والصين، هل من حرب باردة جديدة؟** ..... عمرو علان 156

■ كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

□ **الإمام الحسني البغدادي: مقاربات في سسيولوجيا الدين والتدين (التاريخ والسياسة)** (عبد الحسين شعبان) ..... عبد علي كاظم المعموري 164

□ **غرق الحضارات** (أمين معلوف) ..... عثمان عثمانية 169

■ كتب وقراءات

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية** ..... إعداد كابي الخوري 173

الكتب العربية: فلسطين: أربعة آلاف عام في التاريخ؛ أزمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي؛ التنمية العربية الممنوعة: ديناميات التراكم بحروب الهيمنة.

الكتب الأجنبية: Rage; Mobility and Forced Displacement in the Middle East; Isolationism: A History of America's Efforts to Shield Itself from the World.

التقارير البحثية: Preventing State Collapse in Lebanon; Washington Confuses Tactics with Strategy: The Perils of Shuttering the U.S. Embassy in Baghdad.

■ ملف إحصائي

□ **موازنات البلدان العربية: مؤشرات مختارة** ..... إعداد كابي الخوري 181

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة تشكيلية
باسم «Elastic World»
للفنان التشكيلي الكندي بول إيغارتوا

الأزمة الليبية
العوامل الداخلية والخارجية وآفاق المستقبل

عقد مركز دراسات الوحدة العربية، يوم الأربعاء 2020/8/12، حلقة نقاشية من بُعد عبر تطبيق زوم (Zoom) حول «الأزمة الليبية: العوامل الداخلية والخارجية وآفاق المستقبل». قدّم الحلقة لونا أبوسويرح، وأدار الحوار يوسف الصواني. شارك في الحلقة السادة التالية أسماؤهم وفق الترتيب الألفبائي:

آمال العبيدي أستاذة العلوم السياسية، جامعة بنغازي وباحثة في جامعة بيروث ـ ألمانيا.

أحمد الشورى أبو زيد مدرس العلوم السياسية، جامعة أسيوط ـ مصر.

أسعد زهيو ناشط سياسي والأمين العام السابق للتجمع الوطني الليبي.

إسماعيل القريتلي كاتب وصحافي ليبي.

أم العز الفارسي أستاذة في جامعة بنغازي وناشطة سياسية ـ ليبيا.

بشير الكوت أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

حاكم محسن محمد الربيعي أستاذ الدراسات العليا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

حسن القويمر باحث.

محمد خالد عبدالله الغويل خبير اقتصاد وتخطيط، ووكيل وزارة التخطيط سابقًا ـ ليبيا.

خالد بركة طالب دكتوراه في جامعة محمد الخامس بالرباط ـ المغرب.

مسعود شنان أستاذ في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

عبد الله السناوي كاتب وصحافي في جريدة **العربي** وعضو المؤتمر القومي العربي.

عبد الحفيظ الشيخ عميد كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الجفرة ـ ليبيا.

كمال بوناب أستاذ محاضر في كلية العلوم السياسية، جامعة عنّابة ـ الجزائر.

لونا أبوسويرح المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية.

يوسف الصواني مدير الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية.

يونس فنوش ناشط سياسي وحقوقي، ونائب سابق في البرلمان الليبي.

الأزمة الليبية:
العوامل الداخلية والخارجية وآفاق المستقبل

على الرغم من استمرار التدخل الخارجي في ليبيا منذ شباط/فبراير 2011 حتى اليوم، وهو ما يؤكد أهمية العوامل الخارجية ومركزيتها في الأزمة الليبية، فإن ذلك لا يعني أن تلك العوامل تمارس فعلها بمعزل عن عوامل أو ديناميات محلية متعددة. الديناميات المحلية للأزمة أو الصراع الدائر في ليبيا منذ عام 2011، وعلى الأخص منذ عام 2014، تعكس في الواقع تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي تتصل بطبيعة المجتمع والدولة والمؤسسات الليبية منذ الاستقلال وكيف تشكّلت الدولة الحديثة وكيف تمت إدارتها أيضًا حتى سقوط نظام القذافي عام 2011، وما ترتب على ذلك من شروخ أصابت مستويات متعددة من مكونات وعناصر الكيان والمجتمع الليبيين. شهدت البلاد الانقسام السياسي بعد انتخابات البرلمان عام 2014 وانطلاق ما عرف بعملية فجر ليبيا المعبّرة عن القوى الإسلامية وحلفائها في غرب البلاد، وعملية الكرامة التي عبرّت سياسيًا عن البرلمان المنتخب الذي اضطر إلى الانتقال إلى مدينة طبرق في الشرق، وعبّرت أيضًا عن تكوينات ذات طبيعة متنوعة قارعت الإسلاميين في الشرق ثم انتقلت لاحقًا إلى قتالهم في طرابلس منذ نيسان/ أبريل 2019.

لم تفلح جهود الأمم المتحدة وبعثتها الخاصة بالدعم في ليبيا، في تجاوز المعضلات التي تمثل جوهر الأزمة الليبية، ولم تنجح إلّا في تقديم تصورات وخرائط طريق لتقاسم السلطة، آخرها ما يعرف بالاتفاق السياسي الليبي الذي وقّع في الصخيرات المغربية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015. لم تفلح تلك الترتيبات إلّا في زيادة عدد المكونات أو عناصر الأزمة السياسية ولم تتمكن السلطة التي نجمت عنها «حكومة الوفاق» من تحقيق ما أقيمت لأجله، بل أدت إلى المزيد من الانقسام والاقتتال.

علاوة على أن اتفاق الصخيرات لم يؤسس إلا لتمكين بعض القوى الجهوية والسياسية الناتجة من شباط/ فبراير، فقد كانت النتيجة الأبرز تعميق الخلافات بمستويات متعددة شملت الجهوية والإثنية الهويتية والاجتماعية، والاقتصادية، مثلما رفعت من درجة ونطاق التدخل الخارجي، الذي ساهم في زيادة حدة الانقسام وعجز الأطراف الليبية عن التحرك بصفة مستقلة، فدخلت في حرب بالوكالة.

وبوجه عام يمكن القول إن العامل الخارجي بكل مستوياته وتعقيداته مثّل، منذ بداية التدخل الدولي عام2011 ، أحد أهم وأخطر مكونات الأزمة، بل مثّل العامل الجوهري تقريبًا في استعصاء هذه الأزمة على الحل السياسي وكذلك التأثير في مدى تماسك المكونات الليبية جميعًا من ناحية وداخل كل مكوّن أو طرف منها من ناحية أخرى.

لذلك، إن تحقق أي تسوية يعتمد على إدراك الأطراف الليبية لضرورة المصالحة والسلام وقدرتها على حشد المكونات الاجتماعية والسياسية نحو تسويات سياسية تحقق بناء الدولة وتحول دون تفتتها والإضرار بالسلم والنسيج الاجتماعيين وتهديد وحدة البلاد نفسها. سيتوقف هذا أيضًا على القدرة على تحلي الأطراف الخارجية بسياسة ضبط التنافس/أو الصراع الدائر حول ليبيا بكل ما تعنيه من موقع ودور وموارد، سواء بخلق توازنات جديدة وتوسيع مساحة التفاوض، أو بإتاحة الفرصة للعمل السياسي ووقف إمداد الأطراف الليبية بعتاد الحرب وحثها عمليًا على السلام.

ورقة عمل (1)
الأزمة الليبية: الأسباب وآفاق الحل

محمد خالد عبدالله الغويل

خبير اقتصاد وتخطيط، ووكيل وزارة التخطيط سابقًا ـ ليبيا.

مقدمة

تمر ليبيا بمرحلة مفصلية في تاريخها الحديث، تتطلب بناء دولة الاستقلال الثانية، بعد مرور نحو سبعين عاماً على تأسيس دولة الاستقلال الأولى، على أسس جديدة تعالج الاختلالات البنيوية التي تراكمت في مرحلة دولة الاستقلال الأولى وتفتح الآفاق لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة.

إن الاتفاق المجتمعي على مشروع وطني بأسس جديدة للعيش السلمي المشترك بين الليبيين، تستوعب التنوع، وتحافظ على النسيج الاجتماعي، وتضمن الحقوق، هو الخطوة الأولى والمهمة نحو المستقبل، التي يتشارك فيها الليبيون بلا استئثار، أو احتكار، أو استغلال، بهدف خلق تنمية مكانية متوازنة، جوهرها الإنسان، وحاضنتها المدن والقرى والأرياف بلا استثناء، وأداتها مؤسسات الحكم المحلي المسؤولة بصلاحيات منظمة تامة غير منقوصة.

يواجه تحقيق هذا الحلم تحديات كبيرة، كتجذّر ثقافة المغالبة، واستمرار الحروب الأهلية، وحدَّة الانقسام السياسي، وتفكك النسيج الاجتماعي، والتدخل السلبي لعدد من الدول إقليميًا ودوليًا والاعتماد على ريع النفط وإدارته مركزيًا، وانتشار وباء الفساد، وتوافد قوافل المهاجرين، ونكاف الدول الطامعة، وغيلة التنظيمات الإرهابية، وغيرها من التحديات التي تواجه ليبيا حاضرًا ومستقبلاً. ولا بديل من مواجهة هذه الصعوبات، ومقارعة التحديات، بشحذ الهمم، واستحضار التضحيات، ومخاطبة الضمائر، ومناداة العقول، لإعادة قراءة الواقع واستشراف المستقبل، آخذين في الحسبان الفرص الكبيرة المتاحة.

إن الموقع الجغرافي، والوفرة النسبية للموارد الطبيعية، وحجم الاحتياطيات والأصول الأجنبية، وارتفاع نسبة الشباب في التركيبة السكانية، وفرصة إحداث زيادة مهمة في مساهمة المرأة في سوق العمل، وإمكان النمو المرتفع والمستدام في الناتج المحلي الإجمالي، وغياب الحاضنة الاجتماعية والثقافية للتنظيمات الإرهابية والتشكيلات المسلحة غير النظامية، وملاءمة الظروف لغرس القيم المحابية للتطور والحداثة والتنمية، وغير ذلك الكثير، هي فرص كبيرة تحتاج إلى إدارة مقتدرة ومتطورة.

في ليبيا اليوم فرصة ثمينة لتجاوز تجارب استمرت سبعين سنة، تبيّن للجميع أنها ستتكرر إذا لم يتم فهم المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لها. تتمثل الفرصة المتاحة بالرغبة الواسعة في إنهاء المشاكل المستمرة والمزمنة، وبوعي الأجيال الجديدة وحماستها للمستقبل، وبعمق النظر إلى ماهية المشكلة وفهمها، كما تتمثل بالمبادرات والمناقشات المستمرة لإيجاد الحلول، ورسم

مستقبل جديد يتجاوز الماضي ويستفيد من تجاربه. ولا سبيل لبناء ليبيا إلا بإنهاء حالة الصراع المسلح، ومواكبة المتغيرات، ومجاراة الأحداث، وعقد الشراكات، والاندماج في اقتصادات العالم، والتفرغ للمنافسة، بتنمية القدرات، واستثمار الإمكانات، وتسخير الجهود للاستقرار والتنمية.

تشمل هذه الورقة تشخيصًا للأزمة الليبية متضمنًا الأسباب والتداعيات والتحديات والفرص وتقترح مشروعًا لحل الأزمة.

أولًا: تشخيص الأزمة الليبية

مرت ليبيا خلال أعوام 1952 ـ 2020 بتجارب سياسية مختلفة، وبأنظمة حكم متناقضة، وإصرار كل نظام على إلغاء سلفه، وإلقاء كل ما له وما عليه في المهملات، وإقامة نظام نقيض ينتهي في الغالب إلى ما انتهى إليه من سبقه.

1 ـ العناصر المشتركة في الأزمات الليبية

ولعل قراءة عميقة للأزمات التي مرت بها ليبيا، وتمر بها منذ عشر سنوات، تستنتج التشابه في أسباب حدوثها، وعدم الإفادة من التجارب والأخطاء المكررة، وأن الصراع لن يتوقف بغض النظر عن الأشكال التي يتخذها، وعن شكل نظام الحكم وشعاراته ونواياه، ما لم توضع الحلول الناجعة والنهائية لمسببات تلك الأزمة.

ولعل أهم المشتركات التي يمكن ملاحظتها، تتمثل بالآتي:

أ ـ على الصعيد السياسي

ـ حظر العمل الحزبي، والتضييق على الخصوم السياسيين، وبالتالي إلغاء فكرة المعارضة السياسية. وهو ما أسفر عن ضعف شديد في التجربة السياسية وتراكماتها.

ـ إبعاد النقابات عن المشاركة في الشأن العام، وهو ما أدى إلى ضعف دورها مع مختلف الأنظمة.

ـ غياب كامل لفكرة التداول السلمي للسلطة.

ـ ترسخ ثقافة المغالبة سبيلًا وحيدًا للوصول إلى السلطة، مع إلغاء المغلوب ومصادرة حقوقه.

ب ـ على الصعيد الاقتصادي

ـ عدم الإفادة من عائدات الموارد الوطنية بما يخدم الاقتصاد الليبي ويؤدي إلى تنويعه ونموه واستدامته.

ـ التوظيف الخاطئ للموارد الوطنية، واستخدامها كأداة للاستدامة السياسية.

ـ إضعاف دور القطاع الخاص من خلال اعتماد توجهات وسياسات خاطئة.

ـ رسوخ ثقافة الغنيمة والريع وآثارها السلبية في مختلف المستويات.

ج ـ على الصعيد الاجتماعي

ـ هشاشة البنية الاجتماعية في غياب أسس توافقية راسخة للعيش المشترك.

ـ استخدام التاريخ الشخصي أو العائلي كأفضلية على الآخرين.

ـ ضعف الرعاية الاجتماعية وخدماتها.

ـ الفهم الخاطئ للعلاقة بالآخر، على مستوى المجتمع المحلي أو المجتمعات الأخرى.

تكمن مشكلة الأنظمة السياسية في تكرار ممارسة الخطوات نفسها، وبالتالي الوقوع في الأخطاء نفسها، حيث يتم إسقاط الأنظمة بسبب فشلها، ثم تشكَّل حكومات تقدم أداء ضعيفًا لا يتناسب مع طموحات الناس، يتسبب في إحباط شعبي يؤدي إلى إسقاط النظام، ثم العودة إلى الأداء الضعيف، وهكذا.

2 ـ الأسباب الأساسية للأزمة

يبدأ الحل بفهم الأسباب العميقة للأزمة وعدم الاكتفاء بالتفاعل مع مظاهرها، وتعود أهم أسباب الأزمة الليبية إلى الآتي:

أ ـ غياب الحوار المجتمعي الشامل للتوافق على أسس ومبادئ حاكمة للعيش السلمي المشترك، الأمر الذي أضعف بناء الدولة ومؤسساتها منذ الاستقلال لغياب مرجعيتها المجتمعية الأساسية.

ب ـ غياب الأسس التوافقية لإدارة عائدات النفط والموارد الطبيعية، وهو ما أدى إلى ترسيخ المركزية، وتعميق الفروق الاجتماعية، وإحداث آثارٍ ثقافية سلبية، وشكَّل أداة مهمة لشراء الولاءات، وفجّر الصراع المسلح الذي تشهده البلاد.

ج ـ تجذُّر ثقافة المغالبة، حيث يلغي الغالب حقوق المغلوب.

د ـ تدويل الحالة الليبية والارتهان لتوافقات وتوازنات ومصالح دولية وإقليمية.

هـ ـ تعدد وتناقض مصادر التدخل الخارجي المباشر في القرار الليبي، وبخاصة في غياب تحالف استراتيجي ليبي تاريخي مع الدول المؤثرة دوليًا.

ثانيًا: التداعيات

أدت أسباب الأزمة وتفاعلاتها إلى التداعيات الآتية:

1 ـ تشظٍ عميق وواسع للنسيج الاجتماعي، وظهور وتوظيف النزاعات التاريخية.

2 ـ يُنذر هذا التحول الخطير في البناء الاجتماعي والمؤسسي بشبح التقسيم.

3 ـ تغير جوهري سيلقي بظلاله على التركيبة الديمغرافية، بما في ذلك انحسار وتراجع معدل النمو السكاني، وتوطن المهاجرين.

4 ـ تدمير ما تبقى من بنية تحتية على كل المستويات، وتدنٍ مروع في مستوى الخدمات والمعيشة.

5 ـ تحوُّل الخلاف الليبي الداخلي إلى حرب بين أطراف إقليمية ودولية على الأراضي الليبية (الحرب بالوكالة).

6 ـ فوضى انتشار السلاح ودخول أسلحة نوعية متطورة، تزيد من أمد الصراع.

7 ـ زيادة حدة التدخلات الإقليمية والدولية المباشرة.

8 ـ العودة إلى انحسار هامش الحريات العامة.

ثالثًا: التحديات والفرص

1 ـ التحديات

تم تصنيف التحديات إلى تحديات وجود الكيان وتحديات اقتصادية وتحديات اجتماعية وتحديات مؤسسية وتحديات للحل السياسي، وفيما يلي استعراض لأهم هذه التحديات:

أ ـ تحديات وجود الكيان

1 ـ نسبة سكان ليبيا إلى سكان دول الجوار 33:1، وأكثر من 99.5 بالمئة من مساحة ليبيا غير آهلة بالسكان.

2 ـ التغير الديمغرافي المستمر بسبب الهجرة غير القانونية وتوطنها بما يؤثر في الأمن الوطني.

3 ـ التعبير الضمني لبعض دول الجوار عن حقها التاريخي في أراضٍ ليبية.

4 ـ التدني الحاد في متوسط دخل الفرد في الإقليم (عدد من دول الإقليم أقل من 450 دولار للفرد سنويًا).

5 ـ يشهد الإقليم توطنًا لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تمتهن التجارة غير المشروعة (البشر، السلاح، المخدرات، غسيل الأموال... إلخ).

6 ـ توطن عدد من التنظيمات الإرهابية في الإقليم (بوكو حرام في نيجيريا؛ الشباب في الصومال؛ القاعدة شمال أفريقيا في الجزائر؛ نصرة الإسلام والمسلمين في إقليم أزواد في مالي؛ داعش والقاعدة وأنصار الشريعة في دول مختلفة بالإقليم... إلخ).

7 ـ وقوع ليبيا كممر رئيسي للهجرة باتجاه شمال المتوسط.

8 ـ تنامي دور الأطراف المسلحة، ودخول أطراف دولية جديدة على المشهد، وما يترتب على ذلك من تحد لفكرة الوحدة والسيادة الوطنية.

9 ـ تعثّر المسار السياسي وتصاعد حدة الصراع المسلح، الأمر الذي قد يؤدي إلى انهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة وتشظي الوطن إلى جزر مفصولة ستكون مدعاة لأطماع إقليمية.

10 ـ تصاعد نبرة الدعوات الانفصالية من الداخل.

11 ـ تعدد أطراف التدخل الخارجي في ليبيا وفق مشروعات تستهدف خدمة مصالحها المتناقضة، التي في أغلبها لا علاقة لها بخدمة المصلحة الليبية، مع غياب المشروع الليبي الذي يخدم مصالح ومستقبل ليبيا والليبيين.

ب ـ تحديات اقتصادية

1 ـ الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للدخل الحكومي مع تراجع أهميته النسبية على المدى المتوسط والبعيد عالميًا لظهور بدائل الطاقة من جهة وتطور المحددات البيئية من جهة أخرى.

2 ـ اختلال سوق النفط العالمي في جانبي العرض والطلب بعد تطوّر تقنية استخراج النفط والغاز الصخري في السنوات الأخيرة حيث تتجه الدول الأكثر استهلاكًا لتكون أكبر الدول إنتاجًا للنفط (الولايات المتحدة، الصين).

3 ـ الآثار السلبية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتجذر الاقتصاد الريعي، ومن أمثلة ذلك:

ـ التوسع في الإنفاق الجاري، والتراجع في الإنفاق الاستثماري العام والخاص، والانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع معدل البطالة وتنامي ظاهرة الاحتكار.

ـ الصراع المحموم على الأصول والموارد المالية للدولة.

ـ تفشي ظاهرة الفساد وتحوله إلى ثقافة عامة في القطاعين العام والخاص.

ـ عدم اليقين في الاستدامة المالية.

ـ ارتفاع في مستوى البطالة بنوعيها المقنعة والمكشوفة.

ـ وجود اختلالات بنيوية كضعف مساهمة المرأة، وضعف الاستثمار، واختلال وانكماش في الناتج، وارتفاع الدين المحلي ومستويات العجز في الميزانية العامة.

ـ ترسخ مفاهيم خاطئة منها أن ليبيا دولة غنية، إذ هناك فرق شاسع بين تذويب الثروة الوطنية نتيجة لاستخراج النفط وبين خلق الثروة، فالدول الغنية هي تلك الدول القادرة على خلق الثروة من خلال ما تنتجه من معارف وسلع وخدمات.

ـ يتحول المواطن في المجتمعات الريعية من خانة الفعل إلى خانة الطلب والنقد، وهو ما يرفع سقف التوقعات وتصور تحقيقها في أجل قصير ومن دون عمل جاد مستمر وفعّال مشترك من جميع المواطنين، وفي غياب تواصل فعّال بين المؤسسة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، تزداد حدة الضغوط على الإدارة التنفيذية، وهو ما يشتت الجهود في تفاعلات جانبية تؤدي إلى ضياع الوقت وإهدار الطاقات من دون تحقيق نتائج بالمستوى المطلوب.

ـ نتج من الريع ثقافة اتكالية تبناها ورسّخها المجتمع، وهي ثقافة لا تبرز قدسية وضرورة العمل، وتحمُّل المسؤولية، ولا تعمل على غرس هذه القيم في النشء، وهي خلافًا لذلك تُنتج ازدراءً واضحًا للعمل اليدوي والمجهد وتعففًا عن أنشطة اقتصادية كثيرة. كما أفسدت الثقافة الريعية ثقافة العمل وأفرغت مفهوم العمل من مضمونه، فلا وعي بتحسين الإنتاجية أو بإتقان العمل.

الدولة نفسها في المجتمعات الريعية تصبح ضحية هذه الثقافة، فهي دولة رخوة تشتري سكوت المواطن بمرتب أو بمكافأة أو علاوة أو ترقية من دون وجود مبرر من إنتاجية إضافية حقيقية أو تميز في الأداء.

ـ غياب شبه كامل في العلاقة بين المجهود والمردود والإنتاجية والعائد.

4 ـ نمو كبير في التجارة غير المشروعة (تهريب الوقود والبشر والسلاح والمخدرات) أدى ذلك إلى تكوين عصابات جريمة منظمة ذات مصالح كبيرة تزيد وتتشابك داخليًا ودوليًا (في الداخل تتفاعل مع الأحداث وتتحالف مع الشرعيات المتعددة) تربك حاضر البلاد ومستقبلها وتزيد من مخاطر تأخير تحقيق الاستقرار.

5 ـ نشوء آليات وترسخ ممارسات استخدام الريع في مكافأة وشراء الولاءات.

6 ـ الاستقلال المالي للدولة، بمعزل عن القطاع الخاص وضرائبه، يقوي قابليتها على ترويض معارضيها وتجنب المساءلة الحقيقية، وهو ما يعزز الاستبداد والمناخ المعادي للمشاركة الديمقراطية ويعرقل نشوء وتطور آليات المراقبة والمحاسبة والتقويم.

ج ـ تحديات اجتماعية

1 ـ تفكّك النسيج الاجتماعي.

2 ـ استمرار الحرب الأهلية وتراكم الأحقاد المتولّدة منها، والتغيرات السلبية في منظومة القيم المجتمعية.

3 ـ تفشي الفساد.

4 ـ تدني مستوى التعليم، وانتشار التطرف.

5 ـ انحدار مستوى السلوك وانتشار الظواهر الهدّامة.

5 ـ تدني مستوى المعيشة، وانتشار الفقر.

6 ـ ظهور واستمرار الشرعيات المستندة إلى التاريخ الشخصي أو العرقي أو القبلي، وعدّها معيارًا للأفضلية.

7 ـ تجذُّر ثقافة المغالبة، واستمرار ممارسة العزل والاقصاء.

8 ـ غياب الحوار المجتمعي الفعال حول القضايا الرئيسية.

9 ـ استمرار التعدي على الحقوق والحريات العامة وانحسارها، وبخاصة الحق في التعبير.

10 ـ التوظيف السلبي لوسائل التواصل والإعلام، حيث أصبحت أداة رئيسية في الصراع.

د ـ تحديات مؤسسية

1 ـ تراجع متسارع في أداء وقدرات المؤسسات العامة.

2 ـ عجز كبير عن تقديم الخدمات الأساسية والاجتماعية.

3 ـ استمرار حالة الانقسام المؤسسي.

4 ـ ضعف شرعية المؤسسات السياسية القائمة.

5 ـ تعدد وتداخل أعمال الأجهزة الرقابية مع تفشي الفساد في المؤسسات.

6 ـ تضخم في عدد العاملين وهياكل وأعداد المؤسسات العامة.

هـ ـ تحديات للحل السياسي

1 ـ تفكك اجتماعي وأزمة ثقة بين جميع الليبيين يعززها رسوخ ثقافتي المغالبة والمخاتلة.

2 ـ عدم تعوُّد العمل الجماعي وغياب جوهر مفاهيم التفاوض والحوار والتنازل المتبادل.

3 ـ تغليب المصالح الضيقة (الشخصية والجهوية والفئوية... إلخ) على المصلحة العليا المشتركة.

4 ـ ارتكاز الأطراف على النظرة البراغماتية الآنية قصيرة المدى والتعامل التكتيكي الانتهازي، وعدم الاكتراث بالمنظور الاستراتيجي بعيد المدى.

5 ـ غياب برامج إدارة وتنظيم السلاح وإدماج المسلحين المرتبط عضويًا مع بناء الثقة «المفقودة»، والمصالحة الغائبة.

6 ـ مقاربة الحلول التي تطرح في ليبيا مؤسسة على فكرة تقاسم السلطة لا على بناء الدولة، فمعلوم أن أدوات تنفيذ مقاربة بناء الدولة تتمثل برؤية توافقية، وميثاق ومشروع وطني، وترسيخ المواطنة المتساوية أمام القانون وفي الواجبات والحقوق، والتأسيس على الكفاءة ومراعاة التوازن بمفهومه الشامل (الفكري، الثقافي، الاجتماعي، العرقي) في تولي المهمات، بينما مقاربة تقاسم السلطة بأدواتها المتمثلة بالمحاصصة وإبعاد الكفاءة وغياب المشروع والتعامل المجزأ مع القضايا وبطريقة ردود الأفعال، التي جربت عبر السنوات الأخيرة في ليبيا وأدت إلى نتائج كارثية ماثلة للعيان. لذا فإن تكرار مقاربة تقاسم السلطة لن يكون إلا تأجيلًا مؤقتًا لصراع مسلح جديد وعنيف، واستمرارًا لمسلسل الانهيار الشامل.

7 ـ توجه الحل الدولي المتبع حاليًا بإطلاق ثلاثة مسارات (سياسي، اقتصادي، أمني وعسكري)، أي تناول موضوعات متداخلة وفي غاية الأهمية على مستقبل ليبيا على نحو مجزأ من دون رؤية كلية جامعة يتوافق عليها الليبيون.

8 ـ الصراع السياسي سيعيد تدوير الصراع المسلح إذا لم يكن الاتفاق شاملًا ومؤسسًا على مشروع وطني لبناء الدولة وشراكة طويلة المدى في تنفيذه وتطويره بين كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين.

2 ـ الفرص

على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه ليبيا يوجد الكثير من الفرص التي تساعد على حل الأزمة الليبية والوصول بليبيا إلى بر الأمان، وفي ما يلي عرض لأهم هذه الفرص:

أ ـ سقوط كل الشعارات البرّاقة الموظفة سياسيًا التي استعملت خلال السنوات الماضية، سواء الوطنية أو القبلية أو الجهوية أو الدينية، واكتشاف المواطنين أن تلك الشعارات لم تكن إلا وسيلة لشد انتباههم بعيدًا لتخفي خلفها جوهر الصراع وهدفه وهو السيطرة على المال العام والتحكم في ادارته لمصالح فئات قليلة جدًا.

ب ـ ارتفاع درجة الوعي عند أغلب المواطنين بما يحدث.

ج ـ رغبة أغلب مكونات المجتمع الليبي في إنهاء حالة الصراع المسلح المستمر.

د ـ تنامي الوعي المجتمعي بالحاجة إلى ميثاق يحدد أسس العيش السلمي المشترك.

هـ ـ تعدد المبادرات لوقف الحرب والذهاب إلى طاولة الحوار السياسي.

و ـ التغير الواضح في مواقف بعض الدول التي راهنت على الخيار العسكري.

ز ـ تكليف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة مسارات الحوار السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري للوصول الى توافق الأطراف على حل في ليبيا.

ح ـ التأكيد الدولي المستمر أن الحل سياسيٌّ وليس عسكريًا في ليبيا.

ط ـ إمكان التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الحقيقي، وترسيخ قيمة العمل.

ي – إمكان الإفادة من موارد الدولة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والسلطات المحلية والمركزية.

ك ـ إمكان الإفادة من الموقع الجيوسياسي والموارد المتاحة لعقد تحالفات وشراكات استراتيجية.

ل ـ إمكان استثمار العائدات والاحتياطيات والأصول في تطوير وتنويع مصادر الدخل.

م ـ تعدد الرؤى والمشروعات الوطنية التي تهدف لبناء دولة المستقبل المأمول.

رابعًا: مقترحات لحل الأزمة

تهدف المقترحات الواردة في ما بعد إلى وضع قواعد راسخة لتأسيس الدولة الليبية المنشودة وفق منظور يعالج هشاشة القواعد السابقة منذ التأسيس، كما تهدف إلى القضاء على مسببات الصراع المتتالي والمستمر إلى الآن، بما في ذلك ما أنتجه الشعور بالظلم أو التهميش أو الإقصاء، ونقل ليبيا إلى المستقبل الذي يتطلع إليه الليبيون في دولة مدنية ديمقراطية عادلة ومزدهرة ومندمجة في القرن الحادي والعشرين يسهم أبناؤها بإيجابية في الحضارة الإنسانية.

يتأتى ذلك من خلال تبني مشروع وطني تلتف حوله كل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تشترك جميعها في ملكيته وتنفيذه وتقويمه ومتابعته وتطويره، يتسم بالآتي:

ـ التأسيس على القيم الوطنية السامية والأهداف العليا التي تتجاوز المصالح الآنية، والصراعات المصلحية، والارتهانات الإقليمية والدولية.

ـ الإفادة بواقعية وموضوعية من أهم الدروس في مسيرة ليبيا منذ استقلالها، ليبنى على ما هو إيجابي ويتفادى تكرار ما هو سلبي.

ـ معالجة الاختلالات البنيوية في تأسيس الدولة الليبية وتلك الاختلالات الناتجة من التوجهات والسياسات المتبعة خلال المراحل السابقة.

ـ طي الصفحات المؤلمة والمؤسفة، من الحاضر والماضي القريب والبعيد، والتأسيس للتوجه نحو آفاق المستقبل الواعد.

ـ وفي سبيل ذلك يُقترح العودة إلى صيغة مؤتمر وطني شامل (مؤتمر غدامس) لكل القوى المجتمعية الفاعلة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تتحول المسارات الحالية (السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري) إلى مسارات فنية تفصيلية تعمل على تقديم الاستراتيجيات والبرامج والمشروعات التي تحقق الرؤى الكلية التي يتوافق عليها في المؤتمر الوطني الموسع والذي من المفترض أن يتوافق على الرؤية الكلية لتأسيس ليبيا الجديدة وميثاقها الوطني، وتكون مخرجات المسارات بمنزلة خرائط الطريق واستراتيجيات التنفيذ في المجالات الرئيسية.

على هذا النحو يمكن ضمان التجانس بين مخرجات المسارات، حيث تحكمها رؤية واحدة، وبخاصة إذا ما كان هناك تنسيق مستمر بين المسارات لتبادل مسودات المخرجات والتأكد من تكاملها وتجانسها.

إن الطريق نحو الاستقرار يستوجب المرور بثلاث مراحل أساسية: المرحلة الأولى مرحلة إنهاء حالة الصراع المسلح، والمرحلة الثانية مرحلة تمهيدية انتقالية، والمرحلة الثالثة والأخيرة وهي مرحلة الاستقرار. وللوصول إلى هذه المرحلة يجب أن تكون هناك خطة متكاملة، وفي ما يلي عرض للعناصر الأساسية لهذه الخطة:

1 ـ صوغ ميثاق وطني (عقد اجتماعي/ أسس العيش المشترك/ أسس حاكمة)

إيمانًا بضرورة الالتفاف حول ميثاق وطني يعزز جهود المصالحة الوطنية ويحقق مصلحة ليبيا العليا، ويحافظ على وحدة ترابها واستقلال إرادتها، وانطلاقًا من الثوابت الوطنية، وتمسكًا بقيم الدين الإسلامي الحنيف، واستشرافًا لمستقبل مشرق للأجيال المقبلة، يُقترح الاتفاق على صوغ الأسس والمبادئ الحاكمة للقضايا الآتية:

أ ـ الهوية الوطنية.

ب ـ المواطنة.

ج ـ الحكم الرشيد.

د ـ الأمن الوطني.

هـ ـ التنمية الشاملة المستدامة.

و ـ المصالحة الوطنية.

2 ـ إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي

ترتكز إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي على الأسس الآتية:

أ ـ تطوير معدلات استخراج النفط للوصول إلى 2.5 مليون برميل خلال 5 سنوات. سيؤدي ذلك على المدى القصير إلى زيادة الاعتماد على القطاع النفطي بغرض تطوير القدرة التمويلية للإنفاق التنموي (الاستثماري) وبخاصة في قطاعات البنى التحتية والأساسية والاجتماعية لتحقيق قاعدة ضرورية للنمو وللتنويع الاقتصادي المنشود.

ب ـ إنشاء مناطق استثمارية ذات طبيعة خاصة وفقًا لأحكام القانون رقم 14 لسنة 2010 لغرض توفير محفز للنمو وقاطرة للتنمية المستدامة تسهم في التنويع الاقتصادي وتوفر فرص العمل وتطور بيئة الأعمال وتسهم في الاندماج والتشبيك الاقتصادي والشراكة الاستراتيجية مع الفاعلين الاقتصاديين الإقليميين والدوليين.

ج ـ تطوير نموذج لإدارة عائدات الموارد النفطية تتوافق عليه القوى المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

د ـ تغيير دور الدولة من مقدم للخدمات إلى منظم ومراقب لها لمصلحة الجميع، حيث تكون الريادة للقطاع الخاص في القيام بالأنشطة الخدمية والإنتاجية والمعرفية وفق برنامج انتقال مدروس لتفادي الآثار السلبية لأي صدمة اقتصادية ذات بعد اجتماعي.

هـ ـ تعزيز شبكة الحماية الاجتماعية تزامنًا مع الإصلاحات الهيكلية لتخفيف آثارها السلبية المحتملة.

و ـ التناغم ما بين مكونات وأدوات السياسات الاقتصادية.

3 ـ وضع الأسس لنظام الحكم المحلي

لقد بيّنت التجربة الممتدة منذ ستين عامًا مساوئ المركزية، قرارًا وإدارة، سواء على المستوى الاقتصادي والخدمي، أو على المستوى الاجتماعي والمناطقي، الأمر الذي وجب تلافيه عند إعادة بناء الدولة على أسس سياسية واقتصادية حديثة تتمشى مع النماذج الناجحة المطبقة في دول العالم.

كما أن ذلك يستلزم تبني أسسًا محددة يستند إليها نموذج الإدارة المحلية المناسب، ومنها:

أ ـ الاستجابة للخيار الاقتصادي الذي يتم تبنيه من بين خيارات إدارة عائدات الموارد الطبيعية المقترحة.

ب ـ مراعاة الكثافة السكانية والفرص التنموية في كل وحدة محلية حرصًا على الاستدامة ومواجهة المتطلبات.

ج ـ تحديد اختصاصات الحكومة المركزية بصفة حصرية، لتمارس الوحدات المحلية ما عداها من مهمات من دون تخصيص.

د ـ الاستقلالية التامة (الذاتية) للمؤسسات المحلية، وعدم عدها تابعة للمؤسسات المركزية، وتمتعها بالشخصية الاعتبارية المستقلة.

هـ ـ تحقيق التكامل الوظيفي مع الحكومة المركزية ومؤسساتها.

4 ـ وضع الأسس لتوحيد المؤسسات

من المتصور أن يمر برنامج توحيد المؤسسات المنقسمة وإعادة بنائها بمرحلتين، تتمثل الأولى بتصحيح الوضع القائم، وتتمثل الأخيرة وفق ما يتم الاتفاق عليه في شأن نموذج إدارة عائدات الموارد الطبيعية، كما تراعى الأسس الآتية لإنجاز المرحلة الأولى:

أ ـ اختيار الشخصيات المناسبة لإدارة المؤسسات العامة استنادًا لمعيار الكفاءة والجدارة.

ب ـ اتباع خطوات متوازنة وشفافة في عملية إعادة الهيكلة والإدماج.

ج ـ الاتفاق على طريقة تسوية المصروفات (المشروعة) من فرعي المصرف المركزي بطرابلس والبيضاء استنادًا على نتائج المراجعة الدولية التي شرع في تنفيذها مؤخرًا.

د ـ قيام الحكومة بتطبيق اللامركزية الإدارية، واقتصار مهماتها على التخطيط والإشراف.

هـ ـ تنظيم جيش عصري ولاؤه للوطن بعيدًا من التجاذبات السياسية.

و ـ تنظيم عملية إدماج التشكيلات المسلحة واستيعابها في القوة العاملة والاحتياطية، وفق ضوابط تضمن امتثالها الأوامر والتكليفات والانضباط.

5 ـ وضع الأسس لمصالحة وطنية شاملة

المصالحة واجب وطني يشارك فيه الجميع من دون استثناء أو إقصاء، وتهدف إلى الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي، والحرص على عدم توريث الخلافات للأجيال المقبلة، وفقًا للأسس الآتية:

أ ـ احتواء الجميع في رحاب الوطن، وحشد القدرات، ومعالجة التصدعات الاجتماعية المتراكمة.

ب ـ الالتزام بتطبيق قانون العدالة الانتقالية وقانون العفو العام، ورد المظالم، وجبر الضرر، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والعسكريين وضمان عودة جميع النازحين والمهجرين.

ج ـ حرمة الدماء والأعراض والممتلكات والأموال العامة والخاصة وعدم التمييز بين ضحايا النزاع.

د ـ نبذ المغالبة، وتجريم استخدام السلاح، أو الترهيب المادي أو المعنوي، أو تسخير التشريعات أو أيًا من السلطات كأدوات لإقصاء كل من هو مختلف، وتجريم التخوين والتكفير والتهديد.

هـ ـ الجرائم فردية وعقوبتها فردية ولا يجوز تعميمها، كما لا يجوز استيفاء الحق بالذات.

و ـ تجريم استعمال المنابر الثقافية والإعلامية والتعليمية والدينية للتحريض على العنف أو الكراهية أو التخوين أو التكفير أو بث أخبار كاذبة، أو التنابز بالألقاب.

ز ـ وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الإعلامية والثقافية والدينية والتعليمية لترسيخ قيم العفو والتسامح ونبذ العنف، ومحاربة دعوات العنصرية والعصبية والإرهاب.

ح ـ الكشف عن ملابسات قتل أو اغتيال أو تعذيب أو إخفاء أي مواطن ليبي، وحق أهله في معرفة مصيره وتسلّم جثمانه ونقل رفاته، ويسري ذلك على كل الحالات منذ الاستقلال، ويرجأ تنفيذه إلى مرحلة الاستقرار.

6 ـ وضع الأسس لشراكة استراتيجية مع الدول الفاعلة والمؤثرة

تنبع الحاجة إلى إقامة شراكات دولية استراتيجية من تجارب الدول، ومن حاجة ليبيا إلى جسور متينة للعبور إلى مراحل مستقرة ومزدهرة، تمكنها من مواجهة جملة من التحديات المباشرة وغير المباشرة التي تهدد استقرارها ووجودها، على أن تؤسس الشراكات على المصلحة الوطنية وأن تستهدف تحقيق الآتي:

أ ـ تكوين قاطرة للتنمية المستدامة.

ب ـ نقل المعرفة وتطوير الموارد البشرية وتوفير فرص العمل.

ج ـ توفير محفزات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د ـ المساهمة في التنويع الاقتصادي.

هـ ـ معالجة الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية المباشرة وغير المباشرة الناتجة من عقود من الاقتصاد الريعي وسنوات من الصراع المسلح.

و ـ تسهيل إدماج ليبيا في القرن الحادي والعشرين بتشريعاته وإدارته وثقافته.

ز ـ تغيير نمط التدخل الخارجي في الشأن الليبي من صراع يؤجج الحرب إلى شراكة ومنافسة اقتصادية تنموية.

ح ـ المساهمة في تحصين البلاد من الوقوع في فخ توطن الإرهاب وتنظيماته بتنظيم وتطوير القوات المسلحة والأجهزة الأمنية على أسس الاندماج والتكامل مع القوى الدولية والإقليمية في مواجهة القضايا ذات الاهتمام الدولي مثل (الإرهاب؛ التجارة غير المشروعة مثل تجارة البشر وتجارة المخدرات... إلخ).

7 ـ المسار الدستوري وخريطة طريق للوصول إلى مرحلة الاستقرار

أعلن المجلس الوطني الانتقالي إعلانًا دستوريًا في آب/أغسطس 2011 أي قبل تسع سنوات، وقد تعرض هذا المسار للتعطيل والطعن والاختلاف، ولم يتم التوصُّل إلى صيغة نهائية مستقرة تنهي المراحل الانتقالية المتتالية لتدشن حالة الاستقرار النهائي لشرعية الدولة وقانونية مؤسساتها، وقد اتسمت هذه المرحلة بالآتي:

أ ـ التعديلات المتكررة التي لحقت بالإعلان الدستوري بسبب الخلافات السياسية.

ب ـ إطالة أمد المراحل الانتقالية، وعدم احترام الآجال الدستورية وتمديدها أكثر من مرة.

ج ـ تعدد الطعون القانونية والأحكام القضائية التي أثرت في المسار.

د ـ انتهاج أسلوب المقاطعة للتعبير عن عدم الرضا عن المخرجات.

هـ ـ اللجوء إلى خلق أجسام موازية بسبب جمود المسار الدستوري.

وحيث إن الهيئة التأسيسية لصوغ مشروع الدستور قد انتهت من أعمالها، وصدر القانون الرقم 6 لسنة 2018 في شأن الاستفتاء على مشروع الدستور، وأمام الاعتراض المتكرر على المسودة من جهة وعلى القانون من جهة أخرى، فإن الخيارات المتاحة للوصول إلى الوضع الدستوري النهائي، تدور حول الآتي:

أ ـ المضي في طرح المشروع للاستفتاء والقبول بنتائجه، وعدّه دستورًا للبلاد.

ب ـ استخلاص مشروع مؤقت من المسودة واعتماده كقاعدة للانتخابات التشريعية والرئاسية، مع تأجيل البت في مسودة الدستور.

ج ـ إصدار وثيقة دستورية توافقية جديدة للذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية، يتم بعدها مراجعة مسودة الدستور وعرضها للاستفتاء.

خاتمة

تظل الثقة عالية في قدرة الليبيين، وبخاصة شبانهم، على تجاوز المحنة والانتقال من الواقع البائس إلى المستقبل المشترك المنشود. تظل الثقة عالية في تجاوز ليبيا، بجهود جميع أبنائها، آلام الماضي ومحن الحاضر وبناء مستقبلها المنشود وتحقيق أحلام شعبها في السلام والازدهار. وتظل الثقة عالية في الخروج من النفق إلى الأفق، ومن الألم إلى الأمل، بالعمل الجاد المؤسس على رؤية واضحة وخطط تنفيذية محترفة، والشراكة الوطنية الواسعة بين كل الأطراف والفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين. الطريق والمهمات ليست مستحيلة وإن لا تُخفى الصعوبات الكثيرة والكبيرة والمعقدة الظاهرة للجميع. على الليبيين استلهام العبر والدروس من تجارب الشعوب التي نجحت في النهوض بعد محن كبيرة، مثل ألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتشيلي وجنوب أفريقيا ورواندا. وعلى الليبيين عدم الاستسلام للواقع وتفادي الوقوع في فخ الانهزامية بحجة الواقعية السياسية التي هي وسيلة مهمة لفهم الواقع وتحليله، لكنها ليست لصوغ الرؤى ورسم خطط المستقبل حيث تتحول حينها إلى دعوة للاستسلام والانهزامية. تظل مهمة جميع الليبيين الانتصار على أنفسهم للولوج إلى المستقبل المشترك المنشود وإيقاف هدر الوقت والموارد في تصفية حسابات الماضي وقضاياه، التي مهما عظمت تظل ضئيلة جدًا بحسابات المستقبل. وتظل مهمة الليبيين مجتمعين وضع وتنفيذ مشروع بناء دولة المستقبل المشترك وسد الفراغ الذي سمح لمشروعات التدخل الخارجي بتحويل الليبيين على أرضهم من خانة قيادة الفعل إلى خانة ردود الأفعال، حينها سيكتشف الليبيون أن خلاص بلادهم بأيديهم وبعملهم الجاد وجهدهم المتفاني في خدمة بناء مستقبلهم المشترك الواعد.

ورقة عمل (2)
الأزمة الليبية: الحرب، التدخل الأجنبي، آفاق السلام

يونس فنوش

ناشط سياسي وحقوقي، ونائب مستقيل في البرلمان الليبي.

في البداية أود بيان رأيي في عنوان الحلقة؛ فتلخيص الأزمة في ليبيا في عنواني الحرب والتدخل الأجنبي غير صحيح، وبعيد في تقديري من الحقيقة. فالأزمة الحقيقية، كما أرى نشأت عن تلك العملية المسلحة التي جسدت انقلابًا مسلحًا على المسار الديمقراطي، الذي اختاره الليبيون منذ الخلاص من نظام القمع والاستبداد سنة 2011.

من هنا فالقول بأن الأزمة نتجت من تدخل أجنبي هو غير صحيح من وجهة نظري. صحيح أن التدخل الأجنبي كان في البداية ضروريًا ومطلوبًا ومرحَّبًا به حين اشتدت حدة المواجهة بين الليبيين الثائرين وكتائب معمر القذافي. وربما يصح القول أيضًا إن ذلك التدخل كان له تأثير حاسم وقوي في ترجيح كفة المواجهة لمصلحة الثائرين. ولكن بعد إعلان نهاية القذافي ونظامه، واعتراف المجتمع الدولي بالسلطة التي تكونت في البلاد، وهي المجلس الوطني الانتقالي، أخذ الليبيون يخطون خطواتهم الأولى في اتجاه بناء تلك الدولة المدنية التي طالما حلموا بها، وناضلوا من أجلها عقودًا متتالية من الزمن. فأصدر المجلس الوطني الانتقالي إعلانًا دستوريًا مؤقتًا، ثم أصدر قانونًا لانتخاب أول هيئة تشريعية، سميت المؤتمر الوطني العام. وفي سابقة تاريخية مشهودة تمت تلك الانتخابات عام 2012 بنجاح، وانتخب للمؤتمر الوطني العام 200 عضو.

بيد أن ظاهرة خطرة مهمة أخذت تبرز ملامحها منذ وقت مبكر، وهي تمكُّن الليبيين المنتمين إلى ما بات يعرف بتيار الإسلام السياسي، بمختلف أجنحته، تلك التي تلبس لبوس المسالمة وتدعي الإيمان بالديمقراطية، وسيلة للوصول إلى السلطة، وتلك التي كانت لها سوابق في ما يسمى العمل الجهادي المسلح، مثل الجماعة الليبية المقاتلة، تمكُّنهم من التوغل والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد؛ وتجسد ذلك في بروز هيمنتهم الكاملة على مسار الأمور في المؤتمر الوطني العام، الذي يمثل السلطة التشريعية المنتخبة، وفي غياب سلطة تنفيذية منتخبة بات أيضًا يمارس وظيفة وصلاحيات رئيس الدولة.

ومع ذلك، حين أخذت تتضح هذه الحقيقة، وتظهر جلية للعيان، برز حراك مدني مهم، شاركت فيه أعداد كبيرة من الليبيين الرافضين لهيمنة الإسلام السياسي، وفئات المصلحيين والمتسلقين، على السلطة ومقاليد الأمور، ورفعوا شعار «لا للتمديد» الذي استند إلى فكرة أن مدة ولاية المؤتمر تنتهي في تاريخ 2012/7/7. كان ذلك الحراك قويًا جدًا، بالقدر الذي اضطر تلك الفئة المهيمنة على المؤتمر إلى الرضوخ والاستجابة لمطالب الناس؛ فألفوا لجنة عرفت باسم «لجنة فبراير»، كُلفت وضع خريطة طريق للمرحلة المقبلة. وأنجزت تلك اللجنة عملها على خير ما يرام. وصاغت تعديلًا للإعلان الدستور، ينص على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويدعو إلى إيجاد سلطة تنفيذية منتخبة على رأسها رئيس منتخب للدولة.

هكذا وجدت فئة المهيمنين على المؤتمر الوطني من أنصار وأتباع الإسلام السياسي نفسها مجبرة على المضي في ذلك الاتجاه، فأعادوا صوغ قانون الانتخابات، ثم نظّمت انتخابات تشريعية عامة في حزيران/ يونيو 2014.

تمت تلك الانتخابات بطريقة معقولة، وفق نظام الانتخاب الفردي، وكانت نتيجتها حاسمة في خسران تيار الإسلام السياسي الأغلبية في مجلس النواب الجديد. وحين فشلت محاولات مختلفة لعرقلة انعقاد المجلس ومباشرته مهماته، لم يجدوا أمامهم إلا سبيل الانقلاب على المسار الديمقراطي، والبقاء في مواقع الهيمنة والسلطة بقوة السلاح. وتطورات بقية القصة معلومة للجميع.

لذا فأنا قلت دائمًا وأقول إن أزمتنا في ليبيا بدأت بذلك الانقلاب بقوة السلاح على المسار الديمقراطي، بفعل جماعات مسلحة، تنتمي في معظمها إلى تيارات الإسلام السياسي، وينتمي بعضها إلى عصابات الإجرام المختلفة، عصابات الخطف والسرقة وتهريب المخدرات والوقود والبشر.

وحتى ذلك التاريخ لم نرَ أي مظهر من مظاهر التدخل الأجنبي. بل على العكس ظللنا نشاهد كيف أن المجتمع الدولي، وعلى رأسه دوله الكبرى المتقدمة، يراقب ويتابع ما قامت وتقوم به العصابات والجماعات المسلحة، من دون أن يحرك ساكنًا، ومن دون أن يجد داعيًا إلى التدخل.

ثم انتقلنا في المحطة التالية إلى محطة الحوار السياسي، وهو منزلق انزلق إليه مجلس النواب، مفرطًا في قوة الشرعية التي يتمتع بها، وظل ينزلق فيه حتى وجد نفسه يجلس مجلس الند للند مع بقايا من المؤتمر الوطني الذي يفترض أن نهايته أعلنت يوم إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب، وانتهى إلى ذلك التوقيع المهرجاني الصاخب لما بات يعرف بالاتفاق السياسي في الصخيرات المغربية.

ولقد قاومتُ بكل ما أوتيتُ من قوة ذلك الاتفاق المعيب، وكنتُ أخشى وأحسب أنه سوف ينتهي بنا حتمًا إلى نتائج وخيمة. ومع ذلك فقد كنت مستعدًا لقبول المضي قدمًا في تنفيذ ذلك الاتفاق، على الرغم من كل عيوبه، لو أمكن تنفيذ أول بند من بنوده الأمنية، وهو البند الذي ينص على حل الميليشيات والجماعات غير الخاضعة لسلطة الدولة ونزع أسلحتها. ولكننا وجدنا السرّاج والمتواطئين معه من أعضاء المجلس الرئاسي، يدخلون إلى العاصمة في ظل موافقة الميليشيات وترحيبها وحمايتها، راهنين سلطتهم وسيادتهم لأمراء تلك الميليشيات التي بقيت تتحكم في السلطة والثروة والسلاح، على حد تعبير القذافي.

وحتى ذلك الحين لم يكن قد حدث بعد أي تدخل خارجي بالمعنى الحقيقي، ولم تكن قد نشبت بعد الحرب، إذا استثنينا حرب الجيش الوطني على الجماعات الإرهابية المتطرفة في شرق البلاد، وبخاصة في بنغازي ودرنة وغيرهما.

وهذا ما يجعلني أتردد في قبول ربط الأزمة الليبية بالتدخل الأجنبي والحرب. وأعيد تعريف الأزمة بأنها أزمة وجود الميليشيات والجماعات المسلحة، التي انقلبت على المسار الديمقراطي، وباتت عقبة كأداء أمام أي أمل في بناء دولة مدنية.

أما ما حدث منذ ما يقرب من عام من بدء فتح السبيل أمام تدخل تركي صارخ في الشأن الليبي، تحت ستار تلك الاتفاقية غير الشرعية التي وقعها السراج مع أردوغان، وبات يستند إليها في إرسال العسكريين من أتراك ومرتزقة، مدججين بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة، فهو تدخّل يقع في السنة التاسعة من قيام ثورة 2011، وبعد ست سنوات من انقلاب ميليشيات فجر ليبيا على المسار الديمقراطي، ومن ثم فليس هو السبب الحقيقي في الأزمة. كما أن التدخّل التركي السافر، بالرجال والعتاد والمقاتلين المرتزقة المأجورين من مال الليبيين، يختلف جوهريًا عن أوجه الدعم

التي يتلقاها الجيش الوطني من دول صديقة وشقيقة، وهو دعم بالمال والسلاح والعتاد، لا بالرجال والمقاتلين.

والآن أقول إن الأمر بالنسبة إليّ واضح جدًا، ومحدد الملامح، وهو أن حل الأزمة الليبية لا يمكن الحلم بالوصول إليه إلا بعد التمكن من تحقيق شروط ثلاثة هي بالتحديد:

ـ إيقاف التدخل التركي وسحب ما لديه من قوات ومرتزقة.

ـ حل جميع الميليشيات وتسليم أسلحتها للدولة.

ـ إعلان انتهاء اتفاق الصخيرات وكل ما نجم عنه من أجسام سياسية.

وأتوقع أن يتحفظ البعض حول ما ورد في هذه الفقرة الأخيرة، بالقول إن العالم اعتمد اتفاق الصخيرات، واعترف بالحكومة التي نشأت عنه، بالمخالفة لبنود الاتفاق نفسه، فرئيس المجلس فايز السراج، لم يرد اسمه مطلقًا من بين الأعضاء الذين رشحهم مجلس النواب، ولا يعلم أحد حتى الآن كيف ورد اسمه، ومن وافق على ترشُّحه. كما أن أحدًا لا يعرف كيف تحول المجلس الرئاسي من «رئيس ونائبين»، كما نصت على ذلك المسودة الرابعة للاتفاق، إلى رئيس وثلاثة نواب، ووفق أي معيار أُقحم اسم «أحمد معيتيق» على هذا المجلس. وقد عبرتُ عن رأيي في عدم وجود أي معنى أو مبرر قانوني لمشاركة أعضاء من المؤتمر الوطني المنتهية ولايته، ومن باب أولى لم أقبل مطلقًا وجود شيء اسمه «مجلس الدولة»، وكان آخر ما قبلته من تعديلات على المسودة الرابعة للاتفاق، تسمية هذا المجلس «المجلس الاستشاري للحكومة» ولم أوافق على منحه أي صلاحيات تشريعية.

كما أني أتوقع أن أسمع من البعض ذلك الحديث الذي يتحدث عن الجيش الذي بناه ويقوده المشير خليفة حفتر بوصفه هو أيضًا ميليشيا. وهذا في رأيي غير صحيح، ومجافٍ تمامًا للحقيقة، فالجيش الوطني (كما نسميه نحن)، هو مؤسسة عسكرية، تكوّنت من عسكريين محترفين، سواء من القدماء أو الذين تم إعدادهم في الكليات العسكرية، يلتزمون بالتراتبية العسكرية النظامية، ويخضعون لقيادة واحدة. ومن ثم فأنا لا أعترف بتلك الميليشيات المكونة من مدنيين لا علاقة لهم بالعمل العسكري، الذين لا يجمع بينهم رابط أو علاقة تنظيمية، ويمارسون أنماط الهيمنة والتغوّل على مقاليد الأمور وسلطات الدولة، وعلى مواردها المالية، من خلال السيطرة على مصرف ليبيا المركزي.

من دون تحقق هذه الشروط التي تحدثت عنها لا أرى أي أمل في إيجاد حل؛ فنحن نؤمن بأن أملنا الوحيد هو في إيجاد الظروف الملائمة لتأسيس دولة مدنية ديمقراطية، نتمكن من العيش فيها جميعنا، مهما اختلفت رؤانا وعقائدنا السياسية، ولكن بطريقة سلمية، لا يرفع فيها أحدنا ضد الآخر سلاح البندقية والإرهاب، ولكن نرفع فيها أصواتنا بسلام معبرين عن آرائنا بحرية، ثم نحتكم في تحديد مسارات السلطة في الدولة إلى الخيار الديمقراطي، أي إلى صندوق الاقتراع، بشرط أن يكون لدينا الاستعداد الحقيقي للقبول بالنتائج التي تخرج من الصندوق، ونربي أنفسنا ومواطنينا الذين يؤمنون معنا بهذه القيم والمبادئ على رفض اللجوء إلى القوة والعنف، مهما كانت النتائج، ولو كانت في غير مصلحتنا، ونقرر العمل بحرية وبوعي للاستعداد للجولة التالية من الانتخابات، وبذلك نحقق ونجسد مبدأ التداول السلمي للسلطة.

المناقشات

1 ـ عبد الله السناوي

أمام تعقيدات الأزمة الليبية نحتاج إلى نوع من التوافق على تعريفها، أصولها وجذورها، حتى لا يفقد الحوار جدواه، أو تغوص الأقدام تحت رمال متحركة. هناك جذران أساسيان للأزمة:

أولهما، أنه لم تكن هناك دولة حديثة تنتسب إلى عصرها، ولا كان هناك جيش بأي معنى كلاسيكي يعرفه العالم. الدول الحديثة قضية مؤسسات تكتسب شرعيتها من القواعد الدستورية الراسخة. والجيوش الكلاسيكية لها قواعد وأصول، تجاوزها يفضي إلى تقويضها. إحدى المعضلات الليبية في إعادة بناء الدولة، أنه لم تكن هناك دولة مؤسسات على مدى خمسين عامًا متصلة. ومن المعضلات الماثلة أمامنا إعادة بناء الجيش وفق قواعد وأصول تسمح بالدمج من دون إخلال بالانضباط العسكري. إحدى التداعيات الخطيرة لانهيار نظام معمر القذافي أن خزائن السلاح استخدمت في تسليح الميليشيات المتنازعة، أو هُربت عبر الحدود إلى مصر وعبر تركيا إلى سورية. كانت تلك مأساة ساعدت جماعات العنف والإرهاب، كأنها هدايا مجانية.

و**ثانيهما**، أن إسقاط نظام القذافي أُجري بعملية غزو عسكرية تولاها حلف «الناتو». كان دور الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في التخطيط والحركة والتعبئة والتسليح والتمويل جوهريًا، وهو الرجل الذي تقاضى، وفق تحقيقات فرنسية رسمية، رُشى من القذافي نفسه، وحصد بعد خروجه من السلطة منصبًا شرفيًا كمستشار لإحدى الدول الإقليمية، التي شاركت في غزو ليبيا وتسليح ميليشيات متطرفة باسم الثورة، بقيمة 5 ملايين يورو سنويًا.

وكان الدور الذي أداه الفيلسوف الفرنسي الصهيوني برنارد هنري ليفي لافتًا للنظر، فقد تولى تقديم بعض وجوه المعارضة الليبية إلى مراكز النفوذ، بما فيها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، حاسبًا نفسه، وفق ما كتب، أبًا روحيًا للثورة!

في ضيق نظام القذافي تبدت فرص تقويضه، فما هو أمني غلب سياساته، وما هو قبلي ساد بنيته.

قرب النهاية بدا القذافي شبه معزول، يحاربه خليط من ثوار تحركهم المثل العليا، وجماعات عنف وإرهاب طلبًا لدولة إسلامية، وانتهازيون بأسباب مختلفة، وكلاب صيد خرجت لتصفية حسابات قديمة مع ما انتهجه من مواقف أضرت بمصالح غربية كبرى. في شبه عزلته بدا كمن ينتظر طعنة «بروتس» الأخيرة، من دون أن يعرف من أين سوف تأتيه. تساءل في المشهد الأخير: «من أنتم؟»، ولم تكن لديه إجابة تهدئ مخاوفه، فقد انتهى كل شيء، ودفعت ليبيا أثمانًا باهظة. تداخلت في الأزمة مصالح دولية وإقليمية طلبًا للسيطرة على النفط والغاز، ونشأت حروب إقليمية بالوكالة طلبًا للسيطرة على الموقع الليبي المؤثر في استراتيجيات البحر المتوسط، واعتبارات أمن قومي لدول جوار خشيت عنفًا وإرهابًا يفلتان إلى أراضيها عبر البوابة الليبية.

مع هذا القدر من التعقيدات والتدخلات في الأزمة الليبية يتأكد مرة بعد أخرى أنه يستحيل حسمها بالعمل العسكري وحده. كل الأطراف المتنازعة تقر بهذه الحقيقة، من دون أن تتوقف عن

تحسين مواقعها الميدانية وتعزيز قدراتها العسكرية حتى تكون في وضع تفاوضي أفضل عندما يحين وقت التسوية السياسية.

مع اتساع نطاق المواجهات العسكرية، واختلاف موازين القوى من حقبة إلى أخرى بالدعم الدولي والإقليمي، تراجع المكون الليبي في مسار الحوادث، فالسلام والحرب لم يعودا قرارًا ليبيًا. كانت تلك نقطة الذروة في الأزمة المستحكمة وبدا الليبيون الحلقة الأضعف في معادلات القوة وتقرير المصائر. بدت الأطراف الليبية المتنازعة جميعها تعاني أزمات شرعية. لم تعد هناك شرعية لـ«حكومة الوفاق الوطني»، التي تتمركز في العاصمة طرابلس. الاسم نفسه يفارق الحقائق حيث التنازع لا الوفاق عنوان المرحلة. ولا هناك شرعية منسوبة للبرلمان الليبي، الذي انتقلت أعماله وانشقاقاته إلى طبرق؛ فبأفضل الأحوال هو «برلمان ملء فراغ» إذا صح التعبير!

تحتاج أزمة الشرعية إلى معالجة أخرى بعيدًا من صخب الادعاءات. لا سبيل إلى ترميم الشرعية، وإعادة بناء الدولة، إذا لم تكن هناك إرادة ليبية حرة تعكسها انتخابات عامة تحت إشراف أممي. وهذا مدخل إجباري للتوصل إلى حل سياسي، أو شبه سياسي، يوقف نزيف الدم الليبي ويحفظ وحدته الترابية وموارده النفطية.

المهمة عسيرة بقدر التدخلات الدولية والإقليمية وتضارب المصالح في اتصالات الكواليس الجارية للتوصل إلى تسوية ما تحفظ حصص تطلب في النفط والغاز وأدوار يسعى إليها في استراتيجيات البحر المتوسط. وتزداد المهمة تعقيدًا إذا ما وضعنا في الحسبان جماعات المرتزقة، التي تم جلبها إلى الأراضي الليبية، وجماعات عنف وإرهاب ترى في ليبيا مسرحًا مناسبًا لخوض جولة جديدة في مشروع بناء دولة إسلامية متشددة.

2 ـ مسعود شنان

يلاحظ أن ورقة العمل الأولى (خالد الغويل) فيها استفاضة في العوامل الداخلية من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادية وصراع الهوية وغيرها من القضايا، لكن هناك بعض الملاحظات فيما ذكرته حول غياب حوار مجتمعي شامل للتوافق على أساس مبادئ حاكمة، إذ قال إن غياب هذا الحوار ساهم في إضعاف الدولة بعد الاستقلال. طبعًا هذا الحوار بدأ في الأربعينيات واستمر بعد الاستقلال، وهو مستمر لحد الآن. فانعدام الثقة بين الليبيين عطلت إمكان صوغ حل توافقي. بالنسبة إلى التداعيات، تحدث خالد الغويل عن حصار للحريات العامة، هذا الحصار كان منذ زمن القذافي الذي استغل نفوذه من خلال حشده للقبائل والأموال وغيرها. أما فيما يتعلق بعناصر خطة الصراع، فقد فصل فيها على نحوٍ وافي، ومع ذلك أعتقد بأن الجانبين المتعلقين بالنقطتين 5 و7، «وضع الأسس لمصالحة وطنية شاملة» و«تحقيق المسار الدستوري مع خريطة طريق» يعاد ترتيبها، وينبغي بحسب اعتقادي أن تأتي في المقام الأول قبل أن نتعرض للعوامل الاقتصادية وغيرها، حيث إنه، وبناء على أساس «المصالحة» و«المسار الدستوري» نبني بقية الجوانب الأخرى.

بالنسبة إلى ورقة العمل الثانية (يونس فنوش)، أعتقد بأنها كانت منحازة انحيازًا واضحًا لطرف في الصراع ضد طرف آخر. مثلًا، حين يتحدث عن الميليشيات يكتفي بذكر تلك العاملة

لمصلحة طرف معين ويتجاهل تلك التي تنشط لمصلحة حفتر كال«فاغنر» وغيرها... من جانب آخر يتحدث فنوش عن اتفاق الصخيرات ويقول لا بد من إزاحته نهائيًا، ونحن نعرف أن أغلبية الدول والقوى المتصارعة في الداخل لا تزال تعتمد على هذا الاتفاق، فهو الوحيد الذي لا يزال معمولًا به بين الأطراف المتنازعة، وقد أيدته الأمم المتحدة ومجموعة كبيرة من الدول الفاعلة. ونجد الباحث نفسه يتحدَّث في ورقته عن التدخل التركي الصارخ ولا يتكلم على تدخل الأطراف الأخرى المؤيدة لحفتر سواء بالمال أو بغيره. وبالنسبة إلى رؤيته للحل، يتحدث عن ضرورة مباشرة إيقاف التدخل التركي، لكن الأنسب لو ركز على ضرورة إيقاف التدخل الأجنبي كيفما كان. ومن المعروف أن التدخل الخارجي ليس هدفه مصلحة الليبيين ومصلحة ليبيا، بل يرمي إلى أهداف وأغراض تسعى لتحقيقها أطراف خارجية.

يمكن تقسيم العامل الخارجي إلى أربعة محاور: **الأول** يتمثل بالجهات الداعمة لحفتر والتي تعادي الثورات العربية ولا تأمل تغيير الأنظمة العربية الحالية، وهي أنظمة أرى أنها غير شرعية وتعمل ضد شعوبها؛ المحور **الثاني** هو ما سميته المجموعة التي تحاول دعم حكومة الوفاق المعترف بها دوليًا بمقتضى اتفاق الصخيرات، مثل قطر وتركيا. هذا المحور استعمل بعض آليات التدخل كتقديم المساعدة والخبرات ثم التدخل العلني بعد اتفاق حكومة الوفاق مع تركيا. والمحور **الثالث** يتمثل ببعض الدول الأوروبية الغربية (فرنسا، إيطاليا، المانيا) وروسيا. الدول الأوروبية الغربية تجمعها مخاوف أمنية وهي تحاول تحقيق نفوذ جيوسياسي جديد في المنطقة. أما روسيا فتريد أن تكون موجودة في المياه الدافئة في المتوسط. والمحور **الرابع** يتمثل بمواقف دول أخرى تحاول حلحلة الأزمة، ولكن لحد الآن لم تتمكن من تحقيق أي خرق أو تقدم، كالجزائر والمغرب وتونس. أما الولايات المتحدة فكانت مواقفها متناقضة إلى حد بعيد كونها منهمكة حاليًا في تحضير الانتخابات الرئاسية.

3 ـ أم العز الفارسي

أريد أن أشير بسرعة إلى بعض النقاط: **الأولى**، هي أن أهم الأزمات التي أدت إلى ما نحن فيه الآن منذ الثورة الليبية عام 2011، هي عسكرة المسار السلمي للثورة الشعبية الليبية، سواء في ما يتعلق بتوظيفها من جانب تيارات أيديولوجية أو من جانب تيارات تريد مصالح سياسية أو غيرها، وهي أدخلتنا في تقاتل قد يؤدي إلى تقسيم ليبيا وتفكيكها وهدم الكيان الليبي. **الثانية**، نتيجة هذه العسكرة بتنا أمام تمزق وتهتك في النسيج الاجتماعي الليبي، وخلق عداءات جديدة بعضها قائم على تراكمات تاريخية عفّى عليها الزمن، وبعضها فرضته طبيعة المحاصصات الموروثة والقيم العتيقة والولاءات لغير الوطن. **الثالثة**، إذا كنا نريد الذهاب إلى المستقبل علينا تحقيق السلام، ولكن سلام لا عودة فيه إلى موروث الحروب وويلاتها بل سلام قائم على مصالحة عادلة. وبالتالي لا يمكننا القفز إلى المستقبل قفزة واحدة. لكن الموضوع الأخطر والأهم أن هذه العسكرة لم تتوجه نحو عسكرة مؤسسات رسمية (جيش أو قوات مسلحة) بل عسكرة ميليشيات وفصائل كثيرة منها ما هو مؤدلج ومنها ما لديه أطماع أخرى، والدليل على ذلك أن كثيرًا من قادة الميليشيات باتوا من الأثرياء ذوي المليارات، أغلبية الفاسدين هم من القادة العسكريين للميليشيات، وقد استولوا على

البنك المركزي وعلى القرار السياسي والاعتمادات، وأوصلونا إلى فساد اقتصادي يمكن حله من دون إراقة كل هذه الدماء وإهدار كل هذه المقدرات. **الرابعة**، معضلة باتت واقعًا نعيشه ألا وهي التدخل الأجنبي. بتنا اليوم أمام تدخل أجنبي حقيقي سواء من دول لها أطماع لا تخفى، أو في شكل مرتزقة، وكل الدول تدعم أطرافًا محلية تضمن لها مصالحها، وتستعين بما يدعم قوتها على الأرض. وبالتالي لا أرى حلًا في الأفق إلا بتدخل الأمم المتحدة بالقوة اللازمة لفرض السلام على الأطراف السياسية والعسكرية المختلفة.

كيف يتم هذا؟ أولًا، بتفعيل الترتيبات الأمنية في اتفاق الصخيرات. قد يرى البعض أني رومانسية، إذ لا يمكن النهوض باتفاق الصخيرات مجددًا، لكن ما دام المجتمع الدولي يرى أن حكومة السراج شرعية وهي نتاج للصخيرات، فالأولى أن نتمسك بالترتيبات الأمنية لأن تعطيلها كان سببًا مباشرًا للحرب الليبية. وتفعيل الترتيبات الأمنية أهم عامل يمكن أن يؤدي إلى التفاؤل في شأن إنهاء الأزمة الليبية. أما كيفية تفعيلها فيكون بفرض مجلس الأمن عقوبات على الدول التي لم تلتزم بحظر تسليح أي طرف من الأطراف الليبية؛ وبإشرافه على تفكيك الميليشيات وإبعاد قياداتها. ثانيًا، بتعطيل أي اتفاقيات وُقعت على خلفية هشاشة الدولة الليبية وانقسام مؤسساتها، فلا اعتراف باتفاقيات الآن، ففي حالة الحرب لا تكون الاتفاقيات مشروعة. وما دام نصف الليبيين لا يقرون بشرعية حكومة السراج، بالتالي جميع الاتفاقيات التي تنتج منها تكون غير شرعية، ولا اتفاقيات ممكنة في مثل هذا الوقت الذي نحن فيه الآن. على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في معاقبة الدول التي لا تلتزم بحظر السلاح وفرض الترتيبات الأمنية. ثالثًا، نحن الآن أمام ثلاثة مسارات ترعاها الأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية التي نقول إنها محايدة وتسعى إلى أمن الليبيين وسلامتهم، وهي الترتيبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يدخلها الليبيون الآن برغبة شديدة بدليل أنه حتى القوات المسلحة ملتزمة بالحد الفاصل للمواجهات العسكرية.

4 ـ إسماعيل القريتلي

للأسف لست متفائلًا بأن المجتمع الدولي يمكن أن يؤدي دورًا في حل الأزمة، وهنا أقتبس من كلام غسان سلامة حول الدول الدائمة العضوية التي تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن، حيث يقول: ارفعوا أيديكم عن الشعب الليبي، الذي بات منهكًا من تدخلاتكم. هنا يقصد روسيا وفرنسا (المتدخلتين لمصلحة خليفة حفتر) والولايات المتحدة (التي أعطت خليفة حفتر الضوء الأخضر باتصال بين مستشار الأمن القومي وحفتر عام 2019، إذ بعد أيام قليلة بدأ عدوانه على طرابلس وليس له ما يبرره مهما تحدثنا عن الفساد الموجود في أروقة السلطة في طرابلس. فمهما كان هناك فساد، فالأمر لا يبرر اندلاع حرب.

بدأ التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 لا عام 2014 أو عام 2019، وذلك عندما قام من يطلقون على أنفسهم صفة الثوار في ذلك الوقت بالتخلي عن انتمائهم الوطني واستدعوا الأجنبي الذي اعتمد على التطورات التي حصلت في القانون الدولي عام 2005، التي كان تطبيقها الأول في ليبيا تحت ذريعة حماية المدنيين، حيث تم قصف وإنهاء النظام الذي كان يشكل مشكلة لهذه الدول

والمجموعات المهيمنة على السياسة الدولية، سواء في أفريقيا التي تغزوها الصين وحتى روسيا في محاولة لفتح أكثر من 21 قاعدة عسكرية لها خلف الصحراء وقاعدة في ليبيا.

التدخل في ليبيا من الأطراف كافة لم يتوقف منذ عام 2011، حيث دعمت كل دولة تأسيس مجموعة من الأحزاب تواليها وتعبِّر عنها، كما دعمت هذه الدول صدور قوانين تقصي كل من يُحسب على النظام السابق (مثل قانون حظر تمجيد نظام القذافي وأبنائه الذي لا يزال ساريًا حتى الآن) ومن ثم إقرار قانون العزل السياسي. وحتى الآن لا يزال لدينا مشاكل من حيث التشريعات، فقانون إقصاء نظام القذافي الذي حكم البلد أكثر من 42 سنة سبّب مشكلة كبيرة على المستوى الاجتماعي.

الليبيون عندما شعروا بنوع من العاطفة أو الغريزة ولم يكن هناك عقل يحركهم (وبخاصة جيل الشباب والصغار في العمر) استغلت الأطراف الخارجية هذا الأمر وركبت موجة ما يسمى «الربيع العربي»، وقد تحدث الغويل عن أن أول إعلان دستوري وضع في شهر تموز/ يوليو 2011 تحت ضغط الدول المتدخلة في ليبيا حتى يتم بعد ذلك القضاء على نظام القذافي ومن ثم بدأ عملية سريعة وفقًا لما أشار إليه الغويل. وأختلف مع ما أشار إليه فنوش بأن المشكلة في ليبيا هي انقلاب على الديمقراطية، حيث إن الأخيرة لم تتأسس بتاتًا، فليبيا، كما أشار شنان، منذ صدور قرار إعطائها حق تقرير المصير وفق القرار 286 أو القرار 287 في تشرين الثاني/نوفمبر 1949 عن الأمم المتحدة، لم يتفق أبناؤها على كيفية التعايش فيما بينهم. هنا أدعو الغويل إلى تطوير ورقته في أهمية معالجة هذه الأزمة التاريخية التي أوجدت إشكالًا بنيويًا في الهوية الوطنية، لأن عدم الاعتراف بالهويات المحلية أدت، وكما قال يوسف، إلى صناعة سرديات، فعندما نتحديث عن تاريخ ليبيا وحاضرها ومستقبلها، سنجد سرديات متناقضة حتى في الفن والأدب والغناء والخطاب الديني.

5 ـ بشير الكوت

أود أن أشير إلى المداخلة الغنية بالكثير من جوانب الأزمة التي تفضّل بها خالد الغويل والتي أتفق معه حول الكثير مما جاء فيها حول مسببات الأزمة وتداعياتها والرؤى الخاصة بالحلول.

تبدو الأزمة الليبية التي بدأت منذ شباط/ فبراير 2011 شديدة التعقيد لكثرة العوامل الداخلة فيها، لذا فإن تناول جوانبها المختلفة يحتاج إلى حيّز زمني واسع، فهناك الكثير من العوامل الداخلية والخارجية المتفاعلة في هذه الأزمة، فالباحث الذي يتناولها بالدراسة يحتاج إلى الانطلاق من جملة من الحقائق والوقائع والمتغيرات المتعلقة بالإزمة والتي يمكن الانطلاق منها أو البناء عليها. ومن بين هذه الحقائق أنه لا يمكن فصل العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية المتداخلة في الأزمة منذ عام 2011، وفصل هذه العوامل بعضها عن بعض سيشكل عملية بتر تعسفي تخل بنتائج الدراسة.

من ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بالشأن الداخلي للأزمة الليبية، يلاحظ أن هناك تلاحمًا عضويًا مصلحيًا بين مكونات السلطات الحاكمة والجماعات المسلحة، فهذه الأخيرة تجد شرعيتها من خلال الحصول على صك اعتراف بوجودها من السلطات الحاكمة، التي تضمن بدورها بقاءها واستمرارها من خلال الذراع العسكرية (الجماعات المسلحة). من ناحية أخرى يلاحظ أن المسيطرين على

المشهد السياسي على رأس الهياكل السياسية والإدارية العليا وأمراء الجماعات المسلحة في ليبيا يلتقون في هدف الحفاظ على الوضع القائم لتحقيق مصالحهم الخاصة.

وما زاد من تعقيدات الأزمة الليبية وصعوبة إيجاد حلول عاجلة لها اشتداد حدة التدخل الخارجي في الشأن الليبي. ولعل ما ساعد على هذا التدخل هو تحالف السلطات الليبية المتناحرة فيما بينها على عقد تحالفات مع أطراف دولية من خلال معاهدات ودعوات إلى التدخل شملت ترسيم حدود ليبيا البحرية، والتدخل في صميم الشأن السيادي الداخلي الليبي، وهي تصرفات لا ينبغي أن تقدم عليها سلطات مؤقتة فاقدة للشرعية الدستورية كونها تمس سيادة الدولة ومصالحها العليا ويجب أن تترك لسلطات دستورية منتخبة بعد اجتياز ليبيا لهذه الأزمة. وعلينا الاعتراف هنا بأن الأطراف الليبية لم يعد بيدها القدرة على تسوية الأزمة الليبية لوحدها أمام شدة التدخل الخارجي، حتى إنه يمكننا القول إن هذه الأطراف ربما أصبحت أداوات بيد الأطراف الدولية المتدخلة في الأزمة الليبية، وعليه فإنه لا مناص من الانطلاق من هذه الحقيقة القائمة والمتعلقة بالتأثير القوي للعامل الخارجي في الأزمة الليبية، فهذا التدخل يحتم علينا إتاحة الفرصة أمام عدد من الأطراف الدولية المتدخلة للمشاركة في تسوية الأزمة على نحو سلمي بما يضمن سيادة واستقرار ليبيا.

إن اتجاهات وتطورات الأزمة الليبية تؤكد للأطراف المتصارعة أن خيار الحرب لا يخدم مصلحة الشعب الليبي ولا مصلحة الأطراف الدولية المتدخلة في الأزمة. من الحقائق الأخرى المتعلقة بالأزمة الليبية تعثر دور الأمم المتحدة الخاص بتسوية هذه الأزمة، ولا يبدو هذا التعثر مستغربًا بالنظر إلى أن الأمم المتحدة تجسد سيطرة الدول الأعضاء وبخاصة الدول الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن. ولعله من بين الحقائق المتعلقة بالأزمة الليبية أيضًا أن كل السلطات الرسمية المتصدرة للمشهد الليبي، غربًا وشرقًا، لم تعد تستند إلى أية شرعية دستورية، فقد انقضى الأجل المحدد لمجلس النواب، كما أن المجلس الرئاسي الذي يستند إلى اتفاق الصخيرات قد تجاوز المدة الزمنية المقررة له. وكذلك الحال بالنسبة إلى المجلس الأعلى للدولة الذي هو أحد مخرجات اتفاق الصخيرات.

الأزمة الليبية شديدة التعقيد ويحتاج تجاوزها إلى خريطة طريق تراعي كل الحقائق المشار إليها وغيرها من الاعتبارات أو المتغيرات ذات الصلة بالأزمة، وتقضي بإقامة دولة ديمقراطية، تقوم على الشرعية الدستورية، دولة مسالمة منفتحة على المستويين الداخلي والخارجي، دولة تقوم على المواطنة والتسامح والتنوع والاعتراف بالآخر، وعلى المستوى الخارجي هي دولة تقيم علاقاتها بالدول الأخرى على أساس التعاون والمصالح المشتركة.

وكخطوة أولى نحو الاستقرار والخروج من عنق الزجاجة ضمن خريطة طريق شاملة للأزمة الليبية يمكن اقتراح إجراء استفتاء على مشروع الدستور الذي أعدته الهيئة التأسيسية لصوغ الدستور، وفي حال موافقة الشعب الليبي عليه يمكن إجراء انتخابات بموجب الدستور الجديد، فخطوة كهذه قد تكون بداية لوضع مؤسسات دستورية للدولة، وبالتالي ستكون الخلاص من كل الكيانات السياسية والتشكيلات المسلحة القائمة حاليًا والمهيمنة على المشهد السياسي، وهو ما سيعجل بقيام الدولة الديمقراطية المستقرة المنشودة.

6 ـ عبد الحفيظ الشيخ

ترافقت العوامل الداخلية، وبصفة خاصة الاعتبارات القبلية والمناطقية، مع بعض العوامل الخارجية، المتمثلة بتقديم قوى إقليمية ودولية الدعم في صراع القوى السياسية الليبية لمصلحة طرف على حساب آخر.

يمكن القول، إن الأزمة الليبية الراهنة تأتي ضمن سلسلة حلقات مُني بها الوضع الليبي نتيجة الارتباك في البلاد، وحجم التناقضات الكامنة داخلها، التي انفجرت مع انطلاقة الثورة. وساهمت في تعميقها ممارسات النخب السياسية وكارثية تدبيرها للشأن العام الليبي ما بعد سقوط نظام القذافي، وتغليب مصالحها الخاصة على مصالح الوطن العليا. كما أن بعض وسائل الإعلام المحلية والعربية أدت ولا تزال أدوارًا سلبية من خلال إذكاء الصراع وتغذية الفرقة وبث الكراهية أو الصورة الذهنية السلبية لكلا الطرفين عن الآخر.

زاد الأمر سوءًا أن هناك أطرافًا عربية إقليمية ودولية ما زالت تعبث بالمشهد الليبي وتمارس دور مُعطل لأي تسوية للأزمة الليبية حتى غدت تصلّب مواقف الفاعلين المحليين. كل هذه العوامل أدت بمجملها إلى إيجاد هذه الانقسامات القائمة بين الفرقاء الليبيين، التي سمحت لبعض القوى الدولية الفاعلة والإقليمية الصاعدة والطامحة باتخاذ الساحة الداخلية الليبية مسرحًا ملائمًا لتصفية حساباتها الاستراتيجية المتعلقة بتوسيع دائرة نفوذها، والهيمنة على الموارد، والحصول على امتيازات اقتصادية، والتحكم لاحقًا في القرارات المصيرية في الدولة.

إن الأزمة الليبية شائكة ومتداخلة، بسبب تعقيدات الداخل الليبي، ومحيطه الإقليمي وسياقه الدولي؛ فهناك من يرى أن الأفرقاء الليبيين قد فقدوا زمام المبادرة وأن الملف الليبي قد خرج بالكامل من أيديهم وبات مصير ليبيا ومستقبلها بأيدي أطراف خارجية. في المقابل، هناك فرص لا تزال مُتاحة ومُمكنة وينبغي على الليبيين اغتنامها وأن لا يتقاعسوا عن استثمارها، بهدف تعزيز القدرات الليبية على تحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية على كل المستويات؛ فالفرصة السانحة لمثل هذه الجهود ربما لا تبقى متاحة إلى أجل غير مسمى.

إن فرص نجاح التسوية السياسية بين الأفرقاء الليبيين، مرهونة بتجاوز التحديات السالفة الذكر. وإن أولى الخطوات تبدأ بإعادة ملف المصالحة إلى الليبيين، والتعامل معه كملف ليبي داخلي، ومن ثم امتلاك الإرادة الذاتية الصادقة لإنجاحها، وعدم الرضوخ للإملاءات الخارجية. ولا بد من كسر حاجز العامل النفسي بكل آثاره السابقة وتجاوز عقبة المصالح الضيقة الفئوية والمناطقية، ولن يتأتى ذلك من دون جلوس ومكاشفة على دائرة المصالح الوطنية ولغة الحوار السلمية بكل متغيراتها وحساباتها للنأي بليبيا عن التأثير الخارجي السلبي وحاجتها إلى بناء تجربة تصالحية تقوم على الحوار المسؤول، وهي ضمن الآليات الناجعة إذا توافرت الإرادة الصادقة، والنوايا السليمة، وإيمان كل طرف من الأطراف، بأنه لا يمكن تجاوز الطرف الآخر وإلغاؤه، وإيجاد صيغ مقبولة تحمي مصالح كل الأفرقاء وفق منطق الشراكة الوطنية، وخصوصًا أن ليبيا بما تملكه من روافع اقتصادية كبيرة كفيلة بأن تحرر الليبيين من مآسير الأجندة الخارجية الخطيرة والسلبية

على ليبيا وسيادتها ومصالحها الحيوية. فكلما قل التأثير الخارجي السلبي في ليبيا، انعكس على تقاربات وتفاهمات إزاء الحل وإنهاء الأزمة القائمة.

7 ـ أسعد زهيو

في الحقيقة لمسنا وجود سطحية في بعض القضايا التي تتناول الشأن الليبي، وكذلك توجد انتقائية في مسألة التمجيد، وهذه إشكالية كبيرة. المشكلة الأساسية بدأت عام 2011 وبالتالي إذا كنا نريد مناقشة جذور المشكلة يجب أن ننطلق من هناك ومما حدث حينها، وتشخيص المشهد بعدما مضى عشرة أعوام على تاريخه وفهم ما حصل منذ ذلك الوقت ومعالجة الإشكاليات التي ترتبت على ذلك، بدلًا من اعتماد سياسة الهروب إلى الأمام التي نحن ماضون بها اليوم والتي تؤدي إلى تراكم المشاكل شيئًا فشيئًا. وهذا انعكس على أداء المجتمع الدولي من خلال بعثة الأمم المتحدة. وفي الحقيقة نرى أن هناك انتقائية غريبة كثيرًا في تمثيل الأطراف السياسية في المشهد الليبي في هذه الحوارات. أحيانًا نجد من لا يستطيع أن يمثل حتى عشيرته أو قبيلته يشارك كممثل عن طرف سياسي كبير في هذه الحوارات. هذا بالتالي يدعو إلى الشك في ماهية النتائج المرجوة من مثل هذه اللقاءات، فإذا كان المشارك لا يستطيع أن يمثل عشرة أشخاص من الشعب الليبي، فبالتالي ما الذي يمكن لهذه الحوارات تحقيقه؟

من جهة أخرى، المجتمع الدولي، ومن خلال البعثات الأممية، يلقي بنظرة سطحية على المشكلة الليبية، فهناك ابتعاد كبير جدًا من أسباب ومسببات المشكلة الليبية، فهي بدأت بسبب التدخلات الخارجية التي لا تزال قائمة إلى حد اليوم. كما أننا كليبيين تعاونّا مع هذا الإشكال وتعمقنا فيه وتوسعنا فيه، وها نحن نراه اليوم (حيث تتوجه شيوخ القبائل المختلفة إلى مصر والنيجر وتشاد وتونس والجزائر). هكذا نجد أننا منخرطون على المستويات كافة، السياسية والاجتماعية والعسكرية، وحتى النخب منخرطة في اللعبة وأصبح كل طرف يتبع دولة بل استخبارات الدول لا الدول نفسها، فلو كان التعامل يحصل مع الدول لكان هذا التعامل رسميًا ولكنه ليس كذلك. وبالتالي اليوم بات الوضع مأساويًا جدًا وأساسه التدخل الخارجي الذي مكن هذه المجموعات من أن تحافظ على مكاسبها وأن تعمل على توسيع قاعدة مسؤولياتها داخل ليبيا.

8 ـ آمال العبيدي

أولًا أود تقديم ملاحظة على ما تفضل به خالد الغويل، وبخاصة أن ما تطرق إليه هو استشراف مستقبلي. سؤالي هو أننا لدينا الكثير من الرؤى والاستراتيجيات التي وضعت في السابق وبخاصة أننا نحتاج إلى تقييم واقعي لكل جوانب الأزمة الليبية، لكن في اعتقادي ما نحتاج إليه الآن حتى وإن نجحنا في إعداد رؤى واستراتيجيات مستقبلية، هو حكومة مركزية موحدة تقوم بوضع هذه الرؤى والاستراتيجيات موضع التنفيذ، وبخاصة أننا نعلم أن هذه القضية هي قضية انقسام سياسي أدى إلى انقسام مؤسسي أصاب جميع المؤسسات ومن أبرزها المؤسسة التشريعية.

هناك نقطة أخرى هي تعدد الفاعلين، وأنا أتفق مع جميع الزملاء بأن هناك الكثير من الفاعلين ذوي صفة غير رسمية ومؤسسات ليس لها صفة حكومية، وهي باتت مؤسسات موازية حيث

تعززت قوة القبائل نتيجة ضعف الدولة ومؤسساتها، وكذلك نجد المؤسسات الأخرى ومجالس البلديات التي تعزز من جانب أطراف خليجية بحجج مختلفة. سأختم هنا، وأعتقد أنه علينا الآن أن نفكر في إعادة تفعيل العملية الدستورية للخروج بدستور توافقي، وهذا في رأيي سيكون أساس للعقد الاجتماعي ووثيقة للمصالحة الوطنية.

9 ـ كمال بوناب

تكلم خالد الغويل على رؤية مستقبلية لبناء الدولة، أعتقد أنها كانت رؤية مثالية حالمة نوعًا ما، وهذا يعني كيف يمكن الرهان على بناء الدولة في ليبيا في ظل ارتكاز متواصل ودائم وتجذر عميق للثالوث الذي حدده الجابري للمجتمع الليبي (القبيلة ـ الغنيمة ـ العقيدة)، لا توجد خريطة طريق واضحة ولا يوجد استدراك للأولويات.

من الأمور التي استوعبناها كطلاب علم متابعين لمنشورات مركز دراسات الوحدة العربية هي أن الديمقراطية ليست مؤسسات فقط بقدر ما هي ثقافة وطنية، وما حدث في الدول العربية هو أن خلق المؤسسات الديمقراطية قد سبق نشر الفكر الديمقراطي. فلمن الأولوية هنا، أهي للثقافة الديمقراطية أم للمؤسسات الديمقراطية؟

بالنسبة إلى معضلة التدخل الخارجي لا أعتقد أن هناك إرهاصات وتدخلات أجنبية واضحة في ليبيا، بل أعتقد أن الأطراف الموجودة حاليًا في ليبيا تحاول فرض أدنى حد من الوجود على الأرض للحفاظ على الوضع الراهن القائم، أي منع تغليب طرف على آخر. كما استغربت التحدث عن دور القوى الكبرى والإقليمية وقطر وتركيا والأمم المتحدة، في حين غُيِّب تمامًا دور الاتحاد الأفريقي، فما هي الإمكانيات والآليات التي يمكن أن تمنح للاتحاد الأفريقي لحلحلة الأزمة الليبية وخصوصًا أن الأفارقة لهم تاريخ طويل في حل مشاكلهم بأنفسهم سواء في عهد الملك النوميدي ماسينيسا الذي قال إن أفريقيا للأفارقة وصولًا إلى أميلكار كابرال وفرانس فانون وغيرهم.

10 ـ يوسف الصواني

تلقينا عددًا من الأسئلة من المتابعين الكرام الذين يتابعون هذه المناقشة التي تبث مباشرة على صفحة المركز على الفيس بوك. أحاول أن أقدم جردة مختصرة لهذه الأسئلة: طرحت مروة الخزعلي السؤال التالي: «لماذا الشرق الأوسط ملتهب بوجه عام بالأحداث؟ وهل لهذا الجانب من الأحداث أثر في ليبيا؟ هل ليبيا هي بؤرة صراع اليوم مع التعقيدات التي يعانيها المجتمع الليبي؟ هل هناك تصورات لحلول لتجاوز هذه الصراعات؟». هناك مجموعة أخرى من التعليقات، فيطرح بن مزهر سؤالًا يقول: «هل نجحت الدول العربية في أي يوم من الأيام في حل مشكلة خلال القرن الماضي؟». وتسأل غادة موسى: «كيف هي البداية التي يمكن أن تقترح لحل الأزمة الليبية؟». ويسأل صلاح بو جلال: «الأزمة الليبية لها صلة بعدم وجود أطراف عربية محايدة، وبالتالي هناك رغبة في تغييب أطراف مجاورة ومنعها من المشاركة، وهذا يجعل من الحوار الداخلي غير ممكن؟».

هناك الكثير من التعليقات ومن الصعب جدًا الإحاطة بها كلها ولكنها جميعها تتناول بصورة أو بأخرى التدخل الخارجي والعجز العربي وضرورة الانتباه والاهتمام أن يتولى الليبيون زمام أمورهم. أعود الآن إلى مقدمي الورقتين للتعقيب على ما سمعوه من ملاحظات أو إضافة ما يودون إضافته. كما سنعطي فرصة أيضًا للمعقبين. الآن الرد على المداخلات والاسئلة من خالد الغويل فليتفضل.

11 ـ خالد الغويل (يرد)

استمعت بكل انتباه للمداخلات وأشكر الجميع على ملاحظاتهم. سأبدأ في الردود من حيث ما بدأ يوسف الصواني بأن 99 بالمئة من الأوراق هي بيد الليبيين، وأنا أتفق تمامًا مع الأمر. فرغم أهمية التدخل الخارجي إلا أن غياب المشروع الليبي والتكتل الليبي هو الذي فتح ويفتح ويستمر في فتح المجال أمام التدخلات الدولية بكل أنواعها وأشكالها، وهي في مجملها تدخلات سلبية باستثناء القليل، لأنها في الغالب تندرج في تطبيق استراتيجيات خاصة بتلك الدول ولا تحقق أهدافًا ليبية محلية بالضرورة.

بالتالي أركز على أن المشروع الليبي والتكتل حوله هو الذي يحل الإشكال. أشارت أم العز الفارسي إلى أنني أقفز بالمشاركين نحو المستقبل من دون تصفية حسابات الماضي، أنا أعتقد أن رواندا تقدم إلينا النموذج للقفز نحو المستقبل من دون الإغراق في تصفية حسابات الماضي اللامتناهية وغير المفيدة. ما نراه اليوم كبيرًا جدًا لا يساوي شيئًا أمام المستقبل. فما نضيِّعه من موارد وجهد في تصفية حسابات الماضي مكلف جدًا في حسابات المستقبل. بالنسبة إلى الإخوة الذين تكلموا على أهمية دور الأمم المتحدة والبعثة، أرى أنها وليدة توافقات أعضاء مجلس الأمن وقراراتهم، من الواضح أن أعضاء مجلس الأمن باتوا مؤخرًا منقسمين في الحالة الليبية، وبالتالي لم يصدر قرار في الأشهر الـ 16 الأخيرة منذ اندلاع الحرب في 2019/4/4 في شأن ليبيا لعدم توافق مجلس الأمن على رؤية محددة تجاه الملف الليبي. وبالتالي الرهان على الأمم المتحدة بأنها هي من ستحل المشكلة أمر في غير محله.

الليبيون هم المسؤولون عن أنفسهم ومستقبلهم وبلادهم وهم القادرون على اصطناعه مشروعًا مستقبليًا وعلى تجميع قواهم المحلية للانتقال نحو المستقبل، بعدها فإن العالم سيتفاعل معهم ويحترمهم على أساس ذلك. بالنسبة إلى العامل الخارجي يمكن أن يكون إيجابيًا في حال وجود مشروع وطني وتكتل وطني لتستثمر المصالح الدولية والمحلية له. النقطة التي تليها، لا بد لنا كليبيين من الاتفاق في ما بيننا على مستقبلنا والعمل معًا لتحقيقه وأن نكون شركاء في الوطن على أساس المواطنة وعلى أساس مشروع وطني واضح لمستقبلنا نديره كي لا يتم تحويله إلى برامج وإغراءات تنفيذية. الاستمرار في الصراع على الماضي رهط لن ينتهي والماضي لن يتغير. بالتالي طرح مشروعات الماضي هي هدر للموارد ولا تحقق شيئًا.

نقطة أخيرة، نحن نعاني مشكلة خلط الوسائل بالأهداف؛ فالديمقراطية وسيلة وليست هدفًا، بينما لدى الليبين تعد الانتخابات وسيلة والديمقراطية هدفًا. حتى تنمو الديمقراطية في المجتمع لا بد من أن يتحقق التغيير الاقتصادي. النظام الديمقراطي مبني على المحاسبة التي تقوم بدورها

على ملكية الأموال العامة لدى الناس، أي أنها من فوائض نشاط الأفراد في دفع الضرائب، حينها تأتي أسس المحاسبة في النظام الديمقراطي، الأنظمة الريعية لا تنجح في بناء نظام ديمقراطي لأن النظام الاقتصادي الريعي عكس النظام الاقتصادي في المجتمعات الديمقراطية.

12 ـ عبد الله السناوي (يرد)

الحلقة بموضوعها وتوقيتها على حافة الحرب والتسوية قد تساعد على إعادة تعريف الأزمة الليبية كمدخل لتسويتها سلميًا، لكنها تحتاج إلى متابعة أخرى، تنظر في موازين القوى وسيناريوهات المستقبل وفرص التوافق الوطني. إذا ما جرى تفكيك المداخلات الأكاديمية القيمة، التي استمعنا إليها اليوم، نستطيع أن نلمس في أغلبها انحيازات لهذا الطرف أو ذاك في الصراع الداخلي، هذا أمر طبيعي ومفهوم، فلا يوجد حياد أكاديمي في مثل هذا النوع من الصراعات، مهما توخى الموضوعية وأصول البحث العلمي.

إننا بحاجة إلى نقلة أخرى في الحوار للبحث عن أية نقاط مشتركة تساعد على بلورة القيم الأساسية في أي مشروع سياسي ليبي مستقبلي لإعادة بناء الدولة. لا يوجد حتى الآن مثل هذا المشروع، قد تتوافر هنا وهناك إشارات إليه. على جانبي الصراع الداخلي تتبدى خطورة ذلك الغياب.

كانت مشكلة قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر الرئيسية أنه تحرك عسكريًا بلا أفق سياسي، ومشكلة حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج أنها يعوزها مشروع قادر على توحيد الليبيين، وهي رهنت وجودها بميليشيات بعضها مصنف دوليًا بالإرهاب، ورهنت قرارها لتركيا وحساباتها ومصالحها في الغاز والنفط والتوسع الإقليمي باسم مشروع الإسلام السياسي. بصورة أو بأخرى هناك احتمالات لتسوية ما، لكنها تفتقر إلى حضور الليبيين أنفسهم معبرًا عنهم بإرادتهم الحرة. تلك أخطر معضلة في الأزمة الليبية.

13 ـ يوسف الصواني

مهمة هذه الإشارة إلى كيف ينظر الليبيون إلى الخارج ودور دول الجوار، وبخاصة الدول العربية. قسم كبير من الليبيين عام 2011 نظر إلى الدول العربية على أنها ألقت بالليبيين في الهاوية. اليوم أيضًا هناك قطاع ينظر إلى الدول العربية والجوار على أنها تساهم في تعميق هذه الهاوية. هذه مسألة لها علاقة مرة أخرى بالسرديات، ولكنها متصلة أيضًا بواقع السياسة العالمية ومتصلة بما يمكن وصفه بهذا الانقسام في المناطق العربية والذي قسمها أحزابًا وشيعًا وفرقًا.

14 ـ مسعود شنان (يرد)

بالنسبة إلى المخرج من الأزمة بصفة عامة، في اعتقادي أنه عندما نتحدث عن حل لهذه الأزمة العويصة والمعقدة يجب ألّا نقوم بصوغها في الأحلام أو في المدينة الفاضلة. وبالتالي لا بد أن نتكلم بواقعية، كلنا يتمنى السلم والأمان، لكن في ظل التناقضات والصراعات والتجاذبات الداخلية والخارجية والمحلية والاقليمية، لا بد أن نتعامل معها بعقلانية. عندما نتحدث مثلًا عن دور منظمة الأمم المتحدة، مهم أن نسأل من يقوم بتسييرها فعليًا؟ معروف مثلًا أن الدول الخمس

الدائمة العضوية لها حق الفيتو، وبالتالي حين قلت إنه لا بد من أن ترعى دولة فاعلة هذا الحوار مثل الولايات المتحدة، لا أقصد الولايات المتحدة نفسها بل هناك أطراف أخرى طبعًا لها تأثيرها ويمكن أن ترعى أي حوار بين الليبيين. ومع كل ذلك يبقى لليبيين الدور الأساسي الذي ينبغي أن يتوافقوا عليه، إذ من المعروف مثلًا أن الكثير من الدول التي دخلت في صراعات طاحنة توافقت في الأخير وتنازل كل طرف للآخر وتم صوغ تسويات بعد ذلك. المعضلة الحقيقية في ليبيا أن كل طرف من الصراع مرتبط بأيديولوجيا وبقوة خارجية تمده بالعون والسلاح وما شابه ذلك. لهذا يجب أن يكون هناك في البداية توافق ليبي ـ ليبي، وفي أولى هذه الخطوات لا بد من تحقيق ما يسمى العدالة الانتقالية التي لا علاقة لها بمعاقبة الماضي، لأن ما حدث مباشرة بعد سقوط القذافي هو تسرع في محاولة الهيمنة على السلطة من أطراف كانت محرومة ومعزولة، وخصوصًا تلك الموجودة شرق ليبيا. لهذا حدث ما حدث

15 ـ حاكم محسن محمد الربيعي

لوحظ غياب دور الجامعة العربية في كل ما يحصل في الدول العربية (العراق، سورية، اليمن، ليبيا) وكأن موظفي وممثلي جامعة الدول العربية ينتظرون نهاية الشهر لتسلم رواتبهم؛ فيفضل أن تلغى الجامعة العربية ويؤسس اتحاد عربي إسوة بالاتحاد الأوروبي. ثانيًا، فيما يتعلق بالمشكلة الليبية، لا يعول بتاتًا على الأمم المتحدة لأن الولايات المتحدة احتلت العراق من دون موافقة الأمم المتحدة وهي المهيمنة عليها. كما أن الدول العربية لا تفعل أي شيء تجاه الدول التي تتدخل في الدول العربية. فما تفعله تركيا في سورية وفي إدلب ومن دعم لداعش وتحويل العملة من السورية إلى التركية، وما حصل ويحصل اليوم في ليبيا والعراق واليمن المتروكة لدول أجنبية تتخذ القرارات وتفعل ما تريد. أين دور الدول العربية؟

فيما يتعلق بليبيا، يجب أن نستفيد من تجارب الآخرين، وبخاصة جنوب أفريقيا التي انتقلت من تناحر إلى تآخي، وهذا بتوافق بين الحكام المتسلمين للسلطة في هذه البلدان. أنا أقترح أن تكون هناك قوات عربية محايدة مثلًا من سلطنة عُمان أو الأردن أو المغرب، تتسلم الأمن في ليبيا لتعطي فرصة حوار للأطراف المتنازعة في ليبيا للتهيئة للانتخابات وانتخاب حكومة وطنية شاملة غير حزبية كي تتمكن الأخيرة من بناء جيش وتسيطر على الإيرادات.

16 ـ يوسف الصواني

هناك تعليق من أبو خليفة بأنه: «لا يمكن إنقاذ ليبيا من وضعها المأساوي والمتفاقم إلا عبر العمل على وضع أسس مصالحة حقيقية أعمق وأشمل لا تقصي أي لون أو طيف وتعلو وتسمو على أي تصنيف، مصالحة تحصر فيها كل المكونات الليبية من دون تمييز». فقط للتعليق على كلام حاكم الربيعي من العراق، كان لجامعة الدول العربية موقف من الأزمة الليبية منذ انطلاق موجة الاحتجاجات عام 2011 وطالبت مجلس الأمن بالتدخل العسكري في ليبيا. الجامعة العربية أخذت موقفها منذ ذلك الوقت بصورة واضحة.

17 ـ خالد بركة

الوضع في ليبيا متأزم جدًا بسبب تقاتل الإخوة الليبيين، وهذا ما يؤثر في أي مسعى لإنهاء هذه الأزمة. لماذا لا توجد رؤية لإمكان تدخل أي طرف من جانب الدول الإقليمية كالمغرب أو الجزائر أو مصر. لا بد من الجلوس مع الأطراف وتقديم مبادرات من جانب دول مجاورة. أرى أن انتهاء نظام القذافي كان سببًا في هذا التطاحن، وحبذا لو أن النظام بقي قائمًا، أي أن الليبيين أرادوا إزاحة نظام القذافي للتقاتل على السلطة وهذا غير محبَّذ. يجب الرجوع إلى المفاوضات والاتفاق على مخرج لهذه الأزمة.

18 ـ حسين العويمر

أظن أن حل الأزمة الليبية مرتبط بإرساء العدالة الانتقالية. للوصول إلى التوافق والوحدة الوطنية يجب إرساء آليات العدالة الانتقالية كما هي متعارف عليها دوليًا من خلال الكشف عن الحقائق والتعويض والمساءلة والإصلاح المؤسسي، وهناك تجارب ناجحة مثل التجربة المغربية التي نجحت في هذا الشأن مع بعض التنسيقات المختلفة وفقًا لواقع الحال بين السياق الليبي والمغربي، ولكن آليات العدالة الانتقالية تبقى هي نفسها.

19 ـ إسماعيل القريتلي (يرد)

فقط أود القول إننا في ليبيا منذ عام 1949 ونحن نعيش الدولة المتخيّلة. أعتقد أن ليبيا لن ترى اتفاقًا قريبًا، وهي مقدمة على نفق مظلم لأسباب في معظمها محلية لكنها تتداخل مع العوامل الخارجية، وبخاصة أن الصراع في شرق المتوسط محتدم.

20 ـ أحمد الشورى أبو زيد

قبل أن نتحدث عن فكرة الحوار الوطني والسلطة، لا بد من وجود سلطة مركزية ومن أن يدرك الليبيون أنفسهم هل يريدون الدولة أم لا. هناك موروثات قديمة منذ أكثر من 60 عامًا، ولكن على الليبيين أن يدركوا ما إذا كانوا يريدون دولة أم لا. تلك هي النقطة المركزية، ومنها يبدأ المجتمع السياسي والحوار بين الأطراف الليبية على أمل أن يفرز هذا الحوار قيادة انتقالية وتصالحية تنقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى. لا نستطيع أن نتحدث عن تحول ديمقراطي من دون وجود سلطة مركزية قادرة على تنظيم العملية الانتخابية وفرض سطوتها وسيطرتها على الحدود.

21 ـ يونس فنوش (يرد)

أود التشديد على فكرة أساسية قلتها وهي أننا الآن لسنا بصدد بناء أو إيجاد دولة بل استعادة الدولة حتى توجد لها حكومة قادرة على أن تبنيها وتطورها وتنميها. كما أشدد على نقطة أشارت إليها أم العز الفارسي، فمن دون تطبيق التدابير الأمنية من اتفاق الصخيرات لن يحدث أي حل على الإطلاق.

22 ـ يوسف الصواني

قبل أن أحيل الكلمة الختامية للسيدة لونا أبوسويرح المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية، أود أن أشير إلى أن هذا الحوار وبقدر ما يبدو فيه اختلاف في المقاربات ووجهات النظر فإنه يكشف عن اتفاق عميق بين النخب الليبية المشاركة وحتى بين الإخوة من الأقطار العربية الشقيقة، وبخاصة دول الجوار، وهي أن المسألة الأساس متعلقة بالليبيين وأن الأمر يتطلب تطلعات إيجابية وغير سلبية، وهذا يعتمد على كيفية تعامل الليبيين أنفسهم مع العامل الخارجي.

من دون أي شك، فإن خبرة السنوات القليلة الماضية تحمل معها الكثير من الإيجابيات وعلى عدة مستويات، من بينها الأدوار الإيجابية لبعض المكونات الاجتماعية والأدوار الإيجابية لبعض القوى السياسية، وحتى الأدوار الإيجابية لبعض القوى المسلحة.

23 ـ لونا أبوسويرح

أود التوجّه بالشكر إلى مقدمي الأوراق وجميع المعقبين والمشاركين في الحوار. تناولنا الأزمة الليبية من جوانبها كافة. من أكثر ما طرح من مسائل هي المشاكل والرؤية الحالمة وكيف ننتقل من الحاضر إلى المستقبل التي طرحها خالد الغويل. وكما قال عبد الله السناوي وفي الختام يوسف الصواني، نحتاج إلى سلسلة من الحوارات حول الأزمة الليبية، أعتقد أن اليوم كان بداية لطرح أوجه مختلفة لهذه الأزمة. في خلاصة سريعة، معظم المشاركين علَّقوا على أن الأزمة فيها عوامل داخلية تولدت من تغييب النظام السابق ولم يكن هناك مأسسة ديمقراطية أو ثقافة ديمقراطية، وأن التدخلات الأجنبية فاقمت من الأزمة إلى حدٍ كبير. كما لا بد من الإفادة من دروس الماضي وتجارب الآخرين ومحاولة التوصل إلى اتفاق وطني أو مشروع وطني طويل المدى ينتج من توافق وطني وشراكة وطنية واسعة لنصل إلى عقد اجتماعي جديد في ليبيا يؤسس للعيش السلمي المشترك.

أتمنى ألا تصبح الأوطان العربية في خانة الدول التي تعاني حروبًا وصراعات مستمرة لعقود كما طرح إسماعيل القريتلي. للأسف فقد بات الوطن العربي يعيش في دوامة صراعات غير منتهية، العراق، سورية، اليمن، الصومال، السودان، فلسطين، والأزمات مستمرة. يمكن العمل على وضع رؤية وطنية ليبية، هناك اختلاف في وجهات النظر حول دور الأمم المتحدة، وأنا أضم صوتي إلى أصوات من قالوا إنه لا يمكن التعويل على الأمم المتحدة. لدي خبرة 20 سنة من العمل في الأمم المتحدة، وانخرطت خلالها في المفاوضات التي تجريها الأمم المتحدة، وما تبين لي هو أنه إذا لم يقم العربي بطرح وجهة نظره من موقع موحد ومتفق عليه وواضح فلن يعيره أحد أي اهتمام أو يقدم إليه المساعدة والمعونة. الأمم المتحدة أثبتت فشلها في سورية واليمن وليبيا، فماذا ننتظر منها بعد؟ علينا نحن التأسيس لمشروع وطني ليبي طويل المدى وطبعًا لا ننسى المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والإفادة من التجارب ونزع السلاح. المشكلة الأمنية التي نوهت لها أم العز والترتيبات الأمنية أساسية للوصول إلى حل سلمي واستقرار أمني وسياسي في ليبيا حتى لا نصل إلى تقسيم الدولة. كما لا ننسى ما طرحه إسماعيل القريتلي حول المراجعة الذاتية، إضافة إلى موضوع الهويات المختلفة وكيف يمكن أن نصل إلى مشروع جامع في ليبيا يتفق الليبيون

عليه. كما لا ننسى هشاشة المؤسسات وتقاسمها التي تحتاج إلى معالجة، وأخيرًا مشروع الدستور التوافقي الذي طرحته آمال العبيدي والذي سيكون أحد مخرجات هذا المشروع الوطني. إذا ما كان هناك مشروع وطني جامع وتوافق وطني نستطيع فعلًا التأسيس لدستور وطني. القضايا الإقليمية والصراعات في شرق المتوسط لها انعكاساتها على الوضع الليبي. نحن لسنا بعيدين مما يحدث ومن الاستقطاب المختلف الحاصل في المنطقة، وتعدد مصالح الأطراف المختلفة يزيد من المشاكل تعقيدًا. المصالح الدولية المختلفة في المنطقة تزيد من تعقيدات المشاكل الداخلية. كما يجب عدم تناسي دور الدول العربية مثل المغرب والجزائر ومصر، فيجب تعزيز هذا الدور، وخصوصًا في غياب واضح لدور جامعة الدول العربية. هذا أيضًا ما دفعنا إلى عقد هذه الندوة عبر الزوم، ففي ظل كل ما يترتب الآن من تداعيات كورونا، لاحظنا غيابًا لدور المؤسسات البحثية المختلفة ومراكز الفكر وغيرها. سنستمر في عقد هذه الندوات حول ليبيا وسنتطرق إلى محاور أخرى وربما نتطرق إلى آفاق المستقبل لعلنا نساهم في وضع تصور للحلول، وبخاصة أننا متوافقون على المشاكل ومسبباتها □

إشكالية بناء الدولة في أفريقيا
قراءة في الأطروحة السلطوية

مرسي عبد الرازق(*)

باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

تقديم

إذا كان الأصل في تشكُّل الدولة كظاهرة اجتماعية أن تكون نتيجة للمعطيات الذاتية والعوامل الداخلية بالدرجة الأولى وليس عبر التدخل الخارجي من المستعمر الأوروبي أو غيره، فإن هذا الشرط شبه غائب في تجربة الدولة الأفريقية الحديثة، وهو ما كان موضوع عدد من الأطروحات النظرية التي حاولت تفسير أزمة الدولة الأفريقية، وإخفاقاتها المتوالية بعد خروج الاستعمار.

تعددت الأطروحات التي تناولت إشكالية الدولة في أفريقيا، بين أطروحة التبعية التي تركز على الجانب الاقتصادي، كون دول أفريقيا ضمن دول الهامش أو الجنوب الفقير في مقابل دول المركز أو الشمال الغني، الذي يستفيد من المواد الخام الرخيصة للجنوب، ويصدر المواد المصنعة ذات القيمة المرتفعة، وتعَدّ أطروحة سمير أمين مرجعًا تأسيسيًا في هذا الجانب[1]، إضافة إلى إسهامات عدد من الاقتصاديين وبخاصة رواد أطروحة التبعية من معتنقي المدرسة الماركسية في التحليل[2].

غير أن استحالة النمو بالنسبة إلى دول الجنوب قد دحضه الإقلاع الاقتصادي الذي حققته النمور الآسيوية في الستينيات وفي الصين والهند في الثمانينيات، وهو الأمر الذي أدى إلى سقوط

(*) البريد الإلكتروني: mourssi93@gmail.com.

(1) انظر في هذا الصدد: سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون (بيروت: دار الطليعة، 1974). انظر أيضًا: سمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(2) تُرجع نظرية التبعية الفقرَ وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في دول الجنوب إلى المسار التاريخي الذي رسمته لها دول الشمال، وقد ظهرت نظرية التبعية في الستينيات من القرن العشرين وحاولت إبراز تأثير سيطرة نظام «الرأسمالية العالمية» في اقتصادات الدول النامية، الأمر الذي أدى إلى بقائها في حالة من التخلف الاقتصادي. انظر أعمال سمير أمين وأندري غوندر فرانك وبخاصة: **الرأسمالية والتخلف في أمريكا اللاتينية** (باريس: منشورات ماسبيرو، 1968).

هذه النظرية، وتراجع مقولاتها وأطرها التحليلية. ولا سيما مع المآخذ والانتقادات التي وجهت لها، المرتكزة أساسًا على إهمالها دور النخب والاقتصادات المحلية في التخلف المزمن لهذه البلدان. ويشيرون مثلًا إلى دور الفساد وغياب ثقافة المنافسة. إضافة إلى أن هذه النظرية عامة وأنها غير قادرة على تحليل الفوارق في التنمية بين بلدان الجنوب.

في مقابل هذه الأطروحة تنتصب أطروحة التحديث أو التصنيع، التي تدعي أن البلدان النامية هي في طور أدنى من النمو أو أن هذه البلدان لم تندمج في الاقتصاد الشامل، وبالنسبة إليها فالتنمية والتخلف نتيجة من الظروف الداخلية التي تختلف بين الاقتصادات. وبحسب رواد النظرية فإنه يمكن تحقيق التنمية من خلال اتباع عمليات التنمية التي استخدمتها الدول المتقدمة بوصفها عملية خطيرة على كل بلد من البلدان أن يمارسها[3]. وتعود أصول النظرية إلى أفكار عالِم الاجتماع الألماني ماكس ويبر (1864ـ1920)، التي وفرت الأساس لنموذج التحديث الذي طوره عالم الاجتماع بجامعة هارفارد تالكوت بارسونز (1902ـ1979)، حيث يشير التحديث إلى نموذج للانتقال التدريجي من المجتمع «ما قبل الحديث» أو «التقليدي» إلى مجتمع «حديث». تبحث النظرية في العوامل الداخلية لبلد ما مع افتراض أنه بمساعدة الدول «التقليدية» يمكن أن تتطور الدول بنفس الطريقة التي تطورت بها الدول المتقدمة[4].

غير أن واقع الدولة في أفريقيا بعد الاستعمار أنتج نماذج تحدّت القراءات النظرية لإشكالية التخلف والتنمية، سواء وفق مقولات نظرية التبعية أو نظرية التحديث، نماذج ضمن أشكال الحكم الموسوم بالسلطوية، وهي شكل من أشكال الحكومة تتميز بقوة مركزية قوية وحريات سياسية محدودة. حيث تخضع الحريات الفردية للدولة ولا توجد مساءلة دستورية وحكم القانون في ظل نظام استبدادي. يمكن للأنظمة الاستبدادية أن تكون مستبدة حيث تتركز السلطة في شخص واحد أو يمكن أن تكون موزعة بين مسؤولين متعددين في المؤسسات الحكومية.

إن الغرض من هذه الورقة هو مراجعة الحجج المختلفة المتعلقة بنظرية السلطوية واختبار صلاحيتها التفسيرية في نموذج الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمار، في علاقتها بإرث الاستعمار ومظاهر التحديث القسري. ولهذا الغرض، تبحث هذه الورقة في المنظورات العامة للأطروحة السلطوية، وصلاحية مقولاتها في تفسير أزمة الدولة في أفريقيا من حيث كونها فتحت منظوراً جديداً لقراءة واقع الدولة في أشكالها التسلطية بما يفسر فشلها في عملية التنمية.

تحاول الورقة الإجابة عن السؤال الإشكالي التالي: ما هي حدود تفسيرات الأطروحة السلطوية لقراءة واقع الدولة في أفريقيا؟ وكيف يمكن قراءة وفهم أسباب وعوامل التخلف بناء على الزخم النظري لتفسير إشكالية التخلف وفق الأدبيات المهتمة أساسًا بقراءة واقع الدولة في أفريقيا؟

---

(3) من رواد هذا الاتجاه: صموئيل هنتنغتون، وبخاصة في كتابه **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، حيث يتحدى الكاتب النظرة التقليدية لمنظري التحديث التي كانت تقول بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي سيؤديان إلى قيام ديمقراطيات مستقرة في المستعمرات حديثة الاستقلال. انظر: صموئيل هنتنغتون، **النظام السياسي في مجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت: دار الساقي، 2018).

(4) Wolfgang Knöbl, «Theories That Won't Pass Away: The Never-ending Story,» in: Gerard Delanty and Engin F. Isin, eds., *Handbook of Historical Sociology* (New York : Sage Publication, 2003), p. 97.

وهو ما يمكن الوقوف عنده من خلال إجابتنا عن الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي علاقة الأطروحة السلطوية بالخبرة التاريخية للمجتمعات الأفريقية في تدبير السلطة وتحقيق التنمية، بالإرث والتدخل الاستعماريين؟ وهل تجيب الأطروحات السلطوية عن أسئلة أزمة تشكل الدولة وتسلطيتها؟ وكيف نشأت الدولة الأفريقية؟ وما هي خصائصها التسلطية؟

أولًا: السلطوية وأنظمة الحكم السياسي الأفريقية

1 ـ في التعريف

تتميز السلطوية كشكل من أشكال الحكومة بقوة المركزية ومحدودية الحريات السياسية، حيث تخضع الحريات الفردية للدولة ولا توجد مساءلة دستورية وحكم القانون في ظل نظام سلطوي. وتتركز السلطة في يد شخص واحد أو يمكن أن تكون موزعة بين مسؤولين متعددين داخل المؤسسات الحكومية[5] الذين يؤلفون تحالفًا موضوعيًا للحكم. وتتميز الأنظمة السياسية السلطوية بأربع خصائص[6]:

يتجسد التسلط في الممارسات القسرية للحكومات التي تختلف باختلاف أهدافها وأساليبها، ففي حين يحاول بعضها تغيير الواقع وفقًا لجملة من المبادئ التي يقررها من بيدهم السلطة، فإن البعض الآخر يهتم أساسًا بتركيز السلطة وممارستها بصور استبدادية.

ـ محدودية التعددية السياسية، حيث توجد قيود على المؤسسات والجماعات السياسية مثل الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية ومجموعات المصالح.

ـ اعتماد أساسي على الشرعية التقليدية، وبخاصة تحديد النظام بوصفه شرطًا ضروريًا لمكافحة «المشكلات المجتمعية» مثل أعداء الشعب أو الدولة أو التخلف أو التمرد.

ـ وجود الحد الأدنى من التعبئة الاجتماعية بسبب القيود المفروضة على الجمهور مثل التضييق المعارضين السياسيين والنشاط المناهض للنظام.

ـ غموض السلطة التنفيذية المعروفة بصورة غير رسمية، ولكنها تتمتع بصلاحيات واسعة[7].

يُستخدم مفهوم السلطوية إذًا لوصف نمط من أنماط ممارسة السلطة الذي يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم، من دون الخضوع للقانون، ومن دون اعتبار لجانب المحكومين.

(5) Masashi Sekiguchi, *Government and Politics* (London: EOLSS Publishers Co. Ltd., 2009) (Retrieved 26 December 2016), p. 224.

(6) Richard Shorten, *Modernism and Totalitarianism: Rethinking the Intellectual Sources of Nazism and Stalinism, 1945 to the Present* (London: Palgrave Macmillan, 2012), p. 256.

(7) Gretchen Casper, *Fragile Democracies: The Legacies of Authoritarian Rule* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1995), pp. 40–50.

وما يميز هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والرعية هو تدني درجة المشاركة السياسية وتقييد الحرية الفردية، والتقليص من فعالية المؤسسات التشريعية. ويميز كل من غبرييل ألموند وباويل، بين نماذج الأنظمة التسلطية حيث تم التمييز بين أنظمة تسلطية محافظة، وأنظمة تسلطية تحديثية، وأخرى تسلطية ما قبل تعبوية[8].

كما يتجسد التسلط في الممارسات القسرية للحكومات التي تختلف باختلاف أهدافها وأساليبها، ففي حين يحاول بعضها تغيير الواقع وفقًا لجملة من المبادئ التي يقررها من بيدهم السلطة، فإن البعض الآخر يهتم أساسًا بتركيز السلطة وممارستها بصور استبدادية. وعلى أي حال فإن التسلط أساسه رفض الحوار والنقاش، وعدم تقبل الرأي المعارض، وسيادة علاقات أساسها الرضوخ وتقبّل الأوامر العلوية، والرغبة المتأصلة في ممارسة التسلط والسيطرة على من هم أدنى مرتبة منه[9]. تتصف الكثير من الأنظمة الأفريقية، سواء منها العسكرية أو ذات الحزب الواحد، بسلطويتها (Authoritarianism) أي إخضاع الفرد وحقوقه إخضاعًا تامًّا لسلطة الدولة[10].

2 ـ نمط الدولة السلطوية في أفريقيا

يمكن القول إن أبرز سمة لهذه الدولة السلطوية تتمثل بأزمة الشرعية السياسية لأنظمتها، واحتكار السلطة والثروة من طرف قائد فرد يتمتع بنوع من الكاريزمية مسنود بفئة اجتماعية عسكرية أو حزبية أو قبلية أو هي جميعها، في غياب التداول السلمي للسلطة في إطار من التعددية والتوزيع العادل للثروة الوطنية.

لقد طورت الدولة الأفريقية بعد الاستقلال، أجهزة حكم ومؤسسات ديمقراطية على نمط نظام وستمنستر في دول أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية، ونمط الحكم الرئاسي في دول أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، إلا أنها سرعان ما تخلت عن النمط الغربي وتبنت نموذجًا آخر في الحكم[11]. هذا النمط الجديد اتسم، بحسب حمدي عبد الرحمن، بالخصائص والملامح العامة الآتية: (1) شخصنة السلطة، حيث أضحت تدور حول شخص الحاكم الذي كان بمثابة الزعيم المؤسس ومرشد الأمة والقائد الملهم؛ (2) شبكات من علاقات القائد أو الأتباع؛ (3) الاعتماد على أجهزة القهر والقمع المادي المملوكة للدولة؛ (4) غياب أشكال المعارضة للنظام الحاكم؛ (5) تفشي الفساد على نطاق واسع[12].

وبذلك يستمد النظام شرعيته النهائية في مثل هذا الوضع من احتكار السلطة ذاتها، «وقد تسمح تلك الأنظمة بقدر محدود من التعددية أحيانًا، لكنها لا تسمح بالمعارضة المكشوفة. ولا

(8) رضوان بروسي، «الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم،» (رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة، 2008ـ2009)، ص 29.

(9) عصمت سيف الدولة، **الاستبداد الديمقراطي** (تونس: دار البراق، 1990)، ص 7.

(10) كراوفورد يونغ، «السياسة في إفريقيا،» في: جابرييل إيه. ألموند وجي. بنغهام باويل، الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة سمير نصار (عمّان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 894.

(11) حمدي عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007)، ص 24.

(12) المصدر نفسه، ص 24ـ25.

بقيام سياسة منظمة من خارج إطار الحزب الحاكم، مع أنها قد تسمح، في بعض الأحيان، بقيام منافسة سياسية منظمة من داخل الحزب الحاكم[13].

كما أن من الملامح السائدة للنظام السياسي الأفريقي، الدور البارز للحاكم، ففي الحكم السلطوي، تبقى السلطة النهائية في يد الحاكم نفسه، «وقد جادل روبرت جاكسون وكارل روزبرغ بأن أفضل وصف للأنظمة السياسية الأفريقية المعاصرة هو الحكم الفردي (Personal Rule) وجاء في تحليلاتهم: إن حكم الفرد هو نظام من العلاقات لا يربط الحكام بالجمهور وحتى المحكومين (بشكل غير مباشر على الأقل)، بل بكبار الشخصيات والشركاء، والعملاء، والمؤيدين، والخصوم، الذين يؤلفون «النظام». وإذا ما قيد الحكام الفرديون، فإن ما يقيدهم هو تحديد سلطاتهم وصلاحياتهم الفردية، وسلطة وصلاحية الشخصيات التابعة لهم، وشركائهم وعملائهم، ومؤيديهم ـ وبالطبع ـ خصومهم.. ونقطة الضعف الأساسية هي أن الأمر يعتمد في النهاية على أفراد أكثر مما يعتمد على مؤسسات[14].

إن الدولة المتسلطة في أفريقيا لم تفلح في تحقيق نظام تنموي كما حدث في مناطق أخرى من العالم مثل تايوان أو كوريا أو الصين. وعوضًا من ذلك كانت بيئة حاضنة للفساد وإهدار الإمكانات الوطنية.

ومن وحي الاعتبارات السابقة ظهر مذهب الحزب الواحد كمعادلة ضرورية للحكم في أفريقيا. وقد اشتركت جميع الدول في الأهداف الرامية إلى الاستقلال والتطور السريع. وكان المجتمع الأفريقي يفتقر إلى تقسيمات طبقية ظاهرة، كانت أساس الأحزاب السياسية الأوروبية. ومع ضمان الحزب الواحد للوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، وجمعه المواطنين كافة معًا، فإن المشاركة الحقة كان يمكن أن تتم بأمان من داخل الحزب، من دون تعريض استمرارية العملية السياسية للخطر[15].

على صعيد آخر، عانت علاقة الدولة بالمجتمع في أفريقيا، إذ إن السياسات التي انتهجها كثير من النظم الحاكمة، إنما كانت تعبر عن مصالح إثنية أو فئوية. ومن ثم لم تكن تعبّر عن آمال وطموحات الجماهير العريضة. وعليه، أضحت الدولة الأفريقية ما بعد الكولونيالية، بعد أن نظر إليها على أنها القوة الدافعة لعملية التنمية، أضحت العقبة الكؤود أمام عملية تحقيق التنمية بأبعادها الشاملة؛ وعليه، نعتها الكثير من الباحثين بأنها دولة هشة وضعيفة وفاسدة ومترهلة ومتسلطة... إلخ[16].

إن الدولة المتسلطة في أفريقيا لم تفلح في تحقيق نظام تنموي كما حدث في مناطق أخرى من العالم مثل تايوان أو كوريا أو الصين. وعوضًا من ذلك كانت بيئة حاضنة للفساد وإهدار

(13) ألموند وباويل، الابن، المصدر نفسه، ص 894.
(14) المصدر نفسه، ص 894.
(15) المصدر نفسه، ص 881.
(16) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 25.

الإمكانات الوطنية. ولعل الكونغو كينشاسا في عهد موبوتو تطرح مثالًا واضحًا على ما نقول. لقد كانت الدولة والحالة هذه تعمل على إثراء النخبة الحاكمة التي تسيطر على مقاليد الأمور[17]. وفي كثير من الحالات أنشأ القادة الأفارقة طبقة جديدة من الوسطاء الذين يُدفع لهم لنقل أوامر الحكومة، وكوكلاء للحكم التقليدي في قمة السلطة[18].

وعلى الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها القارة منذ أواخر القرن الماضي، والتي وصفت في الدوائر الغربية بأنها تسير وفق معايير التحرر السياسي والاقتصادي بالمفهوم الغربي إلا أن هذه التحولات أفضت إلى نمط أفريقي جديد في الحكم، أي «الأفروقراطية» الجديدة (New Afrocracy)، وهو نمط يحافظ على ثروات الحكم الفردي الشمولي، وإن كان في الوقت نفسه يسمح ببعض ملامح الديمقراطية الليبرالية[19].

وإجمالًا، يمكن القول إن الإشكالات التي تعانيها الدولة الأفريقية اليوم يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: إشكالات اجتماعية تتمثل بالفشل في إدارة التعددية الإثنية والدينية واللغوية؛ وإشكالات اقتصادية تتمثل بالأوضاع الاقتصادية المجمع على تخلفها وبكل مؤشرات التنمية؛ وإشكالات سياسية تتمثل بعدم الاستقرار السياسي الذي تعانيه كل الدول الأفريقية[20].

لنخلص إلى خلاصة مفادها أن «الدولة في أفريقيا ولدت معلولة وظلت معلولة، وقد فشلت إلى حد كبير في القيام بأي من وظائف الدولة[21].

ثانيًا: معالم بناء «الدولة الحديثة» في أفريقيا

1 ـ السلطة السياسية في أفريقيا قبل الاستعمار

بحسب الباحث المتخصص في قضايا القارة الأفريقية، حمدي عبد الرحمن، فإن شكل الدولة في أفريقيا ليس إلا «نتاج تحديد تعسفي من السلطة الاستعمارية في إطار منظومة توازن القوى التي حكمت عملية تخاطف أفريقيا، ومجتمع الدولة يموج بالعديد من الجماعات المتمايزة في ثقافتها ولغاتها وأديانها، ومن ثم انتفت إرادة التعايش الجماعي في سياق هذه الدولة المصطنعة ولذلك فإن الدولة الأفريقية التي أنشأها الاستعمار: هي تعبير قانوني أكثر من كونها حقيقة واقعية واجتماعية»[22].

تعود أزمة الدولة الحديثة في أفريقيا إلى بداية تشكلها واستنباتها في المجال السياسي والثقافي الأفريقي أثناء مرحلة الاستعمار وما بعده. فمن المعروف أن الدولة الأفريقية الحديثة لم

---

(17) المصدر نفسه، ص 27.

(18) مارتن ميرديث، «مصير أفريقيا،» عرض سامية مشالي، مجلة **آفاق أفريقية**، السنة 7، العدد 21 (صيف 2006)، ص 246.

(19) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 93.

(20) عبد اللطيف البوني، «الدولة في أفريقيا إلى أين،» ورقة قدمت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية: التداخل والتواصل في أفريقيا (أوراق المؤتمر العلمي)، الكتاب الرابع، الخرطوم، كانون الثاني/يناير 2006، ص 135، <https://bit.ly/2SVhgZd>.

(21) المصدر نفسه، ص 147.

(22) عبد الرحمن، المصدر نفسه، ص 17.

تتأسس بشكل إرادي عبر تطور تاريخي أفضى إلى بناء دولة قومية ووطنية في تفاعل مع تاريخ أفريقيا وثقافتها. بل إن الاستعمار الأوروبي هو الذي صنع ظاهرة الدولة الحديثة عبر إنشاء الهياكل الإدارية والبنى الأساسية اللازمة لتعزيز أسس السلطة الاستعمارية، وبالتالي فالدولة في أفريقيا «مصطنعة» ولا تعبّر عن واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي[23].

وهكذا قام المستعمر بنقل تجربته ومفهومه للدولة نقلًا مشوَّهًا وقاصرًا، وكوّن نخبًا سياسية محلية تتبنى مفاهيمه وتعيد إنتاج تجربته من دون تغيير أو تعديل أو تكييف مع الخصوصيات المحلية والتركيبة البشرية للقارة الأفريقية ذات الانتماءات المختلفة والمتناقضة إثنيًا وثقافيًا ودينيًا والولاءات المتعددة والمتداخلة والمتشابكة[24]. وبذلك رأى عدد من الباحثين أن الدولة الحديثة في أفريقيا لم تظهر إلا كنسخة أفريقية للنظام الاستعماري من حيث تسلطيته.

تشير إشكالية بناء الدولة في أفريقيا إذًا إلى خلل بنيوي مرتبط أساسًا بظروف تكوّنها، فمقومات الدولة بمفهومها الغربي غير متوافرة في الدولة الأفريقية، بل صُنعت وأُلحقت بالدولة الأوروبية التي استعمرتها وقضت على المشيخات والممالك القديمة. وفي الوقت نفسه استنسخت صورة مشوهة ومبتورة لنظام الدولة الحديثة التي ولدت في أوروبا لأهداف إمبريالية توسعية تفرض التبعية الدائمة[25]، وذلك من خلال سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين شخص الحاكم والدولة، وهو ما أدى إلى شخصنة السلطة السياسية وانتشار الفساد المرتبط أساسًا بالقادة والطغمة الحاكمة، كما أن الزعماء كانوا يرتبطون غالبًا بمصالح دول أجنبية، ويبررون نظام الحزب الواحد وقمع المعارضة الشعبية بالمحافظة على الاستقرار وتنمية الاقتصاد الوطني معتمدين منظومة فساد داخليًا وخارجيًا لتثبيت مراكزهم.

وقد ساد افتراض أساسي في كتابات التنمية منذ أواخر الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي هو أن الدولة قد فشلت في الاستجابة لتوقعات الشعوب الأفريقية منذ الاستقلال، وقد عزا أنصار هذا الاتجاه هذا الفشل إلى عدة أسباب نذكر منها: التسيُّب الإداري وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية، والتدخل الزائد للدولة، وعجز الحاكمين عن السيطرة الفعلية على الجماعات والطبقات الأخرى في المجتمع، وشخصنة السلطة الناتجة من عمليات الأفرقة. وحصيلة ما تقدم أن افتراضات الرشادة (الحكم الرشيد) التي يجب أن تميز الدولة الحديثة غير متوافرة في نسختها الأفريقية.

يمكن إجمالًا تحديد ممارسات نظم الحكم الأفريقية، كما ذهب إلى ذلك إبراهيم أحمد نصر الدين[26]، في ثلاثة أمور: الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ التركيز على المتطلبات الأمنية

(23) المصدر نفسه، ص 17.

(24) محمد آدم كلبو، «إشكالية بناء الدولة في أفريقيا،» ورقة قدمت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية: التداخل والتواصل في أفريقيا (أوراق المؤتمر العلمي)، الكتاب الثاني، الخرطوم، كانون الثاني/يناير 2006، ص 231ـ232.

(25) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، «إشكالية بناء الدولة الأفريقية في ظل الصراع في المجتمع الأفريقي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص 168.

(26) إبراهيم أحمد نصر الدين، «إشكالية بناء الدولة في إفريقيا،» ورقة قدمت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية: التداخل والتواصل في أفريقيا (أوراق المؤتمر العلمي)، الكتاب الأول، الخرطوم، كانون الثاني/يناير 2006، ص 262ـ264.

والدفاعية؛ أصبحت الدولة الأفريقية دولة جباية. كما يمكن تحديد طبيعة الدولة الأفريقية بكونها، في العموم، دولة مركزية ودولة رخوة تفتقر إلى عصب مؤسسي قوي، وإلى قواعد وآليات تسمح لها بالتصرف كدولة؛ وكونها دولة وقف: فجلّ ما فيها موقوف على شخص الحاكم، حيث لا تفرقة بين شخص الحاكم وبين السلطة السياسية. كما أنها دولة نخبة ترتكز على جماعة إثنية.

عرفت أفريقيا منذ قديم الزمان الكيانات السياسية ذات السيادة والسلطة التي تقوم بمهمات الدولة الحديثة، فلم تكن أفريقيا عديمة التجربة والخبرة في مجال التنظيم السياسي، لكن ذلك كان يتم دائمًا بما يتلاءم مع السياق التاريخي والاجتماعي للمجتمعات الأفريقية. ومن هذه المهمات توفير الأمن وفرض النظام وتحقيق العدل وتقديم الخدمات وشق الطرق وإقامة المنشآت الإدارية والتجارية والاقتصادية... ومن هذه الكيانات السياسية: مملكة كانم بورنو، ومملكة الفور ومملكة سوكوتو ومملكة غانا ومملكة مالي ومملكة واداي ومملكة باقرمي... لكن المضامين الثقافية والفكرية والاجتماعية والأيديولوجية لهذه الدول تختلف عن الدول في أوروبا إلى حد كبير[27].

بل إن هناك من الباحثين من يذهب إلى أن «الدولة مؤسسة قديمة لم تختفِ من التاريخ الإنساني حتى اليوم، وهي تعود في بدايتها التاريخية إلى تطور التجمعات السكانية من المستوى البدائي إلى المستوى التقليدي، وكان من مظاهر هذا تطور النظم العشائرية المتفرقة من حالة التشتت إلى الانتظام تحت هيمنة قوة مركزية جامعة في إطار وحدة المكان. ومع هذا فإن التنظيمات الاجتماعية السياسية قبل الدولة لم تتلاشَ بقيامها بل استمرت حتى اليوم»[28].

بناءً على هذا، فإن «الدولة في أفريقيا لم تكن غائبة عن التربة الأفريقية في يوم من الأيام، فبذرتها كانت موجودة لوجود السلطة في المجتمعات الأفريقية، وكان يمكن أن تتلاقى تلك المجتمعات تحت نظرية القوة أو المنفعة أو العقد الاجتماعي، ولكن مجيء الأوروبي قطع ذلك التطور الطبيعي وعجّل بقيام الدولة فقام باختصار مخلٍّ للزمن، ولعل هذا هو سبب المعاناة واستمرار آلام السنين»[29].

وعمومًا، فإن مسألة البحث عن الدولة في أفريقيا ما قبل الاستعمار (Pre_colonial State) كانت محل اهتمام التحليل السياسي الأفريقي، وتكمن أهمية هذا البحث في افتراض أن المشاكل التي واجهت دولة ما بعد الاستعمار وصعوبات توطين النموذج الغربي للدولة تفسر بغياب تقاليد دولتية في التاريخ الأفريقي، الأمر الذي ولد رفضًا للدولة من جانب المجتمع[30].

---

(27) كلبو، «إشكالية بناء الدولة في أفريقيا،» ص 230.

(28) قيصر موسى الزين، «الدولة والعوامل الجغرافية_الثقافية في إفريقيا: مقارنة بين نموذجَي السودان ومصر،» ورقة قدمت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية: التداخل والتواصل في أفريقيا (أوراق المؤتمر العلمي)، الكتاب الثالث، الخرطوم، كانون الثاني/يناير 2006، ص 93.

(29) البوني، «الدولة في أفريقيا إلى أين،» ص 134.

(30) البوني، «الدولة في أفريقيا إلى أين،» ص 134. بروسي، «الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم،» ص 22.

وفي هذا الصدد قسم كل من إيفانز بريتشارد وماير فورتيز المجتمعات الأفريقية ما قبل الاستعمار إلى نموذجين: مجتمعات الدولة (State Societies)، ومجتمعات اللادولة[31] (Stateless Societies)؛ فبالنسبة إلى النموذج الأول: مجتمعات الدولة أو النمط المركزي، حيث هناك مركز سياسي واضح تتركز فيه السلطة السياسية، وتدين له الجماعات كافة ـ سواء كانت تجمع بينهم علاقات الدم أم لا – بالولاء. وعلى الرغم من وجود أنماط مختلفة لتركيز السلطة داخل هذا النمط ذاته فإن وجود سلطة مركزية واحدة معترف بها يمثل متغيرًا أساسيًا عند مقارنة هذا النمط بغيره من الأنماط المشتتة[32].

أما النموذج الثاني فهو مجتمعات اللادولة أو النمط المشتت، حيث تنتشر السلطة السياسية بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع نفسه، ويلاحظ في هذا النمط وجود رابطة ثقافية واحدة، ولغة واحدة في ذات الوقت الذي تغيب فيه سلطة سياسية مركزية قوية، فليس ثمة هيكل سياسي مركزي أو حتى عملية سياسية للتنسيق بين الأنشطة التي تقوم بها الوحدات المختلفة داخل المجتمع، ومن ثم فإن السلطة السياسية هنا هشة ومشتتة ولا ترتكز على إطار سياسي مركزي[33].

على أنه في المقابل هناك من يذهب إلى أن «ممارسة السياسة ليست مرتبطة بوجود الدولة، فالمجتمعات التي ظهرت فيها سلطة سابقة لقيام الدولة، فالسياسة عرفت قبل أن تعرف الدولة»[34]. وهذا يعني أن أفريقيا شهدت مجتمعات مارست السلطة وبالتالي السياسة قبل الاحتكاك بأوروبا فيما اصطُلح على تسميته الاستعمار، بيد أن قيام الدولة الحديثة بشكلها الماثل الآن مرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتجربة الاستعمارية[35].

2 ـ الإرث الاستعماري ومأزق الدولة

أقدمت الدول الاستعمارية الغربية، بعد إخضاعها للمجتمعات الأفريقية، على هدم الكيانات السياسية والاجتماعية الأفريقية السابقة، مدعية أن مهمتها «الحضارية» تتمثل بإدخال هذه المجتمعات إلى التاريخ. وغير خافٍ أن المقصود بالتاريخ في هذا المتن الاستعماري هو التاريخ الأوروبي الحديث، وكانت «الدولة» أهم مرتكزات هذه السياسية الاستعمارية الغربية.

وهكذا فإن أزمة الدولة في أفريقيا تعود إلى بداية تشكلها على يد القوات الاستعمارية التي احتلت القارة الأفريقية، «فقد أفضت عملية التدافع الأوروبي على احتلال أفريقيا إلى خلق ظاهرة

(31) حمدي عبد الرحمن، **دراسات في النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002)، ص 34.

(32) المصدر نفسه، ص 33.

(33) المصدر نفسه، ص 33.

(34) إسماعيل علي سعد، **دراسات في العلوم السياسية**، الإسكندرية، 2002، نقلًا عن: البوني، «الدولة في أفريقيا إلى أين،» ص 133.

(35) البوني، المصدر نفسه، ص 133.

الدولة الحديثة»[36]. وهو ما أدى إلى ظهور دولة مصطنعة وبحدود مصطنعة. لقد رسمت حدود المستعمرات على خرائط في أوروبا بما يتمشى مع المصالح الاستعمارية، من دون أن تراعي الظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية[37].

ولجأ المفاوضون الأوروبيون عند رسم الحدود لأقاليمهم الجديدة إلى تحديد خطوط مستقيمة على الخريطة، من دون الأخذ في الحسبان النظم الملكية والمجتمعات الأفريقية الأخرى الموجودة على أرض الواقع، وفي بعض الحالات قسّمت المجتمعات الأفريقية بين أكثر من دولة مثلما حدث في الباكونغو الذي انقسم إلى الكونغو الفرنسية والكونغو البلجيكية وأنغولا البرتغالية. كما قسّمت الصومال بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا، وفي حالات أخرى أدى وجود الأقاليم الاستعمارية الجديدة لأوروبا إلى تطويق مئات من الجماعات المتنوعة والمستقلة التي لا يربط بينها تاريخ مشترك أو اتفاق أو لغة أو دين. على سبيل المثال نجد أن نيجيريا تضم 250 مجموعة إثنية ـ لغوية. ومع استمرار المساومات في أوروبا حول أفريقيا أصبحت الأرض والشعوب مثل قطع الشطرنج... ومع مرور الوقت، وبعد انتهاء التزاحم الأوروبي حول أفريقيا، تحولت الدول الأفريقية إلى مستعمرات ومحميات أوروبية، وهنا ولدت الدولة الأفريقية الحديثة[38].

لم تتشكل الدولة بمبادرة من الشعوب الأفريقية، ولا نتيجة عوامل داخلية وتطورات قومية جعلت الشعوب الأفريقية تنتقل من التنظيمات التقليدية إلى الدولة، بل هي عبارة عن «كيان» فرضه «الرجل الأبيض» فرضًا وأقامه على أنقاض الممالك الأفريقية.

وهكذا لم تتشكل الدولة بمبادرة من الشعوب الأفريقية، ولا نتيجة عوامل داخلية وتطورات قومية جعلت الشعوب الأفريقية تنتقل من التنظيمات التقليدية إلى الدولة، بل هي عبارة عن «كيان» فرضه «الرجل الأبيض» فرضًا وأقامه على أنقاض الممالك الأفريقية التي تم هدمها ومحيت آثارها في الحكم والأنظمة الإدارية، إذ إن استقلال الدول الأفريقية كان مشروطًا بتبني النموذج الغربي للدولة بكل مفرداتها بهدف خلق تبعية دائمة للدول المستعمرة، وهذا ما ساهم في تفاقم الأزمة بإضعاف الدولة الأفريقية وتقليل فعاليتها في التمكين وفي تحقيق مصالحها[39].

وما من شك في أن هذا النظام الجديد قد قوّض دعائم النظم التقليدية في أفريقيا التي أصبحت كالهشيم تذروه الرياح. وعوضًا من الروح الجماعية في تحقيق الأهداف الحياتية المتواضعة أضحت إدارة الموارد في الدولة الكولونيالية مركزية وتعتمد على مفاهيم التنافس والصراع، بل وفي كثير

(36) عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، ص 17.

(37) المصدر نفسه، ص 17.

(38) ميريديث، «مصير أفريقيا،» ص 244ـ245.

(39) الدومة، «إشكالية بناء الدولة الأفريقية في ظل الصراع في المجتمع الأفريقي».

من الأحيان على مبدأ المباراة الصفرية في صراع الهويات المرتكزة على أسس قبلية أو إثنية[40]. وبذلك قامت على أنقاض هذه النظم التقليدية «دولة» مشوهة تكاد تنعدم فيها كل عناصر الدولة بمقوماتها الحيوية كما هو متعارف عليه في الدول الحديثة.

ثالثًا: تقدير الأطروحة السلطوية

يقدم جان فرنسوا بايار[41] في كتابه **سياسة ملء البطون** أطروحة نظرية لتفسير أزمة الدولة في أفريقا التي حاول من خلالها أن يقدم الاستراتيجيات التي اتبعها القادة الأفارقة من خلال سياسة تراكم الثروة للوصول إلى السلطة وتثبيتها واستدامتها. ولم تقتصر هذه الاستراتيجيات على النخبة السياسية أو المجتمع السياسي فقط بل أصبحت نسقًا اجتماعيًا ونسقًا من السلوك السياسي تتفاعل جميع أطرافه. وهذا النسق يشكل حسب بايار الاستمرار الدقيق للنزاعات الغابرة، إذ إن المسألة تتعلق اليوم، كما كانت بالأمس، بالاستئثار بالثروات التي يتطلع إليها الجميع؛ فالأمر لا يتعلق «بالبطن» فقط ولكن «بالسياسة» أيضًا، وهي ارتبطت بالسعي والحرص على الاستحواذ على الثروة وعلى كعكة الموارد الوطنية.

على أن الاعتراف بالقدرة التفسيرية لأطروحة بايار ـ وغيرها ـ على تفسير أزمة الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمار، لا يعني التسليم الكامل بالأطر النظرية التي تحكم هذه الأطروحات والتي تنطلق من أن الدولة «الحديثة» كما تشكلت في التجربة الغربية، يمكن من خلالها فقط تحقيق التنمية وتدبير السلطة ورعاية المصلحة العامة للمجتمع. ولذلك فقد ذهبت مجموعة من الباحثين إلى ضرورة الاعتراف بأهمية القيم التقليدية «السابقة على التحديث الغربي» ورفض القول بتداعي دور الدولة كأداة للتنمية، ورفض فهم الدولة كظاهرة عالمية حيث شددوا على ضرورة النظر إليها وتحليلها في سياقها المحلي.

طرح جان فرنسوا بايار مقاربة تفسيرية لأزمة الدولة في أفريقيا وحاول من خلالها أن يقدم الاستراتيجيات التي اتبعها القادة الأفارقة من خلال سياسة تراكم الثروة للوصول إلى السلطة وتثبيتها واستدامتها. مشيرًا إلى أن هذه الاستراتيجيات لم تقتصر فقط على النخبة السياسية أو المجتمع السياسي بل أصبحت نسقًا اجتماعيًا ونسقًا من السلوك السياسي تتفاعل جميع أطرافه.

وقد استعار بيار التعبير الكاميروني «سياسة ملء البطون» للإشارة إلى «هذه الطريقة في الحكم أي كما يقول فوكو «إمكان الحكم» في أفريقيا جنوب الصحراء، أي «طريقة توجيه سلوك الأفراد أو الجماعات»[42].

وهكذا ينطلق جان فرنسوا بايار في تحليل واقع الدولة في أفريقيا من خلال نظرية «سياسة ملء البطون» التي تتمثل بأن النفاذ إلى سلطة الدولة هو بحد ذاته إيجاد مدخل أو النفاذ إلى الموارد

(40) عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، ص 24.

(41) جان فرنسوا بايار، سياسة ملء البطون: سوسيوليوجيا الدولة في أفريقيا، ترجمة حليم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، 1992).

(42) المصدر نفسه، ص 319.

المادية والمعنوية لهذه الدولة، وهذه العملية تتطلب احتكارًا قسريًا واستبداديًا للدولة ومواردها الذي يأخذ مصطلح التراكم في هذه النظرية[43].

وهذا التراكم بدوره سيتحول إلى سياسة ملء البطون، ذلك أن جهاز الدولة إن هو إلا قطعة من الكعكة الوطنية، حيث يحاول المحتكرون للسلطة من خلال الإكراه تكوين أو محاولة تكوين طبقة مسيطرة، تمارس أو تبحث عن ممارسة الهيمنة، ومن ثم تسعى هذه الطبقة لابتكار نمط للحكم يقوم على مقومات الثقافة الأصلية للسكان أو تاريخانية الدولة. وتعتمد هذه النظرية على دراسة السياسة من الأعلى وصولًا إلى التحليل من الأسفل[44].

سياسة ملء البطون في أفريقيا حسب بايار مسألة حياة أو موت؛ مسألة حياة إذا استطاع المرء أن يقتطع نصيبه من «الكعكة الوطنية» من دون أن يُكتشف أمره، ومسألة موت إذا تعيَّن عليه أن يكتفي بما يفترض أنه أجر ويكفي لسد رمقه.

يرى بايار أن مشكلة الحكم في أفريقيا هي طغيان الفساد الذي يتخذ العديد من الأشكال في إطار الصراعات الاجتماعية التي يقوم عليها ويسعى من خلالها الجميع إلى الهيمنة والاستحواذ على السلطة، لأنها السبيل الممتاز للمشاركة في التسابق على الغنيمة والكعكة التي يشارك فيها جميع أعضاء المجتمع؛ فالكبار لا ينفردون وحدهم بالفساد والنهب، إنها سلوكيات سياسية واجتماعية يشترك فيها معظم العناصر الاجتماعية على نطاق تختلف حدوده. ومن الأمثلة التي توضح هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى أن «أطول خط للضغط العالي في العالم» يربط خزانات إنجا في إقليم الشابا بزائير (الكونغو حاليًا) استهدفه الساكنة وانتزعوا منه القضبان الحديد ليصنعوا منها أسرّة ومعاول وأدوات أخرى، وكانت عملية تقطيع أوصاله يومًا بعد يوم هي رد الفعل الشعبي المتواضع إزاء الأرباح الهائلة التي حصل عليها المنفذون الأجانب وصانعو القرار الزائيريون عن طريق هذا المشروع الضخم، وهو «احتجاج شعبي» على احتكار الثروات الوطنية من طرف الرئيس وأعوانه وإقصاء باقي المواطنين من الاستفادة من هذه الثروات، الأمر الذي يدفعهم إلى امتهان «اللصوصية» من أجل [...] الحصول على نصيبهم من الكعكة الوطنية. بهذا المعنى تكون سياسة ملء البطون في أفريقيا حسب بايار مسألة حياة أو موت؛ مسألة حياة إذا استطاع المرء أن يقتطع نصيبه من «الكعكة الوطنية» من دون أن يُكتشف أمره، ومسألة موت إذا تعيَّن عليه أن يكتفي بما يفترض أنه أجر ويكفي لسد رمقه[45] .

إن الفساد في أفريقيا أصبح يتم في إطار تواطؤ بين الكبار والصغار، بل تحول إلى أسلوب للصراع الاجتماعي وتعبير عن مدى الوعي السياسي باللامساواة، إلى درجة أن أحد الأحزاب النيجرية اتخذ لنفسه شعار «أنا آكل وأنت تأكل» ولكن الواقع الأفريقي يثبت أن الجميع لا يأكلون

(43) بروسي، «الدمقرطة والحكم الراشد في أفريقيا: دراسة في المداخل النظرية، الآليات والعمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم،» ص 49.

(44) المصدر نفسه، ص 51.

(45) بايار، المصدر نفسه، ص 282ـ286.

على حد سواء[46]، إذ لا يمكن مقارنة ما «يأكله» المقاولون السياسيون بما «يأكله» باقي المواطنين. فالمقاولون السياسيون الذين يتسابقون نحو السلطة خلقوا نظامًا للنهب متفقًا عليه مفتاحه السري كلما زادت سلطتك زادت درجة الاغتناء السريع والفاحش لديك، ولكن في حال إحساس المقاولين بأن هذا النظام تستفيد منه فئة بصورة كبيرة من دون فئة أخرى فإنها تثور وتنفذ الانقلابات العسكرية من أجل إعادة توزيع الثروة وخيرات البلاد بين المقاولين السياسيين كما حدث في غينيا سنة 1975 بعد وفاة سيكوتوري، حيث انقلب العسكريون بعد مدة قصيرة من جنازة الرئيس ووضعوا حدًا لاحتكار عصابة المافيا الممسكة بالسلطة منذ 25 سنة[47].

ويرى بايار أن سياسة ملء البطون تشكل الاستمرار الدقيق للنزاعات الغابرة، فالمسألة تتعلق اليوم كما كانت بالأمس بالاستئثار بالثروات التي يتطلع إليها الجميع. فالأمر لا يتعلق «بالبطن» فقط ولكن «بالسياسة» أيضًا. ويدل الأسلوب السياسي الأفريقي على أننا بصدد أخلاقيات لا تقتصر بالضرورة على الكسب، فإعادة توزيع الموارد التي تم جمعها توفر المكانة لرجل السلطة وتجعل منه رجل شرف، فالثروة من صفات الزعيم الحقيقي في أفريقيا ربما ظنًا منهم أنها ستمنعه عن استغلال منصبه، ومن المناسب كذلك أن تؤكد الثروة البدانة الجسدية[48]،

غير أنه من الخطأ، بحسب بايار، ألّا نرى في التسابق نحو السلطة والثروة سوى فساد الدولة، إنها على العكس لحمة النظام وسداه، وربما كان الكفاح من أجل السلطة كفاحًا في المقام الأول من أجل الثروة[49].

وهي ظاهرة تسهل ملاحظتها سواء في المجتمعات الأفريقية أو في مجتمعات جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط: إذ ترتكز استراتيجية العاهل على تملك المساحة السياسية، ثم ينطلق منها لتملك الموارد الاجتماعية الأساسية التي تحتويها المساحات الاجتماعية الخاصة. وتكون هذه الممارسة فردية في البداية، وسرعان ما تصبح جماعية لكي يستفيد منها أيضًا أهل البطانة المحيطة ومجموعة برجوازية الدولة التي يتوقف بقاؤها أساسًا على قدرتها على الاندماج في هذا المنهج الخاص بإرساء الأبوية الجديدة[50].

رابعًا: مراجعة الأطروحة السلطوية

لا يخفى أن الاتجاهات الفكرية التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الأفريقية انطلقت في معظمها من النموذج المعرفي الغربي الذي سيطر على دراسة علم السياسة في مرحلة الحرب العالمية الثانية، إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال

(46) المصدر نفسه، ص 284.

(47) المصدر نفسه، ص 385.

(48) المصدر نفسه، ص 290ـ292.

(49) المصدر نفسه، ص 118.

(50) برتراند بادي، **الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي**، ترجمة لطيف فرج (القاهرة: دار العالم الثالث، 1996)، ص 19.

الترويج لمفهوم النظرية الكبرى (Grand Theory)، والقول بإمكان تحليل جميع الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن[51] .

كما تم اختزال واقع التعدد والتنوع الذي ميز الممارسة السياسية الأفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة ومحددة مثل النظم التسلطية (Authoritarianism) والنظم الأبوية (Patrimonialism) ونظام الحكم الشخصي (Personal Rule) ونظام الوقف (Prebendalism). ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة وهي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي، ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأوليغارشيات العسكرية بوصفها نظمًا تسلطية غير ديمقراطية[52]، من دون النظر إلى أن شكل الدول وآليات ونظم عملها يختلف من ثقافة إلى أخرى.

على أن النخب الأفريقية كانت قد تبنت أو استبطنت هذا النموذج الحضاري في كيفية بناء الدولة والمجتمع الأفريقيين بعد الاستعمار، فقد عرفت أفريقيا «سيطرة قضية بناء الدولة القومية على الجدل السياسي والفكري في أفريقيا طوال مرحلة ما بعد الاستقلال. وكان التحدي الذي واجه الزعماء الوطنيين هو كيفية تحويل المجتمعات المتعددة الأعراق والإثنيات واللغات والأديان إلى أمة واحدة. على أن المنظور الأفريقي الذي تبنته معظم الحكومات الأفريقية تمثل بإقامة دولة موحدة. ولنتذكر في هذا السياق الأيديولوجيات التي استُخدمت لتحقيق هذه الغاية من جانب كل النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد على السواء: اشتراكية الأوجاما (جوليوس نيريري)، والاشتراكية الأفريقية (نكروما وسيكو توري) ودعوة هارمبي (كينياتا)، والإنسانية (كاوندا)[53]. وهكذا فإن الدولة في أفريقيا بعد الاستقلال وجدت نفسها أمام طريقين:

إما السعي لإعادة اكتشاف قيمها ومؤسساتها وتجاربها التي قطعها ودمرها الاستعمار، أو اتباع الطريق الغربي لبناء الدولة[54]. وقد اختارت النخب الأفريقية هذا المسار الأخير، وهو الذي سارت عليه جميع الدول الأفريقية، فيما سماه برتراند بادي الدولة المستوردة، حيث «تتمخض ضخامة الاستيراد لهياكل السلطة بالبداهة عن نتيجة رئيسية هي فقدان المعنى الذي يثقل على العلاقات بين الحكام والمحكومين، بل وعلى مجموع العلاقات السياسية. وسواء تم تعويضه أم لا من طريق عملية الزواج أو المساومة بين الحديث والمأثور، فإن هذا الفقدان يصبح مجازفة هائلة تتنشط تبعًا لها استرتيجيات أصحاب الأدوار السلطوية، واستراتيجيات الأفراد المطالبين بمخصصات.

ويمثل فقدان المعنى عاملًا مهمًا للانسحاب من النظام السياسي الرسمي. فهو يثبط همة الفرد عن بذل الجهود للتوافق مع حياة مؤسسية لا تعنيه. وتبقى هذه الحياة قاصرة على النخبة السياسية المستورِدة التي تقتات منها لكي تغذي تنافسها الداخلي القائم على صيغ خارجية المنشأ[55].

---

(51) عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، ص 40.

(52) المصدر نفسه، ص 40.

(53) المصدر نفسه، ص 41.

(54) حمد عمر حاوي، «مقومات الدولة في أفريقيا،» ورقة قدمت إلى: ملتقى الجامعات الأفريقية: التداخل والتواصل في أفريقيا (أوراق المؤتمر العلمي)، الكتاب الرابع، الخرطوم، كانون الثاني/يناير 2006، ص 103.

(55) بادي، الدولة المستوردة تغريب النظام السياسي، ص 104.

يحصل هذا في الوقت الذي تتضمن المقولات العامة للثقافة الأفريقية نظرة إنسانية، وقيمًا خاصة بالتوافق والانسجام الاجتماعي تجمع بين العوالم المادية وغير المادية، ونظرة إلى المجتمع الحي على أساس أنه جزء لا يتجزأ من سلسلة عظيمة تضم أرواح السلف والأجيال القادمة. وحسبما يقول من درسوا النظرة الأفريقية إلى العالم على أساس أيديولوجي، إنها تتعارض بحدة مع الثقافة الغربية المادية والعقلانية، فقيمة التوافق تتجسد في الأولوية التي تعطيها فلسفة التشريع لحل الخلافات بين الأطراف. وترى الفلسفة السياسية الأفريقية أيضًا أن القيادة تجسد حيوية المجتمع[56]. وهذا يستوجب التفكير في إشكالية الدولة الأفريقية بمنظور آخر يأخذ في الحسبان هذه الخصائص الثقافية والأنثروبولوجية للمجتمعات الأفريقية.

خاتمة

أسفرت الحرب العالمية الثانية (التي انتهت في عام 1945) وما تلاها من تفكك الاتحاد السوفياتي (1991) عن أن الأنظمة الاستبدادية إما استُبدِلت بها الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة التي كانت أقل استبدادية. كما حدث الأمر نفسه في أمريكا الجنوبية، حيث انتقلت الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وباراغواي وتشيلي وأوروغواي من الدكتاتوريات إلى الديمقراطية بين عامي 1982 و1990. ومع سقوط حائط برلين في عام 1989 والاتحاد السوفياتي في عام 1991، انهار «النصف» الاستبدادي/الشمولي لقوات الحلفاء في الحرب العالمية الثانية. لم يؤد ذلك إلى التمرد على السلطة بوجه عام، بل أدى إلى الاعتقاد بأن الدول الاستبدادية والسلطوية (وسيطرة الدولة على الاقتصادات) قد عفّى عليها الزمن[57]. لقد بدت فكرة أن «الديمقراطية الليبرالية كانت الشكل الأخير الذي تم توجيه جميع الجهود السياسية إليه» كما بشّر بذلك فرانسيس فوكوياما في كتابه **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**. إلا أن الأمر ليس كما ذهبت هذه الأطروحات، ففي حين وقع الانتقال بالفعل لدى عدد من الدول إلى تبني الليبرالية الاقتصادية والانفتاح السياسي، إلا أن دولًا أخرى احتفظت بطابعها السلطوي، وتعثر فيها الانتقال لأسباب ومبررات مختلفة، فكانت الدول الأفريقية جزءًا من هذا التحول، الذي قسم القارة إلى دول تعيش مرحلة تحول سياسي نحو مزيد من التحديث السياسي، وإرساء الدولة وقواعد السلطة على أسس عقلانية، ودول أخرى ظلت رهينة لنمط تقليدي في الحكم والتدبير، ولا تزال تعاني إشكالات هيكلية في التنمية بمفهومها الشامل.

ولا يعكس الفشل في التنمية في أفريقيا فشلًا لنموذج التنمية الذي تقوده الدولة وتسيطر عليه، بل تشهد أفريقيا أزمة كذلك في نموذج التنمية الذي يتقلص فيه دور الدولة، الذي يتسم بالمحدودية. إن نفرًا غير قليل من الباحثين الأفارقة يرى أن اتهام الدولة في فشل العملية التنموية يعد محوريًا، نظرًا إلى كونها المؤسسة الأبرز في المجتمع. وعليه، فإن فشل جهود التنمية يعزى بشكل أو بآخر في نظر هؤلاء إلى عجز الدولة. فالدولة الأفريقية عاجزة، ولم تستطع إدارة العملية

(56) ألموند وباويل، الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ص 910.

(57) Ignatieff Michael, «Are the Authoritarians Winning?,» *New York Review of Books* (10 July 2014), p.144, <https://www.nybooks.com/articles/2014/07/10/are-authoritarians-winning/> (Retrieved 2018).

التنموية. كما يشهد المجتمع الأفريقي تراجعًا ملحوظًا عن فكرة بناء الدولة الأمة مقابل السعي لإحلال فكرة بناء الدولة التقليدية محلها[58].

واستنادًا إلى ما سبق فإن الفكر التنموي الجديد في أفريقيا يدعو إلى إحداث تغيرات نوعية في بنية الدولة الأفريقية لكي تصبح دولة وظيفية. أي أن تصبح الدولة الأفريقية فعالة وتمارس سلطة وظيفية في مجتمعها بحيث تصبح في وضعية تؤهلها إلى وضع وتحقيق ومتابعة الغايات المرجوة في سياق مجتمعها. على أن هذه الدولة الوظيفية تختلف تمامًا عن صيغة الدولة الرشيدة التي ترتبط ببرامج التكيف الهيكلي وبفكر المشروطية المصاحب لها[59]، ذلك بأن دولة التكيف الهيكلي ما هي إلا أداة ناجعة لتنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالي في أفريقيا. أما الدولة الوظيفية التي نتحدث عنها في هذا السياق فليست معنية بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والإصلاح وإنما هي معنية بالأساس بتحقيق الضبط والسيطرة بما يسمح لها بتحقيق الأهداف المتبناة في سياق مجتمعها □

(58) الدومة، «إشكالية بناء الدولة الأفريقية في ظل الصراع في المجتمع الأفريقي،» ص 168.

(59) عبد الرحمن، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة، أي مستقبل؟**، ص 89.

مكانة البحث العلمي في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر

العيد بوخنفر(*)

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3.

مقدمة

تساهم مؤسسات البحث العلمي بفاعلية، بما فيها الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات التابعة لها، أو تلك التابعة منها للقطاع الخاص، في كثير من الدول الغربية الحديثة، في صوغ السياسات العامة فيها؛ من خلال ما تضمّه هذه الأخيرة من باحثين ومختصين في مختلف الحقول العلمية، وما ينتجه هؤلاء من أبحاث ودراسات متخصصة في شتى الميادين، وهو الأمر الذي يجعل من هؤلاء بمنزلة محللين ومستشارين لصناع القرار، إما مباشرة وإما مداورة، في إدارتهم وتسييرهم للشأن العام، وعلى أعلى درجة من العقلانية والرشد.

تعد المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث في معظم بلدان العالم، ولا سيما الغربية منها، بمنزلة العقل المدبر لتسيير الشأن العام في الدولة، إضافة إلى كونها أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة.

وهكذا تعد المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث في معظم بلدان العالم، ولا سيما الغربية منها، بمنزلة العقل المدبر لتسيير الشأن العام في الدولة، إضافة إلى كونها أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع وفي شتى مجالات الحياة العامة؛ من خلال ما تنتجه من مورد بشري مكون بالدرجة الأولى، وما تقدمه بذلك من قيمة مضافة إلى المجتمع وفي شتى مناحي الحياة العامة للأفراد.

وفي سبيل تحقيق ذلك المسعى عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى اليوم على تطوير منظومتها البحثية؛ لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الكبرى للمجتمع الجزائري.

وفي ضوء ذلك، سنحاول معالجة إحدى أهم الإشكاليات الكبرى حول مكانة وأهمية البحث العلمي في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر، ومن ثم إمكان تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر.

(*) البريد الإلكتروني: boukhenferlaid@yahoo.fr.

وسنحاول معالجة هذه الإشكالية ضمن أربعة محاور رئيسية هي كما يلي:

المحور الأول: مكانة المؤسسات الجامعية في عقلنة السياسات العامة في الجزائر وترشيدها؛

المحور الثاني: دور مراكز الأبحاث والدراسات في عقلنة العمل العام في الجزائر وترشيده؛

المحور الثالث: أهمية ومكانة البحث العلمي في عقلنة السياسات العامة في الجزائر – العوائق والتحديات ـ وترشيدها؛

المحور الرابع: أهم التوصيات والاقتراحات الرامية إلى النهوض بقطاع البحث العلمي وتعزيز دوره في عقلنة السياسات العامة في الجزائر وترشيدها.

أولًا: مكانة المؤسسات الجامعية في عقلنة السياسات العامة في الجزائر وترشيدها

تعد المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث والدراسات، الرسمية منها وغير الرسمية، من أهم المؤسسات الفاعلة في عقلنة العمل العام في الدولة وترشيده، ولا سيَّما ما تقوم به هذه الأخيرة في الدول الغربية الحديثة من أدوار جوهرية في تحسين سلوك الفاعلين الرسميين وتوجيه قراراتهم بشأن مختلف القضايا الاجتماعية. بناء على ما يقدمه أولئك المختصون التابعون لها من أبحاث ودراسات متخصصة في شتى الميادين، وهو الأمر الذي يجعل هؤلاء كمحللين ومستشارين لصناع القرار بصورة مباشرة أو مداورة أثناء صوغهم للسياسة العامة وعلى أعلى درجة من العقلانية والرشد، ولا سيما أن هذه الأخيرة أصبحت أحد أهم المرتكزات الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة لأفراد المجتمع، فغالبًا ما يعمل أساتذتها وطلبتها الباحثون فيها على إعداد الآلاف من الأطروحات والبحوث والدراسات المهمة في مختلف المجالات، التي تسمح لصناع القرار بالاطلاع الجيد والدقيق على طبيعة المشكلات والقضايا العامة التي تواجههم أثناء إدارتهم وتسييرهم للشأن العام.

وتعود أولى الاهتمامات الرامية إلى تفعيل دور الجامعات في دراسة وفهم وترشيد العملية السياسية في الدولة؛ إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ حين قامت الجامعات الألمانية بتخصيص أقسام متخصصة في دراسة علم «السياسات»، سعيًا منها نحو العمل على تطوير منهجية البحث في العلوم الإدارية والسياسية، قصد استخدامها في تحسين أداء السياسات الهادفة إلى تحقيق مصالح الملكيات المطلقة ورفاهية أفراد المجتمع[1].

(1) أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص 58.

ومع بدايات القرن العشرين دعا بعض العلماء في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى رأسهم شارل مريام إلى ضرورة تفعيل دور العلوم الاجتماعية في دراسة وفهم العمل العام، من خلال الاهتمام بمعالجة مشاكل الدولة انطلاقًا من دراستها دراسة دقيقة لتحقيق الارتباط بين العلم والعمل، معلنًا بذلك سنة 1921 عن ميلاد مقاربة علمية جديدة لدراسة السياسة وفهمها[2].

ومع مطلع سبعينيات القرن الماضي وبالنظر إلى حجم التحديات التي كانت تواجه صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تفاقم حجم المشكلات الاجتماعية بين السود والبيض، إضافة إلى الانعكاسات السلبية الناجمة عن تورطها العسكري في فيتنام، فإن كل تلك العوامل أدت بالمسؤولين الحكوميين الأمريكان إلى ضرورة الاستعانة بالمختصين والخبراء في مواجهة تحديات هذه القضايا العامة، الأمر الذي دفع بهم منذ ذلك الحين إلى العمل على تأسيس مراكز بحثية متخصصة؛ مساعدة إياهم في عقلنة وترشيد سياساتهم، لتشهد فيما بعد بقية الدول الأوروبية الأخرى اهتمامًا متزايدًا بأهمية المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية المختلفة التابعة لها؛ وحرصها على استغلالها في توجيه سياساتها العامة وعقلنتها، بما يستجيب وتطلعات أفراد المجتمع منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين[3].

وتعَدّ المؤسسات الجامعية في الجزائر، كغيرها من المؤسسات الجامعية الأخرى في دول العالم الثالث، أحد أهم المرتكزات الرئيسية والمهمة المعول عليها في تحقيق التنمية الشاملة لمجتمعاتها؛ من خلال سعيها للرقي بها إلى مصاف الدول المتقدمة، التي استطاعت مؤسساتها الجامعية قطع أشواط تنموية كبرى في شتى ميادين الحياة. غير أن واقع الحال الذي تعيشه التجربة – الحالة ـ الجزائرية في هذا المجال، وبشهادة الأغلبية العظمى من كبار الباحثين والمختصين فيها، «يثبت أن الجامعة الجزائرية لم تعرف بعد طريقها إلى البحث العلمي فهي تائهة حائرة تبحث عن ذاتها لكنها دون جدوى. فالبحث عندنا لم يعرف سياسة واضحة هادفة مخططة ومنظمة يقودها أناس مخلصون واعون كل الوعي بمسؤولياتهم...، فوقوف العديد من المشاكل والعراقيل المفتعلة والبيروقراطية المتعفنة في وجهه وطريقه وما ترتبت عنه من ضعف إرادة البحث عند الطلبة وإهمال الأساتذة المؤطرين، جعلت منه ميدانًا مجردًا من كل معانيه ليصل في الأخير إلى درجة التجمد»[4]. في المقابل فإن هذا الرأي لا يمكن تعميمه ولا الأخذ فيه بصفة مطلقة، فقد يرى البعض الآخر أن الجامعة الجزائرية وعلى الرغم من كل ما تشهده من نقائص؛ فإنها قد استطاعت أن تنتج كفاءات علمية متميزة وموردًا بشريًا لا يقل كفاءة مقارنة بغيره في الدول الغربية الأخرى.

---

(2) صالح بلحاج، **تحليل السياسات العامة: الديناميكيات والمعارف الأساسية** (الجزائر: بن مرابط للنشر، 2015)، ج 1، ص 23.

(3) فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2014)، ص 93.

(4) محمد عبد حسين الطائي، «نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي،» **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، السنة 5، العدد 10 (حزيران/يونيو 2012)، ص 128، <https://bit.ly/2SX4Boo>، (تاريخ الإطلاع على الموقع 28 أيلول/سبتمبر 2016).

تمتلك منظومة البحث العلمي في الجزائر مجموعة من الهياكل القاعدية – البنى التحتية ـ التي تغطي تقريبًا كل الحاجات على المستوى الوطني، مع الأخذ في الحسبان في مقابل ذلك عدم التوزيع العادل أو الموازنة العقلانية في فتح بعض التخصصات العلمية الدقيقة لاعتبارات معينة. حيث قدر عدد هذه الهياكل – مؤسسات التعليم العالي ـ على المستوى الوطني أواخر سنة 2013 بـ 95 مؤسسة جامعية موزعة كما يلي: ثمانٍ وأربعون جامعة، عشرة مراكز جامعية، تسع عشرة مدرسة وطنية عليا، خمس مدارس عليا للأساتذة، عشر مدارس تحضيرية، ثلاث مدارس تحضيرية مدمجة[5].

وقد ارتفع عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر وفقًا لـ«الدليل الوطني للعاملين في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي» من 3257 باحثًا سنة 1998 أي بمعدل 116 باحثًا لكل مليون نسمة، ليصل خلال نهاية سنة 2002 إلى نحو 11500 باحث[6]، ليصل فيما بعد مجموع عدد الأساتذة الباحثين في الجزائر سنة 2012 إلى 32579 استاذًا باحثًا من بينهم 28079 أستاذًا باحثًا و4500 استاذ باحث دائم[7]، وقد قدّر عدد الأساتذة الباحثين في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر خلال سنة 2015 بـ 21 ألف باحث ينشطون في 789 مخبرًا، وهذا العدد يبقى ضئيلًا جدًّا مقارنة بالدول المغاربية الأخرى، ومقارنة أيضًا بعدد سكان الجزائر (35 مليون نسمة سنة 2015)، أي بمعدل 600 باحث لكل مليون نسمة، وهذا العدد أقل بأربع مرات مقارنة بتونس التي لديها 2300 باحث لكل مليون نسمة، وأقل بسبع مرات مقارنة بفرنسا التي تضم 4300 باحث لكل مليون نسمة. فالمعايير الدولية المتعارف عليها في إضفاء صفة العلمية على أي بلد هي أن يتوافر لهذه الأخيرة 2000 باحث لكل مليون نسمة. وبذلك تبرز قيمة الوظيفة الثانية للجامعة في الدولة من خلال قيامها بالبحوث العلمية؛ التي تعبر نتائجها عن الخبرة والطاقة التي تسير بها الدولة في طريق الاستمرارية والنمو، كما أنها أحد أهم المؤشرات والعوامل الضامنة للاستقلال الذاتي للبلاد[8].

إضافة إلى الأنشطة والتظاهرات العلمية المختلفة (الملتقيات الوطنية والدولية، الندوات، الأيام الدراسية... إلخ) التي تشرف على تنظيمها مختلف مؤسسات البحث العلمي في الجزائر سنويًا، فإن المؤسسات الجامعية الجزائرية في نهاية كل موسم دراسي يتخرج فيها الآلاف من طلبة الدراسات العليا – ما بعد التدرج ـ الذين يسهمون بذلك في إثراء البحث العلمي بمذكرات وأطروحات تخرجهم وفي مختلف التخصصات العلمية. وقد قدر خلال سنة 2013 مناقشة نحو 54317 مذكرة ماجستير وأطروحة دكتوراه[9]، إضافة إلى الآلاف من المقالات العلمية التي تنشر سنويًا من خلال 365 مجلة علمية وطنية مُحكمة بحسب تحقيق المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (تشرين

(5) انظر: «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،» ص 22، <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/bitstream/handle> (تاريخ الإطلاع على الموقع 28 أيلول/سبتمبر 2016).

(6) نسيمة أمال حيفري، «البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر الدولي التاسع لترقية البحث العلمي حول ترقية البحث العلمي، الجزائر، يومي 18 ـ19 آب/أغسطس 2015، ص 7، <https://bit.ly/3dwXoVF> (تاريخ الإطلاع على الموقع 15 أيلول/سبتمبر 2016).

(7) انظر: «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،» ص 23.

(8) حيفري، المصدر نفسه، ص 7.

(9) انظر: «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،» ص 24.

الأول/أكتوبر 2016)، تابعة للمؤسسات الجامعية أو القطاع الخاص التي تعترف بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[10].

تحتل الجامعات الجزائرية ذات المستوى المتميز على المستوى الوطني، بحسب تصريح للمدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أوراق حفيظ – أيلول/سبتمبر 2011؛ أن الجامعات الجزائرية وفي مقدمتها جامعة باب الزوار – هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا ـ يتموقع ترتيبها ضمن أحسن 500 جامعة في العالم. غير أن عدم توافر الجامعة الجزائرية على مواقع إلكترونية علمية يصعّب عملية إحصاء إنتاجها العلمي من مذكرات ومقالات علمية محكمة، إضافة إلى اعتبارات أخرى كتعدد التسميات للمؤسسة الجامعية الواحدة نفسها، فضلًا عن عامل ارتفاع عدد الطلبة (أكثر من مليون طالب) ونقص التأطير على مستوى هذه الأخيرة (38 ألف أستاذ)، وهو الأمر الذي جعل حسب هذا الأخير الجهات المسؤولة عن تصنيف المؤسسات الجامعية وترتيبها عبر العالم لا تصنف الجامعة الجزائرية ضمن موقعها الحقيقي[11].

تهدف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى السهر على تحقيق تكوين علمي عالٍ ومهني للمتخرجين، وكذا تكوين نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية والعلمية للمجتمع.

وتساهم مؤسسات التعليم العالي، بما فيها الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس العليا، من خلال أنشطتها وإنتاجها العلمي في تطوير البحث العلمي بصورة واضحة، في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والتطوير المجتمعي ككل من خلال ما يلي:

ـ تنمية البحث العلمي والتكنولوجي، واكتساب العلم وتطويره ونشره ونقل المعارف العلمية وموضوعيتها.

ـ رفع المستوى العلمي والثقافي والمهني للمواطن عن طريق نشر الثقافة والإعلام العلمي والتقني[12].

كما تهدف مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إلى السهر على تحقيق تكوين علمي عالٍ ومهني للمتخرجين، وكذا تكوين نخبة عصرية تستجيب للتطلعات الثقافية والعلمية للمجتمع، من خلال ما تقدمه هذه الأخيرة من إنتاج للمعارف والعلوم، إضافة إلى سعيها لتنظيم التغير الحاصل في المجتمع[13].

---

(10) المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، «قائمة المجلات العلمية الوطنية المحكمة،» <https://bit.ly/3drYWQR> (تشرين الأول/أكتوبر 2016).

(11) ساسي غبغوب وفضيلة عكاش، «حوار مع المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – أوراق حفيظ،» **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 1 (أيلول/سبتمبر 2011)، ص 161.

(12) انظر: «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،» ص 26.

(13) جميلة عامري، «مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي،» (رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، كلية العلوم الإجتماعية، قسم العلوم الإجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001)، ص 85.

وفي ما يتعلق بمدى مساهمة المؤسسات الجامعية بمختلف هياكلها وتخصصاتها وأنشطتها العلمية في الجزائر ودورها في عقلنة وترشيد العمل العام في الدولة، فإن ذلك يبقى رهن الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الجوهرية حول طبيعة البيئة السياسية ومن ثم طبيعة النظام السياسي الذي توجد فيه هذه المنظومة من جهة، وكذا طبيعة ومدى كفاءة وجودة هذه الدراسات والأبحاث المتخصصة المقدمة من قبل هذه الهيئة من جهة ثانية، أما من ناحية ثالثة فإن السؤال الأكثر أهمية في هذا الإطار هو: ما مدى درجة اعتماد صناع القرار في الجزائر على هذه البحوث العلمية؟ وما طبيعة العلاقة القائمة بينهم وبين هؤلاء الكفاءات والخبراء – المحللين ـ؟ ثم كيف يمكن لصناع القرار استغلال الجهود والأفكار القيمة لهؤلاء الباحثين والمختصين في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر؟ ذلك ما سنحاول الإجابة عنه لاحقًا ضمن المحور الأخير لهذه الدراسة.

ثانيًا: دور مراكز الأبحاث والدراسات في عقلنة وترشيد العمل العام في الجزائر

منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي أصبحت مراكز البحوث والدراسات أو ما يطلق عليها «مراكز الفكر» (Think Tank)، تحتل أهمية كبيرة لدى صنّاع القرار في الإدارة الأمريكية لمواجهة أعباء بعض المشكلات والقضايا العامة، التي كانت تمثل أمامها عائقًا في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الكبرى لدولة بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما ما تعلق حينها بضرورة إيجاد آليات جديدة تسمح بتبني سياسات عامة عقلانية رشيدة؛ تستجيب لتطلعات صناع القرار الرامية إلى تخطي مخلفات الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية من جهة، وتجاوز حدة أزمتها الاجتماعية بين «السود والبيض»، وكذا محاولة تدارك الانعكاسات السلبية لقرارات تورطها في حرب فيتنام سنة 1954 من جهة أخرى.

وخلال سبعينيات القرن الماضي أضحى الدور الإيجابي لتأثيرات هذه المراكز البحثية في عمليات صنع القرار في أمريكا يتزايد باطراد بما حققه من نتائج إيجابية في هذا المجال، وهو الأمر الذي دفع بعدد من الدول الأوروبية فيما بعد إلى الاهتمام أكثر فأكثر بدور ومكانة هذه المراكز البحثية في عقلنة وترشيد سياساتها العامة، إلى درجة أن أصبحت هذه الأخيرة بمنزلة شريك استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه إطلاقًا بالنسبة إلى صناع القرار أثناء صوغهم للعمل العام في الدولة.

تتجلى أهمية مراكز الأبحاث والدراسات في أنها تعدّ مراكز متخصصة بالأساس في إنتاج أو إدارة المعرفة البحثية، في شتى المجالات، بما يخدم تطوير وتحسين قرارات السياسات العامة وترشيدها من طريق وضع التصورات وبناء الرؤى الاستراتيجية بشأن القضايا الكبرى، التي تخص المجتمع والدولة في الحاضر والمستقبل القريب والبعيد، وذلك بغضّ النظر عن طبيعة انتمائها سواء كانت حكومية أو خاصة، كما أن هذه الأخيرة قد تكون غير حكومية وغير ربحية (غير تابعة القطاع الخاص)، فهي تعمل في إطار مؤسسات المجتمع المدني بما يخدم المصلحة العامة بعيدًا من ممارسة السلطة – الرسمية ـ أو تحقيق الأرباح من وراء أنشطتها الفكرية[14].

(14) عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة** (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014)، ص ص 54ـ 55.

وقد أدّت هذه الأخيرة دورًا كبيرًا في صوغ سياسات ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الكثير من القضايا والمشكلات ولا سيما منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي؛ أين انصب تركيزها آنذاك على دراسة مشكلات التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي ومشاكل التجارة الدولية والشرق الأوسط، وفي مقدمة هذه المراكز البحثية نجد مؤسسة راند (Rand Corporation) ومعهد بروكينز ومعهد دراسات الشرق الأدنى... إلخ[15].

وبالنظر إلى الدور المتزايد لهذه المراكز الفكرية وأهميتها البالغة في عقلنة وترشيد قرارات السياسات العامة في مختلف دول العالم، وفي مقدمها الدول الغربية الحديثة، فقد تجاوز عدد مراكز الأبحاث والدراسات منذ بروزها بصورة لافتة خلال العقود القليلة الماضية الـ 6480 مركزًا بحثيًا متخصصًا في تسعة مجالات بحثية من ضمن مجالات السياسات العامة، وتتوزع مراكز الفكر والأبحاث العالمية عبر العالم بحسب «مشروع مؤشرات الفكر والأبحاث» كما يلي في الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)

توزيع مراكز الفكر والأبحاث العالمية حول العالم

المنطقة الجغرافية	عدد المراكز البحثية	نسبة المراكز البحثية في هذه المنطقة إلى مجموعها في العالم (بالنسبة المئوية)
أفريقيا	548	8
آسيا	1200	18
أوروبا	1757	27
أمريكا اللاتينية والكاريبي	690	11
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	333	5
أمريكا الشمالية	1913	30
أوقيانيا	39	1
المجموع	6480	100

المصدر: عبد النور ناجي ومبروك ساحلي، مقدمة في دراسة السياسة العامة (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2014)، ص 56.

يتبين لنا من خلال الجدول الرقم (1) أن هذه المراكز البحثية الموزعة حول العالم، تتأثر في نشأتها وحجم أنشطتها البحثية الفكرية بالأساس بطبيعة الأنظمة الديمقراطية في هذه الدول ومدى انفتاحها على بيئتها؛ بالصورة التي تسمح بتداول المعلومات من دون قيود أو مضايقات مفروضة

(15) سلوى شعراوي جمعة، «تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين،» في: علي الدين هلال [وآخرون]، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، تحرير سلوى شعراوي جمعة (القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، 2004)، ص 29.

على هذه الجهات، ومن ثم فتح المجال أمام الفواعل غير الرسمية في المشاركة في عملية صنع القرار بما يحقق المصلحة العامة لأفراد المجتمع.

ويمكننا رصد وتحديد أهم الأساليب والآليات التي يمكن لمراكز الأبحاث والدراسات من خلالها التأثير في صوغ السياسة العامة وعقلنتها وترشيدها ضمن مجموعة من النقاط التي يمكن إيجازها فيما يلي:

ـ إجراء البحوث حول المشكلات التي تواجه السياسة العامة في شتى الميادين.

ـ تقديم الاستشارات والإرشادات حول الاهتمامات والمستجدات العاجلة للسياسات العامة في الدولة.

ـ تقويم البرامج الحكومية.

ـ تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام، وتسهيل فهم واستيعاب الجمهور لها.

ـ توفير الكفاءات الأساسية والخبرات اللازمة للحكومة حول القضايا العامة من أجل تبني الاستراتيجيات الكبرى في شأنها.

ـ تجسير الفجوة بين المعرفة والتطبيق، والعمل على دعم عملية اتخاذ القرار وجعله أكثر عقلانية[16].

ويشير «هوارد» في هذا الإطار، إلى أن مراكز الأبحاث أصبحت من خلال أعمالها البحثية تقوم على نحو أساسي بالتفكير للحكومة (Thinking Governments)؛ وذلك من طريق ما يقدمه الخبراء التابعون لها من أفكار جديدة ورؤى إبداعية في سبيل عقلنة وترشيد سياساتها العامة، ولا سيما أن مراكز الأبحاث والدراسات عادة ما تقوم بأدوار توفيقية مهمة أثناء وجود تضارب للرأي بين مختلف الأطراف والفاعلين الرئيسيين بشأن مضمون السياسة العامة في مجال معيّن. وبذلك يتبين أن الدور المهم لمراكز الأبحاث والدراسات، في عقلنة وترشيد العمل العام في الدولة، يتأتى من خلال ما يقوم به الخبراء والعلماء التابعون لها؛ من توجيه وتصويب أو تقليص لاحتمالية الخطأ والمخاطر التي قد تنجم عن بعض السياسات، وذلك بالنظر إلى ما يوفره هؤلاء الخبراء لصناع القرار من رؤى وأفكار علمية إبداعية، يمكن من خلالها تحقيق المصلحة العامة على أعلى درجة من الكفاءة والفعالية في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة[17].

تعود المحاولات الأولى لتأسيس مراكز الأبحاث والدراسات في الوطن العربي إلى خمسينيات القرن الماضي؛ حيث أُسِّس أول مركز بحث عربي تابع للحكومة في جمهورية مصر العربية تحت مسمى «المركز القومي للبحوث» وذلك تحديدًا سنة 1956. وفي سنة 1968 تم تأسيس «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية»، وقبل ذلك تم في إطار مبادرة من جامعة الدول العربية

(16) سامي إبراهيم الخزندار وطارق الأسعد، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة،» **مجلة دفاتر السياسة والقانون** (جامعة ورقلة – الجزائر)، العدد 6 (كانون الثاني/يناير 2012)، ص 13ـ 14.

(17) ناجي وساحلي، **مقدمة في دراسة السياسة العامة**، ص 58ـ 59.

الإعلان عن تأسيس «معهد البحوث والدراسات العربية» عام 1952، الذي أصبح يهتم فيما بعد بمجال التدريس والتأهيل الجامعي بدلًا من العمل البحثي. وفي ما يتعلق بتأسيس المراكز البحثية الخاصة فقد كان الإعلان عن تأسيس «مركز دراسات الوحدة العربية» في بيروت سنة 1975 من بين أولى المبادرات الفريدة في نوعها في هذا المجال، ولا سيما أن المجال البحثي لهذا المركز يهتم بمعالجة مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تخص المجتمع العربي. ليشهد فيما بعد نشاط تأسيس هذه المراكز البحثية في باقي الأقطار العربية قفزة نوعية منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي وحقبة التسعينيات منه. كما عرفت هذه المراكز تزايدًا معتبرًا في نشأتها في المنطقة العربية وخصوصًا مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بغض النظر عن كون معظمها حكومية وتقتصر على تخصصات معينة دون غيرها، كتلك المتعلقة بالبحث في المجال الطبي التي لا تزال تشهد ركودًا ملحوظًا في تأسيسها ودعم نشاطها[18].

وقد بدأت الجزائر، كغيرها من الأقطار العربية الأخرى، تأخذ في الحسبان أهمية المراكز البحثية في عقلنة وترشيد سياساتها العامة، حيث تعود أولى المحاولات الرسمية لتأسيس مثل هذه الهيئات البحثية إلى تاريخ الإعلان عن تأسيس «المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة» سنة 1984؛ حيث بدأ هذا المركز يعمل منذ إنشائه وإلى اليوم على تقديم دراسات وأبحاث علمية قيمة تخص بالأساس الأمن القومي الجزائري، وكل ما يتعلق بالمسائل الاستراتيجية المهمة التي تخص الجزائر على المستوى المحلي والدولي؛ من طريق تلك الأبحاث والدراسات التي يشرف عليها نخبة متميزة من الخبراء والباحثين الجزائريين، والتي يتم رفعها في شكل تقارير مفصلة وباستمرار إلى رئاسة الجمهورية مباشرة... إلخ[19].

إضافة إلى ذلك نجد في الجزائر عددًا من مراكز الأبحاث والدراسات التابعة في معظمها للقطاع الحكومي؛ ممثلًا ببعض الوزارات التي تقوم بالإشراف على هذه المؤسسات البحثية – القطاعية ـ سواء من حيث التأطير والتمويل أو من حيث تنظيم وتوجيه أنشطتها نحو البحث في قطاع معين. ومن أهم هذه المراكز نجد تلك التابعة منها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي أُنشئت بموجب القانون الرقم (98 ـ 11) المؤرخ في 22 آب/أغسطس 1998 «المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998 ـ 2002»، حيث نصت المادة الثالثة من هذا القانون على أن «البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يرمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد»[20].

---

(18) الخزندار والأسعد، «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة،» ص 12.

(19) الإذاعة الجزائرية، «سلال: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة مطالب باستشراف الآفاق المستقبلية للبلاد،» <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160616/80781.html> (تاريخ نشر المقال 16 حزيران/يونيو 2016).

(20) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «القانون رقم 98ـ 11، المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419هـ، الموافق لـ 22 غشت [آب/أغسطس] سنة 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998ـ 2002،» **الجريدة الرسمية**، العدد 62 (24 آب/أغسطس 1998)، ص 4.

ووفقًا لما أكده في هذا الإطار المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي أوراق حفيظ سنة 2012، فإنه من بين أهم المحفزات التي حرصت الدولة الجزائرية ـ ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ على ضمانها وتكريسها فعلًا في الميدان لمصلحة الباحثين الجزائريين؛ أنهم يمكنهم ممارسة أنشطتهم البحثية عبر أربعة أنظمة أساسية للبحث متمثلة بـ: الأستاذ الباحث، الباحث الدائم، المستخدمين المدعمين للبحث، ومهندسي البحث. ويمارس هؤلاء الباحثون أنشطتهم البحثية ضمن مخابر بحث، ومراكز بحث، ومحطات تجارب أو قواعد تقنية أو مواقع تكنولوجية. وقد أطلقت وزارة التعليم العالي (خلال البرنامج الخماسي 2008 ـ 2012) برنامج إنجاز 1000 مخبر بحث، تم إنجاز 450 مخبرًا فعليًّا ينشطون حاليًّا على مستوى مختلف جامعات الوطن، ومن بينها 300 مخبر بحث آخر طور الإنجاز، وكان مبرمجًا ضمن هذا المخطط إنجاز 300 مخبر بحث خلال سنة 2012. وإضافة إلى وجود 20 مركزًا للبحث العلمي تابعة للوزارة المعنية، فإنه قد تم الشروع في تلك المرحلة في إنجاز 50 مركزًا بحثيًا جديدًا، فضلًا عن 17 قاعدة تقنية و7 مواقع تكنولوجية، ومرصدين فلكيين وبرج للطاقة الشمسية[21].

تتمثل أهم هذه المراكز البحثية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بما يلي:

ـ مركز تطوير الطاقات المتجددة (CDER).

ـ مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST).

ـ مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية (CRSTDLA).

ـ مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير (CREAD).

ـ مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (CRASC).

ـ مركز البحث في تكنولوجيا نصف النواقل الطاقوية (CRTSE)[22].

إضافة إلى بعض المراكز البحثية الأخرى التابعة لبعض القطاعات الوزارية الجزائرية ومن أهمها:

ـ المركز الوطني لبحوث ما قبل التاريخ والأنثروبولوجيا والتاريخ – وزارة الثقافة.

ـ المعهد الوطني للبحث في التربية.

ـ مركز الدراسات والبحث في تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ـ المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول تشرين الثاني/نوفمبر 1954.

إضافة إلى المراكز البحثية التابعة لمحافظة الطاقة الذرية وأهمها:

ـ مركز البحث في الطاقة النووية (الجزائر العاصمة).

ـ مركز البحث في الطاقة النووية (تمنراست).

---

(21) غبغوب وعكاش، «حوار مع المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – أوراق حفيظ،» ص 157.

(22) انظر الموقع الإلكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي – الجزائر <https://www.mesrs.dz/ar/centres-de-recherche>.

والمراكز البحثية التابعة للوكالة الفضائية الجزائرية وهي متمثلة بمركز التطوير الفضائي، ومركز التقنيات الفضائية[23].

هذه المراكز البحثية مجتمعة تساهم على المستوى الرسمي في الجزائر في عقلنة وترشيد السياسات العامة – القطاعية ـ نظرًا إلى ما تقدمه هذه الأخيرة من دراسات وأبحاث علمية كل منها بحسب مجال اختصاصه؛ من خلال تلك التصورات والرؤى العلمية التي يعمل الخبراء والباحثون التابعون لها على الاجتهاد في التوصل إليها من أجل تقديم القيمة المضافة من معلومات وأفكار علمية إبداعية، يمكن لصانع القرار الاعتماد عليها في تبني السياسات العامة الخاصة بقطاع معين أو عدة قطاعات مشتركة على أحسن وجه ممكن.

وبالنسبة إلى مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة – غير الرسمية ـ في الجزائر، فهي واجهت صعوبات في تأسيسها، لذلك ظلت تؤدي دورًا متواضعًا جدًا، وهي لا تحتل أهمية متميزة لدى صناع القرار من حيث الأخذ بأبحاثها ودراساتها، مقارنة بما تحتله هذه المراكز البحثية الخاصة من مكانة مهمة لدى صناع القرار في الدول الغربية الحديثة.

تحاول هذه الدراسة رصد وتحديد أهم المؤسسات والمراكز البحثية الخاصة في الجزائر، التي من أهمها نجد على سبيل المثال «مركز جيل البحث العلمي»؛ وهذا الأخير هو عبارة عن مؤسسة بحثية ـ علمية ـ خاصة ومستقلة. تأسست بموجب قانون الجمعيات الجديد ذي الرقم (12 ـ 06) الصادر بتاريخ 15 كانون الثاني/يناير 2012، ووفقًا لنص المادتين (49) و(50) منه[24]، مسجل في ولاية البليدة بمفتشية التسجيل والطابع المجلد 132 صفحة 69 الرقم 04 (2013)، وهو المجلس العلمي للاتحاد العالمي للمؤسسات العلمية. يترأس هذا المركز البحثي المتخصص – الخاص ـ سرور طالبي – متحصلة على شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية من كلية الحقوق في عكنون الجزائر. يهدف هذا المركز البحثي الخاص من خلال أنشطته البحثية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

ـ نشر ثقافة البحث العلمي وتعزيز مبادئها وقيمها بما لا يتنافى والثقافة الإسلامية الأصيلة.

ـ تشجيع الدراسات والبحوث العلمية وتنظيم مؤتمرات وندوات محلية ودولية وورش تدريبية في مختلف المجالات العلمية.

ـ تنشيط حركة الكتابة والإسهام في إثراء المكتبات بالدراسات والبحوث العلمية التي تلتمس قضايا العصر ومتطلبات الواقع في العالم الإسلامي.

---

(23) انظر الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.<https://www.mesrs.dz/dgrsdt>

(24) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، «القانون رقم 12ـ 06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ، الموافق لـ 12 كانون الثاني/يناير سنة 2012، المتعلق بالجمعيات،» **الجريدة الرسمية**، العدد 2 (15 كانون الثاني/يناير 2012)، ص 39.

ـ إيجاد أرضية مشتركة للحوار وتبادل الخبرات والأبحاث العلمية بين مختلف المؤسسات التعليمية ومراكز الأبحاث بما يخدم توطيد العلاقات المتينة بين الشعوب ونخبهم[25].

وعلى الرغم من حداثة تأسيس هذا المركز البحثي الخاص، إلا أن نشاطه مكثف جدًا وأكثر كثيرًا من تلك الأنشطة البحثية والـدورات التكوينية والملتقيات والأيـام الدراسية التي تقوم بها وتشرف عليها تلك المراكز البحثية أو مخابر البحث التابعة للمؤسسات الجامعية. كما أن لهذا المركز استراتيجية بحثية متطورة في تحقيق أهدافه العلمية من خلال تعاونه الدائم والمستمر مع عدد من المؤسسات الجامعية والمراكز البحثية المتخصصة سواء من داخل الجزائر أو من خارجها. ولهذا المركز عدة أنشطة بحثية وملتقيات وطنية ودولية، وندوات وأيام دراسية، وورش بحثية، ومنشورات علمية قيمة. ومن أهم الأنشطة العلمية التي قام بها هذا المركز نذكر على سبيل المثال لا الحصر: تنظيمه لأشغال الملتقى الدولي حول موضوع المؤتمر الدولي التاسع حول ترقية البحث العلمي، بتاريخ 18 و19 آب/غسطس 2015 بالجزائر العاصمة. وقد تم من خلال هذا المؤتمر الدولي معالجة مجموعة من الإشكاليات الكبرى المتعلقة بكيفية مواجهة التحديات التي تعترض البحث العلمي في الجزائر والبلدان العربية الأخرى، وكيفية النهوض بقطاع البحث العلمي والعمل على تطويره، حيث ناقش المؤتمرون في هذا الملتقى الإشكاليات التالية:

«ما هي معوقات البحث العلمي وكيف يمكن تخطيها؟ كيف يمكن تسخير التقنيات التكنولوجية الحديثة لترقية وتطوير البحث العلمي؟ ما سبل تكوين باحثين وكفاءات علمية تساهم في نهضة مجتمعاتنا؟ ما دور كل من الباحثين والمؤسسات العلمية في مجال ترقية وتطوير البحث العلمي؟».

وقد توصل هؤلاء المؤتمرون في ختام أشغالهم إلى تقديم مجموعة من الحلول والبدائل والاقتراحات الملائمة للنهوض بقطاع البحث العلمي في الجزائر والوطن العربي، وهو ما يعَدّ إضافة إيجابية لأسرة البحث العلمي وللجهات الرسمية المعنية بالإشراف على هذا القطاع.

إضافة إلى ذلك فإن لهذا المركز مجلة علمية محكمة تصدر بصفة دورية؛ وهي بذلك تفتح المجال أمام كل الباحثين والخبراء والمختصين في مختلف المجالات لتقديم أبحاثهم ودراساتهم، بما من شأنه تقديم إضافات علمية قيمة تهدف إلى خدمة المجتمع وتنميته وتطويره وعلى مختلف الصعد والارتقاء به إلى مصاف الدول المتقدمة[26].

وتعَدّ هذه الأنشطة العلمية المنظمة من قبل هذا المركز البحثي المتخصص – الخاص ـ تجربة مثالية، لدور ومكانة مثل هذه المراكز البحثية غير الرسمية في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر، وأنها مبادرة تقتضي العمل على تشجيعها وتطويرها في سبيل تعزيز آليات عقلنة وترشيد العمل العام في الدولة؛ من خلال إسهام الفواعل الرسمية وغير الرسمية معًا في تكريس ذلك المسعى، كما هو عليه الحال في الدول الغربية الحديثة.

---

(25) انظر: «مركز جيل البحث العلمي،» الجزائر، في الموقع الإلكتروني: <http://jilrc.com> (تاريخ الاطلاع على الموقع 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2017).

(26) انظر: المصدر نفسه.

ثالثًا: أهمية ومكانة البحث العلمي في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر: المعوقات والتحديات

تكمن أهمية ومكانة مؤسسات البحث العلمي – الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات ـ التي تعد أحد أهم المصادر والموارد الأساسية في عقلنة وتوجيه العمل العام في الدولة، لما تقدمه هذه الأخيرة من قيمة علمية مضافة عبر مراكز البحث التابعة لها (الجامعات بفرقها البحثية ومجلاتها العلمية المتخصصة)، وكذا أنشطتها العلمية المكثفة من ملتقيات وأيام دراسية وندوات علمية متخصصة حول مختلف القضايا العامة، بما يجعل منها دعامة حقيقية لتوجيه وعقلنة وترشيد القرارات العامة في الدولة، ومن ثم ركيزة أساسية في تطوير وترقية المجتمعات وتنميتها وازدهارها.

يبقى واقع البحث العلمي في عدد من البلدان العربية ـ وفي مقدمها الجزائر ـ مرهونًا بعدة متغيرات وعوامل؛ جعلت منه مشروعًا فاشلاً في تحقيق التنمية الشاملة المطلوبة للنهوض بالمجتمع وتطويره والارتقاء به إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة.

إضافة إلى ما تقوم به مراكز الأبحاث والدراسات من أدوار مهمة في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الدول الغربية الحديثة؛ من خلال إرسائها للأسس الفكرية والفلسفية والاجتماعية والاقتصادية للبرامج والسياسات الرئيسية لحكوماتها؛ كما هي عليه الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي تقوم بأدوار بارزة في صوغ السياسات العامة على المستوى المحلي والقومي، من خلال تقديمها لبحوث السياسات العامة والتحليلات المتعلقة بها بشكل مستقل عن الحكومة أو الأحزاب السياسية، ومن ثم فإن وظيفة هذه الأخيرة تتلخص بالأساس في تمكين صناع القرار من فهم وإدراك خبايا القضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام المحلي والدولي، وإرشادهم إلى اتخاذ القرارات الصائبة في شأنها[27].

في مقابل ذلك، يبقى واقع البحث العلمي في عدد من البلدان العربية ـ وفي مقدمها الجزائر ـ مرهونًا بعدة متغيرات وعوامل؛ جعلت منه مشروعًا فاشلًا في تحقيق التنمية الشاملة المطلوبة للنهوض بالمجتمع وتطويره والارتقاء به إلى مصاف الدول الغربية المتقدمة على مختلف الصعد. ويمكننا في هذا الجانب من الدراسة الوقوف على واقع منظومة البحث العلمي وما يعترضها من عراقيل جمة في الأقطار العربية المختلفة، بما فيها الجزائر خصوصًا من خلال ثلاثة محاور رئيسية متمثلة بما يلي:

(27) ئوميد رفيق فتاح، «مراكز الفكر وتأثيراتها في صنع السياسة العامة في إقليم كوردستان: دراسة نقدية،» **مجلة جامعة التنمية البشرية**، السنة 2، العدد 3 (آب/أغسطس 2016)، ص 84.

1 ـ ضعف التخطيط الاستراتيجي لسياسة البحث العلمي وانعكاساته السلبية على قيمة وجودة البحوث العلمية:

على الرغم من أن عدد جامعات العالم الإسلامي المعاصر يفوق 224 جامعة، إضافة إلى 335 معهدًا علميًا عاليًا، ونحو 400 مركز بحث، إلا أن مجمل هذه المؤسسات العلمية بمواردها البشرية المؤهلة – الباحثين المختصين ـ من مدرسيها وخريجيها لم تستطع تدارك حجم التخلف والتفاوت الموجود بين العالم العربي ـ الإسلامي والعالم الغربي المتقدم. وتبقى في ظل ذلك منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، إضافة إلى بعض القيود السياسية المفروضة عليها تعاني العراقيل البيروقراطية من داخل المحيط الجامعي والأكاديمي ذاته، لذلك فإنه لا يمكن الحديث عن بحث علمي من دون تكريس حريات أكاديمية متطورة[28].

تعاني منظومة البحث العلمي في الوطن العربي ضعف مستوى إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي، وذلك بخلاف ما يقوم به القطاع الخاص في الدول الغربية.

كما أدت سياسة الحد من الإنفاق على البحث العلمي في الجزائر إلى تراجع الإمكانات البحثية، وضعف التكوين في الدراسات العليا، وإلى ارتفاع نسبة هجرة الأساتذة الجامعيين من الكفاءات العالية والطلبة المتفوقين إلى الخارج، وهو ما تسبب في إحداث نزيف حاد للمورد البشري المؤهل ممن بإمكانه النهوض بمنظومة البحث العلمي الجزائرية وتطويرها[29].

كما تبقى منظومة البحث العلمي في الجزائر ضعيفة مقارنة بغيرها في الدول الغربية، من حيث جودة وقيمة بحوثها التي تقتصر في معظمها على البحوث النظرية الشكلية. وبغض النظر عن ذلك، فإن الفضاء الأكاديمي في الجزائر، ولا سيَّما في ما يتعلق بطبيعة فضاء تداول المعلومات ونشرها عبر المجلات العلمية المحكمة، يبقى شبه مستحيل بالنظر إلى وجود بعض العراقيل البيروقراطية ومحدودية الميزانية المخصصة لهذه المجلات وعدم تحفيزها على النشاط والإنتاج العلمي المكثف، إذ تشير بعض الإحصاءات أن ما ينشر في الوطن العربي سنويًا لا يتجاوز 15 ألف بحث أي بمعدل 0.3 بحث لكل باحث مقابل ما بين 1 و2 بحث لكل باحث في الدول الغربية سنويًا. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية بالدرجة الأولى لما لها من تأثير كبير في أي منظومة بحث علمي في أي دولة[30].

2 ـ الدوافع المثبطة للقطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي

تعاني منظومة البحث العلمي في الوطن العربي ضعف مستوى إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي، وذلك بخلاف ما يقوم به القطاع الخاص في الدول الغربية؛ إذ نجد هذا الأخير

(28) حيفري، «البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات،» ص 8.

(29) انظر: «واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر،» ص 25.

(30) حيفري، المصدر نفسه، ص 10.

يساهم كثيرًا في الإنفاق على البحوث العلمية، ولا سيما بوجود منافسة شديدة حول السيطرة على السوق فيما بين مؤسساته (القطاع الخاص) التي تسعى لرفع حجم استثماراتها في قطاعات وميادين شتى. بينما يبقى تطلع مؤسسات القطاع الخاص في الوطن العربي تطلعًا استهلاكيًا قائمًا على استيراد أساليب الإنتاج، فهذه الأخيرة تميل إلى الاستهلاك الأعمى لمنتجات العلم والتقانة بدلًا من الاستثمار في البحوث العلمية لتطوير منتوجاتها محليًا، حيث أشار «تقرير اليونسكو» لسنة 2009، إلى أن نسبة تأثير البحوث العلمية في البنية الصناعية متدنية مقارنة بغيرها في الدول الغربية. ومن الأمثلة على ذلك نجد أن تأثير البحوث العلمية في البنية الصناعية في مصر مثلًا خلال تلك الفترة قدر بنسبة 17 بالمئة، بينما قدرت نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحوث العلمية في ماليزيا بنحو 54 بالمئة[31]. وتقدر نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنفاق على البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 70 بالمئة، بينما تساهم الجامعات في نحو 18 بالمئة والحكومة بـ 12 بالمئة. وتقدر نسبة إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي في اليابان بنحو 88 بالمئة وإنفاق الحكومة بـ 8 بالمئة، كما يلاحظ في هذا الجانب أن الحكومات العربية هي المسؤول الوحيد عن إنشاء المؤسسات العلمية المتخصصة وقواعد البيانات، بينما يساهم القطاع الخاص أكثر فأكثر، إلى جانب الحكومة في الدول الغربية، في تنمية وتطوير منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي فيها وفي مجالات شتى[32].

3 ـ غياب الإرادة السياسية في الاعتماد على منظومة البحث العلمي كشريك استراتيجي في عملية صنع القرار

بالنظر إلى طبيعة الأنظمة السياسية العربية وما تتميز به أنظمة الحكم فيها من انغلاق على نفسها وعدم انفتاحها على بيئتها، ولا سيما في ما يتعلق هنا بسيطرتها على القنوات الرسمية وحتى غير الرسمية منها لنقل وتداول المعلومات، هذا إضافة إلى عدم تعاونها مع بقية الأجهزة والمؤسسات البحثية في الدولة؛ ولا سيما في ما يخص تزويدها بالمعلومات الضرورية أثناء معالجتها عددًا من الموضوعات البحثية الحساسة، التي من شأنها المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وفي مقدمتها الجامعات ومختلف المعاهد العليا المتخصصة. وهذا هو الأمر الذي يقف حاجزًا أمام تحقيق ذلك المسعى، ولا سيما أن الباحث في بيئة كهذه يعاني غياب قاعدة معلوماتية شاملة لبنوك المعلومات ونتائج الأبحاث السابقة بما يزيد من جودة وكفاءة أبحاثه. إضافة إلى ذلك فإنه حتى وإن تمكن هذا الأخير من التوصل إلى نتائج قيمة ضمن أبحاثه المكلفة، فإن هذه النتائج لا تتعدى أدراج المكتبات والأرشيف، فهي لا تؤخذ في الحسبان ولا توظف من جانب صناع القرار في القطاعات التي هي بحاجة إليها؛ إذ إن الجهات المعنية عادة ما تلجأ إلى الاستعانة بنتائج الأبحاث

(31) الطائي، «نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي،» ص 139.

(32) جميل أحمد محمود خضير، «تسويق مخرجات البحث العلمي كمتطلب رئيس من متطلبات الجودة والشراكة المجتمعية،» ورقة قدمت إلى: المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، جامعة الزرقاء الخاصة، عمّان، بتاريخ 9ـ13 أيار/مايو 2011، ص 8.

الأجنبية بدل استعانتها بنتائج الأبحاث والدراسات المحلية على الرغم من جودتها وكفاءتها العالية في بعض التخصصات[33].

ويرجع بعض الباحثين سبب نقص التمويل للبحث العلمي في الجامعات، وإهمال صناع القرار في الوطن العربي لهذا القطاع الاستراتيجي في الدولة، إلى طبيعة ذهنية وسلوكيات هؤلاء القادة الذين عادة ما يسارعون إلى الاهتمام بالجانب العسكري – السباق نحو التسلح على حساب الاهتمام بالجانب التنموي ـ وما يتطلبه من أموال باهظة، بدلًا من اهتمامهم بمكانة هذه البحوث والدراسات في الجانب الصناعي والاقتصادي ككل[34].

ويعدّ غياب عامل القناعة لدى صانع القرار في الوطن العربي بأهمية البحث العلمي في عقلنة وترشيد السياسات العامة، أحد أهم العوامل المسيطرة على الوضع القائم، إذ في أغلب الأحيان حتى وإن حدث العكس وحصلت هذه القناعة لدى صانع القرار؛ فإن اعتماده على الأكاديميين المختصين – محللي السياسات العامة ـ يبقى في إطار مقيد وموجه نحو ما يريد هذا المسؤول الإطلاع عليه، أي الاستعانة بالمختصين من باب الاستشارة وإبداء الرأي فقط. بل وعلى الأكثر من ذلك المساهمة في تبرير سياسات عمل الحكومة وإقناع الرأي العام بمضمونها، وليس من باب تقديم ما يتنافى والتوجه الأيديولوجي لصانع القرار، ذلك على الرغم من مدى درجة كفاءة وعقلانية ورشد هذه الآراء والحلول والبدائل العلمية المدروسة للقضايا العامة، علاوة على غياب الفضاء الحر الذي يمارس من خلاله هؤلاء الأكاديميون أدوارهم التحليلية التي من خلالها يمكن تنوير الرأي العام وصانع القرار معًا في شأن القضايا الاستراتيجية الكبرى في الدولة[35].

وفي ظل ذلك كان من المفروض أن تتحول الجامعات وكبار المفكرين والباحثين فيها إلى منتجين للأفكار والتصورات والاستراتيجيات والنظريات في مجال البحث العلمي، بينما تعمل المؤسسات السياسية والاقتصادية والمدارس التطبيقية على تنفيذ التوصيات العلمية المقترحة من جانب هؤلاء الخبراء ومحللي السياسات العامة في الميدان. وعليه، كان من الممكن لصناع القرار الإفادة من أبحاث ودراسات مؤسسات البحث العلمي القائمة من دون لجوئهم لإنشاء مراكز بحثية تابعة لهم[36].

وفي ما يتعلق بواقع مكانة وأهمية مراكز الأبحاث والدراسات في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر، فإن أهم ما تتميز به التجربة الجزائرية في هذا المجال هو أنها تبقى مقتصرة على الجانب الرسمي الحكومي، ولم تعرف بعد طريقها إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص وإشراكه إلى جانب الحكومة على نحوٍ فعلي في هذا المجال – بغض النظر عن بعض المراكز البحثية الناشئة التابعة للقطاع الخاص ـ في خوض غمار هذا التوجه الاستراتيجي الذي يعود بالنفع على الدولة والمجتمع الجزائري ككل. ونعني بفتح المجال أمام القطاع الخاص في هذا الشأن، ليس من حيث الأطر والآليات القانونية التي تسمح بذلك فحسب، وإنما من حيث تهيئة المناخ العام ودعم هذا المجال

(33) عامري، «مكانة ودور الباحث في نسق البحث العلمي،» ص 107.

(34) حيفري، «البحث العلمي في الجزائر التحديات والرهانات،» ص 8.

(35) الطائي، «نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي،» ص 138.

(36) حيفري، المصدر نفسه، ص 11.

من خلال تقديم التسهيلات اللازمة للمبادرين بإنشاء وتأسيس «مراكز الفكر والأبحاث» سواء من حيث الجانب المالي أولًا أو من حيث رفع القيود ثانيًا عن حرية وسهولة تداول المعلومات وفتح المجال أمام الأكاديميين في الحصول على المعلومة من مراكز صنع القرار – مختلف الأجهزة والمؤسسات الرسمية في الدولة ـ التي تحتكر المعلومة فيما بينها ولا يمكن لسواها سواء من باحثين أكاديميين مستقلين أو أولئك التابعين لبعض «مؤسسات المجتمع المدني» – بما فيها بعض المؤسسات التي تنشط في مجال إعداد ونشر بعض المجلات العلمية المحكمة ـ والتي ما زالت تعاني نقص التمويل وبعض العراقيل البيروقراطية الأخرى التي تعيق تحقيق أهدافها العلمية، ومن ثم المساهمة في التنمية الشاملة في البلاد بطريقة رسمية أو غير رسمية. وهنا دائمًا نجد أن طبيعة وحقيقة الوضع القائم تتعلق أساسًا بمدى وجود الإرادة السياسية لدى صانع القرار ومدى اهتمامه ورغبته في الاستعانة بهذه الأبحاث التي لا يستهان بقيمتها في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر.

رابعًا: توصيات واقتراحات

يمكننا في ضوء ما سبق تناوله ضمن هذه الدراسة اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في النهوض بقطاع البحث العلمي وتعزيز دوره في عقلنة السياسات العامة في الجزائر وترشيدها من خلال:

ـ وضع سياسات وبرامج استراتيجية محكمة لتطوير قطاع البحث العلمي وتأهيله وتهيئته كقطاع استراتيجي ومحرك رئيسي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، وذلك من طريق إشراك المختصين والخبراء المهتمين بمنظومة البحث العلمي والاعتماد على آرائهم وتوجيهاتهم، بعيدًا من أي اعتبارات سياسية – أيديولوجية ـ تتعارض وتطوير منظومة البحث العلمي في الجزائر.

ـ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي (إنشاء جامعات، مدارس عليا ومراكز تكوين في شتى الميادين، ومراكز الأبحاث والدراسات)، كشريك استراتيجي للدولة في النهوض بمنظومة البحث العلمي بما من شأنه المساهمة في تطوير المجتمع ورقيّه.

ـ تسهيل سبل الحصول على المعلومة من طريق وضع قواعد معلوماتية يمكن للباحثين والمختصين الاعتماد عليها، ومن ثم المساهمة في تحسين جودة وكفاءة دراساتهم وأبحاثهم التي يمكن الاعتماد عليها في تطوير مختلف القطاعات الحيوية في الدولة.

ـ الاهتمام بالباحثين والمختصين بوصفهم «نخبة المجتمع»، التي يعوَّل عليها في خدمته وتطويره من خلال اهتمامهم الدائم بإيجاد الحلول الملائمة للمشكلات والقضايا العامة التي تواجه أفراده في كل الميادين. وذلك من طريق تحسين ظروفهم المهنية – التكوين ـ والمادية، مقابل محاسبتهم على نسبة الإنتاج العلمي وجودته وآثاره الإيجابية في مختلف القطاعات التنموية في الدولة.

ـ تكثيف حجم الأنشطة العلمية الوطنية والدولية بما يسمح بخلق روح المنافسة بين الباحثين ومضاعفة إنتاجهم العلمي وحرصهم على كفاءته.

ـ ضرورة تكريس مبدأ الشراكة الفعلية بين منظومة البحث العلمي وعملية صنع القرار في الدولة؛ من طريق خلق قنوات اتصال دائمة ومستمرة بين صناع القرار والباحثين والخبراء أثناء إدارة وتسيير الشأن العام في الدولة.

خاتمة

لقد أصبحت منظومة البحث العلمي – جامعات ومراكز أبحاث ودراسات ـ ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. إذ أضحت هذه الأخيرة شريكًا استراتيجيًا لصنّاع القرار في صوغ السياسات العامة في الدولة، لما تقدمه من أبحاث ودراسات، كقيمة مضافة ودعامة حقيقية لعقلنة قراراتهم وترشيدها، مثلما هي عليه الحال في الدول الغربية الحديثة.

وبالنظر إلى حجم التطور العلمي والتكنولوجي الذي تعيشه المجتمعات اليوم، وما ترتب عنه من تسارع للأحداث وتزايد مطّرد للحاجات المجتمعية اللامتناهية، فإن الدولة اليوم ممثلة بصناع القرار، لم تعد تخضع في تسييرها لأبجديات إدارتها القائمة على التجربة والخطأ أو التفرد بعملية صنع القرار من جانب القائد فحسب، بل إن إدارة وتسيير شؤونها المعقدة والمتشابكة أصبحت تخضع للمعايير والأسس العلمية كمتغير رئيسي لتحقيق جودة وكفاءة وفاعلية العمل العام فيها.

وفي مقابل ذلك تبقى إسهامات منظومة البحث العلمي في الجزائر من حيث تحقيقها للنجاعة في تسيير الشأن العام، وإضفاء طابع الكفاءة والجودة على مضامين السياسات المتخذة بما يحقق الآثار الإيجابية في بيئتها، مرهونة بعدة متغيرات محورية متداخلة، في مقدمها غياب مبادئ العمل الديمقراطي الفعلي، بالنظر إلى حداثة التجربة الجزائرية في هذا الإطار وفقًا لما يرى به البعض من جهة، وغياب عامل الإرادة السياسية من جهة ثانية، بوصفها متغيرًا رئيسيًا في تفعيل دور منظومة البحث العلمي وإشراكها في عقلنة وترشيد السياسات العامة في الجزائر □

خطة وزارة العمل وخصوصية الوجود الفلسطيني في لبنان

الياس عزيز شهدا(*)

ماجستير في الأبحاث ودكتوراه في الإدارة العامة من جامعة غلوسترشير ـ المملكة المتحدة.

مقدمة

بدأ نزوح الفلسطينيين إلى لبنان في سنة 1948 مع احتلال إسرائيل لمناطق كثيرة وشاسعة من فلسطين وطرد أهلها إلى البلاد المجاورة كسورية والأردن ولبنان. ازداد عدد النازحين إلى لبنان وبخاصة في سنة 1967 حين وسَع الإسرائيليون عدوانهم تجاه الفلسطينيين، حيث توجه قرابة 150 ألف نازح إلى لبنان في تلك السنة. بلغ عدد النازحين الفلسطينيين في لبنان في بداية ثمانينيات القرن الماضي زهاء 600 ألف نازح، ولكن تقلص عددهم كثيرًا بعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت سنة 1982، وبعد حرب المخيمات سنة 1985[1]. ثم إن اللاجئ الفلسطيني، حسب تعريف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)، هو كل شخص كان مقيمًا في فلسطين ثم فقد بيته وسبل عيشه بسبب الأعمال العدوانية والتهديد من جانب الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أو المستوطنين الإسرائيليين[2].

يعيش نحو 45 بالمئة من فلسطينيِّي لبنان في المخيمات، بينما يعيش الباقي في تجمعات ومناطق محاذية لهذه المخيمات. يتوزع الفلسطينيون على 12 مخيمًا في جميع محافظات لبنان هي: البارد، البداوي، عين الحلوة، الرشيدية، البرج الشمالي، البص، المية ومية، شاتيلا، برج البراجنة، مار الياس، ضبية، والجليل[3]. أما من ناحية التوزع الجغرافي، **فإن** أغلبية اللاجئين

(*) البريد الإلكتروني: elias.shahda@hotmail.com.

(1) «الفلسطينيون في لبنان: 650 ألفًا أم 175 ألفًا أو 250 ألفًا،» **الدولية للمعلومات** (19 كانون الثاني/يناير 2018) (استرجعت في تاريخ 12 آب/أغسطس 2019)، <https://bit.ly/352Aul4>

(2) إبراهيم مهنا، **الواقع البيئي في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن** (عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية، 1999).

(3) المصدر نفسه.

(50.5 بالمئة) يعيشون في جنوب لبنان، بينما يعيش نحو 25.1 بالمئة منهم في شمال لبنان، والباقي موزع بين بيروت والشوف والبقاع. يبلغ عدد الفلسطينيين في لبنان نحو 463.664 لاجئًا وفقًا لآخر الإحصاءات عام 2017، أي نحو عُشر سكان لبنان البالغ 4.7 مليون نسمة[4]. يخضع جزء كبير من اللاجئين لقوانين محددة، باستثناء عدد قليل منهم ممن لم يسجلوا في الأونروا أو في وزارة الداخلية اللبنانية والبلديات[5]. أصدر لبنان، كغيره من الدول العربية المضيفة، وثائق خاصة باللاجئين الفلسطينيين تسمح لهم فعلًا بالتنقل والإقامة فيه. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الفلسطينيين لا تملك الجنسية اللبنانية بعد نصف قرن من تهجيرهم من فلسطين[6].

أولًا: الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان

أنشأت الحكومة اللبنانية في عام 1959 هيئة خاصة تشرف على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين بغية تنظيم وجودهم على الأراضي اللبنانية، وقد عرفت هذه الهيئة باسم «المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين». قُسمت هذه الهيئة بعد ذلك إلى قسمين: أهمها «مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين» الخاضعة لأحكام المرسوم 927 الصادر سنة 1959. المهمات الرئيسية لهذه المديرية هي: إحصاء عدد الفلسطينيين وحفظ سجلاتهم؛ منح اللاجئين الوثائق الثبوتية اللازمة ومعالجة طلبات جواز سفرهم، والتنسيق مع هيئات الإغاثة الدولية وبخاصة الأونروا[7]. الجدير ذكره أنَّ هناك وثيقتين أساسيتين تهدفان إلى تنظيم الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان هما: بروتوكول الدار البيضاء واتفاقية القاهرة. نص بروتوكول دار البيضاء على حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والتمتع بالحقوق الانسانية والاجتماعية والمدنية، كما نص اتفاق القاهرة (الموقّع سنة 1969) على منح الفلسطينيين حق العمل، إضافة إلى السماح لهم بالمشاركة في الثورة الفلسطينية. يذكر أنه تم إبطال بروتوكول الدار البيضاء بموجب قرار الجامعة العربية رقم 5093، كذلك تم إبطال اتفاقية القاهرة بموجب قانون صادر عن مجلس النواب اللبناني سنة 1987[8].

الأوضاع الصحية والبيئية في المخيمات الفلسطينية مزرية، حيث يعيش معظم اللاجئين داخل مربعات أمنية، في أحياء عشوائية ذات مساكن رديئة في بنائها، مفتقدة أبسط مقومات الحياة الحضارية والإنسانية.

(4) «مخيمات لبنان،» موسوعة المخيمات الفلسطينية، <http://palcamps.net/ar/camps/5> (استرجعت بتاريخ 10 آب/أغسطس، 2019).

(5) إبراهيم العلي، «التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين،» في: سلمان أبو ستة، محرر، **اللاجئون الفلسطينيون في الوطن العربي: الواقع والآفاق** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 60ـ85.

(6) محمد علي الخالدي، محرر، **اللاجئون الفلسطينيون في لبنان 2002** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).

(7) المصدر نفسه.

(8) المصدر نفسه.

ثانيًا: الأوضاع المعيشية والصحية للاجئين الفلسطينيين في لبنان

الأوضـاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان شبيهة بـأوضـاع اللبنانيين المهمَّشين داخل أحزمة الفقر التي تحيط بالعاصمة بيروت وسائر المدن الكبرى. فالأوضاع الصحية والبيئية في المخيمات الفلسطينية مزرية، حيث يعيش معظم اللاجئين داخل مربعات أمنية، في أحياء عشوائية ذات مساكن رديئة في بنائها، مفتقدة أبسط مقومات الحياة الحضارية والإنسانية. فهذه المساكن تفتقد الكهرباء المنتظمة مع انقطاع شبه دائم للتيار الكهربائي وشح كبير في المياه، كما أنها تعاني تسرب المياه والرطوبة في فصل الشتاء، والحرارة صيفًا، مع تكدس كبير لأكوام النفايات قرب هذه المساكن. أدّت الحروب الداخلية بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة (التي تعرف عادة بحروب الزواريب والأزقة) دورًا مهمًا في زيادة المشاكل المعيشية والصحية للاجئين الفلسطينيين[9]. فالوضع المعيشي للفلسطينيين في لبنان سيئ جدًا، وبخاصة بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان التي كانت تنفق ملايين الدولارات على الخدمات الصحية والاجتماعية، وكذلك بسبب خفض ميزانية الأونروا حيث أدى ذلك إلى شح في التقديمات المالية والاجتماعية[10].

يعاني الفلسطينيون الذين يقطنون في المخيمات والتجمعات السكنية الملاصقة لهذه المخيمات مشاكل صحية متعددة ناتجة من تدهور الظروف المعيشية، وتدني الأجور، وارتفاع معدلات الفقر، وحرمان متزايد، وبيئة غير صحية[11].

يواجه القطاع الصحي العام للاجئين الفلسطينيين في لبنان عدة مشاكل، أهمها:

- تراجع كبير في الرعاية الصحية الأولية.
- صعوبات في التأمين الصحي.
- زيادة كبيرة في تكاليف الرعاية الصحية على الرغم من أن أغلب الخدمات الصحية تقدمها الأونروا والهلال الأحمر الفلسطيني.
- تلوث مياه الشرب.
- انعدام الصرف الصحي الجيد[12].

---

(9) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، «من هو اللاجئ الفلسطيني؟: الأوضاع المعيشية،» <https://bit.ly/33WXGSK> (استرجعت بتاريخ 7 آب/أغسطس 2019).

(10) سلمان أبو ستة، «اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة: عين على الوطن،» الجزيرة.نت، <https://bit.ly/3lLGmWQ> (استرجعت في تاريخ 10 آب/أغسطس 2019).

(11) Lebanese Palestinian Dialogue Center, «Palestinian Refugee: Health Care,» <https://bit.ly/3k28xAe> (Retrieved 20 August 2019).

(12) Ibid.

ثالثًا: الأوضاع التعليمية للفلسطينيين في لبنان

لا تزال وكالة الأونـروا المسؤولة الأولى عن إدارة برامج التعليم داخل المخيمات وخارجها. فهذه الوكالة أصبحت عاجزة عن تغطية الأقساط المدرسية والجامعية، وذلك بسبب نقص السيولة، لذا أصبحت أغلبية الفلسطينيين مجبرة على اتخاذ خيارات بديلة مثل نقل أولادهـم إلى مدارس رسمية مجانية أو شبه مجانية، بينما قام قسم بسيط منهم بنقل أولاده إلى المدارس أو الجامعات الخاصة التي تتطلب توافر إمكانات مادية هائلة غير متاحة لدى معظم الأسر الفلسطينية. كما قد يلجأ البعض إلى المؤسسات الدينية أو الحزبية من أجل تغطية نفقات التعليم في المدارس الخاصة. تتبع مدارس الأونـروا المناهج التعليمية المعتمدة في البلدان المضيفة وفقًا لمعايير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ففي لبنان مثلًا، تتبع هذه المدارس المناهج الرسمية اللبنانية[13].

لا يوجد في لبنان أي قانون ينظم حقوق الفلسطينيين في التعليم، إذ إن هذا الأمر مرتبط بعدة تعاميم صادرة عن وزير التربية والتعليم العالي ويطلب من مديري المدارس الرسمية قبول الطالب الفلسطيني وفقًا للترتيب التالي:

ـ التلميذ المولود من أب فلسطيني وأم لبنانية.

ـ التلميذ الذي لا يملك أوراقًا ثبوتية، أي مكتوم القيد المحروم من الحقوق المدنية كافة.

ـ التلميذ المقيم داخل الأراضي اللبنانية منذ أكثر من 3 سنوات.

ـ التلميذ الذي يعيش في منطقة لا يوجد فيها أي مدرسة للأونروا[14].

الجدول الرقم (1)

أعداد الطلاب الفلسطينيين وفقًا لأنواع المدارس من العام المدرسي 2009 ـ 2010 حتى العام المدرسي 2014ـ2015

العام المدرسي	مدارس خاصة	مدارس رسمية	مدارس خاصة – مجانية	الأونروا	المجموع
2010ـ2009	5684	4581	1667	31054	42986
2011ـ2010	7101	4630	1361	30433	43525
2012ـ2011	6944	4663	1676	30186	43469
2013ـ2012	6813	4787	1865	30262	43727
2014ـ2013	7921	4759	2216	30388	45284
2015ـ2014	5850	4303	1462	28270	39885

المصدر: الجمهورية اللبنانية، المركز التربوي للبحوث والإنماء، النشرات الإحصائية.

(13) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، «من هو اللاجئ الفلسطيني؟ ـ التعليم،» <https://bit.ly/3kdbMVu> (استرجعت في تاريخ 8 آب/أغسطس 2019).

(14) المصدر نفسه.

أما في ما خص التعليم الجامعي، فالجامعة اللبنانية (وفقًا للقانون) تستطيع استيعاب نحو 10 بالمئة من الطلاب الأجانب على مختلف جنسياتهم. لذا أصبحت الجامعة اللبنانية مقصدًا لعدد كبير من الطلاب الفلسطينيين حيث تمت إزالة الموانع القانونية والإدارية كافة في وجههم من أجل الإفادة من الخدمات التربوية التي توفرها هذه الجامعة. يتم التعامل مع الطلاب الفلسطينيين مثلما يتم التعامل مع أي طالب لبناني، إن من ناحية دفع الرسوم الجامعية أو من ناحية التحصيل العلمي في مراحل الإجازة والدراسات العليا والدكتوراه. باب الالتحاق في الجامعات أو المعاهد الخاصة أيضًا متاح لجميع الفلسطينيين شرط أن تتوافر لديهم الإمكانات المادية لدفع وتغطية الأقساط. أما المنح الجامعية والقروض التعليمية فهي متوافرة لعدد محدود من الطلاب الفلسطينيين، وذلك بسبب شح الموارد المالية والتنافس العالي بين هؤلاء الطلاب. يوجد هناك ثلاثة صناديق رئيسية لدعم الطالب الفلسطيني ماديًا، وهي: صندوق الطلاب الفلسطينيين، وصندوق الرئيس محمود عباس، والصندوق العربي والدولي[15].

إن وضع اللاجئين الفلسطينيين في سائر الدول المضيفة، كسورية والأردن مثلاً، هو أفضل كثيراً من وضع اللاجئين في لبنان من جميع النواحي. فقد ساهمت الدولة اللبنانية وما زالت تساهم على مرِّ العهود في تضييق الخناق على اللاجئين الفلسطينيين.

رابعًا: الواقع الاجتماعي للفلسطينيين في لبنان

إن وضع اللاجئين الفلسطينيين في سائر الدول المضيفة، كسورية والأردن مثلًا، هو أفضل كثيرًا من وضع اللاجئين في لبنان من جميع النواحي. فقد ساهمت الدولة اللبنانية وما زالت تساهم على مرِّ العهود في تضييق الخناق على اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال إصدار عدد من القوانين الإدارية والإجراءات غير المنصفة بحقهم، مثل فرض شبه حصار أمني على المخيمات ومنع دخول مواد البناء والإعمار والكثير من الضروريات إلى هذه المخيمات[16].

يوجد أسباب كثيرة لتدهور واقع الفلسطينيين الاجتماعي. أول هذه الأسباب هو الحرب الأهلية التي دامت نحو 15 عامًا (من سنة 1975 حتى سنة 1990) والتي دمرت معظم مرافق لبنان الحيوية والاقتصادية، فضلًا عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان. فقد أصدرت السلطة اللبنانية قرارات وقوانين خاصة للاجئين الفلسطينيين على أراضيها مراعية انتماءهم الوطني لفلسطين والتمسك بحق العودة إلى ديارهم منذ السنوات الأولى للنزوح. كما حددت الدولة اللبنانية أماكن تجمعات النازحين في المخيمات رافضة توطينهم في لبنان[17].

(15) المصدر نفسه.

(16) شوكت اشتي، **الفلسطينيون في لبنان: آراء في العلاقات والحقوق والتوطين** (بيروت: دار أبعاد، 2006).

(17) «ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان،» **نشرة الهجرة** العدد 34 (نيسان/أبريل-حزيران/يونيو 1999)، <http://www.lnf.org.lb/arabicnews/> (استرجعت بتاريخ 15 آب/أغسطس 2019).

أبرز المشاكل الاجتماعية التي يعانيها اللاجئ الفلسطيني في لبنان:

- غياب شبه كامل للدولة اللبنانية وأجهزتها الأمنية.
- ضعف كبير في البنى التحتية.
- اكتظاظ سكني.
- ارتفاع كبير في نسبة الفقر.
- ارتفاع كبير في نسبة البطالة.[18]
- تزايد ظاهرة عمالة الأطفال نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية والاجتماعية للفلسطينيين في لبنان[19].

إن حرمان فلسطينيي لبنان حقوقهم الاجتماعية تحت شعار منع التوطين والحفاظ على التوازنات الطائفية قد أدى إلى تدهور حالتهم على مختلف الصعد، ودفع عددًا كبيرًا منهم إلى الهجرة طمعًا بحياة كريمة وبمستقبل زاهر لأولادهم.

إن حرمان فلسطينيي لبنان حقوقهم الاجتماعية تحت شعار منع التوطين والحفاظ على التوازنات الطائفية قد أدى إلى تدهور حالتهم على مختلف الصعد، ودفع عددًا كبيرًا منهم إلى الهجرة طمعًا بحياة كريمة وبمستقبل زاهر لأولادهم، فضلًا عن ظهور عدد من الانحرافات الاجتماعية والتطرف الديني والإرهاب، مقارنة بالدول المضيفة التي منحت هذه الحقوق للاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها[20].

خامسًا: دور الأونروا وأهداف تصفيتها

أُنشئت الأونروا سنة 1949 بموجب القرار الرقم 302 المعتمد من الأمم المتحدة من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. إن الدول التي ساهمت في إنشاء الأونروا هي نفسها التي ساهمت في إنشاء الكيان الإسرائيلي، وذلك من أجل امتصاص نقمة العرب. لهذه الوكالة أهمية معنوية تتجاوز الأهمية المادية بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني، إذ تعَدّ الشاهد الدولي الحي على نكبة فلسطين، وعلى الاعتراف الدولي بتلك المأساة. إن وجود الأونروا هو وجود مؤقت حتى يعود الفلسطينيون إلى ديارهم. تعتمد هذه الوكالة في ميزانيتها على التبرعات المالية، لا على المحاصصة الجبرية المعتمدة عادة من المفوضية العليا للاجئين. لذا نجد أن ميزانيتها عادة تكون غير مستقرة نظرًا إلى الاعتماد الكلي على التبرعات المالية، وبالتالي يصبح من الصعب جدًا بناء برامج استراتيجية طويلة الأمد. لجأت الوكالة في السنوات الماضية إلى تقليص خدماتها الطبية والتعليمية والإغاثية وإلغاء بعضها الآخر نظرًا إلى الشح المالي في التبرعات السنوية، وهذا ما سبب اضطرابات متواصلة في مخيمات اللاجئين في البلدان المضيفة[21].

---

(18) «مخيمات لبنان،» موسوعة المخيمات الفلسطينية.

(19) اشتي، **الفلسطينيون في لبنان: آراء في العلاقات والحقوق والتوطين**.

(20) العلي، «التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين».

(21) عبد الحميد صيام، «الأونروا في مرمى النيران: محاولات لقتل الشاهد الحي على النكبة،» **القدس العربي**، 3/ 8/ 2019، <https://bit.ly/34059jN> (استرجعت بتاريخ 13 آب/أغسطس 2019)

قررت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنهاء دور الأونروا من خلال إيقاف الدعم المالي الأمريكي لها، إذ إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر ممول لهذه الوكالة. بدأت هذه الخطة عبر توجيه انتقادات واسعة لطريقة عمل هذه الوكالة مع الإصرار على ضرورة تغيير أسلوب العمل فيها، وبالتالي وقف الدعم المالي لها. في السياق نفسه تصر الإدارة الأمريكية الحالية على ضرورة تغيير أسلوب عمل الوكالة من خلال إيجاد صيغة قانونية جديدة تكفل عدم توارث صفة اللاجئ من جيل إلى جيل آخر وحصرها بالأجداد فقط[22].

حسمت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قرارها في آب/أغسطس 2018، وقررت وقف تمويل وكالة الأونـروا. بدأ الأمريكيون، في بداية سنة 2018 بخفض قيمة الدعم المالي لهذه المؤسسة إلى 60 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. الجدير ذكره أن الإدارات الأمريكية السابقة كانت تمول ثلث موازنة هذه الوكالة التي كانت تصل أحيانًا إلى 1.24 مليار دولار. هذا الخفض المالي الهائل من جانب إدارة ترامب انعكس سلبًا على حياة ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على الخدمات كافة التي تقدمها هذه الوكالة في سورية والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. كذلك منعت إدارة ترامب صرف مبلغ 200 مليون دولار من أجل مساعدة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بحجة أنه لا يوجد مصلحة أمريكية في صرف مبلغ كهذا في منطقة تجاهر بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية[23]. إن المعدل السنوي لمساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل الأونروا خلال السنوات الثلاث الماضية هو نحو 74 مليون دولار سنويًا للاجئين البالغ عددهم 3.6 مليون نسمة، أي بمعدل 20 دولارًا أمريكيًا سنويًا لكل لاجئ فلسطيني، بينما تُساهم أمريكا بدفع نحو 80 مليون دولار سنويًا للمهاجرين الروس القادمين للعيش في بيوت الفلسطينيين في إسرائيل، أي بمعدل 1230 دولارًا أمريكيًا لكل مهاجر في السنة. بعض الدول الأوروبية حذت حذو الولايات المتحدة الأمريكية فخفضت تمويل الأونروا[24].

عارض المفوض العام لوكالة الأونروا بيير كرينبول قرار إدارة ترامب بشدة، حيث أطلق حملة شعبية واسعة لجمع التبرعات تحت عنوان «الكرامة لا تقدر بثمن» تزامنًا مع اتخاذ بعض الإجراءات التقشفية. فقد استطاعت الوكالة تخطي هذه الأزمة الصعبة بأقل خسائر ممكنة وذلك بفضل جهود كرينبول وفريقه الإداري. ازدادت الضغوط الأمريكية على هذه الوكالة وذلك عبر اتهام بعض موظفيها الكبار، بمن فيهم المفوض العام كرينبول وفريقه الإداري، بتقاضي رشى وعمولات وبتهم فساد أخرى. كما شككت إدارة ترامب في سلوك ونزاهة أغلبية موظفيها مطالبة المجتمع الدولي بتفكيك الوكالة وحجب المساعدات المالية عنها[25].

توجد عدة أهداف وراء تصفية الأونروا أهمها:

---

(22) وكالة الأناضول، «إدارة ترامب قررت إنهاء تمويل الأنروا،» الجزيرة.نت، 31 آب/أغسطس 2018، <https://bit.ly/2SUvKIC> (استرجعت بتاريخ 24 آب/أغسطس 2019).

(23) المركز العربي للأبحاث، «أسباب وقف إدارة ترامب تمويل «الأونـروا» وخلفياته،» **المدن**، 9/ 9/ 2018، <https://bit.ly/2H3ZRuV> (استرجعت بتاريخ 17 آب/أغسطس 2019).

(24) أبو ستة، «اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة: عين على الوطن».

(25) صيام، «الأونروا في مرمى النيران: محاولات لقتل الشاهد الحي على النكبة».

- تصفية القضية الفلسطينية كليًا.
- تصفية الوكالة كونها الشاهد الحي على نكبة الشعب الفلسطيني.
- إقفال قضية حق العودة نهائيًا بوصفها العقبة الأصعب على طاولة المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.
- محاصرة وإضعاف الفلسطينيين عبر تصفية الأونروا التي تُعَد الرئة التي يتنفس من خلالها اللاجئون الفلسطينيون.
- إجبار الفلسطينيين على قبول صفقة القرن.
- تخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي إجبار البلدان العربية، وبخاصة الخليجية منها، على تمويل هذه الوكالة.
- الضغط على الفلسطينيين من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وفقًا لشروط الإدارة الأمريكية[26].

على الرغم من تزايد أعداد اللاجئين أكثر فأكثر منذ سنة 1948، فإن الحكومة اللبنانية ما زالت رافضة إعادة بناء وتوسيع المخيمات أو بناء مخيمات جديدة. كل ذلك أدى إلى اكتظاظ سكني كبير داخل المخيمات من ناحية تزايد البناء العشوائي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الأمنية والعسكرية الأمريكية قد اعترضت على قرار إدارة الرئيس ترامب من منطلق أن قطع هذه المساعدات قد يؤدي إلى حال من الفوضى وإطلاق جولة جديدة من العنف بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، فضلًا عن زعزعة استقرار الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين التي تتلقى مساعدات من الأونروا[27].

سادسًا: حق التملك والاستثمار للفلسطينيين في لبنان

على الرغم من تزايد أعداد اللاجئين أكثر فأكثر منذ سنة 1948، فإن الحكومة اللبنانية ما زالت رافضة إعادة بناء وتوسيع المخيمات أو بناء مخيمات جديدة. كل ذلك أدى إلى اكتظاظ سكني كبير داخل المخيمات من ناحية تزايد البناء العشوائي، حيث بلغت نسبة الازدحام السكاني في بعض المخيمات نحو 18 شخصًا في المئة متر مربع[28]. أما بالنسبة إلى التملك العقاري، فقد اشترط المرسوم رقم 69/11614 ضرورة حصول الفلسطيني على ترخيص خاص من مجلس الوزراء وفقًا لاقتراح مقدم من وزير المال من أجل تملك أي عقار[29]. عدّل مجلس النواب هذا المرسوم سنة 2001، إذ أجاز التملك لأي شخص يحمل جنسية صادرة عن دولة معترف بها، ولأي شخص إذا كان هذا التملك لا يتعارض مع أحكام الدستور لجهة رفض التوطين. هذه الصيغة حرمت اللاجئ

(26) المركز العربي للأبحاث، «أسباب وقف إدارة ترامب تمويل «الأونروا» وخلفياته».
(27) المصدر نفسه.
(28) اشتي، **الفلسطينيون في لبنان: آراء في العلاقات والحقوق والتوطين**.
(29) «ملتقى الهيئات الإنسانية غير الحكومية في لبنان».

الفلسطيني المقيم في لبنان تملك حتى شقة صغيرة[30]. فهذا التعديل جاء كضربة قاضية لمنع الفلسطينيين من حق التملك العقاري في لبنان، إذ يحرمهم امتلاك أي عقار أو توريثه إلى ذويهم. فقد عمد البعض إلى تسجيل عقاراتهم بأسماء لبنانيين أو أشخاص من جنسيات غير فلسطينية غير مشمولين بالقانون. الخطورة هنا أنه في حال وفاة أحد الأشخاص المسجلة العقارات باسمه تعود ملكية العقار إلى ورثته الشرعيين، لا إلى صاحبها الأصلي[31].

قوبل هذا القرار بالرفض التام من الشارع الفلسطيني، إذ تم وصفه بالعنصري لأنه يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع القرارات الدولية الهادفة إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. كما انتقدت منظمات حقوق الإنسان هذا القرار بشدة واصفة إياه بالقرار العنصري، وبخاصة عندما يبيح حق التملك لجميع الأجانب باستثناء الفلسطينيين المقيمين في لبنان. لا يمكن التحدث عن سلبيات هذا القرار على اللاجئين الفلسطينيين من دون التطرق إلى قرار آخر ذات انعكاسات سلبية، ألا وهو حظر إدخال مواد البناء إلى المخيمات إلا بترخيص من الجيش اللبناني وبضوابط مشددة بالرغم من تزايد عدد اللاجئين كثيرًا منذ النكبة[32].

معظم الكتل السياسية في مجلس النواب اللبناني ترى أن توفير حق التملك للاجئين الفلسطينيين في لبنان قد يساهم في تكريس التوطين ونسيان حق العودة، ولكن بالنسبة إلى الفلسطيني فإن حق التملك هو أحد أهم الأسباب التي تساعده على العيش بكرامة حتى عودته إلى فلسطين.

سابعًا: تجربة اليد العاملة الفلسطينية ومساهمتها في الاقتصاد اللبناني

بدأ الازدهار الاقتصادي والعمراني في لبنان بعد سقوط فلسطين عام 1948، إذ حمل اللاجئون الفلسطينيون في هذه السنة نحو 150 مليون جنيه استرليني دفعة واحدة، أي ما يعادل أكثر من 15 مليار دولار أمريكي بأسعار اليوم. وقد أطلق هذا التدفق المالي فورة اقتصادية لم يسبق لها مثيل في تاريخ لبنان المعاصر، كما أشاع حالة من النشاط الاستثماري الكبير[33]. يبلغ عدد العمال الفلسطينيين في لبنان حاليًا نحو 60 ألف عامل، حيث يعمل عدد كبير منهم في قطاعَي الزراعة والبناء[34]. إن عدد العمال الفلسطينيين في هذين القطاعين أكبر كثيرًا من عدد العمال اللبنانيين. وبالرغم من النتائج المتقاربة في معدل النشاط الاقتصادي بين العمال الفلسطينيين واللبنانيين،

(30) محمود علي علي، **العمال الفلسطينيون ومسار الحركة النقابية الفلسطينية في لبنان، 1948ـ2004** (بيروت: باحث للدراسات، 2004).

(31) شبابيك، «متاهة قانون التملك تقض مضاجع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان،» 10 أيلول/سبتمبر 2018، <https://bit.ly/3nS39SH> (استرجعت بتاريخ 22 آب/أغسطس 2019).

(32) المصدر نفسه.

(33) ناصر عاصي، **أنا الكتاب وهذه سيرتي** (بيروت: دار المؤلف للطباعة والنشر والتوزيع، 2010).

(34) شاهين أبو العز، «نقض الذرائع،» **السفير** (أيار/مايو 2011)، <http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=1883> (استرجعت بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2019).

فأن هنالك تفاوتًا كبيرًا في ما يخص الانخراط في سوق العمل، بحيث إن العامل الفلسطيني ينخرط في سوق العمل في سن جد مبكرة مقارنة بالعامل اللبناني[35].

تنقسم اليد العاملة الفلسطينية في لبنان إلى ثلاث فئات:

ـ الفئة العليا: وهي تشمل رجال الأعمال والتجار وأصحاب الرساميل الكبيرة، إذ إن أغلبية كبيرة منهم قد اكتسبت الجنسية اللبنانية.

ـ الفئة الوسطى: وهي تشمل حاملي الشهادات الجامعية والدراسات العليا. لقد هاجر معظم أبناء هذه الفئة إلى الدول العربية والأمريكية والأوروبية، حيث ساهمت تحويلاتهم المالية في تنشيط الحركة الاقتصادية وفي تكوين احتياطي مهم من العملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. تبلغ تحويلات الفلسطينيين المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة ـ على سبيل المثال ـ نحو 230 مليون دولار سنويًا[36].

ـ العمال: وهي تشمل سكان المخيمات والتجمعات السكنية الفلسطينية بالدرجة الأولى، ويؤدي هؤلاء العمال دورًا مهمًا في قطاعَي الزراعة والبناء[37].

يُمثل العامل الفلسطيني جزءًا أساسيًا في تعزيز وبناء الاقتصاد اللبناني، حيث إنَّ إنتاجه يبقى داخل لبنان وليس خارجه، وذلك على خلاف بقية العمال الأجانب. لقد ساهم الفلسطينيون مساهمة فعَّالة في الحركة والحياة الاقتصادية في لبنان، فمعظم المؤسسات الصناعية والتجارية التي أسسها الفلسطينيون أدّت دورًا بارزًا في تأمين فرص عمل للبنانيين والفلسطينيين، كما ساهمت المؤسسات الصغيرة داخل المخيمات في تصريف الكثير من البضائع اللبنانية. مارس فلسطينيو لبنان دورًا بارزًا في تغيير التركيبة الاقتصادية وتحول الاقتصاد نحو الخدمات التي ازدادت حصتها كثيرًا في الناتج الوطني الإجمالي. وفي السياق نفسه فقد تمَّ تأسيس منتدى رجال الأعمال الفلسطيني ـ اللبناني عام 2009 كخطوة للإفادة من خبرة رجال الأعمال الفلسطينيين في لبنان وتنمية قدراتهم[38]. لقد استفادت القطاعات الاقتصادية كافةً من تحويلات المغتربين الفلسطينيين، إذ تقدر تحويلاتهم إلى عائلاتهم في لبنان بحدود ملياري دولار أمريكي سنويًا، وهذا يساهم في تنشيط الركود الاقتصادي في لبنان[39]. إن القانون الجديد للتملك رقم 296 لسنة 2001 الذي يمنع الفلسطينيين من تملك أي شقة سكنية أو عقار قد انعكس سلبًا على الاقتصاد اللبناني، حيث انكفأت أغلبية المستثمرين والمغتربين الفلسطينيين عن شراء أي عقار في لبنان، فانعكس الأمر سلبًا على

---

(35) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، **اللجوء الفلسطيني في لبنان: واقع العيش وإرادة التقدم** (جديدة المتن، لبنان: دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، 2018) (استرجعت بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019). <https://bit.ly/3k5SKk0>.

(36) المصدر نفسه.

(37) أبو العز، «نقض الذرائع».

(38) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، المصدر نفسه.

(39) الوكالة الوطنية للإعلام، «اجتماع طارئ في السفارة الفلسطينية: 2 مليار دولار من فلسطينيي الخارج إلى لبنان،» 15 تموز/يوليو 2019، <https://bit.ly/375Sw8U> (استرجعت بتاريخ 18 آب/أغسطس 2019).

القطاع العقاري الحالي الذي يشهد جمودًا منذ عدة سنوات، وبخاصة في المناطق التي كان يُفضل الفلسطينيون الاستثمار فيها كصيدا وصور وساحل الشوف[40].

من أهم القطاعات والمجالات التي ساهم الفلسطينيون في تطويرها هي الآتي:

ـ القطاع المصرفي (مثل البنك العربي وبنك إنترا وفرست ناشونال بنك FNB.

ـ قطاع الخدمات (مثل شركة التأمين العربية وسلسلة المطاعم والفنادق التي كانت مملوكة من ألبرت أبيلا)؛

ـ قطاع الهندسة والبناء (مثل شركة المقاولون المتحدة CCC، شركة خطيب وعلمي وشركة دار الهندسة).

إن اليد العاملة الفلسطينية لم تُمثل في يوم من الأيام أي منافسة جدية لليد العاملة اللبنانية، بل إن خبرة ومهارة الفلسطينيين في بعض المجالات قد فتحتا الطريق أمام اليد العاملة اللبنانية لتستفيد من هذه الخبرات.

ـ القطاع الصناعي (مثل فؤاد ونهاد السيد، أنيس البيبي، عطا الله فريج وغيرهم).

ـ قطاع النفط عبر مشاركة عدد من رجال الأعمال وخبراء النفط الفلسطينيين في تطوير مصفاتي طرابلس والزهراني[41].

ـ قطاع الفنون التشكيلية (مثل بول غيراغوسيان وناجي العلي).

ـ قطاع الصحافة (مثل نبيل خوري، وغسان كنفاني وناجي العلي وغيرهم).

ـ قطاع البحوث العلمية (مثل وليد الخالدي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الأبحاث الفلسطيني ومركز دراسات الوحدة العربية).

ـ قطاع التربية والتعليم (مثل الأستاذ قيصر حداد والدكتور إبراهيم السلطي الذي هو أول رئيس عربي مقيم للجامعة الأمريكية في بيروت).

ـ قطاع النقد الأدبي (مثل الدكتور محمد يوسف نجم)[42].

1 ـ تطور شروط عمل الفلسطينيين

يرتبط موضوع العمالة الفلسطينية في لبنان ارتباطًا مباشرًا بالوضع السياسي الداخلي والإقليمي. لذا فقد شهدت سياسة التعامل مع الملف الفلسطيني بأكمله تغييرات جذرية، حيث اتسمت بالإيجابية في السنوات الأولى للجوء الفلسطيني في لبنان كالسماح للفلسطينيين بالعمل

(40) أبو العز، «نقض الذرائع».

(41) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، **اللجوء الفلسطيني في لبنان: واقع العيش وإرادة التقدم**.

(42) خالد ادغيم، «الفلسطينيون جوهرة الشرق الأوسط،» نقلاً عن جريدة **السفير** (2008)، <https://bit.ly/340zaAg> (استرجعت بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2019).

في كل المجالات والقطاعات، ثم ما لبث أن تغيَّر هذا الوضع تدريجًا بسبب التغيرات السياسة والاقتصادية، ما أدى إلى إصدار عدد من القوانين التي تحد من حرية العمل[43]. أشارت الدراسات إلى تزايد استغلال العامل الفلسطيني، وبخاصة في السنوات الخمس الماضية، بسبب الأوضاع القانونية والمعيشية المزرية للفلسطينيين[44]. إن أغلبية الشركات أو المؤسسات في لبنان هي مؤسسات صغيرة توظف بين 5 و10 عمال، وقد أدى ذلك إلى محدودية فرص العمل أمام الفلسطينيين[45].

لقد ساعد انتقال منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها إلى لبنان سنة 1969 على امتصاص جزء من اليد العاملة الفلسطينية، وبخاصة في سبعينيات القرن الماضي. ومن الجدير ذكره أن الأونروا كانت ولا تزال تؤدي دورًا أساسيًا في هذا المجال عبر توظيف عدد كبير من الفلسطينيين في المؤسسات التابعة لها[46]. كما أسّست هذه الهيئة في عام 2006 وحدة توظيف خاصة تقوم بالاتصال بالأفراد والمؤسسات التي هي بحاجة إلى موظفين[47]. لذا يُمكن القول، كما أشار أبو فخر[48]، إن اليد العاملة الفلسطينية لم تُمثل في يوم من الأيام أي منافسة جدية لليد العاملة اللبنانية، بل إن خبرة ومهارة الفلسطينيين في بعض المجالات قد فتحا الطريق أمام اليد العاملة اللبنانية لتستفيد من هذه الخبرات ومن اتساع الأسواق التي أُتيحت لها من جراء هذه المساهمة.

لقد صنف القانون اللبنانيُّ الفلسطينيَّ المقيم في لبنان كأجنبي، لذا ينطبق عليه قانون عمل الأجانب لجهة إجازة العمل والمعاملة بالمثل[49]. لا يمكننا التكلم على المعاملة بالمثل، المنصوص عليها في المادة 59 من قانون العمل اللبناني، كون اللاجئ الفلسطيني قد احتُلت أرضه من الإسرائيليين وبذلك أصبح مشتتًا ومهجرًا في بلدان الوطن العربي كافة.

لقد أُخضع الفلسطينيون لأحكام وقرارات خاصة نصت عليها بروتوكولات واتفاقات نظمتها جامعة الدول العربية، بحيث أصبحت جزءًا أساسيًا من تشريعات هذه الدول بما فيها لبنان. على سبيل المثال، فقد وافق مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في الدار البيضاء بالمغرب سنة 1965 على بروتوكول ينص على معاملة الفلسطينيين مثل مواطني الدول العربية التي يقيمون فيها، وبخاصة في العمل والاستخدام[50]. لم يلتزم لبنان بأحكام وقرارات ذلك البروتوكول، إذ

---

(43) محمود العلي، «واقع عمل الفلسطينيين في المهن الحرة في لبنان: مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق،» (2016)، <https://bit.ly/379W6ii> (استرجعت بتاريخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(44) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، **اللجوء الفلسطيني في لبنان: واقع العيش وإرادة التقدم**.

(45) المصدر نفسه.

(46) صخر أبو فخر، «اليد العاملة الفلسطينية والاقتصاد اللبناني،» مجلة **القدس**، العدد 355 (2019)، <http://www.falestinona.com/flst/Art/122493> (استرجعت بتاريخ 25 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(47) العلي، «واقع عمل الفلسطينيين في المهن الحرة في لبنان: مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق».

(48) أبو فخر، المصدر نفسه.

(49) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية (2010). «بروتوكول الدار البيضاء،» 15 أيلول/سبتمبر 2010، <https://bit.ly/2IxGqLA> (استرجعت بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(50) ماريز أبو جودة، «ورقة عمل: قانون العمل واللاجئون الفلسطينيون في لبنان،» الجمهورية اللبنانية ـ رئاسة مجلس الوزراء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني. بيروت ـ لبنان، 2008.

بقي التعامل مع الفلسطينيين كأجانب محرومين أبسط حقوقهم. وفي السياق نفسه، فقد أصدرت الجامعة العربية قرار رقم 5093 عام 1991 الذي اشترط معاملة الفلسطينيين وفقًا لأحكام وقوانين كل بلد عربي، وهو ما أضعف الالتزامات القانونية التي أقرها بروتوكول الدار البيضاء[51].

بالرغم من إصدار عدد من القوانين والقرارات والمذكرات المتعلقة بحق العمل للفلسطينيين في لبنان، إلا أنها ما زالت غير كافية. على سبيل المثل، نصَّ القانون رقم 70/1 لعام 1970 على أن يُستوفى من الفلسطينيين المسجلين في المديرية العامة لشؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية 25 بالمئة من قيمة رسوم إجازة العمل. وفي عام 2010 تمَّ إقرار القانون الرقم 129 الذي عدَل بموجبه القانون الرقم 70/1 بحيث تمَّ استثناء العمال الفلسطينيين من دفع رسم إجازة العمل، ومن دون إعفائهم من شرط الحصول على هذه الإجازة[52]. وفي السياق نفسه فقد تمَّ إقرار القانون الرقم 128 لعام 2010 الذي عدَّل المادة التاسعة من قانون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذي أعفى من خلاله اللاجئين الفلسطينيين من شرط المعاملة بالمثل من أجل أن يستفيدوا من تعويض نهاية الخدمة فقط، بينما حرمهم من الإفادة من باقي التعويضات كالمرض والأمومة والتعويضات العائلية[53].

من الجدير ذكره أن الدولة اللبنانية لا تستفيد من خبرات ومهارة الفلسطينيين في بعض المهن الحرة، كالمهندسين والأطباء والصيادلة والممرضين والمعالجين الفيزيائيين وغيرهم، إذ إن هؤلاء محرومون أساسًا مزاولة هذه المهن داخل الأراضي اللبنانية لأن نقابات هذه المهن تشترط عليهم ضرورة حيازة الجنسية اللبنانية. لذا فإن عددًا كبيرًا منهم يضطر إلى العمل في مهن أخرى غير مرتبطة أساسًا في مجال اختصاصه[54] أو إلى ممارسة مهنته داخل المخيمات مع غياب الرقابة عليها[55]. تجدر الإشارة هنا إلى أن وزير العمل الأسبق طراد حمادة أصدر سنة 2005 عدة قرارات أدَت إلى تحسين بعض شروط العمل، وبخاصة تلك المتعلقة بالمهن الحرة كالطب والهندسة والتمريض وغيرها، وذلك ضمن الصلاحية المعطاة لوزير العمل عام 1964. كما أصدر حمادة مذكرة رقم 1/ 67 لعام 2005 بحيث تسمح للفلسطيني بالعمل في المهن اليدوية والمكتبية التي كانت حصرًا للمهنيين اللبنانيين دون سواهم[56].

---

(51) مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، المصدر نفسه.

(52) لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، **اللجوء الفلسطيني في لبنان: واقع العيش وإرادة التقدم**.

(53) الجمهورية اللبنانية مجلس النواب، «حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان،» 30 تشرين الأول/أكتوبر 2011، <https://bit.ly/31cHE5s> (استرجعت بتاريخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019).

(54) العلي، «واقع عمل الفلسطينيين في المهن الحرة في لبنان: مبادرة المساحة المشتركة لتبادل المعرفة وبناء التوافق».

(55) الجمهورية اللبنانية مجلس النواب، المصدر نفسه.

(56) العلي، المصدر نفسه.

الجدول الرقم (2)

المهن الممنوع مزاولتها من العامل الفلسطيني في لبنان

المهنة	أسباب المنع
الطب العام	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
طب الأسنان	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
الطب البيطري	المعاملة بالمثل
العلاج الفيزيائي	المعاملة بالمثل
صنع وبيع النظارات	المعاملة بالمثل
فتح واستثمار دار للحضانة	الجنسية اللبنانية
الصيدلة	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
التمريض	الجنسية اللبنانية
القبالة	مسموحة فقط بحسب الحاجة المحلية التي تحددها وزارة الصحة
إدارة مختبرات طبية	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
ملكية مختبر طبي	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
فني مخبري مجاز	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
خاتن	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
تحضير وتركيب الأطراف الاصطناعية والأجهزة التقويمية	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
إدارة مركز نقل دم	الشروط الخاصة بالطبيب
معالج انشغالي	المعاملة بالمثل
مراقب صحي	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية
عامل صحي	الجنسية اللبنانية
مجاز في علم التغذية	المعاملة بالمثل
ملكية المستشفيات الخاصة	المعاملة بالمثل
المحاماة	الجنسية اللبنانية منذ أكثر من 10 سنوات
الهندسة	المعاملة بالمثل
الهندسة الزراعية	المعاملة بالمثلة
الطوبوغرافيا	المعاملة بالمثل
الملاحة الساحلية والصيد في الشواطئ اللبنانية	الجنسية اللبنانية

بيع التبغ بالجملة	الجنسية اللبنانية منذ أكثر من 10 سنوات
خبير محاسبة	المعاملة بالمثل
صاحب مكتب استقدام عاملات بالخدمة المنزلية	الجنسية اللبنانية
مندوب مكتب استقدام عاملات في الخدمة المنزلية	الجنسية اللبنانية
دليل سياحي	الجنسية اللبنانية
صاحب لوحة عمومية	الجنسية اللبنانية
تعليم قيادة السيارات	الجنسية اللبنانية منذ أكثر من 10 سنوات
تعقيب المعاملات لدى مصلحة تسجيل السيارات والآليات	الجنسية اللبنانية منذ أكثر من 10 سنوات
رخصة قيادة عمومية	الجنسية اللبنانية
العمل في القطاع العام	الجنسية اللبنانية
فني مخبري مساعد	المعاملة بالمثل بموجب اتفاقية ثنائية

المصدر: لجنة أبحاث سوق العمل والتنمية ـ الأونروا لبنان، «المهن المحظورة على الاجئين الفلسطينيين في لبنان (2015)، <https://bit.ly/3k4Idpo> (استرجعت في تاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2019).

2 ـ خطة وزارة العمل والاعتراضات عليها

العنوان الرئيسي لخطة وزارة العمل الحالية هو تنظيم اليد العاملة الأجنبية. استندت هذه الخطة إلى تطبيق قانون العمل اللبناني على جميع العمال الأجانب دون استثناء. بمعنى آخر، يجب على كل عامل أجنبي لا يحمل الجنسية اللبنانية الحصول على إجازة عمل صادرة من وزارة العمل، إذ يستثنى الأجراء الفلسطينيون فقط من رسوم إجازة العمل ولكن وجب عليهم الاستحصال عليها.

باختصار، ترتكز خطة وزارة العمل على هذه النقاط أو الأسس التالية: مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية؛ تفعيل جهاز التفتيش في الوزارة؛ التنسيق بين وزارة العمل وكل الأجهزة الأمنية من أجل مواكبة ومؤازرة مفتشي الوزارة؛ تحرير محاضر ضبط في حق أصحاب العمل المخالفين؛ إقفال المؤسسات أو المحال التجارية المملوكة أو المستأجرة من أجانب لا يحملون إجازة عمل، إعطاء مهلة للعمال الأجانب غير المسجلين في وزارة العمل من أجل تسوية أوضاعهم[57].

بدأت شرارة الاحتجاجات على قرار وزارة العمل حين قام فريق من مفتشي وزارة العمل بختم مؤسسة الفلسطيني زياد عارف للسيراميك بالشمع الأحمر بسبب عدم حصوله على إجازة عمل. فقد أقدم مفتّشو وزارة العمل على تنفيذ قرارات إغلاق عدة مؤسّسات تجارية مملوكة من فلسطينيين تحت ذريعة حاجة الفلسطيني إلى إجازة رب عمل وعامل. إن مثل هذه القرارات، بالنسبة إلى زعيتر[58]،

(57) هيثم زعيتر، «معالجة هادئة لانهاء تداعيات إجراءات وزارة العمل ضد الفلسطينيين بعيدًا عن بازار المزايدات،» **اللواء**، 24/7/2019، <https://bit.ly/2SVVBjz> (استرجعت بتاريخ 10 آب/أغسطس 2019).

(58) هيثم زعيتر، «"اللواء" تروي مسار معالجة تداعيات قرار وزارة العمل بشأن العمال الفلسطينيين،» **اللواء**، 16/7/2019، <https://bit.ly/3lP2fEO> (استرجعت بتاريخ 17 آب/أغسطس 2019).

قد تلحق ضررًا بالغًا وتهدد مصير أرباب العمل والعمال الفلسطينيين، كما أنها تسيء إلى سمعة لبنان كوطن الحريات وكداعم للقضية الفلسطينية. بينما رأى البعض الآخر أنّ هذا القرار سياسي بامتياز، إذ يأتي في إطار «بازار المزايدات» بين حزبي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية من أجل كسب ود الشارع المسيحي المنقسم على ذاته[59]. وقد أعقب تلك الاحتجاجات سلسلة من التظاهرات في المخيمات وفي التجمعات الفلسطينية، الأمر الذي عُدّ بداية خطة ممنهجة غايتها استهداف الفلسطينيين وعدم مراعاة خصوصية وجودهم ووضعهم في لبنان. هذه القرارات أيضًا تزيد من مآسي الفلسطينيين ومن نسبة البطالة في صفوفهم التي وصلت إلى حدود 55 بالمئة[60].

إن حديث الوزير أبو سليمان عن إعفاء الفلسطينيين من دفع رسوم الحصول على إجازة عمل يشمل رسوم الحصول على الإجازة فقط، من دون التطرق إلى باقي الرسوم الإضافية كرسم التسجيل لدى كاتب العدل. إن حصول العامل الفلسطيني على إجازة عمل وبالتالي تسجيله في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من جانب رب عمله، لا يُفيدانه إلا بتعويض نهاية الخدمة من دون الإفادة من تعويضات الطبابة والاستشفاء تحت ذريعة أن وكالة الأونروا هي المسؤولة عن توفير مثل هذه الخدمات للفلسطينيين[61]. تكمن الإشكالية هنا في أن الأجير الفلسطيني لا يستفيد إلا من جزء بسيط من تعويضات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (أي تعويض نهاية الخدمة فقط) مع أنه مجبَر على أن يسدد كامل اشتراكات الضمان مثله مثل أي أجير لبناني (المادة التاسعة من قانون الضمان الاجتماعي رقم 128)[62].

الجدير ذكره أن عددًا لا بأس به من وزراء العمل السابقين (مثل طراد حمادة وبطرس حرب ومحمد عبد اللطيف كبارة) قد اصدروا استثناءات بشأن عدم التعامل مع الأجير الفلسطيني كأجنبي، إضافة إلى إعفائه من الحصول على إجازة عمل لمدة زمنية مؤقتة أو محددة على أن تُعالج حقوقه لاحقًا. وقد لقي هذا الأمر ترحيبًا كبيرًا من أغلب الكتل السياسية في مجلس النواب اللبناني[63]. إن المرسوم الرقم 16571 الصادر سنة 1964، الذي ينظم عمل الأجانب في لبنان ينص في مادته الأولى على استقدام عمال أجانب للقيام بأعمال تتطلبها المصلحة العامة. إن هذا المرسوم لا ينطبق على الفلسطيني المقيم أصلًا في لبنان لأنه غير مستقدم من الخارج، بل هو لاجئ مقيم في لبنان ومسجل في المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية والبلديات. إن فرض حصول الأجير الفلسطيني على إجازة عمل يؤدي إلى تغيير وضع الفلسطيني في لبنان من لاجئ مقيم إلى وضع عامل أجنبي. إن لهذه الخطوة انعكاسات سلبية وخطيرة متعلقة بمستقبل

(59) المصدر نفسه.

(60) أحمد الحاج علي، «وزارة العمل تضيع بين حق الدولة وحقوق الفلسطينيين،» **المدن**، 2019/7/16، <https://bit.ly/33XWjD8> (استرجعت في تاريخ 11 آب/أغسطس 2019).

(61) زعيتر: «معالجة هادئة لانهاء تداعيات إجراءات وزارة العمل ضد الفلسطينيين بعيدًا عن بازار المزايدات،» و«اللواء» تروي مسار معالجة تداعيات قرار وزارة العمل بشأن العمال الفلسطينيين».

(62) «قانون رقم 128،» **الجريدة الرسمية** العدد 41 (2 أيلول/سبتمبر 2010). بيروت: لبنان.

(63) زعيتر، «معالجة هادئة لانهاء تداعيات إجراءات وزارة العمل ضد الفلسطينيين بعيدًا عن بازار المزايدات».

اللاجئين وبمستقبل الأونروا الراعية لشؤونهم، كما أن مثل هذا الإصرار يؤدي إلى إخضاع العامل الفلسطيني لاستنسابية وزارة العمل[64].

انتقد وزير العمل الأسبق طراد حمادة خطة الوزير أبو سليمان بشدة عبر تأكيده أن الوظيفة الأساسية لأي وزير هي دراسة واقع الشارع، والتصويب على المشكلات، وتحديد الأهداف والمصالح، ومن ثم تعديل القوانين إذا دعت الحاجة إلى ذلك. إن تنظيم استخدام اليد العاملة الأجنبية، بالنسبة إلى حمادة، تبدأ أولًا بدراسة الواقع، ومعرفة حاجات ونوع سوق العمل، فمعرفة مدى توافر اليد العاملة وتحديد قدراتها ومهاراتها، ثم تأمين حقوق كل العمال، وأخيرًا حماية اليد العاملة اللبنانية داخليًا وخارجيًا. لذا فإن وزير العمل الحالي قد ارتكب خطأً فادحًا عندما بدأ بتنفيذ خطته عبر إقامة حملات شبه أمنية، إن من ناحية دهم مراكز العمل أو من ناحية مطاردة العمال الأجانب المخالفين. وقد أضاف حمادة أن للفلسطينيين خصوصية معينة يجب مراعاتها كونهم مختلفين عن بقية العمال الأجانب في النواحي التالية: (1) الفلسطينيون لاجئون طردوا من بلادهم سنة 1948؛ (2) الفلسطينيون يساهمون في تعزيز وبناء الاقتصاد اللبناني، إذ إن إنتاجهم يبقى داخل لبنان على خلاف بقية العمال الأجانب؛ (3) الأجراء الفلسطينيون مقيمون، وهم ليسوا عمالًا وافدين كي يتم إجبارهم للحصول على إجازة عمل. إن قانون العمل الحالي يتعارض مع الواقع؛ إذ إنه لم يراعِ خصوصية العمالة الفلسطينية في لبنان، لذا وجب المطاالبة بتعديل هذا القانون المجحف. كما أضاف حمادة أنه أصدر شخصيًا قرارًا حول استثناء العمال الفلسطينيين في الحقبة التي كان فيها وزيرًا للعمل (من سنة 2005 حتى سنة 2006) وقد حظي هذا القرار بتأييد داخلي وعربي ودولي. هذا التفسير استند إلى اجتهاد في دراسة القانون الذي يتيح استثناء العمال الفلسطينيين. بما أن الوزارة قد أعفت العامل الفلسطيني من دفع رسوم إجازة العمل، وبما أن هذا الإعفاء هو إعفاء مادي فقط بحيث لا يؤذي قداسة القوانين، لذا فإنه من الجائز أيضًا إعفاء الفلسطيني من إجازة العمل كلها[65].

رأى الكاتب السياسي والرئيس السابق للمنتدى القومي العربي معن بشور، خلال مقابلة معه، «أن توقيت فتح الملف الفلسطيني في ظل الأوضاع الراهنة والضغوط الإسرائيلية هو توقيت خاطئ. بينما كان اللاجئون الفلسطينيون دائمًا ـ حسب بشور ـ «منتظرين إقرار حقوقهم المدنية والاجتماعية وحق التملك، فإذ بهم يتفاجأون بالقرار المتخذ من قبل وزارة العمل تحت عنوان مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية». كما دعا إلى «ضرورة الوقف الفوري لإجراءات وزارة العمل، رافضًا معاملة الأجير الفلسطيني كأجنبي، لأنه لاجئ مقيم قسرًا في لبنان لفترة زمنية مؤقتة». وأضاف أنه «يجب منح الفلسطيني حق العمل دون أي قيود مسبقة وفقًا لقانون العمل الدولي والشرائع الدولية، ومشددًا على ضرورة إعفاء الفلسطينيين من إجازة العمل وتعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم 128». وختم قائلاً: «إن قرار وزارة العمل يزيد الخناق أكثر على الفلسطينيين مما يؤدي إلى إيجاد بيئة حاضنة لمجموعات متطرفة يمكن أن تشكل خطرًا على أمن المخيمات وعلى الأمن الوطني اللبناني عمومًا»[66].

---

(64) «لماذا يرفض الفلسطينيون في لبنان إجازات العمل: أرقام وحقائق،» وكالة القدس للأنباء، 19 تموز/يوليو 2019، <http://alqudsnews.net/post/142581> (استرجعت في تاريخ 20 آب/أغسطس 2019).

(65) طراد حمادة، «على وزير العمل الانتصار للعمال وليس الانتصار عليهم،» موقع «النشرة»، 3 آب/أغسطس 2019، <https://bit.ly/2HazvXM> (استرجعت في تاريخ 26 آب/أغسطس 2019).

(66) معن بشور، مقابلة شخصية في دار الندوة – الحمرا، 27 آب/أغسطس 2019.

3 ـ حق العمل للفلسطينيين في سورية والأردن

قسَّم المشرِع السوري اللاجئين الفلسطينيين إلى 4 فئات هي التالية:

ـ نازحو 1948 الذين يتمتعون بكامل حقوقهم، باستثناء الترشح والانتخاب.

ـ النازحون إلى سورية هربًا من الحرب الأهلية اللبنانية (يدخلون سوق العمل بصفة مؤقتة).

ـ الحائزون وثائق سفر لبنانية أو مصرية (يعملون كالأجانب).

ـ فاقدو الأوراق الثبوتية[67].

يشرف على إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في سورية مؤسسة حكومية شكلت سنة 1949، غايتها الأساسية تنظيم شؤون اللاجئين ومساعدتهم وتأمين مختلف حاجاتهم اليومية وإيجاد الأعمال المناسبة لهم. لقد نص قانون العمل السوري الرقم 60 الصادر سنة 1956 على معاملة الفلسطينيين مثل المواطنين السوريين في سوق العمل والمجالات المهنية والعلمية كافة. يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سورية بالحقوق المدنية والطبية والإجتماعية كافة، مثلهم مثل أي مواطن سوري، باستثناء بعض الأمور السياسية كالترشح والانتخاب[68]. أما بالنسبة إلى حق التملك فإنه يحق للفلسطيني أن يتملك عدة شقق وأراضٍ زراعية عن طريق كاتب العدل فقط (أي بعقود غير مسجلة في السجل العقاري)، إذ إنه يحق له امتلاك فقط بيت واحد مسجل في السجل العقاري. القوانين السورية أيضًا تسمح للاجئ الفلسطيني بامتلاك المنقول بكل عناصره مثله مثل أي مواطن سوري[69].

يمثل الفلسطينيون الأردنيون (أي المقيمون الذين هُجّروا من فلسطين إلى الأردن قبل 1948) جزءًا أساسيًا من المؤسسة الأردنية، فهم يتمتعون بمكانة اقتصادية واجتماعية عالية. هذه الفئة قد استفادت أكثر من غيرها من ناحية فرص الحصول على الثروة والوظائف السائغة، إذ إن الكثيرين منهم يتولون مناصب سياسية وإدارية رفيعة، إضافة إلى كونهم مرتبطين ارتباطًا مباشرًا بالنخبة السياسية الحاكمة[70]. أما النازحون (أي الذين تركوا فلسطين ما بين حربي 1948 و1967) فأغلبهم من أصحاب الكفاءات والمهن الحرة، حيث يعمل عددٌ كبيرٌ منهم في القطاع العام والجيش، ولكن قسمًا قليلًا منهم تبوأ مناصب رفيعة ظلت حكرًا على الفلسطينيين الأردنيين (أي المقيمين). أما المجموعة الثالثة (أي اللاجئون) فهي تعاني أدنى مستوى معيشي واقتصادي وسياسي في الأردن. هذه الطبقة المهمشة هي أكثر الطبقات فقرًا وحرمانًا، إذ إن أغلبيتهم تعمل في وظائف هامشية؛ ثم إن النازحين واللاجئين الفلسطينيين مهمشون لأن النظام السياسي الأردني قد استهدف كبْحهم، بينما يتمتع الفلسطيني الأردني (أي المقيم) بكامل حقوقه، وبخاصة أنه صلة الوصل بين العرش والقاعدة الفلسطينية[71].

---

(67) العلي، «التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين،» وساري حنفي، «الفلسطينيون في سوريا وعملية السلام،» **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 28 (1996)، ص 85ـ103.

(68) أبو ستة، «اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة: عين على الوطن».

(69) العلي، المصدر نفسه.

(70) يزيد يوسف الصايغ، **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي** (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1987).

(71) المصدر نفسه.

منحت الحكومة الأردنية لاجئي 1948 كامل الحقوق المدنية والقانونية والإنسانية، ولكنها استثنت الفلسطينيين الذين أقاموا في الأردن بعد سنة 1954 من الجنسية الأردنية. لا يتمتع أهالي غزة الذين أقاموا في الأردن بعد سنة 1967 بحقوقهم الكاملة في سوق العمل، إذ يتوجب عليهم دائمًا مراجعة السلطات الأمنية الأردنية حتى يتمكنوا من العمل في أي وظيفة. حيث أقدمت الحكومة الأردنية، وبشكل مخالف للدستور، على سحب الجنسية الأردنية من نحو مليون ونصف مليون نسمة من سكان غزة والضفة الغربية بعد قرار الملك حسين بن طلال فك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية[72].

يمكن القول إن الاندماج الفلسطيني ـ الأردني هو اندماج شكلي، إذ ما زالت السلطات الأردنية تفرض رقابة صارمة على المجنسين من أصل فلسطيني، فضلًا عن أن الوظائف السيادية في الدولة ما زالت توكل للمواطنين من شرق الأردن[73]. يميل الفلسطينيون في الأردن عادة إلى العمل في القطاع الخاص لأن معظم الوظائف في القطاع العام والقوات المسلحة محصورة بالمواطنين من شرق الأردن، وذلك بسبب سياسة التمييز القائم في الأردن[74]، كما أنه من الصعب استيعاب كل الفلسطينيين في الوظائف الحكومية الرسمية وذلك بسبب أعدادهم الكبيرة[75]. وزعت الدولة الأردنية الفلسطينيين وبعثرتهم خوفًا من تزايد عددهم، كما أبعدتهم من المناصب السياسية الحساسة ومن المراكز التنفيذية في القطاع العام، فالفلسطيني عادة لا يشغل حقائب وزارية سيادية بل حقائب وزارية هامشية[76].

خاتمة

بدأت شرارة الاحتجاج على إجراءات وزارة العمل في لبنان حين حرر عدد من مفتشي الوزارة محاضر ضبط في حق أصحاب العمل المخالفين وإقفال مؤسسات ومحال تجارية مملوكة من فلسطينيين لا يحملون إجازة عمل. رأى معارضو هذه الخطة أن هناك ازدواجية في التعامل الرسمي مع اللاجئ الفلسطيني في لبنان، فهو يُعدّ لاجئًا حين يكون الأمر متعلقًا بحق التملك، بينما يُعَد أجنبيًا حين يتعلق الأمر بحق العمل. فقد صنّف القانون اللبناني اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كأجانب، ولكنه في الوقت نفسه لم يمنحهم كامل الحقوق المعطاة إلى الأجانب كحقوق العمل والتملك. بما أن الوجود الفلسطيني في لبنان قسري ومؤقت، وبما أن الفلسطيني قد هُجِّر من أرضه، لذا وُجب التعامل معه على أساس هذه الخصوصية وأخذها في الحسبان. إن الاحتجاجات التي قام بها الفلسطينيون هي ليست فقط احتجاجات ضد القرار المتخذ من وزارة العمل، بل هي تعبير من أجل الحصول على الحقوق الإنسانية والمدنية كافة التي تكفلها القرارات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين. تكمن المشكلة الأساسية في قانون العمل اللبناني الحالي الذي لم يُراعِ خصوصية العمالة الفلسطينية، كما أن معظم مواده قديمة ومخالفة لقوانين العمل الدولية وحقوق الإنسان، لذا ينبغي المطالبة بتعديل وعصرنة مواد هذا القانون أولًا، وبالتالي تجميد قرار وزارة العمل. إن إعفاء الفلسطيني من دفع رسوم

(72) العلي، المصدر نفسه.
(73) المصدر نفسه.
(74) الصايغ، المصدر نفسه.
(75) أبو ستة، «اللاجئون الفلسطينيون بين التوطين والعودة: عين على الوطن».
(76) الصايغ، المصدر نفسه.

إجازة العمل هو خطوة غير كافية، إذ يجب تعديل قانون الضمان بحيث يتمكن الأجير الفلسطيني من الإفادة من سائر تعويضات هذا الصندوق كتعويضات الطبابة والاستشفاء.

إن تصريحات الوزير أبو سليمان وتعاطفه مع القضية الفلسطينية والعامل الفلسطيني تبقى منقوصة إذا لم يتم الأخذ في الحسبان خصوصية الوجود الفلسطيني. الكل يريد تطبيق القانون لأن الجميع تحت سقف القانون، ولكن المسألة هنا ليست قانونية فقط بل سياسية، اجتماعية، معيشية وإنسانية. الكل يريد تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان على قاعدة حفظ كرامة العامل الأجنبي وليس بالطريقة البوليسية الأمنية التي اعتمدتها وزارة العمل أثناء تنفيذ هذه الخطة. بما أن لبنان كعضو في الجامعة العربية قد وافق على مقرراتها التي نصت على حرية العمل والاستخدام للفلسطينيين، لذا يجب على لبنان تنفيذ هذه القرارات.

إن اللاجئ الفلسطيني في لبنان محروم الحقوق المدنية والإنسانية، حيث إنه لا يتمتع بالامتيازات كافة التي يتمتع بها الفلسطينيون في الأردن وسورية، كما أن الظروف التي يعيشها العامل الفلسطيني في لبنان تعدّ مأسوية.

إن اللاجئ الفلسطيني في لبنان محروم الحقوق المدنية والإنسانية، حيث إنه لا يتمتع بالامتيازات كافة التي يتمتع بها الفلسطينيون في الأردن وسورية، كما أن الظروف التي يعيشها العامل الفلسطيني في لبنان تعدّ مأسوية إذا ما قورنت بظروف الفلسطينيين في سورية والأردن. يتساوى الفلسطينيون في سورية، مثلًا، مع المواطنين السوريين في حق العمل وفي باقي الحقوق، ما عدا حق التصويت والترشح لانتخابات مجلس الشعب. في السياق نفسه، يتمتع الفلسطيني في الأردن بكل الحقوق السياسية والمدنية (بما فيها حق العمل)، إضافة إلى إمكان حصوله على الجنسية الأردنية. فالجدير ذكره أن أوضاع الفلسطينيين في لبنان مختلفة عن أوضاعهم في سائر البلدان بسبب التركيبة التاريخية والسياسية والاجتماعية في لبنان. تعود هذه الخصوصية إلى التكوين التاريخي للبنان نفسه القائم على التوازن والتوافق الدقيق بين الطوائف الدينية الرئيسية في البلد، لذا فإن الإخلال بأيّ من مكوناته يهدد بتفجير تركيبة الكيان اللبناني برمّته. إن ضرورة الحفاظ على التوازن الطائفي في لبنان هو أحد أهم الأسباب التي ساهمت في عدم منح الفلسطينيين الجنسية اللبنانية. فحتى المطالبة بمنح اللاجئين الفلسطينيين بعضًا من حقوقهم المدنية أو محاولة دمجهم في المجتمع اللبناني تشكلان خطرًا على التوازن الطائفي في البلد. يرى قسم كبير من المسيحيين في لبنان (وبخاصة حزب القوات اللبنانية والتيار الوطني الحر) أن الوجود الفلسطيني في لبنان يشكل خطرًا على التوازن الطائفي في البلد، كون أغلبيتهم من المسلمين السنّة. لذا فإن معارضي الوزير أبو سليمان يرون أن خطة مكافحة العمالة الأجنبية في لبنان هي سياسية بامتياز وُضعت ضمن إطار «البازار السياسي» من أجل كسب رضى الشارع المسيحي الذي ما زال أسير أجواء الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 والذي لم ينسَ يومًا الانخراط السياسي والعسكري للمنظمات والفصائل الفلسطينية في هذه الحرب. لا بد من التذكير هنا بأن وزير العمل هو من حصة القوات اللبنانية الوزارية التي تنظر إلى الفلسطيني كضيف غير مرحَّب به وكلاعب رئيسي ومسبب في إشعال الحرب الأهلية في لبنان. أخيرًا إن هذه الخطة تساهم في تضييق الخناق على الشعب الفلسطيني وذلك قد يؤدي إلى إيجاد بيئة حاضنة لمجموعات إرهابية التي قد تمثل خطرًا على أمن لبنان واستقراره □

الفن والاحتجاج: نحو فهم سوسيولوجي للفن الاحتجاجي في المغرب

رشيد أمشنوك(*)

باحث في علم الاجتماع، وأستاذ الفلسفة بالثانوي التأهيلي ـ المغرب.

مدخل منهجي

الفن مجال للتعبير عن الاحتجاج وأداة ثقافية لمساءلة السياسات الحكومية وتمرير المواقف الإنسانية والذود عن قيم المجتمع، وتحرير الوعي الشقي لأفراده، ليسهم في تقديم بدائل تنموية ومداخل جوهرية للإصلاح السياسي المنشود. ولا سيَّما إذا كانت قوته التعبيرية مستمدة أساسًا من الواقع الاجتماعي المحايث لإرادة الإنسان وهمومه وواقعه المعاش، فضلًا عن عكسه لطموحات الفئات المهمَّشة والمظلومة التي أصابها حيف السياسات وعسف القرارات الرسمية.

ما يراهن عليه هذا البحث هو التأكيد أن سؤال الفن ليس سؤالًا إبداعيًّا وجماليًّا فحسب، بل هو كذلك حقل اجتماعي بما يحويه من دلالات ورموز تعكس العمق الثقافي والاجتماعي والتاريخي لقضايا الإنسان ومشكلاته السياسية. من هذا المنطلق سنتناول الفن الاحتجاجي في المغرب بوصفه ظاهرة سوسيولوجية تستبطن واقعًا اجتماعيًّا يحفل بقيم المبدعين ومواقف الفنانين والحركات الفنية المناضلة من القضايا الثقافية والإشكالات السياسية التي يحبل بها المشهد المجتمعي العام في المغرب.

لتحقيق هذا الرهان المعرفي، سيتوجه هذا البحث إلى دراسة بعض نماذج الفنون الاحتجاجية وتوظيفاتها النضالية في السياق الاجتماعي والسياسي المغربي، لقياس مدى التزام التعبير الفني بقضايا المجتمع وهموم الوطن والمواطن المغربيين، فضلًا عن معرفة دوره في إدارة مسار الحركة الاحتجاجية الجديدة وتحقيق أهدافها الاجتماعية والسياسية.

فهل الظاهرة الفنية ترقى للتعبير عن المواقف السياسية أو المساهمة في بناء نظام اجتماعي بديل يحمل قيمًا جديدة ورؤى إصلاحية تعكس توجه التيار الفني «المناضل الملتزم بقضايا المجتمع وهموم الإنسان»؟

(*) البريد الإلكتروني: amachnoug@yahoo.fr.

منهجيًا، لتحقيق الرهان العلمي لهذه الدراسة وظفنا نتائج البحث الميداني الذي أنجزناه باعتماد تقنيات بحثية متعددة كالمقابلات المباشرة وغير المباشرة، والملاحظة بالمشاركة، فضلًا عن جرد عيِّنة من الشعارات والكتابات الحائطية ودراسة مضامينها، وتحليل الأغاني الشعبية...؛ وقد أجرينا بهذا الصدد جملة من المقابلات العلمية شملت فئات مختلفة ممن لهم علاقة بالموضوع، ونخص بالذكر أساسًا، التلاميذ على مستوى تحليل ظاهرة الغرافيتي بالمؤسسة التربوية (ثانوية ابن الهيثم في طاطا)، والطلبة على مستوى الشعارات وإبداعات فنية ساخرة أخرى (كلية الآداب والعلوم الإنسانية في أكادير)، وبعض رواد الحركة الاجتماعية في المغرب (تارودانت)، وراعينا في ذلك تعدد المشارب الفكرية والثقافية، إضافة إلى فنانين شباب تعاطوا مع الفن الشبابي كوسيلة للاحتجاج ونقد سياسات الدولة في مجالات التعليم والصحة والشباب والشغل وغيرها.

يستمد الفن قوته وقيمته من ارتباطه بالمجتمع وسلطته الثقافية ورقابته القيمية؛ إذ لا نعد شكلاً جماليًّا منتوجًا فنيًّا بالنظر إلى طبيعته الجمالية الذاتية فحسب، لكن لأنه يتأثر بمعايير قياس الجمال الفني لدى مجموعة ثقافية معينة.

أولًا: الفن موضوعًا للتفكير السوسيولوجي

إن التفكير في الفن كموضوع سوسيولوجي يعني بالدرجة الأولى تسليط الضوء على علاقة الفن بالمجتمع ومشكلاته ومختلف قضاياه، ودراسة الأفق الاجتماعي للإبداع الفني ذي الأبعاد النضالية، ووظائفه الثقافية وسياقاته الحضارية؛ ولا سيَّما أن المنتوج الفني يعكس تفاعل الفنان مع مجتمعه، أفراحه وبطولاته، وبالتالي فكل تعبير فني هو نتاج وعي جمعي يترجمه المبدع ويقدمه في قالب جمالي ينسجم مع فلسفة المجتمع، ويترجم إرادة الجماعة وقيمها وخياراتها الثقافية وهمومها كذلك.

يستمد الفن قوته وقيمته من ارتباطه بالمجتمع[1] وسلطته الثقافية ورقابته القيمية؛ إذ لا نعد شكلًا جماليًّا منتوجًا فنيًّا بالنظر إلى طبيعته الجمالية الذاتية فحسب، لكن لأنه يتأثر بمعايير قياس الجمال الفني لدى مجموعة ثقافية معينة، ويتفاعل مع أحكامها وقناعاتها وتصوراتها[2]؛ لأنه يعكس عمق حضارتها، أو يحمي تراثها، أو يحمل فكرها الأصيل ويساير مستجدات العصر وتحدياته. من هذا المنطلق أصبح الفن يستمد مقاييسه من المجتمع وخصوصياته، ويرفد قوته التعبيرية وجماله القيمي من فكر الجماعة وأدلوجتها وارتباطه الوثيق بمصدر هويته الحقيقية،

(1) بيير بورديو، **قواعد الفن**، ترجمة إبراهيم فتحي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012)، ص 393.

(2) ديفيد إنغليز وجون هغسون، **سوسيولوجيا الفن: طرق للرؤية**، ترجمة ليلى الموسوي؛ مراجعة محمد الجوهري، عالم المعرفة؛ 341 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 7.

لذلك يعكس الفن بحسب كارل مانهايم مصالح الجماعة ومفاهيمها ولغتها، ويترجم جزءًا من واقعها الثقافي وفسيفساء فكرها وقناعاتها وصراعاتها كذلك[3].

إن «السلوك الاحتجاجي» التزام اجتماعي وسياسي يدفع الفنان ليعبر ويسخّر قريحته الإبداعية ليقاوم وضعًا لا يقبله، ولا يستسيغ قيمه أو مواقف فاعليه، من خلال مساءلة تهافته، وعكس مكامن خوره وهشاشته الثقافية أو السياسية أو القيمية، سواء كان هذا الفن تعبيرًا شعريًّا أو لوحة أو غناء أو شكلًا إبداعيًّا رائقًا آخر. لذلك يشكل بحسب بورديو حقلًا ثقافيًّا وفرصة اجتماعية للتعبير عن هوية المجتمع والذود عنها، أو مقاومتها ونقدها ودحض مقوماتها ومبادئها[4]، في إطار ما يسميه بورديو سوسيولوجيا النقد والتعرية أو الفضح؛ بحيث تُكتشف بفضله أخطاء السياسات والمناطق المجهولة في المجتمع، أو الظواهر المنسية والمهملة و«اللامفكر فيها» على حد تعبير أركون[5]، أو تلك التي يعدها الوعي الجمعي «تابوهات» أو المحرمات «المسكوت عنها» التي يعيب على المرء الخوض فيها أو إثارتها في الكلام، من هذا المنطلق غدا الفن الاحتجاجي وجهًا من أوجه الحركات الاحتجاجية الجديدة التي أصبحت تقوم مقام الحركات الاحتجاجية الأرثوذكسية المتعارف عليها. لكن من زاوية أخرى يرى الباحث في العلوم السياسية المصطفى بوجعبوط أن الفعل الاحتجاجي هو «آلية ديمقراطية للتعبير عن نقص أو ضرر اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي أو ثقافي في إثر التهميش أو التفقير أو التقصير في الحقوق»[6]. ولا يعبر بالضرورة عن وضع سياسي عنيف أو منفصل عن هويته الديمقراطية. فتعابير الفن الناقدة إذن تفتل في الجو الديمقراطي الحر وتحيي قيمه، ولا يمكن تفسير ظهورها دائمًا بالتضييق أو القمع كما زعم المبحوث.

ثانيًا: الفن الاحتجاجي: ماهيته وأشكاله

يفيد الاحتجاج في اللغة الاعتراض أو الاستنكار أو الرفض والامتعاض[7]، وفي سياق آخر يُقصد به المساجلة والإدلاء بالحجة على الرأي، أو التناظر والمحاججة[8]. بينما الفن يشير إلى الصنعة والحرفة والإتقان والإبداع الإنساني، أو مجهود ثقافي ذاتي أو جماعي تعبيري، كما يحيل كذلك على كل نشاط عقلي يروم تحقيق غايات ثقافية جمالية. من هذا المنطلق عرفه لالاند في

(3) المصدر نفسه، ص 8.

(4) بورديو، المصدر نفسه، ص 339.

(5) محمود إسماعيل عبد الرزاق، «المهمشون في التاريخ الإسلامي،» ورقة قدمت إلى: **الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور: أعمال ندوة عقدت بالقاهرة في الفترة 22ـ24 أبريل 2003**، تحرير عبادة كحيلة (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2005)، ص 101.

(6) **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الاستقرار واللاستقرار للأنظمة السياسية**، تحرير وإشراف المصطفى بوجعبوط (برلين: المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، 2019)، ص 15.

(7) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، نقلاً عن معجم المعاني، <https://www.almaany.com/ar/dict/ar->.

(8) **معجم الدوحة التاريخي للغة العربية**، المادة المعجمية: احتج وحاجج، معجم الدوحة التاريخي للغة العربية <https://www.dohadictionary.org>.

قاموسه الفلسفي بوصفه إنتاجًا للجمال الذي يتحقق في أعمال إبداعية يقوم بها موجود واعٍ متصف بالشعور، إذ يرى أن الإنسان هو الكائن الوحيد الذي يملك القدرة على ترجمة أحاسيسه وتصوراته ومواقفه إلى مشاهد فنية رائقة. الفن إذًا خصيصة إنسانية يتوق بها الفرد إلى تأكيد تميزه في الكون وترجمة إمكاناته الذاتية (العقلية والروحية والجسدية)، لأنها محور معظم تعابيره.

عرف مفهوم الفن تحولات ملحوظة في دلالته وماهيته؛ إذ انتقل من التحديد المادي التقنوي الإنتاجي الصناعي إلى النظرة المعنوية، بحيث أصبح الفن وجمال القيم الإنسانية صنوان، وغدا كل تعبير فني رائق وملتزم يعكس جمال الإنسان وسموّه. من الواضح أن هذا التحول الذي حصل في فلسفة الفن والنظرة الإنسانية إلى منطلقاته وحقيقته، كان له تأثير واضح في رهانات الإبداعات الفنية في اللحظة الراهنة؛ ولا سيَّما أنه ينتصر لكرامة الإنسان وقيمته، وهو ما ساهم في ظهور «الفن الاحتجاجي» كأداة لإنتاج وعي سياسي وثقافي قادر على انتشال المجتمع من وحل التبعية الثقافية وتعرية تناقضاته ومفارقاته السياسية والاجتماعية، فضلًا عن المساهمة في تغيير الواقع السياسي الموبوء. يقول الفراوي في هذا الصدد: «فالفن لم يكن يومًا ضد السياسة دائمًا، بل خدمها في كثير من المناسبات، ووقف الفنانون طويلًا إلى جانب نساء ورجال السياسة لتجاوز المعضلات، وحشد التعبئة في الحروب السياسية والفكرية والاجتماعية»[9]، لأن السياسة كما يوضح ابراهيم الحيسن[10] حقل من حقول الإبداع الفني بما يتضمنه من أفكار ورؤى وتخييل، وقد تتحول إلى أداة مطواعة في يد الفنان بوصفه صائغًا للقيم الجمالية وصانعًا للمواقف الإنسانية النبيلة.

إن الفن الاحتجاجي إذًا هو مجمل الإبداعات التي تعبر عن الاحتجاج والمقاومة الفردية أو الجماعية لوضع سياسي أو اجتماعي أو ثقافي قائم، لذا فهو يعَدّ وسيلة تعبيرية نقدية لرفض الظلم والتهميش ومختلف أشكال الاستبعاد الاجتماعي ومظاهره، أو هو «لسان الحقيقة اللاذع»؛ كونه يعرّي خور السياسات ويبيّن زيف الشعارات الرسمية، أو لأنه يأبى تبريرها والدفاع عنها في نظر المبحوث ر.ب.[11] إذ يقول: «الفن يضمن للحركة السياسية الناقدة استمراريتها وفعاليتها النقدية، وهذا ما يفسر في نظري البروز المثير للفن الاحتجاجي تزامنًا مع حراك الشعوب، فكل واحد أصبحت لديه الإمكانية في الاحتجاج، الرسام بريشته، والمغني بصوته، والجمهور الرياضي بهتافاته، والشاعر بكلماته وإنتاجاته الشعرية...»، وبالتالي فالفن النضالي يمثل سلاحًا سياسيًّا ناجعًا بتعبير الفيلسوف الألماني هوركهايمر؛ بحيث يقوض أسس الواقع الاجتماعي المزيف، ويضع المسارح السياسية والثقافية على محك النقد الأخلاقي. وهذا ما يجعله «فنًّا سياسيًّا فاضحًا» أو فنًّا ناقدًا تأسيسيًّا كونه يؤسس لمرحلة سياسية جديدة. فإذا كان يدعوه بعض رواد الحركات

---

(9) نزار الفراوي، «الجمالية والأيديولوجيا... عن الفن في معترك السياسة،» موقع الجزيرة، 19 آب/أغسطس 2014، <https://bit.ly/30fssEP>. (اطلعت عليه 13 حزيران/يونيو 2019).

(10) إبراهيم الحيسن، **الجمالية والأيديولوجية: العلاقة المتشابكة بين الفن والسياسة** (الرباط: منشورات اتحاد كتاب المغرب، 2013).

(11) ر. ب.، وهو مناضل سابق بحركة 20 فبراير، في مقابلتنا معه بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2018 حول موقع الفن في الحراك بالمغرب.

الاجتماعية[12] بالفن الملتزم، فلأنه يعبر عن هموم المواطنين ويعكس تطلعاتهم وآمالهم المفقودة. كما يمكن لهذا النوع من الفن أن يلخص معاناة أجيال ويرسم رؤاها وانتظاراتها، ويستبصر مشروعها التغييري المنشود.

تتعدد أنماط التعبير الفني الاحتجاجي في أوساط الحركات الاجتماعية؛ وقد نلفي المئات منها؛ إذ تتأرجح ما بين الأشكال الفردية والجماعية، التقليدية والمعاصرة، المادية الملموسة والرمزية الصورية، البسيطة والمتطورة، وعلى سبيل المثال نذكر ما يلي: الغرافيتي أو الكتابة والرسم على الجدران، الكاريكاتور، الشعارات الاحتجاجية، الأغاني الشعبية الناقدة، الأشعار والأمثال، الكتابات الفنية الساخرة، الكوميديا الساخرة، الأفلام الناقدة، المسرحيات، القصائد الشعرية، احتجاجات الملاعب، «التيفوات»[13]...، ومن الجليّ أن وسائل الإعلام ساهمت بصورة ملحوظة في بروز أشكال مختلفة ومتعددة من هذا التعبير الاحتجاجي[14]، سواء لتجويدها أو نشرها على أوسع نطاق بما يسمح لها بأداء وظيفتها النقدية أو التوعوية، أو التأسيس لوعي نقدي حصيف، وبلاغة وليدة قوامها الحرية والكرامة بتعبير المصري عماد عبد الطيف: بحيث لا يثور الإنسان بسبب امتهان كرامته، أو العبث بقوت يومه فحسب؛ لكنه قد يثور في الحين نفسه لامتهان اللغة والعبث بمعانيها[15].

ثالثًا: الفن في الحراك الاجتماعي بالمغرب السياسي الراهن

سجل الفن حضورًا لافتًا في معظم الاحتجاجات الاجتماعية بالمغرب؛ سواء مع تجربة 20 فبراير 2011 التي مثّلت مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي للمغرب المعاصر، بالنظر إلى زخمها وقدرتها على كسب دعم عدد من المكونات السياسية والثقافية والاجتماعية، أو النضالات الفئوية التي يخوضها الأساتذة بمختلف فئاتهم ودرجاتهم (تنسيقيات الأساتذة المرسبون، الأساتذة المتعاقدون، الأساتذة العرضيون سابقًا، أساتذة الزنزانة 9، وغيرها من التنسيقيات والمجموعات النضالية...)، دكاترة الوظيفة العمومية، الممرضون، القضاة، الأطباء، المتصرفون، الطلبة والتلاميذ، حراك الحسيمة، وجرادة، وطنجة ضد شركة أمانديس... فضلًا عن العشرات من الاحتجاجات المحلية الأخرى التي تنطلق شراراتها في المناطق والمدن والمداشر إما بسبب غلاء المعيشة أو انعدام شروط العيش الكريم، أو انتشار الجرائم ومظاهر الانحرافات، أو تفشي الرشوة والفساد الإداري، أو عوامل أخرى قد تكون ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو إدارية أو حقوقية...، «وقد كانت أعمق وأقوى موجات الاحتجاجات هاته ما شهدته مدينة صفرو عام 2007 وسيدي فني سنة 2008،

(12) مقابلات ميدانية أجريتها مع بعض مناضلي حركة 20 فبراير بالمغرب حول أهمية الفن في مسار الحراك الاحتجاجي، ودور أيقونات الاحتجاجات في مواصلة مسيرة النضال.

(13) تعني دخلات المشجعين لاستعراض للوحة تتشكل جماعيًّا برفع أجزائها على مدرجات الملاعب، حيث تحمل رسالة سياسية أو اجتماعية ...).

(14) نادر سراج، **الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

(15) عماد عبد اللطيف، **بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة** (القاهرة: دار التنور للطباعة والنشر، 2013)، ص 21.

ومن قبلها الاحتجاجات المناهضة لغلاء الأسعار وفواتير استهلاك الماء والكهرباء، التي نظمت تحت مسمى التنسيقيات المحلية لمناهضة غلاء الأسعار منذ عام 2006، والتي كانت بدايتها عام 2005 بمدينة بوعرفة بالجنوب الشرقي للمملكة...»[16]. عمومًا تتعدد أسباب الاحتجاجات وتختلف من سياق اجتماعي إلى آخر، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، لكن في الغالب تبدأ شرارتها بنفَس اجتماعي لتتحول بعدها إلى معركة سياسية تناقش السياسات الاجتماعية برمتها، وتنتقد النسق السياسي ومشروعيته ودعاماته الأيديولوجية، وهذا ما نلمسه في شعارات الحراك الاحتجاجي الذي شهده المغرب في الآونة الأخيرة.

يلاحظ المتتبع لهذه المشاهد الاحتجاجية أن تعدد التعابير الفنية التي توظف من قبل المحتجين والمناضلين، لا تروم فقط الإفصاح عن سخطهم وتمردهم، والحفاظ على النفَس الاستراتيجي لنضالهم، بل كذلك حماية صفوفهم من الانشقاقات وانصراف المشاركين بسبب العياء الذي قد يدبّ في نفوسهم فيخفت بريق احتجاجهم أو يأفل نجمه فتجهض آمالهم. كما يعبّر الطالب الجامعي بشعبة الدراسات الفرنسية «ح. ل» في إحدى مقابلاتنا معه عقب مشاركته في مسيرة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير يوم 2019/3/10؛ إذ يرى أن إدماج الفن في النضال غدا رهانًا ضروريًّا لإنجاح ما يسميه بـ«المعارك النضالية البطولية» وتتويجها بتحقيق مطالبهم وصون مكتسابهم الجامعية، سواء من خلال إدراج مقاطع مسرحية ساخرة ضمن فقرات مسيراتهم النضالية، أو تجديد إيقاع الشعارات، أو اعتماد تظاهرات صامتة تتخللها تعابير معيَّنة كإشعال الشموع أو إبداع أشكال أخرى يرونها أكثر تأثيرًا وفعالية.

1 ـ الفن الاحتجاجي والتهميش

إذا كانت الهوية السوسيولوجية للفن الاحتجاجي ترتبط أشد الارتباط بالواقع الاجتماعي المهمش وبمقولات الإقصاء والاستبعاد والظلم والطبقية والاستبداد والانغلاق السياسي وفشل السياسات، فإن الفئة الاجتماعية التي يحق لها أن تحتج، إن بالفن أو بغيره، هي الفئة المهمشة المستبعدة. فإذا سلّمنا أن الفن استراتيجية احتجاجية ونضالية للحركات الاجتماعية فإنه لا يخرج عن إطار أهداف هذه الأخيرة وغاياتها المتمثلة ـ بحسب آلان تورين ـ بالدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة، ثم النضال ضد الخصم، وأخيرًا الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد[17]. وبالتالي فالفن لا يجسد سوى مظهر من مظاهر الصراع الاجتماعي والسياسي بين الهامش والمركز، أو بين الطبقة المسحوقة في المجتمع التي تعدّ نفسها محرومة حقوقها ووجودها الهوياتي وحظها من الثروة والسلطة والجاه، وعليّة القوم ممن يملكون النفوذ وسلطة القرار. لكن هل هذا يعني أن الفن الاحتجاجي حكر على الهامش بلغة السوسيولوجيا، أم أنه يتجاوز حدود هذه المعيارية الاجتماعية المكرسة؟ ولا سيَّما أن الذين ينتقدون أحيانًا ويحتجون ويمتعضون بالصورة والرسم وبمختلف أشكال التعابير الأخرى لا ينحدرون دائمًا من «الفئات الفقيرة والمهمشة»، بل يمكن أن يكون الفنان

(16) توفيق عبد الصادق، «حركة 20 فبراير بالمغرب: دراسة في سياقات التحرك وبنية الحركة،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد 447 (آب/أغسطس 2018)، ص 65.

(17) Alain Touraine, Production de la société (Paris: Seuil, 1973), p. 9.

صاحب مال وسلطة رمزية في المجتمع، وذا موقع اجتماعي وحظوة. لذا فالذي يدفعه إلى مساءلة الواقع ونقده هو مبادئه وموقعه الفكري وليس دائمًا حالته الاجتماعية أو تاريخه السياسي.

إذا كانت مجمل الأشكال الإبداعية الفنية التي توظف للاحتجاج تهفو إلى تعرية الواقع وإماطة أذاه في أفق تجاوزه وبناء فضاء اجتماعي وسياسي ديمقراطي وعادل، إلا أن تفاصيلها وخصوصياتها الذاتية قد يطبعها الاختلاف والتغير من سياق إلى آخر؛ فالفن الفردي الذي يبدعه الفنان مسائلًا سلطة التفاهة والابتذال الثقافي، يختلف عن الفن الجماعي الذي ينسج شباب الألتراس خيوطه، أو مجموعات الغناء الشعبي كفرقة «جيل جيلالة» أو «رفاق بطما» أو «إزنزارن»، أو فن مجموعات «الهيب هوب»، وفن العيطة الشعبية، وغيرها. والصور الفنية المروية الساخرة ليست هي الجداريات والكتابة على الأسوار (الغرافيتي)، والمقاطع الكوميدية الناقدة تختلف عن المسرحيات التي تتضمن مشاهد ساخرة تسائل زيف الحياة الاجتماعية وتفضح مفارقاته وتناقضاته.

يعَدّ الإبداع الفني التواصلي أساس الممارسة الاحتجاجية ومعيار نجاحها؛ حيث يبتدئ هذا الأخير بحسن استخدام الشعارات ووضوحها وسهولة ترديدها وجمالية إيقاعها الموسيقي، بما يحفز المحتج بإعادتها كرات متعددة من دون أن يصيبه الملل أو يسأم من رفعها.

ينسحب الأمر عينه على العشرات من الصور التعبيرية الاحتجاجية التي تسلط الضوء على فضاءات السياسة والثقافة والاجتماع والقيم والفن نفسه لنقد مكامن عتمتها وغموضها وتعرية مناطق تهافتها وخورها أملًا في تجاوز إشكالاتها وشيْد عمران اجتماعي منسجم مع هوية الإنسان. إلا أنها بحسب رأي الناشط الأمازيغي محمد بليهي[18] ليست كل الإبداعات الفنية تهدف إلى «النقد السياسي الخالص، بل بعضها يتوجه إلى التوعية وتأطير الجماهير، ومحاولة التعبير عن همومها كما الحال بالنسبة إلى الأغنية الأمازيغية السوسية كأغاني تبعمرانت والدمسيري وإزنزارن».

2 ـ موقع «فن الشعارات» في الخطاب الاحتجاجي

يعَدّ الإبداع الفني التواصلي أساس الممارسة الاحتجاجية ومعيار نجاحها؛ حيث يبتدئ هذا الأخير بحسن استخدام الشعارات ووضوحها وسهولة ترديدها وجمالية إيقاعها الموسيقي، بما يحفز المحتج بإعادتها كرات متعددة من دون أن يصيبه الملل أو يسأم من رفعها، ويتم اختيار عادة لجنة خاصة بالشعارات[19] لها القدرة على تقديمها في حلة جمالية موزونة ومؤثرة والتفاعل مع مضامينها إن بتغيير الأصوات أو بالحركات المعبرة. ويراعى في اختيار الشعارات الروح الفنية المؤثرة واللغة الاجتماعية المشتركة وقوة الرسالة والمضمون فضلًا عن قصر الجمل لتيسير

(18) مقابلة على وسائل التواصل الاجتماعي بتاريخ 3 آب/أغسطس 2019.

(19) عبد الصادق، المصدر نفسه، ص 68.

فهمها واستيعاب دلالاتها والتحكم في نسقها الفني والجمالي (الصوتي)، وفي المقابل يتم تفادي الشعارات الطويلة أو تلك التي تتضمن أفكارًا غير واضحة وحمّالة أوجه، إما لصعوبة تفكيكها أو التغني بها في الاحتجاجات. وهذا ما تؤكده ملاحظاتنا العلمية لعدد من الاحتجاجات بالمغرب، ولا سيما مشاركتنا في حراك 20 فبراير 2011، ونضالات الأساتذة الحاصلين على شهادة الماستر والمطالبين بالترقية للدرجة الأولى في طاطا فوج 2014 ـ 2015، فضلًا عن حضورنا في مناسبات احتجاجية قطاعية متعددة بمدينة تارودانت 2018 ـ 2019. التي يمكن أن نستشف من خلالها أن الممارسة الاحتجاجية هي ممارسة فنية وإبداعية قبل أن تكون فعلًا اجتماعيًّا نضاليًّا وسياسيًّا يقاوم وضعًا حقوقيًّا أو ثقافيًّا مزيفًا. وهذا ما يفسر الأهمية البالغة التي تعطى للغة الشعارات واللجنة التنظيمية المكلفة بها؛ إذ في مقابلة علمية أجريناها بتاريخ 5 كانون الثاني/يناير 2019 مع «ح. ب» أحد نشطاء جماعة العدل والإحسان والمكلف برفع الشعارات في الوقفات أو الأشكال النضالية التي تدعو إليه هذه الحركة، يرى أن «قيمة الشعارات لا تتجلى فقط في ما تحمله من رسائل ومضامين سياسية أو ثقافية أو اجتماعية، لكن في قوتها الفنية المتمثلة ببنيتها اللغوية التي تمتح أساسها من ثقافة المجتمع ونسيجه اللغوي»، ويضيف أن «اختيار لجنة الشعارات معيار مهم لنجاح الشكل النضالي، ويراعى في ذلك حسب المبحوث إلمام الفرد بالفن وتقاليده وقواعده»، فضلًا عن «تمكنه من لغة الشعارات التي تختلف من مناسبة نضالية لأخرى». من هذا المنطلق يرى نادر سراج[20] أن شعارات الحراك المدني تعَد لغة واعدة تحمل رسائل ومعاني مثقلة بالدلالات الواضحة، التي يعبر من خلالها المحتجون عن مشاعرهم وأفكارهم وما ينطوي عليه حسهم الجمعي، بحيث تولى لها عناية فائقة في التظاهرات والاحتجاجات لكونها حجر الزاوية الرئيس في التعبير عن مطالب المتظاهرين.

فشعارات التظاهرات، بما هي خطاب احتجاجي، تؤدي دورًا أساسيًّا في فرض سلطة اجتماعية وسياسية مغايرة[21] في الفضاء العام، وتسهم في تأكيد الوجود الرمزي والمادي للإرادة السياسية المناكفة، ومساءلة المشروعية السياسية للسلطة ومدى أحقيتها في ممارستها للحكم[22].

ومن بين الشعارات التي قمنا برصدها في عدد من مناسبات الحراك الاحتجاجي بالمغرب التي شاركنا فيها[23]، سواء على المستوى المحلي (تارودانت، أكادير، طاطا) أو المركزي (المسيرات الوطنية بالرباط والبيضاء)، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

---

(20) إيهاب محارمة، «مراجعة كتاب الخطاب الاحتجاجي: دراسة تحليلية في شعارات الحراك المدني لنادر سراج،» **تبين**، العدد 28 (ربيع 2019)، ص 110.

(21) توين فان دايك، **الخطاب والسلطة**، ترجمة غيداء العلي؛ مراجعة عماد عبد اللطيف (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 54ـ55.

(22) خالد العسري، «سؤال المشروعية في التاريخ العربي ومأزق العقل الأخلاقي،» **سراج**، العدد 1 (2019)، ص 104.

(23) مكنتني هذه المشاركة في العديد من النضالات الشعبية من معرفة هذه الشعارات ومضمونها وسياقات رفعها، والتي تختلف من إطار نضالي لآخر، وتراعى في ذلك طبيعة الملف المطلبي ومرجعية الهيئات الداعية للنضال فضلًا عن الأهداف المنتظرة منه. ويتم الحرص على أن تكون الشعارات مرآة عاكسة للتنوع السياسي والثقافي واللغوي والمطلبي.

الشعارات الاحتجاجية	تأويل مضمونها الاجتماعي والسياسي
عاش الشعب.. عاش عاش.. المغاربة ماشي أوباش المخزن يا جبان المغربي لا يهان وزارة الشفنج وأتاي سير واجي مكاين شاي. حكومات مشات أو جات والحالة هي هي عييتونا بالشعارات والجماهير الضحية..	نقد للإرادة السياسية المركزية ونسق الانغلاق السياسي، واستراتيجيات التهميش وعدم إشراك الشعب في اتخاذ القرارات. الشعار كذلك يفيد رفض المشروعية السياسية للحاكم ويدحض قوته الاجتماعية والرمزية المزعومة.
حرية... كرامة ... عدالة اجتماعية العدالة اللي بغينا المخزن طاغي علينا ارحل ارحل يا المخزن عاش عاش ولا عاش من خانه	مطالب الحراك الاجتماعي المغربي مع بداية حراك 20 فبراير، وتلخص هذه المفاهيم الدستور المطلبي المشترك الذي اجتمعت عليه معظم المكونات السياسية والثقافية المشاركة حيئنذ في الحراك.
الفوسفاط وجوج بحورا أعايشين عيشة مقهورة ولادكم لبستوهوم أولادنا عريتوهوم علاش جينا واحتجينا الحقوق اللي بغينا	نقد للسياسات الاقتصادية عمومًا التي لا تزيد جراحات المواطن إلا تهميشًا وعمقًا، لأن ما يكتوي بلظاه لا يستسيغه المواطن العادي، لاسيَّما في ظل وجود ثروات بحرية وبرية تقيه شرور الفقر المدقع والهشاشة الاجتماعية السالبة لسعادته وكرامته الطبيعية.
زيدونا فالمدارس.. باركا من البوليس واش نتا مسطي نسمح أنا فحقي قرا أ قرا أزيد قرا فألاخر سير للزنقة.. هذا مغريب الله كريم لا صحة ولا تعليم...	المطالبة بالحق في التعليم باعتباره أساس تقدم الأمم، والكف عن الهاجس الأمني المبالغ فيه، الذي تعكسه المناصب المخصصة للأجهزة الأمنية والعسكرية. رفض للخنوع والإمعية والسكوت عن الحق.
كيف تعيش يا مسكين ألمعيشة دارت جنحين الزيادة في الأسعار والمعيشة في خطر النضال حق مشروع.. ضد القهرة والجوع مبادرات وهمية لا حرية لا تنمية غير الحكرة ألميزيرية	النضال ضد ارتفاع الأسعار وانعدام فرص الاستقرار الاجتماعي من عمل كريم ووظيفة مستقرة وحقوق اجتماعية مكفولة. فلا مناص إذن من العدالة الاجتماعية ليعيش المواطن كريمًا مستقرًا في حياته وفكره، إذ لا يسلك في أذن الجائع إلا كسرة خبز تسد رمقه وجوعه.
عليك لامان عليك لامان....لا حكومة لا برلمان انتخابات صورية والحاكم لا ينتخب الشعوب تقاوم ... الأنظمة تساوم ... هاد الوزير مدار والو مدار والو يمشي فحالو يمشي فحالو...	احتجاج ضد النسق السياسي برمّته، أجهزته وفلسفته السياسية وموقعه الغائب في المنظومة. وهذا يعني أن الذي يحكم لا ينتخب بل يعيب من قبل إرادة سياسية عليا يمثلها «الملك».

المصدر: إنجاز شخصي بناء على مشاركتي كباحث في عدد من التظاهرات المحلية أو الوطنية (تارودانت، طاطا، الرباط، أكادير، 2011ـ2019).

رغم بساطة الكلمات وعفوية التعابير إلا أن قوتها السياسية أبلغ وتأثيرها أعمق، لأنها تعبر عن جراحات المواطن وهمومه وعسف السلطة حياله، وتعكس كذلك أن المناعة الثقافية والاجتماعية لديه صارت أقوى في مقاومة خطابات الدولة وبلاغتها الرسمية.

يقول عماد: «الثورات سيول التغيير، وحين ينهمر السيل، فإنه لا يجرف أمامه شخوص العهد البائد وسياساته فحسب، بلا بلاغاته أيضًا، وبينما تشق الثورة لنفسها مسارًا جديدًا، تتشكل بلاغة جديدة؛ فالثورات تلد بلاغاتها»[24]، التي تعكسها الهتافات واللافتات والبيانات والبلاغات والرسومات والفكاهات والأغاني ومختلف الأشكال التعبيرية الأخرى.

من هنا نخلص إلى أن فن الخطاب الاحتجاجي صار سلطة رمزية مؤثرة في الحس النضالي المشترك والوعي الشعبي النقدي؛ وخصوصًا أنه يجمع بين جمال الإبداع وقوة المضمون، حينما يتم التغني بهتافات الحراك بين جموع الناس في تناغم وانسجام مع مطالبهم وطموحاتهم وتعبيرًا عن وجودهم الاجتماعي وتموقعهم السياسي.

3 ـ فن الغرافيتي

إن ظاهرة الكتابة أو الرسم على الجدران أو ما يصطلح عليه بـ«الغرافيتي» أصبحت مدار اهتمام عدد من الباحثين والدارسين من حقول متعددة، لكن لا يزال البحث في هذا الموضوع طازجًا، ولا سيَّما في مجال علم الاجتماع. وتتمثل أهميتها بما تحمله من دلالات اجتماعية ونفسية وثقافية وسياسية متعددة ومتباينة، تعكس وعي الفرد إزاء وجوده الذاتي الدالّ والعالم الاجتماعي المعبّر من حوله، ومواقفه من متغيرات السياسة وديناميات الثقافة وسيرورات المجتمع في زواياه المتعددة، فضلًا عن تمثلاته لقيم الحب والجمال والغيرية والتضحية والتواصل وغيرها. إن الكتابة على الحائط بلاغة المهمّشين أو هي اللغة الاجتماعية الصريحة والمتحررة التي تستبطن الواقع المسكوت عنه، وبتعبير السوسيولوجي المغربي أحمد شراك[25] إنها «لغة الصمت الحكيم»؛ بحيث يجد فيها الكاتب أو الرسام ضالته والفضاء الأنسب للبوح بمشاعره وأفكاره ومطالبه، كما أن حريته وعدم تقيده التنظيمي وارتباطه بمؤسسة بعينها دفع المجموعات الفنية والمبدعة، التي يشتغل تحت لوائها بحسب البرماوي[26]، إلى قيام ناشطية إبداعية وسياسية مؤثرة «واجتذاب قطاعات عريضة من المناصرين للقضايا المحدودة المتفق عليها بشكل عريض»[27].

قد نوهم أنفسنا إذًا عندما نزعم أن الممارسة الاحتجاجية ترتبط بالتظاهرات والمسيرات والوقفات والأشكال التقليدية الأخرى فقط دون غيرها؛ فالإنسان صك لنفسه قديمًا وحديثًا[28] وسائل متعددة للتعبير عن سخطه وتمرده وامتعاضه من الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يكتوي بلظاه،

---

(24) عبد اللطيف، **بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة**، ص 23.

(25) أحمد شراك، **الغرافيتا أو الكتابة على الجدران المدرسية: مقدمات في سوسيولوجيا الشباب والهامش والمنع والكتاب** (الرباط: دار التوحيدي 2009).

(26) باحث معتمد بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(27) عبده موسى البرماوي، **خربشة وجه السلطة الآرتيفيزم وجماليات الغضب في مصر** (بيروت: معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة، 2012)، ص 10. اطلعت عليه يوم 26 تموز/يوليو 2019، <http://www.activearabvoices.org>.

(28) مليحة مسلماني، **غرافيتي الثورة المصرية** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

ومن هذه الوسائل الكتابة على الجدران أو ثورة الحرية بتعبير مايا غرودهال[29]، التي «يسجل من خلاله الإنسان حكمته وأقاصيصه ويشكو التقاليد القاسية، ويبوح بهجاء السلطة القاسية التي تهدد كينونته وحريته»[30]. إن فن الغرافيتي ليس فقط وسيلة للتواصل والتعبير بحسب مسلماني، لكنه كذلك أداة للاحتجاج وفن لمقاومة الاستبداد ومساءلة واقع الهيمنة السياسية والثقافية. وقد مثلت هذه الثورة الفنية في نظر مليحة مسلماني ثورة موازية تروم التأسيس لمنظومةٍ سياسيةٍ ـ اقتصاديةٍ جديدة، ولخطابٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ يقوم على أسسٍ من الديمقراطية وحرية التعبير[31].

لا تخلو مدن المغرب من تجليات هذا الفن الصامت؛ إذ أصبحت هذه الظاهرة الفنية تغمر جدران الشوارع وأنفاق محطات القطار، وأسوار المدارس والمؤسسات العمومية، والملاعب والمراحيض العمومية والأسواق الشعبية وغيرها من التجمعات التي يرتادها الناس؛ فهي وإن كانت تخدش في جمال المدن والبنايات والفضاءات العمومية ورونقها الطبيعي كما يرى البعض[32]، إلا أنها في نظر البعض الآخر تعكس جمالًا آخر أكثر تعبيرًا يتمثل بقدرة الإبداع على حمل مواقف الإنسان وهمومه وتطلعاته وطموحاته، وخصوصًا تلك التي تسخّر لبناء وعي أخلاقي يرقى بالإنسان ويذود عن كرامته وحريته وقيمه وحقوقه، كتلك التي انتشرت إبان الحراك الشعبي سواء في المغرب أو غيره من البلدان العربية التي اندلعت فيها الثورات الشعبية مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

تناولت في دراسة سابقة[33] هذه الظاهرة الفنية في السياق المدرسي المغربي، من خلال جرد كتابات التلاميذ ورسوماتهم على أسوار المؤسسات وداخل القاعات وعلى الطاولات ومنضدة المختبرات، من خلال ما يلي:

«تعليمنا زيرو، ومدرستنا محكومة، والتلميذ مالو مسكين...»

«أنا أمازيغي حر، وبلادي هي أصلي، أخليولي هويتي..»

«غرقتونا بالمقررات، وكثرتوا فالدروس أ المناهج، ألحالة هي هي...»

«ساس يسوس، أ تعليمنا فيه السوسة..»

«عاش الأمازيغي، عاش عاش...»

«دوختونا بالشعارات، ألواقع ما في جديد..»

---

(29) Mia Grondahl, *Revolution Graffiti Street Art of the New Egypt* (Cairo; New York: The American University in Cairo Press, 2012), p. 1.

(30) أيمن عيسى، «الكتابة على الجدران: بلاغة المهمشين في التراث العربي،» موقع «إضاءات»، 21 كانون الثاني/يناير 2017، <https://www.ida2at.com/graffiti-the-eloquence-of-the-marginalized-arab-heritage> (accessed on 17 June 2019).

(31) مسلماني، غرافيتي الثورة المصرية، ص30.

(32) زهور باقي، «»الكرافيتي»...الكتابة على الجدران من الزنقة إلى فن المعارض،» هسبريس، 22 كانون الأول/ديسمبر 2013، <https://www.hespress.com/%D8%B2%D9%88%D9%88%D9%85/96929.html> (accessed on 17 June 2019).

(33) رشيد أمشنوك، «العنف الرمزي والمدرسة المغربية المعاصرة،» **باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 5 (2019).

«أنا صحراوي، الحسانية لغتي وثقافتي، وهويتي.. اماني نفرط فيها...»

تحمل هذه التعابير جملة من المواقف والمضامين؛ منها ما يحيل على واقع السياسة في البلد، وأخرى على الوضع الثقافي والاجتماعي، والوجود الرمزي والهوياتي، وهي في مجملها تمثل نوعًا من المقاومة الشديدة للمنظومة السياسية القائمة وطريقة تدبيرها لشؤون المواطن بحسب شارلوت شروير [34]. فهي وإن كانت في نظر هذا الأخير وسيلة للتعبير عن السخط الاجتماعي الواضح، إلّا أنها كذلك أداة ناجعة لمعالجة الأزمات النفسية والاجتماعية والفكرية التي يكتوي المعبرون بنارها.

لا تخلو أي قاعة من القاعات الدراسية التي عملت فيها مدرسًا لمادة الفلسفة من عشرات التعابير على هذا النحو، إضافة إلى «خربشات» ورسومات ساخرة من الوضع السياسي أو الشخصيات الرسمية وغيرها من رموز الدولة وأجهزتها الأيديولوجية المحايثة بتعبير ميشيل فوكو. ومن الواضح أنها تعكس بعضًا من قناعات التلميذ وميولاته النفسية، وتعبر عن مواقفه إزاء التعليم الوطني، الذي يراه غريبًا عنه؛ كونه لا يلبّي حاجاته، أو لا يجد فيه ضالته الثقافية والإبداعية والفكرية. لهذا السبب وغيره غدت ظاهرة «الغرافيتي ملاذًا فنيًّا للمئات من الطلاب والتلاميذ لتفريغ تمثلاتهم وإبداعاتهم وسخطهم كذلك، ومن فرط وجودها أضحت مثيرة، ومادة دسمة للدراسات السوسيولوجية والنفسية والثقافية؛ إذ إنها تعبّر عن شخصية المتعلم في أبعادها المختلفة: النفسية والاجتماعية والفكرية والثقافية.

حينما تخبو جذوة الحراك أو يتراجع بريقه، تظل الجدران شاهدة على ألقه ولمعانه وقوته ونضجه، مخلدة قيمه ورجالاته، فهي ذاكرة اجتماعية مفتوحة على كل عوالم المعنى لتلتقط دلالاتها وأبعادها، وهي تغمرها حياة متجددة برسائلها الواضحة الصريحة ورموزها المعبرة. وتؤكد دراسات كثيرة[35] أن هذه الناشطية الفنية تشكل حراكًا اجتماعيًّا مغايرًا في فلسفته عن الأشكال التقليدية التنظيمية المعتادة، وتتجلى هذه المزايلة البارزة أساسًا في تحرر المطالب والدلالات التي يحيل عليها الغرافيتي من سلطة التنظيم والقوانين، وهذا جعله سلطة رمزية وثقافية فوق كل السلط التواصلية الرسمية التي تعتمد للتغني بأمجاد الساسة وبطولاتهم.

4 ـ أغاني الملاعب

شكلت أغنية «في بلادي ظلموني»، التي هتفت بها جماهير نادي الرجاء البيضاوي المغربي في مدرجات الملاعب، الشرارة الأولى التي أعادت الاعتبار لموقع «الملاعب» في ميزان السياسة المناهضة للنسق الرسمي؛ ولا سيما أن ما تحمله هتافات الجماهير الرياضية من مضمون سياسي ورسائل اجتماعية للجهات المسؤولة، تتجاوز حدود الحماسة والمتعة الرياضية، وهو ما يجعل منها حراكًا اجتماعيًّا منظمًا ينشد تغيير فلسفة الحكم ومنطق التدبير الاجتماعي والسياسي لحقوق

(34) Charlotte Schriwer, «Graffiti Arts and the Arab Spring,» in: *Routledge Handbook of the Arab Spring: Rethinking Democratization* (Abingdon: Routledge Handbooks Online, 2014) (accessed 26 Jul 2019).

(35) انظر: شريف برعي ومايا جويلي، **الحوائط تتكلم: جرافيتي الثورة المصرية** (القاهرة: زيتونة، 2012)؛ مسلماني، **غرافيتي الثورة المصرية**، وشريف عبد المجيد، **أرض أرض: حكاية ثورة الجرافيتي** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012).

المواطنين، بل ومناقشة المشروعية السياسية للسلطة وأحقيتها في الحكم واحتكار الموارد والجمع بين ثنائية المناصب والثروة.

«إن فيديو في بلادي ظلموني لم يكن فقط مؤثرًا بما تضمنه من حماسة ممزوجة بالحزن فحسب، وإنما بما تضمنه من وعي سياسي واجتماعي كبير عبرت عنه فئة الشباب العربي المعاصر، بما هي فئة أكثر إقبالًا على مباريات كرة القدم»[36]، وهو وعي ينسف كل التصورات التي تحط من المستوى الثقافي للشباب وضعف تكوينه السياسي ودنوّ نضجه.

تضمنت الأغنية جملة من القضايا أهمها: رفض الظلم والتهميش ومختلف صور الاستبعاد الاجتماعي والسياسي للشباب، والمضايقات التي تتعرض لها المواهب ومجموعات الألتراس؛ إذ هي في مجملها قضايا اجتماعية في لبوس سياسي وفي قالب فني جماعي رائق وبكلمات شعبية واضحة لكنها مؤثرة. وهو ما يفسر حجم التفاعل الذي لاقته الأغنية في العالم بأسره، ولا سيّما حينما التقطتها القنوات الفضائية بجميع اللغات لتنبري إلى ترجمتها وتحليل مضامينها وسياقها ومساقها ورهاناتها. وما زادها تأثيرًا وفعالية المساندة «الميديائية» التي حظيت بها؛ بحيث قدمت في حلة إعلامية رائقة وبحرفية تقنية مهمة ساهمت في نشرها على أوسع نطاق، إلى درجة أنها صارت مدار النقاش الحكومي والجهات المسؤولة بالمغرب التي رفضت ما جاء في مضامينها والرسائل السياسية التي حملتها. ونجد هذا أساسًا في تفاعل الناطق الرسمي سابقًا باسم الحكومة مصطفى الخلفي مع مضمون الأغنية رافضًا ما تعبر عنه من انغلاق سياسي وتردٍّ اجتماعي وتهميش لكفاءات البلد ومواهبه، واعتبر ذلك غير مقبول ويمكن لمن يذيعه أن يسجن لأن ما تحويه هذه الأهازيج في نظره تجافي الواقع وتشجع على التمرد والعنف[37].

إن الأغاني تخلق إيقاعًا حماسيًّا تهتز له نفوس الثائرين، وتستثير عواطف مشتركة بين المتظاهرين، لأنها تستدعي الذخيرة الخطابية الكامنة في ذاكرتهم وتربطها بالحدث الجديد.

لكن في مقابل الاتجاه الحكومي الرسمي، تلقت الأغنية استحسانًا مهمًّا من جانب عدد من السياسيين والحقوقيين، إذ لا يمكن لأي مغربي بحسب ماء العينين القيادية في حزب العدالة والتنمية المغربي، أن يظل محايدًا أمام هدير أصوات الجماهير في الألتراسات التي تجتاح الملاعب وترى في السياق ذاته أن الألتراسات متنفسات، إبداع وتنظيم وطاقة كبيرة يصرفها شباب حائر، فتتفجر في الملاعب بجمالية ودقة تسيل الدموع.. الألتراسات ظاهرة يتقاطع فيها الاجتماعي بالاقتصادي

(36) عيسى جابلي، «أهازيج الملاعب: حناجر توقظ أحلام التغيير المنسية،» موقع «حفريات»، 12 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/2XyuXjM> (اطلعت عليه بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2019).

(37) «جمهور الرجاء يشق صفوف قيادات «البيجيدي» بسبب أغنية «في بلادي ظلموني»،» موقع «الأول» 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <https://bit.ly/3h0ABTt>. (اطلعت عليه بتاريخ 3 تموز/يوليو 2019).

بالسياسي بالثقافي، والمؤسسات المعنية بمناقشة الظاهرة الاجتماعية مدعوة إلى ووضعها بجدية على طاولة النقاش الهادئ قبل أن تهيمن عليها المقاربة الأمنية بدعوى وقف تسييسها..[38].

إن الأغاني ـ كما يرى عماد عبد اللطيف ـ تخلق إيقاعًا حماسيًّا تهتز له نفوس الثائرين، وتستثير عواطف مشتركة بين المتظاهرين، لأنها تستدعي الذخيرة الخطابية الكامنة في ذاكرتهم وتربطها بالحدث الجديد، ويرى أن أهميتها تتمثل بكونها تستهدف وظائف الشحن المعنوي والروحي للمتظاهرين، وبلورة مطالبهم في عبارات إيقاعية، وإشباع ذائقتهم الجمالية[39].

معظم القراءات السياسية، باستثناء التصريحات الرسمية، ترى أن ظهور هذا النمط من الاحتجاج بالملاعب المغربية يرتبط بالأساس بحالة الانغلاق السياسي الذي تعرفه البلاد في الآونة الأخيرة، فضلًا عن كون الحراك الذي عرفته المنطقة مؤخرًا ساهم في إيقاظ الحناجر الشعبية من وهدتها لتعبر عن مطالبها إن في التجمعات الرياضية أو غيرها من السياقات الأخرى؛ سواء التربوية (الاحتجاجات التلاميذية مثالًا) أو الفضاءات الجامعية (نضالات الطلبة نموذجًا) أو المهنية والقطاعية (العمال والموظفون)... يقول محمد مصباح مدير المعهد المغربي لتحليل السياسات بهذا الصدد: «إن التحول الذي عرفته الفصائل الرياضية يعكس في العمق وجود أزمة سياسية، لأن الانتقال في نظره من خلق الفرجة والمتعة الرياضية إلى قوة احتجاجية جديدة ضد السلطة يشي بحالة الاختناق والإحباط التي يعرفها المواطن المغربي، والتي تصرف عبر وسائط أخرى كالألتراس».

إن تموقع الفن في نسق الممارسة الاحتجاجية كممارسة نقدية مؤشر مهم على نضج الوعي السياسي لدى المحتجين، ووجاهة المذهب النضالي الجديد؛ أو الحراك البديل بتعبير سراج، تبعًا لما يحققه من فاعلية رمزية، سواء على مستوى تجويد أداء الفعل الاحتجاجي، أو إذاعته ونشر مضامينه.

فقوة الفن الاحتجاجي داخل فضاءات الملاعب الرياضية وغيرها من الملتقيات الشعبية، لا تتمثل بقدرته على حشد عدد مهم من المعارضين الناقمين أو شحذ هممهم ليقوموا ضد الوضع القائم فحسب؛ لكن كذلك في ما يعبّر عنه من جرأة سياسية وطفرة بلاغية وتحليلية واضحة على مستوى تحديد مناطق الأزمات السياسية وطبيعتها وأسبابها وبنيتها بلغة جلية سهلة يفهمها الأمي والمتعلم على حد سواء، كما تبين الجداريات الناقدة أو أغاني الملاعب وهتافات الجماهير، أو شعارات الاحتجاجات، أو بعض الأغاني الشعبية التراثية التي تفضح تهافت النسق السياسي وتعرّي خوره البنيوي.

وإذا كان الفن على مر التاريخ لا يفارق نسق الاحتجاج ومنظومته الثقافية؛ فإن بروزه في اللحظة الراهنة بفاعلية سياسية جديدة ولغة ثقافية مختلفة وتعابير قريبة من إدراك العامة، ساهم في تشكيل وعي اجتماعي لمعرفة تأثيره ونجاعته، واختبار قيمته السياسية ودوره في إنهاء أمد السخط الاجتماعي.

---

(38) المصدر نفسه.

(39) عبد اللطيف، **بلاغة الحرية: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة**، ص 42.

انطلاقًا مما سبق، يمكن القول إن الفن الاحتجاجي يتميز بجملة من الخصائص نشير إلى بعضها من خلال ما يلي:

ـ **فن نقدي**: يسائل الواقع الاجتماعي والسياسي، ويكشف مفارقاته البائنة.

ـ **فن ملتزم** بقضايا الاستبعاد الاجتماعي والتهميش بأشكاله المختلفة السياسية أو الثقافية...

ـ **فن سائل** إذ يصعب التحكم في مساراته واتجاهات تأثيره أو التنبؤ بنهاياته ورهاناته. وقد وصف البرماوي هذا النوع من الفن بالحراك السائل والمتناثر، بحيث لا يتقيد بتنظيم أو هيكل مؤسساتي[40].

ـ **فن حر**، إذ يأبى النمطية ويثور ضد القوالب الجاهزة، كما لا تحكمه معايير جمالية محددة، وقواعد ثقافية دقيقة.

ـ **فن رسالي**، حيث يحمل في جوفه رسالة الإنسان إلى الإنسان، ورسالة الكرامة والحرية والعدل.

ـ **فن ساخر** يقدم الواقع الاجتماعي في حلل كوميدية ساخرة إن بالصورة أو الصوت أو هما معًا.

ـ **فن المواقف السياسية**: بما يتضمنه من رسائل سياسية للسلطة المعنية أو المخاطب بوجه عام.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية أن نرصد صور العلاقة القائمة بين الفن الاحتجاجي والنقد السياسي والاجتماعي الذي يحيل عليه؛ بحيث تؤكد هذه الدراسة السوسيولوجية أن تجليات هذا النقد لا تنحصر فقط في ما ذكرناه في مساحات هذه الدراسة من قنوات فنية وإبداعية كالغرافيتي وأغاني الألتراس وشعارات التظاهرات، بل تشمل العشرات من الأشكال والقوالب التي تتعدد وتختلف باختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية وبتطور بنية الحركة الاجتماعية ونسقها النضالي ورهاناتها السياسية والقيم التي تذود عنها في زحمة الأنظمة القيمية المستحدثة التي اكتسحت فيافي الوجود الإنساني وفجاج عوالمه الثقافية. في هذا السياق صار حضور الفن في الاحتجاجات المحلية أمرًا ضروريًّا لأنه يعد من دعامات الممارسة الاحتجاجية، بما هي ممارسة نقدية تتغيى تغيير نسق القيم السياسية السائدة في فضاءات الاستبداد وعوالمه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

كما يمكن أن نشير كذلك بناء على ما طرقناه في هذا البحث أن ارتباط الفن بالاحتجاج ليس وليد العصر، لكن منظومته الثقافية متجذرة في التاريخ، غير أن قيمة هذا المضمار البحثي تتجلى أساسًا في إثارة هذه الإشكالية في سياق الدينامية السوسيوسياسية التي عرفها المشهد السياسي المغربي في الآونة الأخيرة، وخصوصًا لما صارت الظاهرة الفنية تكتسي أهمية بالغة في معظم التعابير النضالية، سواء الاحتجاجات القطاعية أو الشعبية أو التلاميذية، أو الطلّابية □

(40) البرماوي، **خربشة وجه السلطة الآرتيفيزم وجماليات الغضب في مصر**، ص 11.

ملامح لعالم ما بعد كورونا

عبد الإله بلقزيز(*)

أستاذ الفلسفة في جامعة الحسن الثاني – المغرب.

ـ 1 ـ

ستُصبح لحظةُ جائحة كورونا علامةً من العلامات المفْصليّة التي تدخُل في جملةِ وسائل تحقيب التّاريخ. سيكون عالمُ ما بعد كورونا غيرَ ما كانَهُ عالمُ ما قبلَها أو، قل، سيختلف عنه بمقدارٍ كبير؛ في البنية والتّوازنات والملامح. لحظةُ كورونا، بهذا المعنى، تُشبه – أو هي تقارِبُ أن تشبه – لحْظات أخرى كبرى في التّاريخ باتت مرجعيّةً في وعينَا التّأريخَ وقياسِ منعطفاته. هي في هذا كأحداثٍ أخرى سبقت مثل: انهيار الإمبراطوريّة الرّومانيّة؛ ومثل انطلاق حركة الإصلاح الدينيّ وما تولّد منها من حروبٍ دينيّة؛ ومثل قيام النّظام الرّأسماليّ وزحفه على العالم؛ ومثل الثّورة الفرنسيّة والثّورة البلشفيّة الرّوسيّة، والحربين العالميّتين الأولى والثّانيّة، وانهيار الاتّحاد السّوفياتيّ والمعسكر «الاشتراكيّ»، ثم ميلاد العولمة... إلخ. هي، إذًا، من أمّهات حوادث التّاريخ وظاهراتها التي يتغيّر بها وجْهُ العالم. بل لعلّها تكون أشدّ تأثيرًا من غيرها من الحوادث الكبرى المفصليّة التي شهدت عليها البشريّة في العصر الحديث.

على نحو ما قادتِ الحوادثُ الكبرى، المشارُ إليها آنفًا، إلى إحداثِ تحوُّلات هائلةً في مجرى التّأريخ وتوازنات أقطابه الكبار فيه من دولٍ وجماعاتٍ قوميّة، وفتحت آفاقًا جديدةً للتّطوّر وللعلاقات الإنسانيّة والدّوليّة، وغيّرت نُظُمًا سياسيّةً واجتماعيّةً وخرائط جيو – سياسيّة، وأرست قواعدَ ومؤسّسات لإرادة الشؤون الدّوليّة...، كذلك ستفضي جائحة كورونا، بعد انحسارها وزوالها، إلى إطلاق مسلسلٍ من التحّولات الهائلة في الميادين والعلاقات كافّة: في النّظام الاقتصاديّ السّائد في العالم وتوازنات أقطابه الكبار وقواهُ القوميّة والقارّيّة؛ في العلاقات الدّوليّة وسياسات الدّول الخارجيّة وتحالفاتها ومعسكراتها؛ في المؤسّسات الدّوليّة وقواعد عملها القائمة؛ في التّوازنات العسكريّة وفي الرّؤية إلى الأمن القوميّ والدّوليّ ومصادر تهديده؛ في السّياسات الدّاخليّة للدُّول وأولويّاتها الاستراتيجيّة في ميادين التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والأمن والدّفاع، وفي النّظرة إلى

(*) البريد الإلكتروني: abbelkeziz@menara.ma.

استراتيجيّات التّعاوُن والاعتماد المتبادَل في علاقتها – في الوقت عينِه – باستراتيجيّة المنافسة؛ في برامج البحث العلميّ وموقعِيّتِها من السياسات العليا للدّول ... وفي ميادين أُخَر لا تُحصى.

وإذا كانتِ التّحوُّلات التي تولّدت من الحوادث التّاريخيّة الكبرى المذكورة مسَّت بالتّغيير ما قبْلَها القريب، فبدَت وكأنّها تُصحِّح مسارًا سابقًا وقَعَتْ وقائعُه في نطاقاتٍ ضيّقة: قوميّة (الثّورة الفرنسيّة، الرّوسيّة، انهيار الاتحاد السّوفياتيّ...)، أو قاريّة (الإصلاح الدينيّ، ميلاد الرأسماليّة، الحربان الأولى والثّانيّة...)؛ وإذا كان ما أحدثتْه وقائعُها من تَغْيير طال حقبة زمنيّة محدودة تمتدّ لعقود أو لقرنٍ أو قرنين، فإنّ ممّا قد يتولّد من لحظة كورونا قد يكون أشملَ وأبعدَ مدًى في المكان والزّمان؛ ذلك أنّ مساحته الكون كلّه لا أبعاضه، ناهيك بأنّ تغييراتها ستطال أنظمةً حياتيّةً، برمّتها، عمّرت لمئات السّنين؛ ربّما منذ فجر العصر الحديث. وبالمعنى هذا، ستكون لحظةُ كورونا منعطفًا في تاريخ الحوادث الكبرى، بما ستُطلقه من نتائج على صعيد العالم كلِّه سيَنْعَادُ بها النّظر في يقينيّات ومبادئ وقواعدَ ومؤسّسات وعلاقات عدّة سادت عصرَ الإنسان الحديث.

وما من شكٍّ لدينا في أنّ سؤال الصّحّة العامّة، وما يقترن به من أسئلةٍ تتعلّق بالبيئة وبالبحث العلميّ في موضوع الأوبئة، سيكون في صدْر قائمة الأسئلة التي سَيَتَهَجَّس بها العالم بعد جائحة كورونا. لقد ثبت من تجربة الوباء ونتائجه المنهمرة من غيرِ انقطاعٍ، أنّ آثار الأوبئة قد تكون أبعد من آثار الحروب العالميّة نفسِها في الاقتصاد والسّياسة والحياة، وأنَّ مواجهتها والتّحسُّب لها وبناء سياسات فعّالة لدفْعها ستكون بمثل مواجهة احتمالات الحروب والتّحسّب لها وكفِّ أخطارها ، إن لم تكن أعلى من هذه بكثير. وقد لا يُسْتَبْعَد أن يُصبح الأمن الصحيّ في المجتمعات والدّول أدْعى إلى العناية به من أيّ أمنٍ آخر؛ ذلك أنّه من دون حيازةِ أمنٍ صحيّ – من أخطار الأوبئة – لا مكان للأمن الغِذائيّ والاقتصاديّ والدّفاعيّ وسواها من أنواع الأمن التي اعْتِيدَ على إيلائها الأولويّة الاستراتيجيّة في سياسات الدّول في مضى.

سيكون عسيرًا على المرء، اليوم، أن يرسُم لوحةً من التوقّعات أو من السّيناريوهات لِمَا سَيَكُونُه العالمُ غدًا، بعد انجلاء جائحة كورونا. لكنّ الذي لا مِرْيَةَ فيه أنّ صورتَه، في المستقبل القريب، لن تُشبه صورتَه التي أَلِفْنَاها لردْحٍ من الزّمن طويل. كلّ ما يمكننا أن نبني عليه فرضيّة التّغيير القادم في صورة العالم: في بنياته وعلاقاته وتوازنات قواه وسياساته...، هو ما بِتْنا نَلْحَظُهُ من علائمَ التّحوّل وأَمَارَاته في الكثير من وقائعه وظواهره.

ـ 2 ـ

يقع في جملة أهمّ الأسباب التي مكّنت جائحة كورونا من تخليف تلك الأعداد المَهُولة من ملايين المصابين بالڤيروس ومن مئات آلاف المتوفّين به، في العالم، ناهيك بما ألحقت بالاقتصادات الكونيّة وأرزاق مئات الملايين من البشر من خراب، أنّ السّياسات التي انتُهِجتْ في مواجهتها – من جانب دول العالم قاطبة – كانت خاطئةً في المنطلقات والقواعد كما في التطبيق، وتبدّتْ غير متناسبة مع حجم الأعباء التي ألقاها الوباء على الجميع. لا يتعلّق الأمر في هذا بملاحظة ما كان من استهتارِ كثيرٍ من حكومات العالم بمخاطر الڤيروس، وسوءِ تقديرٍ لما يحمله في ركابه من احتمالات

كارثيّة على الحياة الإنسانيّة والاقتصاد والمقدّرات، فقط، بل يتعلّق بنوع الخيارات التي رسَتْ عليها سياساتُ الدّول تلك في محاربة تفشّي الڤيروس، وتعبئة الموارد في المعركة من أجل السّيطرة عليه، أو الحدّ من سوء آثاره.

كان الجامع بين سياسات الدّول كافّة هو اللّجوء إلى مقاربةٍ وطنيّة محلّيّة للمواجهة. هكذا كرّت سبحة وقائع هذه المقاربة على المنوال عينه؛ إقفال الحدود القوميّة أو الوطنيّة لكلّ دولة (برًّا ومياهًا وجوًّا)؛ إعلان الأحكام الخاصّة بالطّوارئ الصّحيّة؛ تعبئة موارد الدّولة الاقتصاديّة والصّحيّة والأمنيّة وتسخيرها لمواجهة الوباء؛ اعتماد بروتوكولات علاج خاصّة للمصابين بالوباء وتعميمها على مراكزها الاستشفائيّة، الإكباب على الأبحاث والتّجارب السّريريّة للعلاجات في نطاق وطنيّ خاصّ وصرف؛ اتّخاذ قرارات تمديد الطوارئ لفترات معلومة، أو التّخفيف من الحَجْر الصّحيّ والرّفع التّدريجيّ للإغلاق في نطاقٍ سياديّ... إلخ. تصرّفت كلّ دولة بما يقضي به مبدأ السّيادة الوطنيّة ولم ترْهن قرارها، في أيّ شأنٍ يتعلّق بالوباء، بقرار غيرها. ومع أنّ الانتباه إلى السّيادة والقرار الوطنيّ المستقلّ أمرٌ محمودٌ ومرغوب، إلاّ أنّ إنْفَاذَ سياسة مستقلّة في خَطْب جَلَل من نوع جائحة كورونا لم يكن مسْلكًا صحيحًا، ولا كان يُنَاسِب خطورة الوباء وأبعادَه. وهذا ما يفسّر لماذا كانت حصيلة تلك السّياسات الوطنيّة الانكفائيّة، في مواجهة الوباء، متواضعةً حتّى لا نقول باهتة.

المنطق الذي قاربت به الدّول «نازلةً» كوڤيد 19 يوحي وكأنّ الڤيروس مشكلة وطنيّة داخل حدودها، يمكنها – بالتّالي – السّيطرة عليها داخل الحدود تلك وبالإمكانيّات والموارد الوطنيّة المتاحة؛ وأنّه متى حمَت حدودها من الخارج أمَّنَت نفسَها ومواطنيها. ومشكلة هذا المنطق أنّه لا يلحَظ حقيقةَ الحقائق، وهي أنّ الڤيروس حالة عالميّة ومتعولمة؛ عابرة للحدود والسّيادات، وتوزِّع تهديدَها على العالم أجمع. لم يكن ممكنًا، إذًا، مواجهةُ مشكلةٍ عالميّة عابرة للقوميّات والأوطان بسياسات قوميّة خاصّة. وكان تحدّي الوباء العالميّ يقتضي، حكمًا، نهج سبيلٍ أخرى هي التّضامن الدّوليّ في مواجهته، بالمعنى الكامل للتّضامن بما يفترضه من وجوب التّوافق على برنامجٍ مشترك، على الصّعيد الدوليّ، في مجال الأبحاث العلميّة لتوفير العلاجات واللّقاحات المناسبة؛ وفي مجال تبادُل الخِبرات الصّحيّة وتقديم المساعدات للبلدان المحتاجة؛ كما في مجال سياسات مواجهة الآثار الاجتماعيّة الفادحة لعمليّة الإغلاق التي أصابت البلدان كافّة.

ولقد كان يُفْتَرض أن يقع تفعيل المؤسّسات الدّوليّة أكثر قصد مواجهة الوباء؛ الأمم المتّحدة ومؤسّساتها ذات الصّلة بتحدّيات الوباء، مثل «منظّمة الصحة العالميّة» و«الفاو» و«صندوق النقد الدّوليّ» وسواها، وأن تُبحث برامجُ العمل الجماعيّ لمواجهته في نطاق أطرها، حتّى يكون ثمّة فعْلٌ تضامنيّ دوليّ ماديّ حقيقيّ. ولكنّ ذلك، من أسفٍ شديد، ممّا لم يؤخذ به أمام تضخُّم النَّزْعات الذّاتيّة الانغلاقيّة لدول العالم، وأمام مسعى القوى الكبرى منها إلى التّسابق نحو الفوز بالسّبق في اكتشاف العلاج والذّهاب، بالتّالي، إلى احتكار إنتاجه وتسويقه كسلعة مربحة! وحتّى حينما كانت تُطلَق مبادرات رمزيّة لعملٍ دوليّ تضامنيّ، كالتي أُعْلِنت في مطلع 2020 لتأمين موارد ماليّة لبحثٍ علميّ مشترك يفضي إلى لَقَاحٍ للڤيروس، كانت دولةٌ كبرى، مثل الولايات المتّحدة الأمريكيّة، تعلن عن رفضها الانضمام إلى المبادرة، والانصراف إلى العمل منفردة!

بمقدار ما تُطلِعنا جائحةُ كورونا على حقيقة أنّ التّحدّي الأضخم الذي بات يتهدّد الحياة على ظهر الكوكب – بعد التّحدّي النّوويّ – هو تحدّي الأوبئة؛ وبقدر ما تُطلِعنا تجربةُ الإخفاقِ الذّريع في جبْه وباء كورونا بسياساتٍ قوميّة مُقْفَلَة على حدودها، يتعاظم الوعيُ بالحاجة الماسّة والحيويّة إلى عقيدةٍ سياسيّةٍ جديدة مبناها على فكرة التّضامن الدّوليّ الجماعيّ لمواجهة خطر جوائح الأمراض والأوبئة، بما هي جوائح عالميّة عابرة للدّول والأوطان والقوميّات، والحاجة إلى إنتاج الأطر المؤسّسيّة الدّوليّة الخاصّة بها، التي تُبْنى في نطاقها سياسات موحَّدة مُتَوَافَق عليها ومَحْو آثارها. هذه وحدها الفرصة الممكنة لحماية حقّ البشريّة في حياةٍ ما عاد يمكن تأمينُها بإقفال كلّ مجتمعٍ على نفسه. هذه وحدها العولمةُ النّاجعة.

ـ 3 ـ

لو تمتّع النّظام الصّحيّ في العالم بالتّأهيل الماديّ والتقنيّ والبشريّ واللّوجستيّ الكامل، لَمَا أمكن لجائحة كورونا أن تأتيَ على البشريّة بوخيم العَقَابيل. نعم، كان يمكن لضرباتها أن تكون موجعة، وأن تُخلّف من الخسائر ما خلَّفَتْه جوائح أخرى سابقة، مثل أنفلوانزا الخنازير أو إيبولا أو حتّى الإيدز، ولكن كان يسع مثل ذلك النّظام الصحّيّ المؤهَّل أن يستوعب ضربَتَها، بسرعة، وأن يُحْرِز نجاحات في السّيطرة عليها إنْ لم يَقْوَ على علاجها الفوريّ. لكنّ النّظام ذاك بَدَا، من أسفٍ شديد، متهالكًا بحيث عجز عن استيعاب الضّغط الكثيف على مراكزه الاستشفائيّة، إلى الدّرجة التي أُجبِر فيها – أمام ارتفاع أعداد المصابين – على أن يسلك خيار الأولويّات والانتقاء من بينهم بما يتناسب وإمكانيّاته المحدودة!

وغنيّ عن البيان أنّه دفع في ذلك ثمن سياسات رسميّة أهملتْه وانصرفت إلى غيره من ميادين ذاتِ ربحيّة وجزيلة العوائد: بالمعنى الماديّ – غير الإنسانيّ – الصّرف. ولقد يقال، هنا، إنّ الثّمن هذا موضوعيّ إن فكّرنا فيه في نطاق النّظام المجتمعيّ: الاقتصاديّ والإنتاجيّ الذي أنتجه التّطوّر وقادت إليه الرّأسماليّة. ولقد يقال، استطرادًا، إنّ المبدأ الحاكم لذلك النّظام هو المصلحة التي لا تُسْتَأتى إلّا من طريق حريّة التملّك والمبادرة، ومن طريق المنافسة الحُرّة. والقولُ صحيحٌ، من غير مِرَاء، وينطوي على اعترافٍ بأنّ مقدّمات النّظام المجتمعيّ هذا هي التي تأخذه إلى مثل تلك النتائج المأسويّة التي منها إخفاق النّظُم الصحّيّة القائمة في كفّ أذى أوبئة فتّاكة من قبيل وباء كورونا؛ لا يتوقّف أذاها عند حدود الأبدان المفتوك بها، بل يتعدّى ذلك إلى الفتك بالاقتصاد والإنتاج والمبادلات...

ما ليس صحيحًا هو أن يُرى إلى آليات النّظام تلك وكأنّها عمياء، وإلى مفاعليه وكأنّها حتميّة لا مهْرب منها ولا مندوحة عن تلقّيها في صُورها المأسويّة. آيُ ذلك أنّ النّظام هذا أصاب نجاحًا، في مراحل من تاريخه، في أن يصحّح فيه ما كان يعتَوِرُهُ من خلَلٍ وسوءِ مسار. ومن ذلك، مثلًا، ما أجراهُ من تقويم لأدائه في لحظته الكينزيّة التي أثمرت نموذج دولة الرّعاية الاجتماعيّة في الغرب الرّأسماليّ؛ الدّولة التي استدخلت في جملة سياساتها برنامج الإنفاق على القطاعات الاجتماعيّة الحيويّة؛ مثل الصّحّة والتّعليم والسّكن والتّأمين الاجتماعيّ، قبل أن تتراجع عنها وتنتكس، فتتركها مرعًى ومرتعًا للتّنافس بين ذوي المصالح الخاصّة ممّن يبحثون عن منافذ الرّبح وفرصه، حتى وإن

كان ذلك على حساب الحقوق الاجتماعيّة للنّاس، وعلى حساب مبدإ المصلحة العامّة؛ المبدأ الذي عليه كان مبْنى شرعيّة الدّولة الوطنيّة الحديثة.

لا يفوتُنا، طبعًا، إدراكُ أنّ مبدأ المنافسة هو، على الحقيقة، المبدأ الذي لا يمكن النّظامَ المجتمعيَّ الحديث أن يَزْوَرَّ عنه ازورارًا أو يَحيد من دون أن يتداعى صَرْحُه؛ وأنّه المبدأ الذي عليه مبْنى العلاقات بين الدُّول، في عالم اليوم، المتدافعةِ بالمناكب لتحصيل المصالح وجَلْب المنافع. ولكن، أليس للتّنافُس سوى وجه واحد لا غير؛ أليس له من الميادين والمجالات والفرص إلاّ ما تتردّدُ صورُهُ أمام عيوننا، وأخبارُهُ على مسامعنا اليوم؟ أليس يجوز التّنافُس إلاّ في ميادين الرّبح السّريع؛ في اقتصاد الحرب، واقتصاد الاستهلاك، واقتصاد الدّعة والرّضا، وإغراق الأسواق بما يفيض عن حاجة الطّلب على الجنون والغرائز والمَلَذّات؟ أليس الاستثمار في الصّحّة، مثلًا، استثمارًا في الحياة عظيمَ الفوائد على البشريّة جمعاء؟ ومَجْلَبَةً للسّلامة والاستقرار ومَزيد إنتاج؟

بعد هذه الجائحة [...] سيكون على البشريّة أن تفتح ورشةً جديدةً للتّفكير وللعمل؛ للتّفكير في النّموذج التّنمويّ السّائد الذي أشبع حاجات، وتَنَكّب عن إجابة غيرها، والتّفكير في مواطن العَطب فيه وما عساها تكون البدائل الناجعةُ عنه.

بعد هذه الجائحة؛ بعد الاتِّعاظ بدروسها الكثيرة، سيكون على البشريّة أن تفتح ورشةً جديدةً للتّفكير وللعمل؛ للتّفكير في النّموذج التّنمويّ السّائد الذي أشبع حاجات، وتَنَكّب عن إجابة غيرها، والتّفكير في مواطن العَطب فيه وما عساها تكون البدائل الناجعةُ عنه؛ وللعمل من أجل إرساء عقيدةٍ إنتاجيّةٍ جديدةٍ تنصرف إلى بناء نموذج للتّنميّة الاجتماعيّة (لا الاقتصاديّة فحسب) بَديلٍ ونافع تدور أولويّاته على أقدس حقوق الإنسان جميعًا: الحقّ في الحياة. لن يكون كبش الفداء، في هذه الورشة من البحث عن النّموذج التنمويّ البديل، هو مبدأ التّنافس. سيظلّ التنافس قائمًا ومستمرًّا مثلما كان – داخل المجتمع الواحد وبين الأمم والدّول – ولكن سيكون عليه أن يصبح شريفًا ونظيفًا أكثر، وأن يتحلّى بمضمونٍ إنسانيّ. أَخْلَقةُ التّنافس وحدها، غدًا، مفتاح إعادة البناء بعد كلّ هذا الخراب العظيم الذي قادنا إليه منوالٌ داروينيّ ومتوحّش من «التّنميّة» و«التّقدّم».

ـ 4 ـ

من المرجّح أن تشهد النّزعة الانكفائيّة الأمريكيّة مداها، ومَنْحاها التّصاعديّ، بعد العاصفة الهوجاء لجائحة كورونا؛ على ما تشي بذلك السّياسات الرّسميّة الأمريكيّة، أثناء أزمة كورونا، الجانحة نحو تبديل الأولويّات، تبديلًا ملحوظًا، من طريق التّشديد على المصالح القوميّة في الدّاخل الأمريكيّ بما هو بؤرتُها الأساس، وذلك بعد ردْحٍ من الزّمن طويل وضعتْ فيه السّياسات الأمريكيّة العالم كافّة مسرحًا لها وميدانًا حيويًّا لمصالحها، وانساقت وراء فكرة التّدخُّل المباشر فيه – بل في تفاصيل شؤونه – سبيلًا إلى حماية مصالحها وتعظيمها. ويبدو أنّ لسعة كورونا ردعت هذا

المنحنى الإمبراطوريّ في السّياسة الأمريكيّة، ودفعت الإدارة الحاكمة إلى نهجٍ تدريجيّ لسياسة الانكفاء على الذّات.

ليست النّزعة الانكفائيّةُ هذه جديدةً في سياسات الولايات المتحدة الأمريكيّة، ولا هي تربط – حصرًا – بإدارة دونالد ترامپ، وإنّما ابتدأ التّعبيرُ عنها – أوّل ما ابتدأ – في عهد باراك أوباما. لقد كان ذلك بمناسبة سحب القوّات الأمريكيّة من ساحات الحروب في العالم: العراق أوّلًا، ثمّ فتح التّفاوض للانسحاب من أفغانستان، والتّأكيد – في غير مناسبة – أنّ أمريكا لن تخوض حروبًا خارج حدودها. ولم يكن ذلك الانكفاء عن الحروب في الخارج عاديًّا، بل آذَنَ بتحوُّلٍ كبير في الاستراتيجيّات الدّوليّة للولايات المتّحدة، وأتى يمثّل نقضًا للسّياسات المغامِرة التي نهجها تيّار المحافظين الجدد ونخبته الحاكمة في عهد جورج بوش الابن، وحكمًا بإدانتها في ما جرّتْه على أمريكا من باهظ الأثمان: في أرواح الآلاف من جنودها، وسلامة أبدان عشرات الألوف من الجنود المعطوبين، وفي اقتصادها الذي انْشَرخ بنيانُه في الأزمة الماليّة لعام 2008، كما في هيبة أمريكا في العالم؛ التي تلوّثت بالحروب وجرائم انتهاك حقوق الإنسان في معتقل «أبو غريب» (في العراق) وفي معسكر غوانتانامو ... إلخ، الأمر الذي طعن في صدقيّتها كدولةٍ عظمى.

على أنّ ما بدأهُ أوباما جزئيًّا سيستأنفه ترامب على نطاقاتٍ أوسع في عهده هذا. وإذا كانت إدارة أوباما تغيّت من الانسحاب من الحروب تصحيحًا لمسارٍ سياسيّ انتحاريّ، وترميمًا لشروخٍ في صورة أمريكا على الصّعيد الكونيّ، من أجل الاستمرار في حماية مصالحها في العالم بعد أن تهدَّدت بالأذى من سياسة الحروب، فإنّ انسحابيّة ترامب بدت شاملةً ومتتاليّة الحلقات: من الاتّفاقيّات العسكريّة الدّوليّة (النّوويّة والصّاروخيّة) مع روسيا؛ ومن الاتّفاقات التّجاريّة الدّوليّة (مع الصّين خاصّةً)؛ ثمّ من المنظّمات الدّوليّة التّابعة للأمم المتّحدة («اليونسكو»، «منظّمة الصحة العالميّة»)، ناهيك بإقفال حدود أمريكا مع المكسيك، وتغيير اتفاقيّة «النّافتا» لدول شمال أمريكا باتّفاقيّة تجارة جديدة (USMCA)... إلخ.

أما الوجه الآخر للانكفائيّة الأمريكيّة، في عهد ترامب، فهو إساءته العلاقة بحلفائه في «الاتحاد الأوروبـيّ» وتكثيفه الضّغط على الاتّحاد ذاك؛ سواء بتشجيعه بريطانيا على الانسحاب منه؛ أو بضغطه على الأوروبّيين لمنعهم من تصحيح العلاقات الأوروبيّة – الروسيّة أو من مراجعة سياسة العقوبات ضدّ روسيا، التي ألحقت أضرارًا بمصالحهم؛ أو بالضغط على فكرة الأمن الأوروبـيّ المستقلّ وحمْل دول أوروبا على التزام إطار الحلف الأطلسيّ وزيادة مساهمتها الماليّة في ميزانيّته، ناهيك بتوتيره المستمرّ للعلاقات مع أكبر دولتيْن في الاتّحاد (ألمانيا وفرنسا)... إلخ. هكذا لم تعُدِ الولايات المتّحدة تلْحظ في سياساتها ما كانت تسمّيه، في ما مضى، مصالح الغرب جملةً، بل انتهت إلى الدّفاع الحصريّ عن المصالح القوميّة الأمريكيّة حتى وإنْ اصطدمت بمصالح الغرب!

وما من شكّ في أنّ أزمة الوباء الجارية لن تُخرِج السّياسة الأمريكيّة من انكفائيّتها، التي أوغلتْ فيها، بقدر ما ستسرّع من وتائرها وتغذّي منزِعها أكثر. وهذا الاحتمال لا يُرَجِّحه أداؤها تجاه الوباء، فحسب، وهو أداءٌ منغلقٌ على النّفس ولم يتوسّل أيًّا من الأطر والأدوات الدّوليّة حتّى اللّحظة، وإنّما يرجّحه أنّ الولايات المتّحدة ستعيش، لفترةٍ قادمة، أسيرة مشكلتيْن داخليّتيْن لن تتركا للبيت الأبيض كبيرَ مجالٍ أمام سياسةٍ دوليّة فاعلةٍ ونشطة؛ أولاهما الأزمة الاقتصاديّة النّاجمة من الإغلاق الذي

فرضتْه جائحة الوباء، والتي ستأخذُ إدارتُها جَهْدًا كبيرًا ومعالجتُها وقتًا طويلًا منها. وثانيتُهما ما بدأ يدبّ من خلافات حول السّلطات الدّستوريّة لكلٍّ من الرّئيس وحكّام الولايات، بمناسبة إدارة الطّرفين لأزمة الوباء؛ وهو خلاف لن يتوقّف عند حدود التّنازع على الصّلاحيّات في إدارة الشّأن الصحيّ، لأنّ من ذيوله النّزاع على السّلطة بين المركز الفدراليّ وولايات لها الوضع الاعتباريّ للدّول.

ـ 5 ـ

لن تمنع الانكفائيّة الأمريكيّة، المرتقب تَعاظمُها بعد جائحة كورونا، من أن تستمرّ الإدارةُ الأمريكيّة في الدّفاع عن مصالحها في العالم التي تتهدّدُها المنافسَةُ من القوى الكبرى الصّاعدة. ستفعل ذلك لا بدافع المشاركة في شؤون النّظام الدّوليّ وإدارة مشكلاته وأزْماته من خلال المؤسّسات الدّوليّة، وإنّما بدافع الدّفاع عن المصالح القوميّة، في المقام الأوّل، والحدّ من مخاطر إلحاق الأذى بها من القوى المنافسة، بل حتّى محاولة منع القوى المنافسة من حيازة أسباب النّفوذ في العالم، وخاصّةً في المناطق المحسوبة مناطق نفوذٍ حصريّ للولايات المتّحدة الأمريكيّة. ومن نافلة القول أنّ الانكفائيّة لا تعني الجنوح للسّلام والهدنة مع مَن هُم خارج الحدود القوميّة؛ إذ في الانكفائيّة قدْرٌ من الذّعر، والمذعورُ – بطبيعته – لا يطمئنّ على نفسه، كما لا يمنح غيره الشّعورَ بالطّمأنينة والسّلام.

وليس من شكٍّ في أنّ الاستقطاب الدّوليّ، الذي تولّد من حقبة ما بعد الحرب العالميّة الثّانيّة، انتهى في صورةٍ تاريخيّة منه – هي الاستقطاب الأيديولوجيّ والعسكريّ بين العظميَيْن – منذ انتهت الحرب الباردة عقب انهيار الاتّحاد السّوفياتيّ، غير أنّه سرعان ما تَجَدَّد، اليوم، في صورة استقطاب اقتصاديّ وتجاريّ وعلميّ وتكنولوجيّ بين القوّتيْن الرئيستيْن فيه: الولايات المتّحدة الأمريكيّة والصّين الشّعبيّة. ولقد بدأت وقائعُ ذلك تُفصح عن نفسها منذ مطلع العقد الحالي، غير أنّه ظلّ إفصاحًا غيرَ ذي تبعاتٍ صِداميّة في ظلّ الإدارة الدّيمقراطيّة السّابقة في واشنطن. لكنّ وصول دونالد ترامب إلى سدّة الرئاسة غيّر من درجة حرارة ذلك الاستقطاب وخَلَعَ عليه قدْرًا من الحَماوة السّياسيّة المصحوبة بالتّهويل الإعلاميّ من «الخطر الصّينيّ» عبر «دبلوماسيّة التّويتر». ولم تكن عاصفة كورونا الهوجاء قد هبّت، حتّى كان مسرح المنافسة قد أُعِدّ لاستقبال مشهدِ صراعٍ لا يُعْلَم إلى أيّ مدًى قد يصل.

لم تَخْسَر الصّين وحدها في الحرب التّجاريّة، منذ دشّنها قرار ترامب – في عام 2008 – بفرض رسوم جمركيّة على سِلع صِينيّة، تبلغ قيمتها خمسين مليار دولار، بل خسرت فيها الولايات المتّحدة الأمريكيّة، أيضًا، حين ردّت الصّين على القرار، بقوّة، ففرضت رسومًا جمركيّة على ما يزيد على مئة وعشرين منتوجًا أمريكيًّا. هكذا دخلتِ الدّولتان الكبيرتان طورًا من الصّراع الحادّ، خاصّةً بعد أن أَتْبَعَت إدارة ترامپ قرارها الأوّل برفع التعرفة الجمركيّة على سِلع صينيّة تبلغ قيمتُها المائتيّ مليار دولار بما يتجاوز ضعف نسبة التّعرفة. أمّا الدّافع إلى الصّراع هذا فاعتقادُ ترامپ وإدارته بأنّ الصّين مسؤولة عن العجز التّجاريّ الذي يعانيه الاقتصاد الأمريكيّ حيال الصّين. أمّا الصّين، من جهتها، فتفهم العجز ذاك بما هو تعبير عن تحوّلٍ عميق في بنية الولايات المتّحدة الأمريكيّة التي

تحوّلت، منذ مطلع القرن الحالي، من دولة منتجة إلى دولة مستهلكة للمنتوجات الأجنبيّة، خاصّةً الصّينيّة.

ولكنّ الحرب الاقتصاديّة هذه لم تنحصر في التّجارة، بل تعدّتها إلى التّكنولوجيا والإنتاج التّكنولوجيّ. وكما كانت الحرب التّجاريّة الأمريكيّة على الصّين ضاربةً منتهكة لمبدإ التّجارة الحرّة، كذلك تمثّل الحرب التّكنولوجيّة محاولة لنسف مبدإ المنافسة العلميّة والتّقانيّة. ومع أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة تكاد تحتكر صناعة تكنولوجيا المعلومات في العالم، من خلال شركاتها الكبرى العاملة في هذا المجال (آبل، غوغل، أمازون، فيسبوك)، إلاّ أنّها أبدت ضِيقًا شديدًا من التقدّم التّكنولوجيّ الصّينيّ الهائل، وكان ذلك في أساس إقدام إدارة ترامب على قرار حظر منتجات شركة هواوي الصّينيّة في الولايات المتّحدة (في أيار/مايو 2019). وما من شكّ في أنّ الصّين لن تبقى مكتوفة اليدين أمام خطورةٍ من هذا النّوع تُلحِق أبلغ الضّرر بصناعتها التكنولوجيّة: الصّناعة التي يبدو أنّها باتت معقِد رهان الصّين في صعودها الاقتصاديّ الكبير لاحتلال المركز الأوّل في العالم.

لم تكن ما فعلتْه جائحة كورونا بـ «الاتّحاد الأوروبـيّ» أكثر من تفجير قسمٍ من تناقضاتٍ صامتة انطوى عليها منذ قيامه، وتظهيرِ فِعْل الآليات الذّاتيّة الكابحة له ولصيرورته كيانًا إقليميًّا قويًّا قادرًا على المنافسة الندّيّة للقوى العظمى في عالم اليوم.

سينقشع غبار كورونا على مشهدٍ صراعيّ بين الدّولتين أشدّ حدّةً ممّا كانهُ صراعهُما قبلًا. يعزّز ذلك ما توحي به حملات ترامب والبيت الأبيض على الصّين و«مسؤوليّتها» في «إخفاء المعلومات» عن الفيروس (الشيء الذي تنفيه «منظّمة الصحة العالميّة» واستحقّت عليه العقاب الأمريكيّ!)؛ كما يُوحي به تعاظُم الاحترام للصّين في العالم وعلوُ منزلة نظامها الصحّيّ والتّكنولوجيّ ونجاحه في مواجهة امتحان كورونا. وإذا أضفنا إلى ذلك المشكلات الكبيرة التي دخل فيها الاقتصاد الأمريكيّ، بعد تجربة الوباء، وحالة الكساد والوهن التي ستترتّب عنها، اجتمعت الأسباب الحاملة على الاعتقاد بأنّ الاستقطاب الأمريكيّ – الصّينيّ سيلج طورًا من الاحتداد غير مسبوق.

ـ 6 ـ

لم يسبق أن تعرّض «الاتّحاد الأوروبـيّ» لامتحانٍ وجوديّ كالذي تَعَرّض له، وما يزال، في سياق جائحة كورنا التي ضربتِ العالمَ كلَّه وكان لأوروبا منها الحصّةُ الأضخم في الخسائر. والحقّ أنّ امتحان وباء كورونا لم يكن سببًا رئيسًا في توليد مشكلة انقطاع الأواصر الأوروبيّة – الأوروبيّة بين دول الاتّحاد (ولو أنّ الانقطاع ذاك حصل في سياق انتشار الوباء)، وإنّما هو أتى يميط اللّثام عن جملةٍ من المشكلات العميقة المعتمِلة في الدّاخل الأوروبـيّ، التي جعلت من الاتّحاد مشروعًا غيرَ قابلٍ للاستمرار أو، على الأقّل، مشروعًا هشًّا مفتوحًا على احتمالات الانتكاس وربّما الزّوال. لم تكن ما فعلتْه جائحة كورونا بـ «الاتّحاد الأوروبّي» أكثر من تفجير قسمٍ من تناقضاتٍ صامتة انطوى عليها منذ قيامه، وتظهيرِ فِعْل الآليات الذّاتيّة الكابحة له ولصيرورته كيانًا إقليميًّا قويًّا قادرًا

على المنافسة النِّديّة للقوى العظمى في عالم اليوم. وعليه، ليست مشكلته – ولن تكون – مع الأثر السّلبيّ لكورونا في وحدة كيانه، وإنّما مشكلتُه مع نفسه؛ مع مشروعه والقواعد والأساسات التي قام عليها لحظة النّشأة.

أراد «الاتّحاد الأوروبّي» نفسَه، منذ البداية، إطارًا إقليميًّا وقاريًّا للوحدة الاقتصاديّة والماليّة والنّقديّة قصد تأهيل دوله لخوض المنافسة العالميّة في طورٍ منها جديدٍ فرضتْه حقبةُ العولمة. ساعدتْه في النّجاح، ابتداءً، مواريثُ التّاريخ المعاصر ومكتسبات تجربة التّعاون الإقليميّ في إطار «السّوق الأوروبيّة المشتركة» و«الجماعة الأوروبّية»؛ مثلما ساعدتْهُ عواملُ أوروبيّة مستجدّة من قبيل: إعادة توحيد شطريْ ألمانيا، وانضمام معظم دول شرق أوروبا ـ «الاشتراكيّة» سابقًا – إلى المنظومة الأوروبيّة بعد انتهاء الحرب الباردة. غير أنّ تجربة الاندماج الاقتصاديّ والمالي والوحدة النّقديّة جوبهت، منذ البدايات، بعقدة الامتناع البريطاني عن الانضمام إلى منطقة اليورو، وإصرار المملكة المتّحدة على الاحتفاظ بعملتها الوطنيّة واستقلاليّة نظامها الماليّ، الأمر الذي حدّ من طموحاته في أن يكون إطارًا جامعًا للاندماج الاقتصاديّ الأوروبيّ.

وإذا كانت بريطانيا قد حسمت علاقاتها الهشّة بتجربة «الاتّحاد الأوروبـيّ»، فصوّت أغلب شعبها للانسحاب منه، وباشرت حكومتُها عمليّة الانسحاب بعد التّصديق البرلماني على برنامجه، فإنّ العقدةَ البريطانيّة لم تكن العنوانَ الوحيد لأزمة الاندماج الاقتصاديّ الأوروبيّ، وإنّما كان لهذه الأخيرة عنوانٌ ثانٍ أشدُّ أثرًا فيها من الأوّل؛ هو العلاقة غير المتكافئة داخل الشّراكة الأوروبيّة، والنّتائج المترتّبة، بالتّالي، عنها على صعيد مصالح الشركاء المتفاوتة أنصبتُهم من عوائد الشّراكة. لقد كان مبْنَى «الاتّحاد الأوروبيّ» على نظامٍ مُختَلّ بين مركزٍ فيه (ألمانيّ – فرنسيّ) وأطرافٍ أخرى هي باقي دول الاتّحاد. وإذا كان الخللُ هذا من مواريث تاريخ من التّفاوُت في التطوُّر، فإنّ تجربة «الاتّحاد» والاندماج الاقتصاديّ لم تُصب كبيرَ نجاحٍ في تعديل أحكام تلك المواريث، وإعادة تأهيل «التّخوم» و«الأطراف» كي تستفيد من ديناميّة التّطوّر التي أطلقتها تجربةُ الاندماج.

ولكنّ مشكلة المشكلات في «الاتّحاد الأوروبّي» عجزُه عن تحقيق وحدةٍ سياسيّة يَقْوى بها ظهرُه وتتعَزّز بها وحدتُه الاقتصاديّة؛ وأوّلُها عجزُه عن إقرار دستور أوروبـيّ سبق الاتّفاق عليه في بروكسيل (18 حزيران/يونيو 2004)، ووقَع تعديلُ مسوّدته الأولى وتوقيعه (29 تشرين الأول/أكتوبر 2004)، في أفق أن يدخل حيّز التّنفيذ في العام 2006. الأوروبيّون أنفسُهم هُم من أسقطوا مشروع الدّستور ومعه الوحدة السّياسيّة الأوروبيّة؛ بالتّصويت الشعبيّ الفرنسيّ ضدّه (في نهاية أيار/مايو 2005) والتّصويت الهولنديّ ضدّه (في الأوّل من حزيران/يونيو 2005). هكذا أتت المشاعر القوميّة الاستقلاليّة في بلدان أوروبا تضع حجرًا أساسًا لِامتناع صيرورة الاتّحاد إلى إطارٍ أوسع من الاتّحاد الاقتصاديّ، بل إنّ الاتّحاد هذا نفسَه بات مشروعًا مهدّدًا بانتصاب حواجز محليّة كابحة لرسوخه.

وغنيٌّ عن البيان أنّ هشاشة البناء الاتّحاديّ الأوروبي تولّدت من مفعول حقيقة عميقة لم تكنِ العولمة لتَمْحُوَها أو لتُغيّر منها الكثير؛ هي حقيقة رسوخ الدّولة القوميّة ومعها الشّعور القوميّ في بلدان أوروبا. وهو عينُه الشّعور الذي قاد بريطانيا إلى انشقاقها عن المجال الأوروبـيّ. ومع ذلك، لم تفهم نُخبُها الحاكمة الدّرس جيّدًا، فاكتفت بأن ردّتِ الإخفاق الاتّحادي إلى صعود اليمين

المتطرّف وفشوِّ أفكاره الوطنيّة الانغلاقيّة في الرّأي. وهذا إذا كان صحيحًا، فينبغي البحث، إذًا، في تلك القابليّة الشعبيّة لاستقبال خطابه الانغلاقيّ وموالاته.

مع جائحة كورونا تبلغ هشاشةُ الاتّحاد ذروة التّعبير عن نفسها. ليس قليلًا أن تُتْرَك دولٌ منه أمام مصيرها – مثل إيطاليا وإسبانيا ـ؛ وأن تُقْفَل الحدود بين دوله وكأنّها لم تكن مفتوحة (= منطقة واحدة مفتوحة)؛ وأن تغيب سياسة أوروبيّة واحدة في مواجهة الوباء؛ وأن تنكفئ كلّ دولة إلى داخلها القوميّ غيرَ معْنيّةٍ إلاّ بنفسها... إلخ. لقد تمزّقتِ الأواصر والرّوابط بين «الشّركاء»، وقد يكون عسيرًا – وربّما مستحيلًا – إعادةُ بعث الحياة في «الاتّحاد الأوروبيّ» بعد امتحان كورونا.

ـ 7 ـ

العولمة لم تتولّد – كظاهرةٍ تاريخيّة – من مؤامرة، كما يُظَنّ، بل نشأت من آليات تطوّر في التاريخ المعاصر. ومشكلتُها ليست فيها، كعولمة، كآلية نزّاعة إلى توحيد العالم، وإنّما مشكلتها في نوع السياسات التي توسَّلتْها واستخدمتْها، وأَكْسَبَتْها مضمونًا غيرَ إنسانيّ وغيرَ عادل.

لستُ أوافق رأيَ من يذهبون إلى الاعتقاد بأنّ العولمة ستكون في جملة الظواهر التي ستقضي من جرّاء عاصفة كورونا الهوجاء، وأنّ هذه ستكنسها موضوعيًّا أمام صيرورة الانكفاء القوميّ مسْلكًا رئيسًا وعامًّا للدّول. ربّما أميل إلى الظنّ أنّ الاعتقاد هذا قد يكون أقرب إلى الينبغيّات منه إلى التوقُّعات المبنيّة على مؤشّرات. إنّه أَمَلٌ يخامر كثيرًا من الذين وقفوا من العولمة موقفًا نقديًّا، ورأوا فيها الظّاهرة المسؤولة عن العديد من الآفات الاقتصاديّة والاجتماعيّة – حتّى العسكريّة – التي حلّت بالعالم، وخاصّةً بمجتمعات الجنوب ودوله، في الأعوام الثّلاثين الماضيّة.

ومع أنّ نزيهًا لا يملك أن يجادل في صواب مثل هذا النّقد وموضوعيّته للعولمة، إلّا أنّ الفارق وسيعٌ بين نقد العولمة وبين الرغبة في تشييعها. وإلى ذلك، فإنّ العولمة لم تتولّد – كظاهرةٍ تاريخيّة – من مؤامرة، كما يُظَنّ، بل نشأت من آليات تطوّر في التاريخ المعاصر. ومشكلتُها ليست فيها، كعولمة، كآلية نزّاعة إلى توحيد العالم، وإنّما مشكلتها في نوع السياسات التي توسَّلتْها واستخدمتْها، وأَكْسَبَتْها مضمونًا غيرَ إنسانيّ وغيرَ عادل فقادت، بالتّالي، إلى إلحاق الأضرار بمصالح قسمٍ كبيرٍ من شعوب العالم وأمم ودوله، وصوَّرتِ العولمة – لا السّياسات والقوى المهيمنة التي سخّرتْها – بما هي المسؤولة عمّا لحِقها من جسيم الأضرار.

لكي أكون دقيقًا، في ردّي على الفرضيّة الآنفة الذّكر، أقول: نعم، قد ينصرم شكلٌ من العولمة، شهدنا عليه طويلًا، ولكنّ العولمة في حدّ ذاتها – بما هي نظامٌ من الآليات الدّافعة ومن التفاعلات بين الدّول ثم بين الأمم كما بين التّكتّلات الدّوليّة – سيستمر على نحوٍ مّا من الأنحاء. سيكون عسيرًا أن نتخيّل كيف يمكن أن تتبخّر، فجأةً، مؤسّسات اقتصاديّة وإنتاجيّة وتجاريّة وبنوك عالميّة وكأنّها لم تكن؛ أو تتوقّف حركة تدفّق الأموال والرّساميل والمعلومات الخارقةُ للحواجز، كي تعود هذه

إلى حيّزاتها القوميّة؛ أو أن تنهار – فجأة – الشّركات العولميّة الكبرى فتتقاسم مكوّناتُها الوطنيّة حصصَها من ميراث الانفراط. بالقدر عينِه، سيكون عسيرًا أن نتخيّل عالمًا خاليًا من خِدمَات شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة والأقمار الصّناعيّة والقنوات الفضائيّة وسواها. هذه جميعُها من عُدّة اشتغال العولمة ومن ثمراتها، وكلّ افتراضٍ بأنّ العولمة سائرة إلى الزّوال يستجرّ، حُكْمًا، الافتراض بأنّ كلّ هذه العُدّة سيصير، غدًا، في حكم الخردة التي يمكن الاستغناء عنها.

هذه الطّبعة الكالحة من العولمة آيِلةٌ، حكمًا، إلى الـزّوال؛ وهي التي شربت كأسها كلّها بمناسبة جائحة وباء كورونا. أمّا الموعد القادم للبشريّة فسيكون مع عولمةٍ تختارها، هي، بإرادةٍ حرّة وتكون موضِعَ مُوَاضَعة وتوافق بين شعوبها ودُوَلِه.

قلتُ إنّ طبعةً من العولمة قد تتقادم وتمَّحي – بل لا بدّ لها من أن تمَّحي – لأنّ المشكلة فيها لا في العولمة. أمّا النّوع هذا الذي قد ينصرم من العولمة فليس شيئًا آخر غيرَ ذاك الذي شهدنا عليه في العقود الثلاثة الأخيرة. أعني تلك العولمة التي مبْناها على السّيطرة والهيمنة، والإخضاع القسْري: إخضاع القويّ للضّعيف والبطش به، والسّطو على حقوقه، وتجاهُل مصالحه. انتهى ذلك الطَّور من العولمة – أو هو على الوشك من الانتهاء – منذ أفضت بنا عقيدةُ القوّة والغطرسة والهيمنة إلى الطّريق المسدود، فأطلقت – في مواجهتها – ألوانًا من الاحتجاج والرّفض تُؤْذِن بتحويل الكون كلّه إلى مسرح من صراعاتٍ غيرِ قابلةٍ للضّبط والاحتواء. وانتهى منذ تحوّلت بلدانٌ من تخوم العولمة وهوامشها إلى مراكزَ جديدةٍ لها، وصارت مراكزُها القديمة هوامشَ أو في حُكْم المَسِير إلى الهوامش. وانتهَى منذ ضُرِب احتكار الثّروة والسّلطة، في العالم، في مَقْتَل وباتت فُرَص غُنْم مكتسبات العولمة في حُكم المتاح للبشريّة جمعاء. ثمّ ها هو ينتهي مع الصّعود الحثيث لخطاب إنسانويّ جديد في أوساط قوًى دوليّة جديدة ليست ملوَّثة بماضٍ استعماريّ أو عنصريّ (لأنّها جنوبيّة)، بل كانت ضحيّةً له في أزمنة استضعافها.

هذه الطّبعة الكالحة من العولمة آيِلةٌ، حكمًا، إلى الزّوال؛ وهي التي شربت كأسها كلّها بمناسبة جائحة وباء كورونا. أمّا الموعد القادم للبشريّة فسيكون مع عولمةٍ تختارها، هي، بإرادةٍ حرّة وتكون موضِعَ مُوَاضَعة وتوافق بين شعوبها ودُوَلِها؛ عولمة إنسانيّة ومن أجل لإنسان وكرامة الإنسان؛ وعولمة عادلة مبناها على النَّصَفَة في الحقوق، لا على الهيمنة والاستغلال والتّحيُّف. قد يقال إنّ هذه طوبى جديدة لم يَثبُت على إمكانها التّاريخيّ دليل. ونقول: قد تكون طوبى في القريب المنظور، لكنّ القرائنَ على إمكانها في المدى المتوسّط ـ بعد سنواتٍ عشر مثلًا – كثيرةٌ وقويّة. وهل هناك ما هو أقوى من الشّعور المتزايد في العالم بوجوب أَنْسَنَة العولمة وأَخْلَقَتِها؟

ـ 8 ـ

لن تكون جائحة كورونا قد مرّت، وطواها النّسيان، حتّى ستكون تجربتُها المريرة قد وضعت، مجدّدًا، الأساسات والمداميكَ لقيامةٍ جديدة للدّولة من تحت الأنقاض. لنتذكّرْ أنّ عاصفة الوباء

الهوجاء هبّت في الوقت عينِه الذي كان فيه خطابُ «النّهايات» قد قطع شوطًا طويلًا في «التّبشير» بنهاياته: نهاية الدّولة، نهاية المجتمع، نهاية السّيادة، نهاية الأيديولوجيا... إلخ. كلُّ شيءٍ في ذلك الخطاب كان برسم التّشييع إلى دار البقاء، ولكن من غير أن يُفصح الخطاب ذاك – ولو مرّة – عمّا سيكونُه العالم بعد زوال ما «بشّر» هو بزواله. وما إن داهمتْ كورونا العالم، حتّى بدا وكأنّ الإنسانيّة جمعاء تَلُوذ بما وقع «التّبشير» بنهايته: تعتصم بحبل المجتمع والجماعة، تلوذ بالدّولة، تتمسّك بالسّيادة، تنكفئ إلى هويّاتها القوميّة. هكذا تتبخّر – بالموازاة – عشرات الدّعوات إلى توديع يَقينيّاتنا ومألوفاتنا من الأفكار والمؤسّسات والكيانات.

إنّ كيان الدّولة كان قد بدأ يضمحلّ، قبل هبوب عاصفة الوباء، ويدبّ إليه الكثير من الوَهْن بعد تجربةٍ مريرة من الانكفاء، مرّت بها الدّولة، فرضَها فشوُّ أحكام العولمة التي زحفَت، وقلّصت من مفعوليّة أحكام الدّول الوطنيّة ومنظوماتها القانونيّة والتّشريعيّة.

والحقّ أنّ كيان الدّولة كان قد بدأ يضمحلّ، قبل هبوب عاصفة الوباء، ويدبّ إليه الكثير من الوَهْن بعد تجربةٍ مريرة من الانكفاء، مرّت بها الدّولة، فرضَها فشوُّ أحكام العولمة التي زحفَت، وقلّصت من مفعوليّة أحكام الدّول الوطنيّة ومنظوماتها القانونيّة والتّشريعيّة. بات على الدّولة، مع الزّمن وسريان مفعول عولمة الهيمنة، أن تُخضِع نفسها لأحكامها وأن تَحُدَّ، بالتّالي، من ممارسة وَلايتها الحصْريّة ضمن نطاق حدودها الجغرافيّة السّياسيّة. ولم يَكُنِ المسلك هذا اختيارًا منها، بل أتى اضطراريًّا وفي سياق مَرْغَمَةٍ حُمِلَت عليها منذ ابتداء استباحةِ سيادتها، في وجوهها كافّة: السّياسيّة – القانونيّة، والاقتصاديّة، والتّجاريّة، والماليّة، ثمّ الإعلاميّة والمعلوماتيّة. وقد أوحت هذه الأوضاع، إلى مَن يبغون للدّولة الوطنيّة انحسارًا (من النّاطقين بلسان العولمة ومن نشطاء «المجتمع المدنيّ»)، بأنّ هذه الدّولة آيلةٌ، فعلًا، إلى زوال وأنّها تقطع الشّوط الأخير من مسار كينونتها.

ما إن بدأ الوباءُ يفشو ويحصُد ضحاياه، حتى شرعتِ الدّولةُ الوطنيّة في استعادة عافيتها، تدريجًا، والانتهاض من رقْدتها المديدة لِتُباشِر مسؤوليّتها في حماية المجتمع من غائلة الخطر الذي يفتك به. وفي كلّ يوميّات جائحة كورونا ووقائعها المأساويّة، لم يكن على مسرح الأحداث من بطلٍ سوى الدّولة؛ فهي التي هندسَتْ برنامج المكافحة الطبيّة والاجتماعيّة للوباء؛ بتسخيرها مراكزها الاستشفائيّة ومختبراتها العلميّة للفحوص والعلاج؛ وتعبئتها مواردها الماليّة والاقتصاديّة لدعم الفئات الفقيرة في مواجهة آثاره الاجتماعيّة؛ وتجنيد مؤسّساتها الإداريّة والأمنيّة لإدارة عمليّة الحجْر والطّوارئ الصحيّة ومراقبة الالتزام العموميّ بأحكامها. ولولا قيام الدّولة بما قامت به، لكانت الجائحة أخذت من ضحاياها ما لا يمكن عدُّه وحصْرُه. والحقّ أنّ ما صرفتْه الدّولة من جَهْد، وما أدَّتْهُ من وظائف وأَتَتْهُ من إنجاز في شهور الجائحة يعادل، في القيمة كما في الكثافة، ما صرفَتْه وأدّتْهُ وأنْجَزتْه في سنواتٍ بكاملها.

وما من شكٍّ يخامرنا في أنّ هذه الانتعاشة، التي شهدت عليها الدّولة، ليست عارضةً وموقوتة أو ممّا يمكن أن يخْبُوَ وتنطفئَ جذوتُه ما إن ترتفع أسبابُه؛ ذلك أنّ التّمرين المديد الذي خضعَتْ

له قوى الدّولة وأجهزتُها، في اختبار جائحة الوباء، سيعود عليها بأجزل العوائد والمنافع؛ سيقوّيّ كيانَها ويبعث فيه الحيويّة والفاعليّة؛ وسيرفع من معدّل رصيدها المعنويّ – والماديّ – لدى الشّعب و، بالتّالي، مشروعيّتها وشرعيّتها ومن الشّعور الجمْعيّ بالحاجة الحيويّة إليها. وإلى ذلك، سيحسّن من أدائها في مواجهة النّوائب والأزْمات بالبناء على خبرة مواجهتها للوباء. والحقُّ أنّ الدّول في التّاريخ لا تُبْنَى إلاّ في المحن والابتلاءات التّاريخيّة؛ من جنس الحروب والكوارث والأوبئة التي من نوع وباء كورونا اللعين، وعليه، سنكون قد خرجنا من تجربة الجائحة بمَغْنَم كبير: الدّولة المقتدرة القويّة.

ترى كيف كان سيكون مصيرنا – مصير شعوب الأرض كافّة – في هذه الجائحة الوابِقة لولا الدّولة؟ يصعُب على المرء أن يتخيّل ما الذي كان سيحصل من دونها؛ من غير أن تَحْمِل عن المجتمع الضغوط الهائلة التي ألقاها الوباء على الصحّة والحياة والمعيشِ اليوميّ والأمن، والتي لا قِبَل لأيّ مجتمعٍ من مجتمعات الأرض بأن يحملها من غير إسنادٍ من الدّولة. ما كنتُ متزيِّدًا، إذًا، حين كتبْتُ منذ زمنٍ ما لا أزال شديدَ الاقتناع به: أنّ الدّولة هي أعظم اختراعٍ إنسانيّ في التّاريخ؛ وبه دشّنتِ الإنسانيّة مسيرة البناء والتّقدّم.

ـ 9 ـ

ما الدّرس الذي يمكن مجتمعاتنا ودولَنا العربيّة أن تستفيده من التّجربة المريرة لجائحة وباء كورونا؟ وما الذي ينبغي لها أن تقرأهُ، قراءةً صحيحة، من الطّريقة التي قاربَت بها دُولُ العالم تلك الجائحة، ومن مشهد العلاقة التي وجدت تلك الدّول نفسَها تُقيمها بين بعضها البعض أثناء ضغط الوباء عليها؟ وهل لها أن تعثُر في تلك الطّريقة الفاشلة على مؤشّر دالّ على وجوب الانصراف إلى خيارات في البناء والعمل غير تلك التي درجَتْ عليها، في ما مضى، وهي مشدودة إلى «شَراكاتها» الدّوليّة؟

نسارع إلى الجواب بالقول إنّ الدّرسَ الأغنى، الذي يمكنها استفادتُه من تلك التّجربة المريرة، ومن سياسات الدّول حيالها وحيال بعضها، هو الاعتماد على الذّات بما هو الخيار الوحيد والاستراتيجيّة الأنجع للبناء ولجَبْه التّحديّات. والحاملُ على هذا الاعتقاد أكثر من سبب.

أول الأسباب تجربةُ الوباء وسلوكُ دُول العالم تجاهه وتجاه بعضها، وما عاناهُ مبدأ التّضامن والتّعاوُن في سياق ذلك السُّلوك الفاشل، ولكن الدّال – في الوقت عينِه – على نوع ثقافة التّعاون والاعتماد المتبادَل المسيطرة في وعي النّخب الحاكمة في العالم، وفي بلدان الغرب خاصّة! على الذين تَعَوّدوا التّعويل في برامج التّنمية والبناء على «صداقاتهم» وعلاقاتهم بالولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول «الاتّحاد الأوروبيّ» أن لا ينسوا أنّ تلك القوى أقفلت حدودها أمام بعضها. الولايات المتّحدة الأمريكيّة أوّل من سارع إلى إقفال حدوده على أوروبا، بل على كندا والمكسيك» الشّريكيْن معها في نظام إقليميّ للتّبادل الحرّ. وحذت دول «الاتّحاد الأوروبّي» حذوها فأقفلت حدودها على بعضها ضاربةً بالشّراكة الإقليميّة عرض الحائط؟ وهكذا تُرِكت دولُها الصّغرى (إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا...) عُرضةً للوباء ينهش في أبدان مواطنيها ومقدّراتها الاقتصاديّة. كيف، إذًا، لمن

ضحّى بحلفائه وشركائه في الغرب أن يلتفت إلى «أصدقائه» في الجنوب؟ وكيف للأخيرين أن يستمرّوا في سياسة التّعويل عليه وعلى إسناده لهم ومساعدته إيّاهم؟

وثاني الأسباب أنّ خيار الاعتماد على الذّات مسْلَكٌ سياسيّ طبيعيّ إبّان الأزمات الكبرى. كم من دولةٍ لجأت إليه لأنّها تُرِكت وحدها لقدرها وانشغل عنها غيرُها بأزماتهم. وكم من دولةٍ فرضهُ عليها ما تعرّضت له من حصارٍ مديد، من القوى الكبرى، لأسباب سياسيّة. وليس ما نعيشه، اليوم، غيرَ حالةٍ من حالات تلك الأزمات الخانقة التي لا ينفع، في مواجهة ضوائقها، سوى الاعتماد على الذّات. بماذا قاومت إيطاليا وفرنسا، جائحة الوباء الأخيرة؛ هل بأموال و«مساعدات» «الاتّحاد الأوروبّي» والولايات الأمريكيّة المتّحدة أم بإمكانيّاتها الذّاتيّة ومواردها الوطنيّة؟

وثالث الأسباب أنّ دولةً لم تَبْنِ تنميّتها، على الحقيقة، إلّا من طريق استراتيجيّة الاعتماد على الذّات، بما يعنيه ذلك من تعبئة مواردها الوطنيّة كافة: الطّبيعيّة والاقتصاديّة والماليّة والبشريّة، والاستثمار الرّشيد فيها قصد تعظيمها، وتغذّيه عمليّة التّنميّة والبناء بالبحث العلميّ، والإنفاق الوطنيّ عليه. والمثال الأكبر لهذه الاستراتيجيّة، في الأعوام الأربعين الأخيرة، هو الصّين الشّعبيّة؛ البلد الذي فرض عليه الحصارُ الغربيّ الطّويل والقاسي أن يعتمد على نفسه وموارده. وقد لا تَقْوى كلُّ دولةٍ في العالم على أن تحصُد من خيار الاعتماد على الذّات اقتصادًا كبيرًا وقويًّا، واستقلالاً اقتصاديًّا وعلميًّا وتِقانيًّا، مثلما أمكن ذلك للصّين، ولكنّ سيرها فيه – بقدمٍ ثابتة – سيُسفِر، لا محالة، عن نهضةٍ في قطاعات بعينها يقع تركيزُ البحث العلميّ والتّنميّة عليها؛ وتلك، مثلًا، حال كوبا التي نجحت، في تجربة حصارها المديد وسياسات الاعتماد على الذّات، في أن تُنجب أفضل نظامٍ صحيّ في العالم يغطّي الحاجات الوطنيّة، ويتكرّس لتقديم الخدمة، في الوقتِ عينِه، إلى البلدان التي تحتاج إليها.

ليس الاعتماد على الذّات، في عمليّة البناء التّنمويّ، بديلًا من استراتيجيّة التّعاون والاعتماد المتبادَل، بل هو شرط لاستقامتها فعلًا. لا اعتماد متبادلًا، على الحقيقة، من غير تحرُّرٍ من ربقة التبعيّة. الاعتماد «المتبادل» بين متبوعٍ وتابع أزعومةٌ فاضحة؛ إذْ ما الذي يملك التّابع أن يقدّمه إلى مَن يفرض عليه التّبعيّة ويتحكّم بمصيره. الاعتماد المتبادَل لا يكون إلّا بين أنداد متناظرين في القوّة، وفي غياب هؤلاء، هو اسمٌ مستعار لعلاقةٍ هي علاقة: سيطرة ـ تبعيّة. لذلك لا مناص من تحقيق استقلاليّةٍ – نسبيّة – من طريق الاعتماد على الذّات ـ يسوغ بها خيارُ الاعتماد المتبادل ويستقيم معناه المطابِق □

تأثير حرب الكورونا في منظومة الأمن القومي الإسرائيلي

أحمد عيسى(*)

المدير العام السابق لمعهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي.

مقدمة

تسعى هذه الورقة لفحص مدى تأثير حرب الكورونا في الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك من خلال فحص تأثير الكورونا في الركائز التي تقوم عليها منظومة الأمن القومي في إسرائيل، ولا سيّما ركيزة تموضع إسرائيل في النظام الدولي والحاجة الدائمة إلى رعاية دولة عظمى.

ستطبق الورقة في سعيها هذا، نموذجًا تحليليًا يجمع ما بين المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي، إذ يصور ابتداءً العالم عشية اندلاع الحرب، ويلقي الضوء على المساهمات الأكاديمية التي تناولت الحرب وتنبأت بآثارها في النظام الدولي، ويعرض في السياق العلاقة بين صناعة إسرائيل في المنطقة والتحولات التي شهدها النظام الدولي في القرن الماضي، ثم يتوقف النموذج عند منظومة الأمن القومي الإسرائيلي واعتماد هذه المنظومة على جعل رعاية دولة عظمى كإحدى الركائز الأصيلة التي تقوم عليها. وبعد ذلك يعرض النموذج واقع إسرائيل الاستراتيجي عشية اندلاع الكورونا من خلال إبراز التحديات والتهديدات التي تواجه الكيان في العام الجاري 2020، وانتهاءً بتوقف النموذج عند الفرص والتحديات والتهديدات التي تضمنتها الحرب للأمن القومي الإسرائيلي.

أولًا: العالم عشية اندلاع حرب الكورونا

اندلعت حرب الكورونا في لحظة أضحى فيها العالم أقل انتظامًا، وأضعف دورًا للمنظمات الدولية، وأكثر رفضًا من جانب مكوناته ووحداته للقواعد والقوانين الناظمة للعلاقات فيما بينها، وهو ما دفع البعض إلى تشبيه العالم بعد الكورونا بـ«عالم ما بين الحربين الأولى والثانية»[1].

(*) البريد الإلكتروني: ah.issa.63@gmail.com.

(1) Yaakov Amidror, *The World in 2020,* The Jerusalem Institute for Strategy and Security, Israel, (Jerusalem, April 2020), <https://jiss.org.il/en/amidror-the-world-in-2020/> (visited at 10 April 2020).

فالصين، من جهتها، لم تعد تُخفي (قولًا وفعلًا) رفضها للقواعد والمبادئ التي تهيمن من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، وتقدم في المقابل مقاربة لنظام عالمي يقوم على التعددية والتعاون والتناغم، كمبادئ بديلة من التنافس والصراع التي تقوم عليها النيوليبرالية والعولمة[2].

ومن جهة روسيا الاتحادية وريث الاتحاد السوفياتي، لم يختفِ تأثيرها في النظام الدولي، على الرغم من انهيار وتفكك الأخير عام 1991، حيث يمتد نفوذها اليوم من محيطها الحيوي إلى شواطئ المتوسط، فضلًا عن تموضعها استراتيجيًا إلى جانب الصين في تنافسها مع أمريكا[3].

في المقابل يشهد «الغرب الديمقراطي»، الذي يهيمن على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، والشريك الأكبر للحركة الصهيونية في مشروع صناعة إسرائيل في المنطقة، أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، زادت حرب الكورونا تعقيداتها، إذ وسعت من الفجوة الموجودة أصلًا، بين توقعات المواطنين، وقدرة الحكومات على الاستجابة لها، الأمر الذي تجلى أيما تجلٍّ في فشل مواجهة دول مثل أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا، وألمانيا في توقع هجوم الكورونا والاستعداد لمواجهة تداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

تدرك إسرائيل أن مغادرة أمريكا للمنطقة يستدعي مواءمة منظومة أمنها القومي مع التحولات الجديدة، إذ ستصبح بعد مغادرة أمريكا للمنطقة أكثر اعتمادًا على جيرانها في توفير الأمن، الأمر الذي يتطلب تموضعًا استراتيجيًا جديدًا وبناء تحالفات إقليمية جديدة تكون إسرائيل مركزها.

من جهة أخرى، تشهد المنظمات الدولية عجزًا بيّنًا في معالجة الأزمات الدولية والإقليمية المنتشرة حول العالم، ولا سيَّما في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد حالة من الاحتراب وعدم الاستقرار منذ مطلع العقد الجاري، أدت إلى انهيار عدد من دولها وتحويل أخرى إلى دول فاشلة، فضلًا عن جعل المنطقة ساحة للعنف ومصدرًا للإرهاب. وقد زادت هذه الحالة من اللااستقرار عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عزمها مغادرة المنطقة، الأمر الذي أجّج بدوره الصراع بين قوى المنطقة التقليدية (إيران وتركيا ومصر والسعودية) في سعيها لملء الفراغ الذي ستخلّفه أمريكا.

أما إسرائيل، التي تعتمد منظومتها للأمن القومي على أمريكا، فهي تزاحم من جهتها القوى الرئيسية التقليدية في المنطقة على ملء الفراغ الذي ستخلّفه أمريكا لجهة الهيمنة على المنطقة، وفقًا لمنطوق الاتفاق (الإعلان) الثلاثي عام 1950، الذي اتفقت من خلاله كل من أمريكا وبريطانيا

(2) السيد شلبي، **الصين والعالم: رؤية الصين للعالم ورؤية العالم للصين** (القاهرة: عالم الكتب، 2019)، ص 13ـ25.

(3) Amidror, Ibid.

وفرنسا على حفظ استقرار المنطقة بما يضمن استمرار التدفق الآمن للنفط، وإبقاء التفوق الاستراتيجي في المنطقة لمصلحة إسرائيل دائمًا[4].

تدرك إسرائيل أن مغادرة أمريكا للمنطقة يستدعي مواءمة منظومة أمنها القومي مع التحولات الجديدة، إذ ستصبح بعد مغادرة أمريكا للمنطقة أكثر اعتمادًا على جيرانها في توفير الأمن، الأمر الذي يتطلب تموضعًا استراتيجيًا جديدًا وبناء تحالفات إقليمية جديدة تكون إسرائيل مركزها. ويبرز في هذا الشأن ثلاثة اتجاهات في المنطقة: يرفض الاتجاه الأول بزعامة إيران وجود إسرائيل ويعلن أنه في حالة حرب معها، ويقر الاتجاه الثاني الذي تقوده السعودية والإمارات بوجود إسرائيل ويسعى لتطبيع علاقاته معها لمواجهة الاتجاه الأول، ويتمثل الاتجاه الثالث بتركيا وقطر المتحالفتين مع «الإخوان المسلمين» حيث يقر هذا الاتجاه بوجود إسرائيل ويحافظ ـ ولا سيّما تركيا ـ على علاقات دبلوماسية معها[5].

ثانيًا: حرب الكورونا: جدل سياسي وبداية محاورة تنظيرية جديدة

لم تصل حرب الكورونا إلى نهايتها بعد، إلا أنها أجبرت أكثر من 90 بالمئة من سكان الأرض على عدم مغادرة منازلهم ومباشرة أعمالهم، الأمر الذي قلل من العرض والطلب كأهم محركات التنمية الاقتصادية، وأضعف من قدرة الأطر التحليلية السائدة في حقل العلاقات الدولية على استبصار تداعيات الحرب على النظام الدولي، وهو ما دفع بعض الدارسين إلى الدعوة إلى إعادة النظر في تعريف بعض المفاهيم السائدة في حقل العلاقات الدولية مثل القوة، والتهديد، والأمن، والمحاور، والتحالفات[6]، ودفع آخرين إلى التنبؤ بأن تشهد مرحلة ما بعد الحرب محاورة تنظيرية جديدة في حقل السياسة والعلاقات الدولية تشبه إلى حد كبير المحاورات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث حاجج بعد الحرب العالمية الأولى أصحاب المنظور الواقعي ضد المنظور المثالي، وحاجج بعد الحرب العالمية الثانية السلوكيون ضد الواقعيين، وشهدت بدورها حقبة ما بعد الحرب الباردة صراعًا لخَّصه البعض بالقول «نحن لا نشهد صراعًا بين الأمم حول المفهوم بل نشهد صراعًا بين المفاهيم»[7].

---

(4) Hilal Khashan, «The Myth of the Middle East Regional Powers,» Geopolitical Futures (15 April 2020), <https://geopoliticalfutures.com/the-myth-of-the-middle-east-regional-powers/> (visited at 15 April 2020).

(5) Stratfor Global Intelligence Center, «In its Search for Security Israel Keeps the Door Open to its Neighbors,» (16 February 2017), <https://worldview.stratfor.com/article/its-search-security-israel-keeps-door-open-its-neighbors> (visited 20 April 2020).

(6) عز الدين عبد المولى، «القوة الحيوية؟ كورونا واختبار المفهوم التقليدي لقوة الدولة،» مركز الجزيرة للدراسات، 29 آذار/مارس 2020، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4623> ، (تمت زيارته بتاريخ 8 نيسان/أبريل 2020).

(7) ستيفن والت، «العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة،» ترجمة عادل زقاغ زيدان زياني الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019، متوافر على موقع <http://www.politics-dz.com>، (تمت زيارته بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2020).

وفي هذا الشأن انقسم خبراء العلاقات الدولية حول الآثار البعيدة المدى لحرب الكورونا على النظام الدولي إلى فريقين، حيث يرى الفريق الأول أن النظام الدولي ما بعد حرب كورونا سيشبه إلى حد كبير النظام الدولي الذي نشأ عقب الحرب العالمية الأولى الذي برزت فيه الدولة الأمة على أنقاض الإمبراطوريات الكبرى، الأمر الذي يعني أن نزعات الشعوب القومية ستدفعها إلى الانغلاق خلف حدودها وهوياتها القومية[8].

في المقابل يرى الفريق الثاني أن الأنماط والاتجاهات العميقة التي كانت تحرك تحول النظام الدولي قبل اندلاع الحرب، والتي بدت الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها تتحكم في إيقاعها، ستتأثر أكثر فأكثر، حيث يتساءل أصحاب هذا الفريق: أي من هذه الاتجاهات والأنماط ستزيد الحرب من سرعة تأثيرها في تحول النظام الدولي؟ وأي منها ستتباطأ؟ وأي من هذه الأنماط ستظل تحت سيطرة أمريكا؟ وأي منها ستفلت من سيطرتها[9]؟

ولمزيد من الفحص والتمحيص أثار خبراء آخرون جملة أخرى من الأسئلة مثل: هل كسبت الصين الحرب على كورونا، وخسرتها في المقابل الولايات المتحدة الأمريكية؟ وكيف سيكون تأثير الحرب في المنافسة المحتدمة بين القوى العظمى حول البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات؟ وما مستقبل المؤسسات والمنظمات الدولية؟ وهل تبقى خطوط الإمداد معطلة لمدة طويلة؟ وما المعوقات التي ستضعها الحرب أمام نمو الاقتصاد العالمي[10].

ويعقّب آخرون أن عام 2020 سيشهد سقوط النيوليبرالية، كما أنه سيكون العام الذي سيشهد بداية لحقبة ركود جيوسياسي، ويطالبون في المقابل بنظام ديمقراطي اجتماعي يكون الإنسان والمجتمع مراكز اهتمامه[11].

يكشف فحص مساهمات الفريقين أن الاختلاف بينهما يدور فقط حول منهجيات قراءة الحرب والتنبؤ بتداعياتها، إذ إنهم في الواقع يجمعون على أن العالم ما بعد الكورونا سيصبح «أقل انفتاحًا وأقلّ حرية وأكثر فقرًا» الأمر الذي يتطلب نظامًا جديدًا[12].

ثالثًا: إسرائيل وتحولات النظام الدولي

تعَدّ إسرائيل من الدول التي صُنعت في لحظات تحول النظام الدولي، حيث نشأت في مراحل التحول هذه دول جديدة، وتفككت واختفت في المقابل دول أخرى. وفي حين تصوَّر إسرائيل من

---

(8) Khashan, «The Myth of the Middle East Regional Powers».

(9) Rodger Baker, «Thinking Beyond COVID-19,» Global Intelligence Center, Washington, DC, 2020, <https://worldview.stratfor.com/article/thinking-beyond-covid-19>. (Visited at 8 April 2020).

(10) Ibid.

(11) محمد الشرقاوي، «التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية،» مركز الجزيرة للدراسات، 30 آذار/مارس 2020، <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4624> (تمت زيارته بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2020).

(12) John Allen [et al.], «How the World Will Look after the Coronavirus Pandemic,» *Foreign Policy* (20 March 2020) <https://foreignpolicy.com/2020/03/20/world-order-after-coroanvirus-pandemic/> (Visited at 21 March 2020).

أبرز الأمثلة على نشأة دول جديدة، تعَدّ دول كالاتحاد السوفياتي، وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا أمثلة على تلك التي تفككت واختفت[13].

مرت مسيرة صناعة إسرائيل في المنطقة بأربع مراحل: بدأت المرحلة الأولى عام 1917 عقب الحرب العالمية الأولى ونشأة نظام عالمي جديد مختلف عن نظام ما قبل الحرب، بصدور وعد بلفور عن بريطانيا العظمى المهيمنة في حينه على النظام الدولي[14].

وبدأت المرحلة الثانية عام 1948 عقب الحرب العالمية الثانية، إذ تزامن الإعلان عن قيام دولة إسرائيل مع نشأة نظام دولي جديد تهيمن عليه أمريكا بدلًا من بريطانيا، التي استثنت بدورها الشعب الفلسطيني من المصير العام فيما كانت تعيد صياغة العالم الجديد[15].

أما المرحلة الثالثة فبدأت عام 1991، الذي شهد نهاية الحرب الباردة، ونشأة نظام القطب الواحد بزعامة أمريكية منفردة، حيث شرعت في ترتيب نظام عالمي لا وجود فيه لأقطاب أخرى، كان من أبرز استحقاقاتها في الشرق الأوسط، تدمير العراق وأفغانستان وتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي عبر المفاوضات، حيث نجحت هذه التسوية على المسار الأردني، وفشلت على المسار السوري، ووصلت إلى «نقطة اللاعودة على المسار الفلسطيني»[16].

وبدأت المرحلة الرابعة التي تجادل هذه الورقة أنها لم تصل إلى نهايتها بعد، مع وصول الرئيس الأمريكي ترامب لسدة الحكم عام 2016، محمولًا على شعاره الانتخابي «أمريكا أولًا»، الشعار الذي اتضح لاحقًا أنه يعني إعادة بناء النظام الدولي وفق رؤية الرئيس ترامب.

فصلت استراتيجية الأمن القومي التي أعلن عنها البيت الأبيض في 18 كانون أول/ديسمبر 2017، هذه الرؤية، إذ صنفت التهديدات التي تهدد زعامة أمريكا للنظام العالمي في ثلاث مجموعات، تضم الأولى «دولًا سيادية» منافسة كالصين وروسيا، وتضم الثانية «دولًا مارقة» كإيران وكوريا الشمالية، وتضم المجموعة الثالثة مجموعات «غير دولتية» كمنظمات الجريمة المنظمة، والمنظمات الإرهابية العابرة للحدود[17].

وفي السياق نفسه وضعت الاستراتيجية إسرائيل، على رأس قائمة الحلفاء الذين تسعى أمريكا إلى تأمين مصالحهم، من خلال حسم صناعة وجودها في المنطقة، الأمر الذي تجلى في تأكيد

---

(13) David Newman and Ghazi Falah, «Bridging the Gap: Palestinian and Israeli Discourses on Autonomy and Statehood,» *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 22, no. 1 (1997), pp.111-129.

(14) جاء الوعد على شكل تصريح موجَّه من وزير خارجية بريطانيا آنذاك آرثر جيمس بلفور في حكومة دايفيد لويد جورج في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 1917، للورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية العالمية، وبموجب هذا التصريح منحت بريطانيا اليهود الحق في تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين على حساب سكانها الأصليين، لمزيد من الإطلاع انظر: <http://www.info.wafa.ps>.

(15) المجلس الوطني الفلسطيني، **وثيقة إعلان الاستقلال** (تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، متوافر على موقع <http://www.palestinepnc.org> (تمت زيارته بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2020).

(16) صائب عريقات، **العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية: نقطة اللاعودة** (رام الله: دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، 2015).

(17) The White House, «National Security Strategy of the United State of America,» (December 2017), pp. 2-3, <https://bit.ly/2SAPD7I>.

الاستراتيجية أن إيران وليس إسرائيل هي المصدر الرئيسي لعدم استقرار منطقة الشرق الأوسط، وأن زعماء المنطقة يدركون ذلك ويعربون عن استعدادهم للتحالف مع اسرائيل لمواجهتها، ولا سيّما أن الولايات المتحدة لن تسمح لقوة معادية لها بالهيمنة على المنطقة، كما أنها لن تسمح بأن تصبح المنطقة ملاذًا آمنًا، وأرضًا خصبة للمنظمات والأيديولوجيات الإرهابية، فضلًا عن أنها ستحافظ على بقاء المنطقة سوقًا عالمية للطاقة[18].

وبينما شرع الرئيس ترامب في تنفيذ استراتيجيته من خلال تخصيص الشرق الأوسط كمحطة له في رحلته الخارجية الأولى، ومن خلال اتخاذه سلسلة من المراسيم والقرارات الخاصة بالمنطقة التي كان آخرها الكشف عن رؤيته المعروفة بصفقة القرن، اندلعت حرب الكورونا التي قلل فشل الرئيس ترامب في مواجهتها من فرص فوزه بجولة الانتخابات القادمة التي ستجرى في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، وهذا يضع كثيرًا من الشكوك حول فرص نجاح رؤيته للنظام العالمي الجديد، الأمر الذي يبقي المرحلة الرابعة من مراحل صناعة إسرائيل في المنطقة منوطة بالمآلات النهائية للحرب وآثارها في النظامين الدولي والإقليمي.

رابعًا: إسرائيل وصوغ منظومة الأمن القومي

يعَدّ الأمن أحد أهم مركبات السياسة الدولية، لذلك وظفه الباحثون في حقل العلاقات الدولية من الاتجاهين التقليدي والمعاصر كنقطة انطلاق منهجية في تفسير التحولات الدولية المتعاقبة[19].

وتأسيسًا على ذلك صاغت الدول منظومات أمنها القومي وفق المعنى الإجرائي لمفهوم الأمن القومي، الذي يقوم على «إدراك الدول لبيئتها الأمنية الداخلية والخارجية، ويستند إلى مقومات الدولة وإمكاناتها الداخلية، ويرتبط بتموضع الدولة في النظام الدولي»[20].

المؤسسون الأوائل لدولة إسرائيل، من جهتهم، لم يبتعدوا من هذا المعنى عند صوغ منظومة الأمن القومي للبلاد، إذ قامت على مجموعة من الركائز (كالردع، والإنذار المبكر، والحسم)، الأمر الذي جعل من تموضع الدولة في النظام الدولي وضمان رعاية قوة عظمى دبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا إحدى ركائز هذه المنظومة، ولا سيما أن الحاجات الأمنية للدولة أكبر من إمكاناتها، وذلك لصغر مساحتها وقلة عدد سكانها ومحدودية مواردها الطبيعية[21].

ظلت هذه الركيزة باهظة التكاليف ثابتة منذ قيام الدولة، وذلك على الرغم من النجاحات التي حققتها في المجالات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، علاوة على نجاحها في توقيع

(18) Ibid., pp. 48–50.

(19) خالد جندلي، «التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة،» (بحث لنيل درجة الماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2007–2008).

(20) المصدر نفسه.

(21) معهد ريئوت للتخطيط الاستراتيجي، «تحدي نزع الشرعية: تهديد مصيري لإسرائيل،» ترجمة مركز مدار للدراسات الإسرائيلية، **أوراق إسرائيلية**، العدد 51 (2010)، ص 24–28.

ثلاث معاهدات سلام مع مصر في عام 1978، ومنظمة التحرير الفلسطينية (1993)، والأردن (1994)[22].

وفي هذا الصدد كشف دايفيد فرانسيس في صحيفة **كريستيان ساينس ميرور** *(Christian Science Monitor)* الأمريكية أن إسرائيل قد حصلت على مساعدات عسكرية وغير عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحقبة 1973 ـ 2002 بقيمة 1.6 تريليون دولار، أي بواقع 5,700 دولار لكل مواطن طبقًا لعدد سكان الدولة في تلك المرحلة[23]. وذكرت مصادر أخرى أن إسرائيل قد حصلت منذ الإعلان عن قيامها عام 1948 على ما نسبته 55 بالمئة من إجمالي المساعدات الأمريكية الخارجية، أي ما نسبته 23ـ25 بالمئة من الموازنة الكلية لوزارة الدفاع الإسرائيلية[24].

تجدر الإشارة هنا إلى أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل تزداد طبقًا لحاجة الأخيرة، حيث بلغت قيمة المساعدات المخصصة بين أعوام 2018 و2028 نحو 38 مليار دولار، في حين بلغت بين أعوام 2008 و2018 نحو 31 مليارًا، أي هناك زيادة بواقع 22.5 بالمئة، وذلك طبقًا لما نشرته صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية يوم الأحد الموافق 2019/10/22. وأشارت الصحيفة أن هذه المساعدات هي الأكبر التي تقدمها أمريكا إلى إسرائيل منذ عام 1948، كما أضافت أن الاتفاق يسمح لإسرائيل بتخصيص ما نسبته 26,3 بالمئة من هذا المبلغ لشراء معدات عسكرية من السوق المحلية الإسرائيلية، وهو الأمر غير المسبوق في سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية[25].

ولا تقل أهمية الدعم الدبلوماسي الذي تقدمه الدولة الراعية (أمريكا) عن الدعم الاقتصادي والعسكري، إذ بينما يتم استثمار الدعم الاقتصادي لترميم الجبهات وتوفير بيئة استراتيجية مستقرة، واستثمار الدعم العسكري لضمان تفوق نوعي مقابل جيوش المنطقة، يستثمر الدعم الدبلوماسي لتوفير الحماية المطلوبة للدولة على الصعيدين الشعبي والرسمي من خلال منظمات المجتمع المدني غير الحكومية لمواجهة حملة نزع الشرعية عن إسرائيل المعروفة بحملة (BDS) على صعيد المستوى الأول، أما على الصعيد الرسمي فيتم من خلال المنظمات الدولية، وبخاصة مجلس الأمن، وذلك إما لمنع صدور قرارات معادية لإسرائيل، وإما لإصدار قرارات تحول فشل إسرائيل في تحقيق حسم استراتيجي في حروبها، إلى سياق سياسي يحتوي إنجازات صمود الطرف الآخر كما كانت

---

(22) Gadi Eisenkot and Gabi Siboni, «Guidelines for Israel's National Security Strategy,» The Washington Institute for Near East Policy (2019), p. vii.

(23) عوض منصور، **دليل إسرائيل العام 2011: المؤسسة الأمنية والعسكرية** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص 595.

(24) زهير أندراوس، «38 مليار دولار حجم المساعدات الأمريكيّة لإسرائيل لضمان تفوّقها العسكريّ أيْ ما يُعادل 55 بالمائة من التمويل العسكريّ الأجنبيّ الكليّ لواشنطن بالعالم،» **رأي اليوم**، 2016/9/14، <https://bit.ly/3d5W7Vg> (تمت زيارته بتاريخ 10 نيسان/أبريل 2020).

(25) «إسرائيل تكشف حجم المساعدات الأمريكية العسكرية،» موقع دنيا الوطن الإلكتروني، 2019/10/20، <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2019/10/20/1284463.html> (تمت زيارته بتاريخ 10 نيسان/أبريل 2020).

الحال مع حزب الله في حرب عام 2006، ومع حركة حماس في غزة بعد حروب 2008 و2012 و2014[26].

خامسًا: وضع إسرائيل الاستراتيجي عشية اندلاع حرب الكورونا

كشف المسح الاستراتيجي السنوي الذي يعدّه معهد إسرائيل لدراسات الأمن القومي (INSS) أن وضع إسرائيل الاستراتيجي لعام 2020 ينطوي على عناصر إيجابية وأخرى سلبية[27].

تتكون العناصر الإيجابية من:

ـ احتفاظ إسرائيل بقوة ردع قادرة على ردع الآخرين من المبادرة إلى شن حرب، فضلًا عن بقاء التهديدات التقليدية محدودة نتيجة لعدم بروز تهديدات وجودية جديدة.

ـ محافظة إسرائيل على وضع اقتصادي مستقر، وإحراز تطور ملموس في مجالات السايبر والتكنولوجيا ومكافحة الإرهاب.

ـ تعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في عهد الرئيس ترامب، وفي الوقت نفسه تطوير العلاقات مع كل من الصين وروسيا.

ـ تعزيز علاقات إسرائيل بالدول العربية كمصر والأردن ودول الخليج.

ـ إعاقة تمدد إيران في المنطقة وتشويش خطوط تزويد حزب الله بالصواريخ الدقيقة.

ـ المحافظة على بقاء الانقسام في الساحة الفلسطينية وعدم المساس بحرية النشاط العسكري والسياسي ضد كل من السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة حماس في غزة.

ـ المحافظة على مستوى منخفض من أعمال المقاومة في الضفة الغربية، وفي الوقت نفسه المحافظة على ردع حماس في غزة.

في المقابل تشمل قائمة السلبيات العناصر التالية:

ـ عدم نجاح إسرائيل في استثمار عناصر قوتها لتحقيق إنجازات سياسية، الأمر الذي كشف عن عدم امتلاك إسرائيل استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات والتهديدات.

ـ تراجع الاهتمام الدولي بمنطقة الشرق الأوسط.

ـ تزايد الانقسامات السياسية والإثنية والدينية في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي أضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات حاسمة.

ـ ضعف مناعة المجتمع الإسرائيلي، فضلًا عن زيادة الدلائل على عدم جاهزية الجبهة الداخلية لتحمُّل أعباء المواجهة العسكرية المحتملة.

---

(26) منصور، **دليل إسرائيل العام 2011: المؤسسة الأمنية والعسكرية**، ص 597.

(27) Israel Institute for National Security Studies, *Strategic Survey for Israel 2019-2020* (Tel Aviv: Israel Institute for National Security Studies, 2020), p. 12.

ـ تمسُّك إيران ببرنامجها النووي، ومواصلة توسيع نفوذها في المنطقة، علاوة على تزايد قدرة محور المقاومة على توظيف أدوات متعددة ضد إسرائيل.

ـ نجاح حزب الله في تطوير ترسانة من الصواريخ الدقيقة.

ـ تزايد احتمالات أن تشمل المواجهة العسكرية القادمة كل الجبهات.

ـ تنامي المؤشرات الدالة على عدم استقرار النظام الفلسطيني نتيجة لانسداد الأفق السياسي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غزة.

سادسًا: تهديدات الأمن القومي الإسرائيلي عشية اندلاع الحرب

توافق تقرير التقييم الاستخباري السنوي لشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي (أمان) مع تقرير معهد إسرائيل لدراسات الأمن القومي (INSS) حول تحديد وترتيب تهديدات الأمن القومي لعام 2020، وكان من اللافت إضافة تركيا إلى قائمة التحديات التي تواجه إسرائيل في تقرير الجيش، بينما خلا تقرير المعهد من ذلك[28].

وعلى الرغم من ذلك حدد التقريران قائمة التهديدات التي تواجه إسرائيل بستة تهديدات تبدأ بالجبهة الشمالية (سورية ولبنان)، ثم البرنامج النووي الإيراني، يليهما الصراع مع الفلسطينيين، ثم حركة حماس، يليها حملة نزع الشرعية عن إسرائيل (BDS)، وأخيرًا الأنشطة (الإرهابية).

وجاءت نتائج مسح الرأي العام الخاص بمقياس الأمن القومي للعام الجاري، مطابقة لقائمة التهديدات وترتيبها حيث يرى 32 بالمئة من المواطنين اليهود في إسرائيل أن الجبهة الشمالية هي أبرز التهديدات التي تواجه إسرائيل، يليها البرنامج النووي الإيراني بواقع 26 بالمئة، ثم الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بواقع 14 بالمئة، يليهما حركة حماس بواقع 12 بالمئة، ثم كل من حركة (BDS) والعمليات (الإرهابية) الكبرى بواقع 8 بالمئة لكل منهما[29].

وحول مدى ثقة سكان إسرائيل اليهود بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات، فتظهر نتائج المسح أن أغلبية المستطلعين يثقون بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات.

أما حول ثقتهم بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات في ظل تراجع الدعم والمساعدة الأمريكية فتظهر نتائج المسوح للأعوام الثلاثة الماضية أن هناك انقسامًا في الرأي، إذ بينما أعرب 58 بالمئة من السكان اليهود عام 2018 عن ثقتهم بقدرة الدولة على مواجهة التهديدات في ظل تقليص الدعم

(28) Judah Ari Gross, «In First, Turkey Leader's Hostility Noted as Challenge in Annual Intel Report,» *The Times of Israel*, 14/1/2020, <https://bit.ly/2SzMAMY> (visited at 10 April 2020).

(29) *National Security Index: Public Opinion Study 2019-2020* (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, 2020).

الأمريكي[30]، انخفضت هذه النسبة إلى 51 بالمئة العام 2019[31]، ثم ارتفعت إلى 55 بالمئة في بداية هذا العام (2020)[32].

سابعًا: الأمن القومي الإسرائيلي بعد اندلاع حرب كورونا: التهديدات.. التحديات.. الفرص

أجبرت حرب كورونا أكثر من 90 بالمئة من سكان الأرض على عدم مغادرة منازلهم، الأمر الذي أدى إلى تعطيل خطوط النقل والإمداد وتوقُّف عجلة الإنتاج، وهو ما رفع نسب البطالة حول العالم، وأصاب الاقتصاد العالمي بحالة غير مسبوقة من الكساد، ترى المؤسسات الدولية المتخصصة أنه سيصعب التعافي من آثارها خلال عقد من الزمن[33].

وقد فرضت الحرب وما تنطوي عليه من تنبؤات على كل دول العالم القوية منها والضعيفة، الكبيرة منها والصغيرة، إعادة تطوير خططها واستراتيجياتها القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى للحد من انتشار الوباء والتقليل من الخسائر البشرية والاقتصادية على المدى القريب، والتعافي الاقتصادي على المدى المتوسط، والتموضع الصحيح في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب على المدى البعيد.

وتُظهر تحولات النظام الدولي السابقة أن التحولات تنطوي على فرص وتهديدات للدول، حيث جادل في مطلع تسعينيات القرن الماضي رئيس وزراء إسرائيل الحالي بنيامين نتنياهو «بأن اللحظة التاريخية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، قد انطوت على آمال وأخطار معًا، فالنظام الدولي القديم قد انهار، في حين ما زال النظام الجديد بعيدًا عن القدرة على الوقوف على قدميه، وأن الضمان الوحيد لبقاء دولة صغيرة كإسرائيل في فترات عاصفة كهذه يكمن في قدرتها على التحرك بصورة صحيحة بين التيارات المتلاطمة في هذا الواقع»[34].

تشبه اللحظة الراهنة من تحوُّل النظام الدولي، تلك اللحظات التي رافقت تحولات النظام الدولي السابقة، حيث تتضمن مخاطر وتهديدات للدول، تساوي وربما تفوق ما تنطوي عليه من فرص وآمال، وهو ما يجعل من صحة تموضع دولة مثل إسرائيل في نظام ما بعد الحرب غاية قومية عليا. ويعتمد نجاح الدولة في تحقيق هذه الغاية وفقًا لرأي البعض في إسرائيل على حسن

---

(30) *National Security Index: Public Opinion Study 2017-2018* (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, 2018).

(31) *National Security Index: Public Opinion Study 2018-2019* (Tel Aviv: The Institute for National Security Studies, 2019).

(32) *National Security Index: Public Opinion Study 2019-2020.*

(33) Organization for Economic Cooperation and Development OECD, «Economic Interim Report March 2020,» <https://www.oecd.org/economic-outlook/march-2020/>.

(34) بنيامين نتنياهو، **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**، ترجمة محمد عودة الدويري؛ مراجعة وتصويب كلثوم السعدي (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1997)، ص 19.

القيادة وجودة قراراتها طبقًا لقول القاضي فينوغراد الذي ترأس لجنة التحقيق الرسمية التي كُلفت التحقيق في فشل الجيش في حربه على لبنان عام 2006[35]. ويرى آخرون في إسرائيل أن هذا ليس حال قيادة إسرائيل في اللحظة الراهنة، الأمر الذي يضع ضعف القيادة الحالية لإسرائيل على رأس قائمة التهديدات التي تواجه الدولة[36].

أما باقي التهديدات والتحديات التي أنتجتها الكورونا لإسرائيل فتوزع على ثلاث جبهات: الأولى صحية والثانية اقتصادية والثالثة جيوسياسية تتعلق بتموضع إسرائيل الاستراتيجي.

فعلى الصعيد الصحي كانت إسرائيل من أولى الدول التي انتقلت إليها العدوى بعد الصين، حيث أعلنت إسرائيل عن أول إصابة بالفيروس في نهاية شهر شباط/ فبراير الماضي. وتحتل إسرائيل الآن المرتبة الثالثة من حيث عدد الإصابات في الشرق الأوسط بعد تركيا وإيران، إذ بلغ عدد الإصابات فيها حتى لحظة إعداد هذا الورقة وفق إحصاءات وزارة الصحة الإسرائيلية 13,654 إصابة بينما بلغ عدد الوفيات 173 حالة[37].

وفي حين تعَدّ هذه الأرقام مؤشرًا على نجاح إسرائيل في تطبيق استراتيجيات ثبتت فاعليتها في الحد من انتشار المرض والتقليل من عدد الإصابات والضحايا، إلا أن البعض في إسرائيل يرى أن هذا النجاح قد غاب عنه التخطيط الشمولي، إذ كان على حساب جوانب حيوية أخرى كالاقتصاد والأمن، ولا سيما في ما يتعلق بتنفيذ خطة تطوير الجيش المتعددة السنوات التي كشف عنها مؤخرًا رئيس الأركان أفيف كوخافي[38].

أما على الصعيد الاقتصادي فقد تركت الحرب آثارًا قاسية في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه الآثار كانت أكثر قسوة على الاقتصاد الإسرائيلي، ولا سيما أن إسرائيل قد طبقت منذ البداية النموذج الصيني في مواجهة الكورونا، الذي يقوم على الحجْر والإغلاق وتقييد حركة المواطنين، الأمر الذي أدى إلى إغلاق معظم المنشآت الاقتصادية ووقف عجلة الإنتاج، وبالتالي رفع نسبة البطالة التي بلغت حتى تاريخ 2020/4/19 نحو 26.25 بالمئة؛ إذ بلغ عدد العاطلين من العمل ما مجموعه 1,039,465 شخصًا، أي أن نسبة البطالة قد ارتفعت بواقع 22.25 بالمئة مقارنة بنسبتها في نهاية العام الماضي (2019)، إذ كانت قد بلغت 4 بالمئة، وهذا يعني أن هناك زيادة بواقع 22.75 بالمئة على متوسط البطالة العالمي وفق معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[39].

وفي هذا السياق ذكر سيفر بلوتسكر محرر النشرة الاقتصادية في صحيفة **يديعوت أحرونوت**، أن إسرائيل ستعاني في هذا العام أسوأ ركود اقتصادي في تاريخها، حيث سيستقر

---

(35) «Summary of the Winograd Interim Report,» *Jerusalem Post*, 30/4/2007, points nos. 4-19.

(36) Assaf Orion, «Contagion, War, and Strategy,» *INSS Insight*, no. 1278 (27 March 2020).

(37) من المهم هنا الإشارة إلى أن هذه الأرقام ليست ثابتة وليست نهائية، إذ إن انتشار الوباء لا يزال في تصاعد، الأمر الذي سيتسبب في سقوط ضحايا جدد وخسائر اقتصادية أكثر.

(38) Amos Harel, «Coronavirus Dictate New Reality for Israeli Army,» *Haaretz*, 14/3/2020, <https://bit.ly/3lqfWd7> .

(39) «ارتفاع نسبة طالبي العمل العرب،» صحيفة **عرب 48** الإلكترونية، 2020/1/12، <https://bit.ly/3jH3GnS> (تمت زيارته بتاريخ 1 نيسان/أبريل 2020).

معدل البطالة بعد انتهاء الأزمة واسترداد الاقتصاد كامل عافيته عند نسبة 12 بالمئة، وذلك طبقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، في حين توقع بنك إسرائيل المركزي أن تستقر البطالة عند حدود 6 بالمئة بعد انتهاء الأزمة، علاوة على توقُّع البنك أن يشهد إجمالي الناتج المحلي في العام الحالي (2020) انخفاضًا بنسبة 5.3 بالمئة[40].

وحول المنشآت الاقتصادية تتوقع منظمة BDI الإسرائيلية بحسب تقرير نشرته قناة التلفزيون الثانية عشرة يوم الأحد الموافق 2020/4/19، أن ينهار ما مجموعه 20,000 ـ 25,000 منشأة اقتصادية في إسرائيل حتى نهاية عام 2020، إذ من المتوقع أن يصل عدد المنشآت التي ستغلق أبوابها في نهاية العام الحالي 65,000، أي ستكون هناك زيادة بواقع 50 بالمئة على عدد المؤسسات التي أغلقت أبوابها في العام الماضي، وأضاف التقرير أن إسرائيل ستكون الدولة الأولى في الترتيب العالمي من حيث عدد المنشآت الاقتصادية التي ستنهار وتغلق أبوابها نتيجة للكورونا، يليها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 39 بالمئة، ثم هولندا وهونغ كونغ وبريطانيا بواقع 35 بالمئة، ثم ألمانيا بنسبة 15 بالمئة، والسويد بواقع 10 بالمئة[41].

دهمت حرب كورونا إسرائيل في لحظة بات واضحًا فيها عدم امتلاك الكيان استراتيجية شاملة للأمن القومي على الرغم من مصفوفة التهديدات التقليدية التي حددتها الدولة رسميًا عشية اندلاع الحرب.

وكانت الحكومة المؤقته برئاسة نتنياهو قد اعتمدت خطة إنعاش اقتصادي في نهاية شهر آذار/مارس الماضي بقيمة 80 مليار شيكل، إلا أن هذه الخطة قد لاقت رفضًا شديدًا من أصحاب المنشآت الاقتصادية المتضررة الذين نظموا احتجاجات عارمة في شوارع تل أبيب اتهموا فيها رئيس الوزراء بالفشل في مواجهة حرب الكورونا. وعلقت مراسلة الشؤون الاقتصادية في التلفزيون الإسرائيلي القناة 12، أن سبب هذه الاحتجاجات يعود إلى تدني سقف التسهيلات التي ستقدمها البنوك إلى المنشآت الاقتصادية، حيث لا يتجاوز هذا السقف نسبة 15 بالمئة من قيمة أصول المنشأة في حين بلغ سقف التسهيلات في ألمانيا 90 بالمئة، وبلغ في السويد 85 بالمئة، وإسبانيا 80 بالمئة وبلجيكا 77 بالمئة وبريطانيا 60 بالمئة[42].

أما حول التهديدات الجيوسياسية فتُستمد جلّها من الآثار المتوقع أن تخلّفها الحرب على الاقتصاد الأمريكي وتداعيات ذلك على الرعاية الأمريكية لإسرائيل، إذ من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأمريكي تراجعًا أو نموًا سلبيًا خلال العام الجاري، وتشير التنبؤات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد

(40) محمد محسن وتد، «بسبب كورونا: إسرائيل قد تعاني من أسوأ ركود اقتصادي منذ النكبة،» الجزيرة نت، 18 نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/2SwmhHx>

(41) Amalia Dwak, Israel Television, N12 live, Evening Main News Bulletin, 19 April 2020.

(42) Kern Marciano, Israel Television, N12 Live, Evening Main News Bulletin, 19 April 2020.

الأمريكي لن يتمكن من التعافي منها خلال العقد القادم، الأمر الذي سيترك آثارًا سلبية في الاقتصاد العالمي، ولا سيما في إسرائيل، حيث من المتوقع أن تشهد حقبة ما بعد الحرب تراجعًا في حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل وربما توقفها تمامًا[43].

ومن المتوقع كذلك أن تقلص إدارة الرئيس ترامب غير الناجحة للحرب من فرص فوزه بالانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر القادم، الأمر الذي سيحرم إسرائيل من دعم أمريكي غير مسبوق وصل إلى حد الشراكة، ولا سيما أن الحزب الديمقراطي يتبنى استراتيجيات مخالفة لاستراتيجية الرئيس ترامب في ما يخص الشرق الأوسط[44].

أما من حيث الفرص التي تضمنتها الحرب لإسرائيل فتتجلى في إجبارها الأحزاب السياسية الكبرى في إسرائيل، ولا سيما حزب الليكود وحزب أزرق أبيض، على تجميد ما بينهما من خلافات أدت إلى إنتاج حالة من الفراغ الحكومي منذ نيسان/ أبريل 2018؛ هذه الحالة التي منعت مؤسسات الدولة من العمل المنظم في مواجهة كورونا، حيث كانت هذه الأحزاب قد فشلت في تأمين أغلبية برلمانية تمكنها من تشكيل حكومة مستقرة، على الرغم من إجراء ثلاث جولات انتخابية عامة في أقل من سنة.

خاتمة

دهمت حرب كورونا إسرائيل في لحظة بات واضحًا فيها عدم امتلاك الكيان استراتيجية شاملة للأمن القومي على الرغم من مصفوفة التهديدات التقليدية التي حددتها الدولة رسميًا عشية اندلاع الحرب، الأمر الذي يستدل عليه من إشارة المؤسسات المتخصصة في الأمن القومي في إسرائيل باتهام قيادة الدولة بالفشل في توظيف ما تمتلكه الدولة من عناصر قوة في تحقيق إنجازات سياسية استراتيجية.

القيادة السياسية التي يهيمن عليها التيار النيوصهيوني تؤمن، من جهتها، أن الجدار الحديدي الذي دعا إليه جابوتنسكي في ثلاثينيات القرن الماضي قد اكتمل بناؤه، الأمر الذي يتجلى في تفوق إسرائيل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والاستخباري على معظم جيرانها من العرب.

وكان من اللافت للنظر تعالي الأصوات التي تقول بضعف القيادة، ولا سيما بعد ثبوت فشلها في مواجهة الموجة الثانية من حرب الكورونا على الجبهات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، إذ طالبت هذه الأصوات بفتح تحقيق رسمي في أسباب الفشل، ونادت بإحالة إدارة الحرب إلى الجيش

(43) Itai Brun and Yael Gat, «The Corona Crisis and Israel's National Security,» INSS Insight, no. 1274 - The Institute for National Security Studies (17 March 2020), <https://www.inss.org.il/publication/coronavirus-discussion/>.

(44) Alayna Treene and Barak Ravid, «Top 20 Dems Wouldn't Reverse Trump's Jerusalem Embassy Decision,» Axios, 15 July 2019, <https://bit.ly/3d5u4p7>, (visited at 19 April 2020).

مرددة شعار «دع الجيش ينتصر» متهمة القيادة بتفضيل المصالح السياسية لأشخاصها وأحزابها على مصالح الشعب الذي لم يعد يثق في قيادته.

وفي ضوء ذلك تشكك الدولة العميقة في إسرائيل في قدرة القيادة السياسية على التحرك السليم في مرحلة تحول النظام الدولي الجارية لجهة موضعة إسرائيل في المكان السليم، ولا سيما أن ركيزة الاعتماد على أمريكا كدولة عظمى راعية باتت مهددة بعد اندلاع الحرب.

القيادة السياسية التي يهيمن عليها التيار النيوصهيوني تؤمن، من جهتها، أن الجدار الحديدي الذي دعا إليه جابوتنسكي في ثلاثينيات القرن الماضي قد اكتمل بناؤه، الأمر الذي يتجلي في تفوق إسرائيل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي والاستخباري على معظم جيرانها من العرب، وهو ما يمكّن إسرائيل من إكمال ما عجزت الصهيونية الكلاسيكية عن تحقيقه في صناعة إسرائيل كدولة يهودية عام 1948.

يفسر ما سبق عدم إقامة هذا التيار أي وزن يذكر للأصوات التي تخرج من الدولة العميقة في إسرائيل محذرة من التهديدات والمخاطر التي تنطوي عليها حرب كورونا على إسرائيل ومستقبلها، حيث يؤمن هذا التيار أن التهديدات البعيدة المدى التي يحذر منها الآخرون، ليست أكثر من تهديدات نظرية مجردة يمكن لإسرائيل مواجتها والقضاء عليها اعتمادًا على قوتها الذاتية وتموضعها الجديد في المنطقة، الأمر الذي يسمح لهذا التيار برؤية أن حجم الفرص التي تنطوي عليها حرب كورونا أكبر من حجم ما تنطوي عليه من تهديدات □

فيروس كورونا والتحولات الجيوسياسية في العالم

المولدي بن علية(*)

باحث في الفلسفة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – تونس.

مقدّمة

لا شكّ في أنّ وباء فيروس كورونا أيقظ حالة غير مسبوقة من الفزع في العالم، وانكشفت من خلاله هشاشة العلاقات الاجتماعية والسياسية/الإقليمية في العالم في مواجهته، حتى صار الحديث عن إيقاظ سريع لعنصر الأنانية الذي يسكن داخل الإنسان، فتهاوت معها صنوف مهمّة من التضامن الإنساني التي كانت تمثّل النّواة الصلبة للجسم السياسي لأيّ مجتمع. وهذا الإيقاظ السريع كان يتحرّك بالوتيرة نفسها مع سرعة انتشار فيروس كورونا في عدد من دول العالم التي تبعد كثيرًا من الصين؛ البلد الذي انطلق منه هذا الوباء، حتى وصل إلى الجزء الآخر من الكرة الأرضية، ونقصد بذلك دول أمريكيا اللاتينية وحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدّ المنافس الاقتصادي والسياسي الأوّل للصين وأكثر دولة تتعامل معها اقتصاديًا. وهذا ما قد يفسّر الأعداد الكبيرة المُصابة بهذا الفيروس مقارنة بدول أخرى أقرب مسافة من الصين. لكنّ هذه الحالة من الهلع الجماعي ظهرت في أوروبا بصورة لافتة للانتباه أكثر من الصين، وخصوصًا في فرنسا وفي إسبانيا التي وصل عدد ضحايا فيروس كورونا فيها إلى 19130. أمّا إيطاليا فقد بلغ عدد الضحايا 21645 بحسب الإحصاءات المحيّنة بتاريخ 16 نيسان/أبريل 2020 [1].

لكنّ هذا الوباء المنتشر في جلّ دول العالم ـ ما عدا بعض الاستثناءات ـ اكتسح وبقوّة دولًا كانت وما زالت لها تأثير في الصراعات الإقليمية في العالم، وبخاصة في حقبة ما بعد ثورات الربيع العربي، وهي إيطاليا وفرنسا، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير في ما سيؤول إليه الأمر بعد انتهاء هذه الجائحة. فكيف نفهم مستقبل التحولات الجيوسياسية في العالم ما بعد وباء الكورونا؟

(*) البريد الإلكتروني: mouldibenalya@gmail.com.

(1) <https://www.worldometers.info/coronavirus/> (visiter le 16 avril 2020).

انطلاقًا من هذه الإشكالية الرئيسية سنحاول فهم هذه التحوّلات الكبرى وكيفية التعاطي مع الجائحة العالمية من وجهة نظر الفلسفة الاجتماعيّة من خلال إشكاليتين فرعيتين؛ حيث تتعلّق الأولى بفهم حالة الفزع والهلع الجماعيّ التي تمرّ بها كل من إسبانيا وفرنسا وبخاصّة إيطاليا، فمن المنطقي أن حالة الخوف تجاه الوباء لا يمكنها أن تتحوّل إلى حالة من الهلع الجماعيّ مع مجتمعات تعيش في ظلّ أنظمة متقدّمة تكنولوجيًا؛ إلا في حالات تفتقد فيها هذه المجتمعات العناصر الأساسية التي تقوم عليها الروابط الاجتماعية داخل المجتمع الواحد. فكيف نفهم إذًا هشاشة هذه الروابط الاجتماعية في المجتمعات الأوروبية حيث يمكن عَدُّ حالة الفزع والهلع الجماعية التي تشهدها الدول الأوروبية التي انتشر فيها هذا الوباء هي حالة منطقية قبل أن يأتي وباء يهدّد السير العادي للحياة اليومية؟ أمّا الإشكالية الفرعية الثانية فترتبط ببوادر وملامح إنشاء خارطة جيوسياسية جديدة وظّفت حالة التفكّك الجيوسياسي في المتروبول الغربي؛ لتوطيد علاقات تضامن سياسية وإقليميّة أخرى، ونقصد بذلك المبادرة الصينية لإغاثة الوضع الطبّي الكارثي الإيطالي أمام غلق الدول الأوروبية الأخرى حدودها مع إيطاليا. فكيف نفهم إذًا قدرة الوباء أو الطاعون على تشكيل علاقات جيوسياسسة جديدة من شأنها أن تعيد ترتيب موازين القوى في العالم؟

مدخل منهجي: من خلال رصد الممارسة السياسية للدول التي من المفترض ـ بحكم المشترك التاريخي ـ أن تكون أول من تتضامن مع إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وهي دول الاتحاد الأوروبي، سنحاول أن نبحث عن العنصر الذي يربط بين تفكّك الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الأوروبي الكلاسيكي، حيث يمثّل الهلع الجماعي أحد تجلّيات هذا التفكّك (وهذا الهلع الذي تمثّل فعليًا بالإسراع إلى شراء السلع الغذائية وتفشّي حمّى شراء «ورق التواليت» التي انتشرت في أوروبا والولايات المتّحدة، حيث فرغت الرفوف منها فجأة من دون معرفة السبب المباشر لذلك)، وبين التفكّك السياسي الذي يتجلّى في مدى تضامن دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الثلاث المتضرّرة من جائحة الوباء. وسنعتمد في هذا الإطار على دراسة عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي موريس غودلييه التي ترجمها أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية منير السعيداني وعنوانه «ما الصلات الاجتماعية التي تجعل من المجموعات والأفراد مجتمعًا؟» مع مقالٍ له باللغة الفرنسية «Que ce qui fait une société». وسنفهم من خلال هذين المقالين الأسباب العميقة لتفكّك المجتمعات الغربية مع كتابات أخرى معاصرة يمكنها أن تثري هذا النقاش لعالمي الاجتماع المعاصرين الفرنسي آلان تورين والبولندي زيغمونت باومان.

كما سنناقش في الجزء الثاني من هذه الورقة كيفيّة توظيف هذا التفكّك السياسي للكيان الغربيّ من جانب الصين مع حالة الوباء والهلع الجماعي الذي تعيشه الدول الثّلاث، وبخاصة إيطاليا، في توطيد علاقات التضامن مع هذه الدول لرسم خارطة علاقات سياسية جديدة في العالم لتحقيق مشروع طريق الحرير الصيني، حيث سنعتمد على الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو ودراسته حول الطاعون كإطار نظري لذلك.

يجدر بنا أن نحيط القارئ علمًا بالمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها بحثنا، وهي:

(1) الهلع الجماعي: يعَد نوعًا من الذعر الجماعي تجاه حالة انتشار الوباء، والمتمثّل بالإسراع في اقتناء وشراء كميات كبيرة من المواد الغذائية و«ورق التواليت» التي انتشرت في أوروبا

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أو هلع شراء المواد الغذائية و«ورق التواليت» والتكديس، كما يقول أستاذ الفلسفة في مانشستر ماثيو بارنر[2]. لسنا هنا بصدد الحديث عن مفهوم الهلع بالمعنى الذي عرّفه عالم الاجتماع الأمريكي أنتوني غيدنز («الهلع الأخلاقي»)، والمقتصر على «ردة فعل مجتمعيّة مفرطة إزاء مجموعة سلوكات أو نوع من السلوك الذي يُنظر إليه على أنه علامة على قلق اجتماعي وأخلاقي أعم وأوسع»[3] لأن المتسبّب في هذا الهلع ليست ظواهر اجتماعيّة، أو كما يقول: «مجموعة تقوم بتهديد القيم الأخلاقية المشتركة»[4]، بل نحن نتحدّث عن الهلع كنتاج لحالة وبائية تهدّد السّلم الاجتماعي والسياسي وتهدّد حياة أي متساكن على وجه الأرض لأن الوباء لا يستهدف غالبًا هويّات دون أخرى ولا يميّز بين الطبقات الاجتماعية. لكنّ المفهوم الذي وضعه أنتوني غيدنز في معجمه يشترك في أحد معانيه مع ظاهرة الهلع الاجتماعي من جرّاء الوباء، وهو المعنى المرتبط بالنتيجة التي ستفضي إليها حالة ما بعد الهلع الوبائي المتمثلة بتدخّل الدولة بإدخال تحويرات على المستوى السّياسي في المقام الأوّل وهنا يقول: «عندئذ يُبالغ في حجم التّهديد ويقع تبسيطه في وسائل الإعلام الجماهيريّ، الأمر الذي يؤدّي إلى تحسيس الجمهور بالموضوع ورفع درجة القلق. وتباعًا لذلك يؤدّي هذا إلى دعوات تنادي بالقيام بشيء ما، كما يحدث ضغط متصاعد على السلطات للقيام بفعل يتمثل عادة بتشريع جديد. يتواصل الهلع في بعض الحالات حتّى تنتهي دورة اهتمام وسائل الإعلام»[5].

(2) مفهوم التضامن: يُنسب هذا المفهوم في الحقل السوسيولوجي عادة إلى مؤسّس علم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم (1858ـ1917) في كتابه **في تقسيم العمل الاجتماعي**، حيث ميّز بين نمطين من التضامن، وهما: التضامن العضويّ والتضامن الآليّ، إذ يشبّه التضامن العضويّ «بالتعاون المنسجم في الجهاز العصبيّ للجسم»[6]، حيث ينظم هذا الجهاز مختلف وظائف الجسم بالطريقة التي تتناسق في كلٍّ واحد يحفظ تماسك الجسم الإنسانيّ. وهذا التكامل يقتضي الاختلاف ولا يقتضي التّشابه على خلاف التضامن الآليّ الذي «لا نسمّيه كذلك إلا لما فيه من شَبهٍ مع الانسجام الذي يجمع عناصر الأجسام الجامدة، بعضها إلى بعض، على خلاف ذلك الانسجام الذي يضمن وحدة الإنسجام الحيّة»[7]. كما أنّ التضامن العضويّ هو نتاج لتقسيم العمل الذي يعطي لكلّ عضو من أعضاء المجتمع وظيفته الخاصّة.

---

(2) Mathew Barnard, «Coronavirus: What Philosopher Kant Can Teach us about Panic Buying and Isolation Dodging,» *The Conversation* (22 Mars 2020).

(3) أنتوني غيدنز وفيليب صاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة محمود الذوادي (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، ص 295.

(4) المصدر نفسه، ص 297.

(5) المصدر نفسه، ص 297.

(6) Émile Durkheim, *De la division du travail social* (1893), col. Quadrige (Paris: Presses Universitaires de France, 2013), p. 120.

(7) Ibid., p. 122.

يشير دوركايم في تقسيم العمل الاجتماعي إلى نقطة مهمة تتعلّق بمنبع هذا التضامن في وعي الإنسان، إذ يقول : «إنّ في وعي كل منّا ـ على ما قلنا ـ وعيين: أحدهما مشترك بيننا وبين المجموعة التي نعيش فيها كلّها، وليس هو ما يمثّل ذواتنا بعينها (n'est pas nous-même) بل هو المجتمع الحيّ المؤثّر فينا، أمّا الوعي الثّاني فهو على العكس، لا يمثّل شيئًا آخر غيرنا، في ما لنا من خصائص شخصيّة ومتميّزة، أو في ما يجعل من كلّ منّا فردًا مستقلًا. وبهذا فإنّ التّضامن الذي يشتقّ من أوجه الشبه، يبلغ حدّه الأعلى عندما يكون الوعي المشترك مساويًا لوعينا الكلّي، وينطبق عليه في نقاطه كلّها»[8]. ويضيف دوركايم قائلًا «إنّ التضامن العضويّ لا يمكن أن ينمو إلّا بنسبة معاكسة لنموّ الشخصيّة»[9]. كما يشير إلى أنّ التّضامن السلبيّ هو التّضامن الآليّ لأنّه لا يحقّق الاندماج في المجتمع كوحدة كلّية قائمة على الاختلاف المتكامل، بينما التّضامن الإيجابي متمثّلٌ بالتّضامن العضويّ الذي يحمل في ذاته شروط إمكان إقامة مجتمع حديث.

(3) مفهوم الرابط الاجتماعي: يرى بيار إيف (1923ـ2006) (Pierre ـ Yves Cusset) في كتابه **الرّابط الاجتماعي** أنّ للرّابط الاجتماعي تعاريف متعدّدة أبسطها التّعريف الذي يرى أنّه «مجموع العلاقات التي تربطنا بالعائلة، الأصدقاء، الجيران... وصولًا إلى الميكانيزما الجماعيّة للتّضامن. مرورًا بالمعايير، والقواعد والقيم... التي تزوّدنا بالحدّ الأدنى لمعنى الجماعي»[10]. ترسم الرّابطة الاجتماعية مجموعة العلاقات التي توحّد الأفراد المنتمين إلى المجموعة الاجتماعيّة نفسها حيث تضع قواعد اجتماعيّة بين الأفراد أو المجموعات الاجتماعيّة المختلفة. كما تمثّل الرّوابط الاجتماعيّة عنصرًا مهمًّا في تحقيق تماسك الجسم الاجتماعيّ واندماج الأفراد فيه، إمّا من طريق تقاسم القيم المشتركة وإما من خلال الاعتراف الاجتماعيّ بالاختلافات عند إنشاء القواعد الاجتماعيّة. كما يمثّل الرّابط الاجتماعيّ عنصرًا جوهريًا للأفراد يستمدّون من خلاله هويتهم الاجتماعيّة.

(4) مفهوم الجيوسياسة: عرفت كلمة «الجيوسياسة» منذ نشأتها كمفهوم في آخر سنة من القرن التاسع عشر من جانب أستاذ العلوم السياسية السويدي رودولف كيلين (1864 ـ 1922) تطوّرات متعددة، حيث عرّف في البداية هذا المفهوم بأنه «علم الدولة ككائن جغرافي أو كعنصر في الفضاء: أي الدولة كبلد أو إقليم أو مجال أو، أكثر خصوصية. من زاوية العلوم السياسية، يلاحظ بشدة وحدة الدولة حيث يريد أن يساهم في فهم طبيعة الدولة»[11]، فالجيوسياسة بصفة عامة هي المعرفة التي تبحث في العوامل الجغرافية والاقتصادية والثقافية التي تؤثّر في سياسات الدول وفي العلاقات الدولية. فقد تطورت في مناهجها وفي الاختصاصات التي أصبحت تساهم في فهم العوامل التي تؤثر في سياسات الدول العلاقات الدولية. إذا اعترفنا بأن الدول كيانات عضوية متنافسة تنمو وتتدهور، تصبح الجيوسياسة هي الاختصاص الذي يهدف إلى دفع الدول إلى أقصى توسّعها ومنع انهيارها. لكن إلى جانب الجيوسياسة المتمحورة حول الدولة في علاقة بتراجع أو تطوّر نموّها يقترح فيليب

(8) Ibid.

(9) Ibid.

(10) Pierre-Yves Cusset, *Le Lien social* (Paris: Armand Colin, 2007), p. 5.

(11) Alexandre Defay, *La Géopolitique* (Paris: Presses Universitaires de France, 2005), p. 3.

مورو ديفارج، أستاذ العلوم السياسية الفرنسي المعاصر وخبير في العلاقات الدولية، مفهومًا آخر للجيوسياسة ترتسم من خلاله ملامح جيوسياسة معاصرة تتناول بالتحليل العناصر الميكروفيزيائية للمجتمع والدولة: المناطق والمدن والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المختلفة... هذه الجيوسياسة الصغيرة هي جزء من التطوّرات العالمية التي تؤثر في جميع الظواهر الاجتماعية»[12]. ويضيف: «في الجغرافيا السياسية الكلاسيكية، القضية المركزية هي الاستيلاء على الأراضي والدولة ذات السيادة هي الفاعل الوحيد. تثير البيئة كلًا من القضايا الجيوسياسية الجديدة (أي مستقبل لأمازون؟ وما هي منظمة نقل النفايات؟...) والجهات الفاعلة الجديدة (إضافة إلى الدول والشركات والمنظمات غير الحكومية...). لم يعد الأمر يتعلق فقط بتوزيع الحيازات الإقليمية، بل أيضًا القبض على التدفقات بجميع أنواعها، وتشكيلات القوى التي تنتج منها. (...) وهكذا يتم رسم الجغرافيا السياسية الكلية التي تكون أقل اهتمامًا بتقاسم المساحات من طريقة استخدامها، في إدارتها»[13].

بالرغم من تطوّر فكرة المجتمع الحديث في الحقبة ما بعد الاستعمارية ومحاولة جعله نموذجًا كونيًا [...] ومع تطوّر حاجات الفرد، يبقى الطاعون كظاهرة تاريخيّة معضلةً اجتماعيّة وسياسيّة، وبخاصّة في قدرته المستمرّة على تهديد كل أنواع التّضامن.

(5) الوباء والتّضامن الاجتماعي: تُعَد الحداثة كنموذج ثقافيّ خاص بالسّياق الأوروبي عنصرًا مهمًّا في تحويل العلاقات بين البشر من علاقات قرابة مبنية على التضامن الآلي (القبيلة والعشيرة...) إلى تضامن عضويّ (تضامن يفرضه تقسيم العمل داخل المصنع والتقسيم الاجتماعي للعمل خارج المصنع) الذي يجعل من الاختلاف الموجود بين أفراده عنصر تماسك للمجتمع، لأن المهمات والمسؤوليات المختلفة المُوكلة للأفراد تلبّي الحاجات المختلفة والجديدة بحسب كلام مؤسّس علم الاجتماع إيميل دوركايم وتصوّره. وهذا التصوّر هو بالأساس جاء كتلبية لحاجات تقسيم العمل الجديد الذي يخدم مصالح رأس المال والطبقة البرجوازية الأوروبيّة التي ساهمت بدورها في تحويل المجتمعات الأوروبيّة التي كانت تأخذ شكل المجتمع الإقطاعيّ إلى نموذج المجتمع الصناعيّ.

على الرغم من تطوّر فكرة المجتمع الحديث في الحقبة ما بعد الاستعمارية ومحاولة جعله نموذجًا كونيًا (صرنا نتحدث عن المجتمع الدوليّ والمجتمع المدنيّ الدولي والمواطنة العالميّة القائمة على حقوق الإنسان الكونيّة...) ومع تطوّر حاجات الفرد، يبقى الطاعون كظاهرة تاريخيّة معضلةً اجتماعيّة وسياسيّة، وبخاصّة في قدرته المستمرّة على تهديد كل أنواع التّضامن مهما كانت متانتها، والتشكيك في كلّ أنواع الانتماء(قبيلة، عشيرة، مجتمع حديث...) ما دامت كلّ هذه الانتماءات عاجزة عن السيطرة على الوضع الاستثنائي وغير متأهّبة له، مع تنشيط الأشكال الدينية

(12) Philippe Moreau Defarges, *Introduction à la géopolitique* (Paris: Ed. Seuil, 1994), p. 138.

(13) Ibid., p. 71.

للانتماء التي لا ترتبط بالطائفة أكثر من ارتباطها بفكرة الخلاص الفرديّ كشكل من أشكال الانتماء إلى الدين، بحكم أن الطاعون يحوّل فكرة الموت إلى قدرٍ ومصير يقترب من الإنسان ويسيطر عليه نفسيًّا تحت وقع سرعة انتشار المعلومات عبر وسائل وتقنيات الاتّصال الاجتماعيّ التي سَرّعت من انتشار المعلومات التي تُحصي عدد الموتى الذين لقوا حتفهم من جرّاء العدوى، فيتحوّل الخبر من عنصر تحذير إلى عنصر باعث على تنشيط طاقة الخوف في الإنسان حتّى من أقرب الناس إليه. وهذا الخوف يتجسّد في ضعف الثقة بسياسات الجمعنة (Collectivization) في حمايته من هذا الوباء على الرّغم من تطوّر هذه السّياسات تقنيًا واستراتيجيًا في توفير الموارد والوسائل الممكنة للبقاء، فيضعف بالتّالي إيمان الإنسان بقدرة العمل الإنساني على التفوّق على الأزمات الكارثيّة، فيتوجّه إلى العناصر ما فوق الإنسانيّة وهنا نعني الدين (على سبيل المثال، أشارت دراسة ميدانية عن سيكولوجيا الأوبئة، إلى تسجيل حالات تحول دينيّ بين المصابين بمرض الإيدز في التسعينيات)[14].

لكنّ وباء كورونا أعاد كذلك تنشيط أسئلة مهمّة في علاقة بالتوتّر الحاصل في السلوك الإنسانيّ وضعف ثقته بالمؤسسات التي من المفروض أن تكون مؤسّسات تسهر على سلامة صحتّه، فالخوف لا يتعلّق بالمصابين فقط، بل يشمل المجتمع كله، فهي حالة مرتبطة بسرعة انتشار الوباء، وانعدام القدرة على توقّع متى وكيف ينتهي، ولا يوجد سقف واضح أو يقين بظهور اللقاح. ويضاف إلى عدم اليقين وجهل المستقبل، عامل ثقة الشعوب في مؤسّسات دولها، حتى صار الناس يشكّكون في قدرة مؤسسات دولتهم على الحفاظ على بقائهم، وهو من شأنه أن يعطي الإنسان المشروعية لنفسه في الدفاع عن بقائه مهما كلّفه الأمر بعيدًا من حسابات الدولة والمجتمع. وهذا من شأنه أيضًا أن يطرح الأسئلة المتعلّقة بمشكل الطبيعة الإنسانية والوجود الإنساني في مركز القضايا اليوم، فهي من ضمن الأسئلة التي دائمًا ما يُعاد طرحها كلما تقدّم الإنسان في العلم وتطوّرت قناعته بأنّ العلم وحده قادرٌ على إخراجه من الحالة البربرية والوحشيّة (حالة الطبيعة الراجعة للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو والفيلسوف البريطاني توماس هوبز) وخصوصًا أنّ الإنسان لم يتخلّص بعد من النّزوع نحو غريزة البقاء الحيوانية التي تتعارض مع تفكيره في مستقبل الإنسانية، وكيفيّة المحافظة على كيان العالم الذي نعيشه للأجيال المقبلة (الهلع والجشع الذي أصاب النّاس في هذه الأيّام مع انتشار وباء الكورونا، والذي يتمظهر في اكتساح المغازات والمحال وأخذ كميّات هائلة من المواد الغذائية)، لكن الإنسان ـ بصفة عامّة وهذا يمكن إثباته بالرجوع إلى مضمون الخطاب الفلسفي لفلاسفة العقد الاجتماعي – لا يمكنه أن يحقّق أمنه الغذائي والصحّي والسّلامة من العدوّ الخارجيّ من دون «مجتمع» يعيش فيه ويطوّر من خلاله طرائق العيش التي من شأنها أن توفّر له وسائل الأمن والحماية الجسديّة من العدوّ الخارجيّ والداخليّ. لكن ألا يدفعنا هذا إلى طرح سؤال مهمّ في علاقة بمدى أهمّية انتماء الإنسان إلى المجتمعات الحديثة: كيف يمكن أن نفسّر أو حتّى نفهم العلاقة العكسيّة بين تطوّر أنواع الانتماء إلى ما يُسمّى المجتمع الدولي وتطوّر الوسائل التي توفّرها العولمة

(14) Anne-Cécile Bégot, «La Gestion spirituelle du VIH/sida: Parcours biographique et construction identitaire,» *Sciences sociale et santé*, vol. 22, no. 2 (juin 2004), pp. 42-60.

التي من شأنها أن تدافع عن حقوق الإنسان الكونية (حيث يفترض أن تكون أكثر متانة من الروابط الاجتماعية للمجتمع المحلي) وبين فقدان الإنسان الإحساس بقدرة الدولة أو المجتمع المحلي أو حتى المجتمع الدولي على الحفاظ على سلامته أمام هذا الوباء؟ (وهو ما بات واضحًا في علاقته بالدول الأوروبية التي انتشر فيها الوباء والسلوك السياسي بين دول الاتحاد حاليًا).

أولًا: أزمة الروابط الاجتماعية في المجتمعات الأوروبيّة والهلع الأوروبي

يناقش غودلييه[15] الموضوع المتعلّق بنوعية العلاقات التي تُؤسّس مجتمعًا، فهو يقول «وحدها العلاقات التي نسمّيها في الغرب سياسيّة - دينيّة لها القدرة على صنع مجتمعات على اعتبار أنّها تجمع عددًا من المجموعات الاجتماعيّة والأفراد، وتجعلهم متشاركي الوجود في ظلّ شكل من السيادة؛ مجموعات يستغلّون في انفصال أو بالاشتراك موارد الإقليم التّرابي الذي عليه تمارس تلك السيادة»[16]. يشير غودلييه هنا إلى العنصر الذي تتبلور من خلاله روابط اجتماعيّة يمكن أن ينشأ منها مجتمع، وهي روابط تتجاوز العلاقات الواقعيّة الأوليّة (القرابة العائلية أو عشائريّة...) وحتى الروابط الاجتماعية التي تخلفها العمليات الاقتصاديّة. إنّ وجود علاقات قرابيّة أو تحالفيّة حسب غودلييه (تتجاوز القرابة بالولاء بين العشائر مثلًا) أو اقتصاديّة أو غيرها لا يكفي للقول بوجود مجتمع، فمن الضروري أن يكون ثمّة رابطًا بين الأفراد والمجموعات يتجاوز العلاقات الواقعية الأوليّة (القرابة) والثانويّة (اقتصاد، ...) بحيث ينبني نوع من الوحدة المستقرّة إلى حدّ ما، وهو يرى أنّها لا يمكن أن تكون إلا من مدخل سياسيّ-دينيّ: سياسيّ في معنى إدارة العلاقات وإيجاد التراتيبات التدبيريّة الضروريّة لاشتغال الاجتماع الإنساني بوصفه وحدة مبنيّة وذات تراتب «هَرَميّ» محدّد وتقسيم معيّن للعمل وتوزيع للسّلطة على أقدار محدّدة، ودينيّ في معنى إضفاء شرعيّة رمزيّة-روحانيّة على ذلك السياسيّ، لأنّه لا يمكن أن يقوم ويتّصل ويمارس سيادته باسم المجتمع ككلّ من دون هالته المقدّسة تلك.

هنا جوهر الموضوع والنقطة المفصليّة التي يمكن من خلالها بلورة فهم دقيق لحالة الهلع والفزع في الدول الأوروبيّة؛ إذ لم تكن هذه الحالة سوى نتيجة منطقية لهشاشة الرّوابط الاجتماعيّة وفقدان البعد الرّوحي الذي تقوم عليه هذه الرّوابط، فالسلطة الروحيّة التي تنبثق من رحمها روابط بين الأفراد تتجاوز العلاقات الأوليّة (القرابة) والمادية (الاقتصادية وغيره...) فُقدت وانسحبت وتقلّص دورها الاجتماعي تقلّصًا كبيرًا (وتتجسّد أيضًا بضعف الحماسة الوطنية وبخاصة مع عولمة الاقتصاد) بحكم اكتساح البيروقراطية جلّ مجالات الحياة بالمعنى الذي نظّر له الفيلسوف الألماني ماكس فيبر (وهو يعني الالتزام بتطبيق القواعد المرتبطة بفنّ أو علم معيّن وتحييد الأخلاق

(15) Maurice Godelier, «Qu'est ce qui fait une société,» *Les Grands Dossiers des Sciences Humaines*, vol. 12, no. 5 (février 2007).

(16) موريس غودلييه، «ما الصلات الاجتماعية التي تجعل من عدد من المجموعات والأفراد مجتمعًا؟،» نقلها إلى العربية منير السعيداني، عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 6، العدد 22 (خريف 2017)، ص161.

بمعناها الإيتيقي من هذا الفنّ أو المجال) لا بالمعنى السياسي المتداول في لغة التخاطب اليومي. فيقول عالم الاجتماع البولندي زيغمونت بومان في تفسيره لهذه الظاهرة: «لقد تطلّبت البيروقراطيّة امتثالًا للقاعدة لا حكمًا أخلاقيًا، وواقع الأمر أن أخلاق الموظّف أعيد تعريفها باعتبارها طاعة الأوامر والاستعداد لإتقان العمل ـ مهما كانت طبيعة المهمّة المأمور بأدائها، ومهما كان تأثيرها في الأطراف المتضرّرة من الفعل البيروقراطي، فكانت البيروقراطية أداة لنزع المهارات الأخلاقية»[17].

وهذا التفكك الحاصل في المجتمعات الأوروبيّة يأخذ أشكاله القصوى بحسب كلام عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين «عندما تنقطع الصلة بين النّظام والفاعل، أي عندما ينعدم التطابق بين معنى المعيار بالنسبة إلى النظام ومعناه بالنسبة إلى الفاعل، إذّاك يتّخذ كل شيء معنى مزدوجًا ويريد الفرد أن يؤكّد ذاته بمعارضته لغة المجتمع»[18]. وهو ما ينتهي بنا إلى القول بأنّ هذا التفكّك هو بدوره نتيجة حتميّة «لانقطاع الرّابط الاجتماعي، فمجموعات القربى والجِوار، من العائلة إلى الأصحاب فالوسط المدرسيّ المهنيّ، تبدو في أزمة حيثما كانت، تاركةً الفرد، ولا سيما الفتى والمسنّ، الغريب أو المهاجر، بلا زوج ولا عائلة في حال من الوحدة تقوده إمّا إلى الاكتئاب وإمّا إلى البحث عن علاقات مصطنعة وخطرة، كتلك المجموعات التي يركّز زعماؤها تأثيرهم في القوّة والعدائية»[19]. وهذا النّوع من الاستقلال الذاتيّ للفرد يأتي على حساب التّماسك الكلّي للمجتمع، فهي نتاج منطقيّ للفردانيّة التي حلّت مكان المنفعة الاجتماعيّة والتي تجسّدت في عدد من المطالب التي تمثّلها الحركات الاجتماعيّة الجديدة والتي يتمّ الدفاع عنها وفق أفق جماعويّ، من الحركات النّسوية وحركات الدّفاع عن الحريّات الجنسيّة إلى حركات الدفاع عن مخاطر البيئة وبعض حركات مناهضة العنصريّة. وهذا ما أكّده في كثير من المرّات ألان تورين في كتابه نهاية المجتمع. فها هو عالم الاجتماع الأمريكي أنتوني غيدنز يعرّف الحركة الاجتماعية (لا مجرّد حركة احتجاجيّة) بأنّها «محاولة جماعيّة لتعزيز مصلحة عامّة أو تأمين هدف عامّ، وذلك في الغالب من خلال أفعال خارجة عن مجال المؤسّسات الرّسميّة السياسيّة الموجودة»[20]. ويقول أيضًا «تمثّل الحركات الاجتماعية محاولات جماعيّة لتغيير المجتمع»[21]، أي أنّ هذه الحركات تحمل رؤية أخرى مخالفة لنمط المجتمع الذي تعيش فيه ومن الصّعب جدًّا أن تتّحِدَ هذه الحركات الاجتماعيّة في رؤية واحدة بحكم أنّها تحمل رؤى اجتماعيّة متعارضة وغالبًا لا تشترك في الأفق نفسه.

لنعد إلى مسألة البيروقراطيّة والتكنولوجيا. فقد يجادل البعض بالقول بأنّ التكنولوجيا تساهم مساهمة فعّالة لتحقيق السعادة الإنسانيّة كغاية أخلاقيّة نظّر لها فلاسفة التنوير، لكن في حقيقة الأمر لم يكن هذا التطوّر التكنولوجي خادمًا للإنسانية ككلّ ولا خدمة للإنسان في جميع أبعاده

(17) زيجمونت باومان، **الخوف السائل**، ترجمة حجاج أبو جبر (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017)، ص 134.

(18) آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة جورج سليمان (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص118.

(19) المصدر نفسه، ص125.

(20) غيدنز وصاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ص346.

(21) المصدر نفسه، ص347.

بل خدمةً لمصلحة الأبعاد المادّية للإنسان وعلى حساب البعد الأخلاقيّ الذي لا يُلتفَتُ إليه إلّا إذا كان هذا التقدّم العلميّ التكنولوجيّ يحقّق نفعًا للرّغبات المادّية للإنسان والتي ستكون حتمًا على حساب الآخرين، وهو ما أشار إليه باومان في علاقة بضحايا إعصار كاترينا في الولايات المتحدة، فهو يقول: «إنّ من طالهم أشدّ الأذى من تلك الكارثة الطبيعية هم من كانوا بالفعل قبل أن يضربهم إعصار كاترينا ـ نفايات النّظام وفضلات التّحديث، إنّهم ضحايا حفظ النّظام والتقدّم الاقتصاديّ، وهما مشروعان بَشريان واضحان؛ فقبل أن يجد هؤلاء الضحايا أنفسهم في أدنى اهتمامات السلطات المسؤولة عن أمن المواطنين لزمن طويل، جرى نفيهم إلى هوامش اهتمام السلطات (وهوامش الأجندة السياسيّة)، التي كانت تعلن أنّ البحث عن السّعادة هو حقّ عالميّ، وأنّ مبدأ البقاء للأفضل هو الوسيلة الرئيسيّة لتحقيقه»[22]. وكما أن البيروقراطيّة التي هي من صلب الروح الحديثة حسب ماكس فيبر «في العصر الحديث الصلب قد حيّدت الآثار الأخلاقيّة للأفعال البشريّة، فإن التكنولوجيا المتحرّرة في أزمنتنا السائلة تفعل شيئًا مشابهًا عبر توفير المهدّئات والمسكّنات الأخلاقية»[23].

يفتح لنا كلام باومان أبوابًا كبيرة يمكن أن تيسّر لنا فهم أسباب صعود النّزعات العدميّة في أوروبا وتضخّم الأنا والتّمركز حول الذّات، التي لم تكن بحسب كلام عالم الاجتماع الأمريكي كريستوف لاش إلّا كنتاج لضعف الذّات الغربيّة في مواجهة نظام الحياة الحديثة التي تسيطر عليها العلاقات المهنيّة السطحيّة وفي بعض الأحيان أسيرة للتراتبيّة أو النفسيّة، حيث يشعر الإنسان فيها أنه مُتعاوض (Interchangeable)، يتحرّك في كون من اللامبالاة ومن العلاقات العابرة ومن الصّلات التجاريّة، حتّى عالمه الأسريّ يبدو له محطّمًا أو قابلًا للتّحطيم، «والعيش في الوقت الحالي هو الشّغف السّائد ـ أن تعيش لنفسك، وليس من أجل الأسلاف أو الأجيال القادمة»[24].

لكنّ باومان يشير إلى نقطة مهمّة مقترنة بتضخّم حالة الخوف وهي قدرة التكنولوجيا «على حيْد الفعل الاجتماعي وإخراجه من القانون الأخلاقيّ» التي عدّها باومان امتدادًا منطقيًّا للعلاقة بين البيروقراطيّة والبعد الإيتيقيّ للإنسان، «وذلك بالتّهوين من أهمّية المعايير الأخلاقيّة أو كلّما أمكن استئصال تلك المعايير تمامًا من تقويم استحباب الأفعال البشريّة (أو جوازها)، بحيث ينتهي المطاف بتجريد النفس البشريّة الفرديّة الفاعلة من حِسّها الأخلاقي وقمع باعثها الأخلاقي»[25]. فكلّما حُيِّد الحسّ الأخلاقيّ من الفعل الاجتماعيّ والسياسيّ الذي أصبحت التكنولوجيا فيه مسيطرة ومهيمنة كليًّا ـ أصبحت قدرة الإنسان على مواجهة الأخطار التي تواجه البشريّة مواجهة مباشرة تقلّ وتضعف، وفي هذه اللّحظة بالتحديد يتضخّم الخوف ويتحوّل من حالة فرديّة إلى حالة من الهلع الجماعيّ وقابلة للفهم أكثر من ذي قبل، لأنّنا أصبحنا نواجه (وبخاصة في علاقة بفيروس كورونا) الآن فيروس لا نستطيع اكتشاف العدوى منه إلا بعد أربع عشرة يومًا. فالبشريّة الآن تخوض حربًا مع عدوّ لامرئيّ لا تظهر أعراضه إلا بعد أربعة عشر يومًا، كما أنّ هذا الفيروس لم

(22) باومان، **الخوف السائل**، ص 110.

(23) المصدر نفسه، ص 123.

(24) Christopher Lasch, *The Culture of Narcissism American Life in an Age of Diminishing Expectations* (New York: W. W. Norton, 1991), p. 5.

(25) باومان، المصدر نفسه، ص 133.

تُعرَف طرائق عدواه إلا بعد انتشاره عالميًا، حيث تبيّن في الأسابيع الفارطة بشكل متأخّر أنّه قابل للعدوى حتى بمجرّد لمس أشياء قد لمسها المصاب بهذا الفيروس.

لكن، في مقابل فقدان أو تقلّص الرّوح التي توحّد المجتمعات الأوروبيّة وهيمنة البيروقراطيّة في العلاقات الاجتماعيّة، واللذين يمكن عدهما سببين كافيين في حدّ ذاتهما لظهور حالة من الهلع وفقدان السيطرة في الدول الأوروبيّة التي انتشر فيها الفيروس بكثرة أمام مواجهة عدوّ فيروسيّ غير مرئيّ، نجد أنّ الصّين الدولة الأولى التي خرج منها هذا الفيروس متسلّلًا من إحدى مدنها وهي ووهان حيث تجاوزت الصّين بسرعة حالة الهلع بحكم تجاربها مع حالات وبائية قديمة، وبفعل مركزيّة السلطة السياسيّة فيها التي تملك صلاحيات كبيرة (وجوب دخول التّجمعات السكانيّة والمناطق الصناعيّة مصحوبًا بتأشيرات وتطبيق القانون بصرامة. هذا قبل الوباء، أمّا أوّل انتشاره في مدينة ووهان فقد أُصدر منشور يمنع الخروج من البيت ولا يسمح بالتسوّق إلا لفرد واحد من كل عائلة)، حيث اجتمع الرئيس الصيني مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعيّ الصّيني لمناقشة التحدّيات التي تواجهها البلاد نتيجة انتشار الفيروس وخطورته. يوم 24 كانون الثاني/ يناير 2020 قال الرئيس الصّيني: «في ظلّ الوضع الجديد المتمثّل بالانتشار السّريع لوباء الالتهاب الرئويّ الجديد، فمن الضروريّ تعزيز دور القيادة المركزيّة للحزب في محاولة لوضع حلول لإدارة الأزمة». وعلى الرغم من الهزّات الكبرى التي واجهتها الصّين تاريخيًّا من الثّورة الماويّة إلى يومنا هذا على الأقلّ، فإنّ الصّين لم تتخلّ عن العناصر الصلبة لثقافتها المحلّية، فحتى الثّورة الماويّة كانت ثورة شعبيّة حافظت على منطقها الداخليّ المتمثّل بالثقافة الكونفوشيّة وبثقافة الفلاحين الذين كانوا مقصيين قبل ثورة 1949.

فقد تناولت المؤلفة هيلدا هاخوم في كتابها عن تاريخ الصين، الثورةَ الثقافية البروليتارية لعام 1949، التي لم تكن ثورةً ضد التراث الثقافي الصيني أو ثورةً تضع نفسها كمقابل لها، فهي تقول بأن «التعليم في الصين هو امتداد للتراث الثقافي الصيني وردّ فعل تجاهه أيضًا. وبالمثل فهو تكيّف للتقدّم التقني الغربي وردّ فعل تجاهه في ذات الوقت»[26]. وتقصد هنا بأن التعليم هو امتداد للتراث الصيني ورد فعل تجاه جزء من التراث الصيني المرتبط باستغلال «الكومنتانغ» المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية والتي قامت ثورة 1949 ضدهم. كما يوضّح روبرت يونغ هذه النقطة وبخاصة في علاقة الثقافة الصينية في عمقها الشعبي بتصوّر ماو تسي تونغ للثورة في كتابه **ما بعد الكولونيالية: مدخل تاريخي**، حيث يقول: «فعلى العكس من ستالين، آمن ماو بعفوية الجماهير، وأكّد مقدرتها على تحويل ضعفها إلى قوة، وجادل في أن الفلاحين يمتلكون أشكالًا من المعرفة لا يمكن أن يبلغها المثقفون. لقد كانت نظريته في «الخط الجماهيري» (Masse Line) تمثل امتدادًا لإيمانه الأساسي بضرورة إدماج مشاركة الشعب في السيرورة السياسية، وفي الوقت نفسه، كان الخط الجماهيري حول الوصول إلى الجماهير، وحشدها، وترجمة أفكار الحزب إلى أفعال الجماهير، وجعل الحزب مستجيبًا لمساهمات الشعب. ولقد كان هذا التشديد على المشاركة

(26) هيلدا هوخام، **تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين**، ترجمة أشرف محمد كيلاني، (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2002)، ص 370.

الفاعلة للشعب جذابًا بصورة خاصة في سياق الانحدار الروسي إلى البيروقراطية والنخب الحزبية البعيدة من مشاقّ الحياة اليومية. فكان أحد المظاهر الأكثر ثورية لدى ماو، التي لا تزال خاضعة للاستنكارات الرجعية، هو إيمانه بثقافة الناس العاديين (Ordinary People)»[27].

تجدر الإشارة إلى أنّ الصّين في هذه الحقبة العصيبة لم يمرّ عليها عيد السّنة القمريّة وبداية السنة الصّينية الجديدة ـ سنة الفأر إلّا بالاحتفالات. فقد أظهرت أشرطة مصوّرة في مواقع التّواصل الاجتماعيّ هتافات من شبابيك شقق في مدينة ووهان يهتفون «ووهان جيايو» أي حافظي على قوّتك وواصلي مسيرتك يا ووهان[28] (لا شك في أن الصين دولة تُحكم السيطرة التكنولوجية على مواطنيها عبر آليات رقابة متطوّرة، لكن حالة الهلع الجماعي لم توجد فيها بصورة كبيرة كما وُجدت في الولايات المتحدة وفي دول أوروبية).

ثانيًا: الطاعون كأداة للتّغيير من البيوسياسة إلى الجيوسياسة

كنّا قد تحدّثنا عن العوامل الداخليّة لتفكّك المجتمعات الأوروبيّة، والآن سنتطرّق في بحثنا إلى مسألة العوامل الخارجيّة التي هي امتداد للتفكّك المجتمعي، حيث قضت على التّضامن السياسيّ في الظّرف الطارئ الحالي الذي تمرّ به إيطاليا على وجه الخصوص، وهو ما جعل من الطاعون فرصة تاريخيّة لإعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية المستقبليّة في العالم بالنسبة إلى الصّين.

في ضوء ما ذكرنا، وإضافة الى كون الأوبئة دائمًا تحدث تغييرات على مستوى البنية الديمغرافيّة للدول أو للعالم (تغييرات في العالم أو فقط في بعض الدول يبقى رهين مدى اتّساع هذا الفيروس). وهذا الوباء بالتّحديد يستهدف الطبقة المُسنّة في المجتمعات، فنسبة كبار السنّ الذين بلغوا ستّين عامًا وما فوق سنة 2017 في الصّين بلغت 17.3 بالمئة ومن المتوقّع أنّها ستصل سنة 2050 إلى 34.9 بالمئة، وهي الفئة التي تموت حاليًا من جرّاء الفيروس. أمّا نسبة كبار السنّ الذين تفوق أعمارهم 62 عامًا في إيطاليا فتمثّل حاليًا 21 بالمئة، وهي التي يستهدفها الفيروس. وإلى حدود يوم الخميس 16 نيسان/أبريل 2020 بلغت حالات الوفيات 21645. الأمر نفسه في إسبانيا، فقد أكّد تقرير سنة 2015 الصّادر من المفوضيّة الأوروبيّة في شهر نيسان/أبريل أن دول الاتحاد الأوروبي تواجه تحدّيات كبيرة ورئيسة تتمثّل بزيادة عدد السكان المسنّين ونقص حالات إنجاب الأطفال. وبحسب التقرير الذي نشره الراديو السويدي[29] فقد تناقص عدد السكان في إسبانيا لأوّل مرّة في العصر الحديث، وانخفضت نسبة إنجاب الأطفال إلى مستويات قياسيّة

---

(27) Robert J. C. Young, *Postcolonialism and Historical Introduction* (Malden, MA: Wiley Blackwell Publishing, 2001), p. 185.

(28) لمزيد من الاطلاع على تجارب تضامن وتطوّع في الصين وبخاصة مدينة ووهوان، انظر: «كيف حافظ المتطوعون على السير العادي لمدينة ووهان خلال إغلاقها لمدة 76 يومًا؟،» cgtn arabic، نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/352pAvZ>

(29) «زيادة نسبة كبار السن بين سكان أوروبا،» **الكومبس** (ستوكهولم)، 1 أيار/مايو 2015، <https://bit.ly/3j4Jw6m>.

مقارنة بالدول الإسكندنافيّة. فالأزمة الماليّة التي شهدتها إسبانيا سنة 2008 أدّت إلى فقدان نحو نصف مليون إسباني بسبب هجرتهم إلى دول أخرى، حيث غادر الكثير البلاد بعد عام 2008 عندما ارتفعت معدلات البطالة وتباطأت مستويات البناء وتواصلت إلى اليوم. وإلى حدود الخميس 16 نيسان/أبريل 2020 بلغ عدد الوفيات من جرّاء فيروس كورونا في إسبانيا 19130، كما سجّلت فرنسا تزايدًا في عدد الوفيات إلى حدود 17167، فالكلّ يعلم أزمة الصناديق الاجتماعيّة التي واجهتها الدولة سنة 2017 ونتج منها حركة السترات الصفر. ومن الواضح جدًّا أن هذا الوباء ستكون له تغييرات لا على مستوى البنية الديمغرافيّة لهذه الدول الأوروبيّة فقط، بل حتّى على المستوى الاقتصاديّ أيضًا في علاقة بالكساد الاقتصادي الذي يشهده العالم الآن في مراحله الأولى وفي علاقة بالتغيّر الديمغرافي السائر نحو التوازن في النسب بين نسبة الشباب ونسبة الكهول (التي تكلّف دولها عبء أموال الصناديق الاجتماعية) الذي ستشهده كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا بفعل الوباء.

هذا على المستوى الكمّي، أمّا على المستوى الكيفيّ، فيمكننا فهمه انطلاقًا من دراسة ميشيل فوكو لظاهرة الطاعون في كتابه **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**، الذي تناول فيه التّاريخ السياسيّ للمؤسّسات الحديثة (منها مؤسّسة العيادة) وعلاقة السّلطة بتغيير مضمون هذه المؤسّسات بتدخّل الدولة في إطار صراعها مع الكنيسة وجزء من الفضاء الاجتماعيّ، فالعيادة لها مضمون أبعد من المضمون العلاجيّ والاستشفائيّ، فهي تتبع سياسة الإقصاء الاجتماعيّ من خلال التّماثل بين الجشع والعجوز والمومس والعاق والغبيّ والضّال والمجرم والمتشرّد والوقح والمتسوّل، وذلك بحسب الدراسة الأركيولوجية التي قام بها فوكو على الممارسات الطبية بين القرن الخامس عشر إلى حدود القرن التّاسع عشر في فرنسا.

فمن خلال الإجابة عن سؤال كيف تشكّلت النّظرة العياديّة داخل النّظرة الطبيّة؟ يحاول فوكو استدعاء كلّ المراسيم التي أصدرها الملك في القرن السابع عشر، والتّشريعات التي أصدرها البرلمان التي ساهمت في إنشاء دُور الحجر والمستشفيات عبر تدابير وإجراءات يسميها فوكو السّياسات الصحيّة التي تسعى لدولنة (احتكار الدولة) الجسد والصّحة من خلال نزع الطابع الفرديّ والعائليّ للعلاج، إضافة إلى سعيها في إطار صراعها مع الكنيسة، لعلمنة الصّحة عن طريق نزع الطابع الدّيني عن الممارسة العلاجيّة. وهذا التّحول يمثّل مضمون ما يسميه فوكو «الانقلاب الكبير»[30]، الذي يتمثّل بتغيير الوظيفة الكبرى للمستشفى العام من الاعتقال (اعتقال المجانين وكل المصابين بالأمراض العقليّة) إلى الإصلاح والعلاج والعقاب، وبخاصّة أن ما كان يُعرض على المستشفى العام من مصابين بأمراض تناسليّة لم يعالجوا وإنّما عُرضوا على الأطباء من أجل «تقويم سلوكهم أوّلًا، ثم معاقبتهم ثانيًا، وهو أمر تشهد عليه تذكرة إرسالهم. ولم يكن المصابون بالأمراض التناسليّة

(30) ميشل فوكو، **تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي**، ترجمه إلى العربية سعيد بنكراد (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص.107.

في الأصل يعاملون معاملة تختلف عن تلك الخاصّة بالمصابين بالأوبئة من قبيل الجوع والطّاعون والجروح الأخرى»[31].

وهذا الأمر يستدعي الانتباه، وبخاصّة في علاقة كلام ميشيل فوكو بتطوّر العلاقة بين الطبيب والمريض، والسّلطة الرّمزية التي أصبحت لدى الطبيب والمتعلّقة بمدى قدرته على التدخّل في تفاصيل حياة المريض وإقصائه لمؤسسات أخرى (كالكنيسة مثلًا) قد تتدخّل في «نظام حياة» المريض المتعلّق بجسده. لذلك فإن ثقافة المجتمعات يمكن أن يتغيّر براماتراتها (les paramètres) من خلال تغييرات بنيويّة تستهدف المؤسّسات التي تمتلك سلطة رمزيّة على الإنسان، وإعطاء هذه المؤسّسة (الطبيب/المستشفى) سلطة رمزيّة أوسع باستغلال وتوظيف مثل هذه الحالات الاستثنائيّة الكبرى التي تتكثّف في حالة الوباء وخصوصًا في المرحلة التي يتحوّل فيها الوباء إلى ظاهرة مُعولمة مثل ما يشهده العالم الآن. فحينما تُعمّم حالة من الهلع الجماعيّ توفّر الدولة مؤسّسات بديلة تثبت بالتّجربة للنّاس حالات تمّت معالجتها بنجاح وتقنعهم بأنّ هذه المؤسّسات التي بيد الدولة هي التي ستتكفّل بحماية النّاس فيرتفع حينها منسوب الثقة؛ فعلى قدر ما تسيطر هذه المؤسّسة على انتشار هذا الوباء مع أجهزة الدولة الأخرى تزيد ثقة المواطن بمؤسّسات دولته، وتصبح الدولة في حالة الاستثناء أكثر أريحيّة في بسط نفوذها، وهو ما يمكن تسميته البعد البيوسياسي (Bio_politic) للسلطة أي السيطرة السياسية على الجسد بآليات السلطة، حيث تمثل الأمثلة التي نجحت فيها الدولة في السيطرة على الوباء أمثلة على نجاح السلطة في التغلّب على المرض الذي يمكن أن يتسلّط على أجساد الناس فتتحوّل السلطة السياسية إلى سلطة جديرة بالاتّباع فتسهل حينها عملية السيطرة السياسية على الجسد.

لكن في الحالات التي انتشر فيها الوباء وتفاقم عدد المصابين به نجد أن حالة الهلع الجماعي والجشع استشرت بين المواطنين (إيطاليا وصربيا وإيران وفرنسا وإسبانيا) وازدادت وتيرة التخوف من الوضع في الخطاب السياسي ووصل الأمر حتّى في خطاب رئيس صربيا الذي حمّل المسؤوليّة للاتحاد الأوروبيّ الذي تنصّل من مهمات مساعدة صربيا وأغلق الحدود أمامها، ولم تجد سوى الصّين التي قدّمت يد العون. ورأى رئيس صربيا أنّه من الآن فصاعدًا لا يمكن اعتبار رئيس الصّين مجرّد حليف استراتيجيّ، بل هو بمثابة الأخ بحسب تعبيره في خطابه يوم 18 آذار/مارس 2020. كما أنّ إيطاليا أعربت عن شكرها لتوفير الصّين عددًا من الكمامات وأجهزة التنفّس بعد أن أغلقت الهند وتركيا ورومانيا حدودها مع إيطاليا ماعدا روسيا التي ساعدت إيطاليا منذ تفشي الوباء فيها بحثًا عن مساندة لرفع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منذ سنة 2014. فحالة الهلع الجماعي تحولت من أحد تمظهرات التفكّك المجتمعي (ومن ثمّ إعادة هيكلتها من جانب مؤسسات الدولة) مع وجود بعض محاولات التّضامن الداخلي التي لا يمكن إنكارها إلى أحد تمظهرات التفكّك السياسي، لأنّ في حقيقة الأمر، وحتّى إن كانت السياسة قائمة على مجموعة مصالح مشتركة فهي يمكنها أن تعكس مدى تماسك الرّوح الغربية من عدمها؛ وبخاصّة في الحالات الكارثيّة التي تستوجب تضامنًا سياسيًّا لإنقاذ الأمر (إيطاليا لا تمثّل مجرّد دولة في أوروبا بل

(31) المصدر نفسه، ص.108

هي تاريخيًا تمثّل الرّوح الغربية لأوروبا الحديثة وهي أيضًا الدولة التي تحمي أوروبا من فائض المهاجرين الأفارقة).

من المعلوم أنّ انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والصّراع الذي جدّ في أواخر سنة 2019 بين إيطاليا وفرنسا وارتفاع وتيرة التوتّر في الخطاب السياسيّ بين رئيسي الدولتين (من جرّاء عدم تعاون الجانب الفرنسي مع الجانب الإيطالي في الحدّ من قدوم المهاجرين غير الشرعيين) وكذلك وضعية الدّيون الضخمة المتراكمة والمتخلّدة في ذمّة دول الاتحاد الأوروبي والتي يقرضها البنك الأوروبي مع حالة العجز الاقتصاديّ في اليونان والأزمة الإقتصاديّة في بريطانيا، إضافةً إلى اكتساح التّنين الصّيني الأسواق الأوروبية وشرائه بعض الموانئ في اليونان وإيطاليا لإكمال مشروع خطّ الحرير الصّيني التجاريّ، إضافة أيضًا إلى عجز الصناديق الاجتماعيّة في كلّ من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وبخاصة غياب العنصر الروحي الجامع للمصير الأوروبي على مستوى الخطاب السياسي... هذه الأسباب وغيرها حالت دون إمكان التّضامن الأوروبي في حالة الوباء حيث أصبحت كل دولة أوروبيّة أكثر انغلاقًا على نفسها، وتأخذ أكثر ما يمكن من أساليب الوقاية لسكانها قبل أن تعير الاهتمام الكافي لما يحدث لجيرانها.

لقد تحدّثنا في العنصر الأوّل والثّاني عن سيرورة تفكّك المجتمعات الغربيّة. هذا التفكّك الذي شهدته المجتمعات الأوروبيّة ما بعد الدولة الأمّة وزمن قيام العولمة، تحوّل إلى تفكّك على المستوى السياسيّ بحكم فقدان هذه المجتمعات الرّوح الجامعة المشتركة بين الدول الأوروبيّة وتبخّر طموح المواطنة الأوروبية التي تؤكد أدبيات الاتحاد الأوروبي أنها من ضمن أهدافه الرئيسية، فهذه الرّوح تمثّل – أساسًا ـ العنصر الثقافيّ المشترك بحكم انتمائها إلى نفس مصادر الذّات الأوروبيّة التي تبلورت على أيدي فلاسفة التّنوير الأوروبي. كما أنّ هذا التفكّك الذي أضحى واضحًا على لسان من يمثّلون هذه المجتمعات سياسيًا، وأقصد بذلك رؤساء الدول على مستوى الخطاب السياسيّ (الشّجار بين رئيس إيطاليا وفرنسا منذ سنة 2019) ودمّر جزءًا كبيرًا من سردية المصير المشترك الأوروبي، وهو ما فسح المجال أمام كل من أمريكيا والصين في مراحل مختلفة لاختراق سيادة الاتحاد الأوروبي أكثر من مرة حينما يتمّ تجاوز الاتحاد الأوروبي في مجال المعاملات الاقتصاديّة مع الصّين والمعاملات العسكريّة مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

يعلمّنا الدرس الفوكوي كيف نفهم أنّ البيوسياسة هي شكل من أشكال الهيمنة الدولاتيّة على الإنسان، وهي تؤسّس لتقلّص التّضامن الجماعوي أو احتوائه من طرف الدولة ومن خلال نموذج ثقافيّ تدمج فيه الدولة كل الأفراد، ويتمّ المحافظة على استدامة هذا الاحتواء عبر أداتين تحتكرهما الدولة وهما السلطة الانضباطيّة والسّلطة الرقابيّة. لكن الدّرس الكورونيّ الحاليّ يعلّمنا كيف يتمّ تحويل حالة الفزع أو الهلع الجماعيّ إلى فرصة تاريخيّة تقتطفها دولٌ بعينها، فتشكّل من خلالها علاقات تضامن من شأنها أن تعيد رسم مستقبل الخارطة السياسيّة المقبلة، وذلك حينما تغتنم الصين وتستثمر حالة العطالة الحاليّة لدول الاتحاد الأوروبي التي لم تكن إلا نتاجًا منطقيًّا لكلّ ما حدث في السنوات العشر الأخيرة التي أتينا على ذكر بضع منها في الفقرات السابقة. وهذه الأرضيّة الملائمة التي وجدتها الصّين من شأنها أن تعطيها فرصة إضافيّة لمزيد من توطيد العلاقات الاقتصاديّة والتبادلات التجاريّة والتكنولوجيا بينها وبين الدول المتضرّرة من انتشار وباء

الكورونا، فتظهر الصين كدولة مُنقذة وكأكبر المستفيدين استراتيجيًّا في ما بعد الحرب الوبائيّة من حالة الهلع الجماعي الأوروبية التي انتقلت إلى هلع سياسيّ، وبخاصّة حينما أُغلقت الحدود أمام إيطاليا من جانب كلّ الدول وعلى رأسها بلدان الاتحاد الأوروبي، فرحّبت إيطاليا وصربيا وإسبانيا بالمساعدات الصّينية وثمّنت تضامنها. هنا يتحوّل الوباء من ظاهرة بيوسياسيّة لهيمنة السلطة السياسيّة للدولة على الأفراد (كما يتناولها الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو) إلى ظاهرة جيوسياسيّة تهيّئ الأرضيّة الملائمة لهيمنة دولٍ على دولٍ أخرى بتعبيد الطّريق لعلاقات سياسيّة مستقبليّة ربّما قد تُحدث تحويرًا في تركيبة الدول التي ستتحكّم في السياسات الاقتصادية في العالم. لكن ما مدى تأثير هذه التحوّلات في الخارطة الجيوسياسيّة وفي الحرب غير المعلنة بين الصّين والولايات المتّحدة الأمريكيّة؟

ثالثًا: الوباء والحرب الصينية ـ الأمريكية على النظام العالمي الجديد

لا يمكن عَدُّ المجتمعات التي لم ينتشر فيها الوباء، أو التي لم ينتشر فيها إلّا بشكل متأخّر، حيث وجدت متّسعًا من الوقت لتفادي مشكل الانتشار، مادّة خامًا لفهم منسوب الثقة الذي يُوكله المواطن للدولة وللمجتمع الدوليّ (متمثّلًا بالاتحاد الأوروبي أو المنظّمات العالميّة التي لم تستطع تقديم شيء كبير في هذه اللّحظات الحرجة). بل إنّ نقاشنا يستهدف الدول التي انتشر فيها الوباء أكثر فأكثر وسقط فيها عدد كبير من الضحايا بالنّسبة إلى عدد السكان، ونقصد بذلك إيطاليا وإسبانيا والصّين وصربيا وإيران وفرنسا. فعلى الرغم من قدرة الصّين على السيطرة على الوضع منذ يوم 18 آذار/مارس 2020 إلّا أنّ عدد الضحايا في إسبانيا وإيطاليا يتزايد والمجتمع الدوليّ والاتحاد الأوروبي لم يفعلا شيئًا في مستوى الحدث الكارثيّ سوى إغلاق الحدود على هذه الدول التي عدّوها بؤرًا لانتشار عدوى الفيروس.

فحين كانت الصّحف العالميّة تناقش القوّة أو الضعف الهيكليّ للمؤسّسات الصحيّة في إيطاليا تحوّل النقاش منذ الأيّام الأولى للنصف الثّاني من شهر آذار/مارس 2020 إلى نقاش حول قوة أو ضعف التّضامن الدوليّ مع الدول التي أصبح فيها الوباء يهدّد الأمن الاقتصادي والأمن الصحيّ للمواطنين، حتى تطوّر النقاش حول قوّة الصين كدولة استطاعت السيطرة على الوباء داخلها واستطاعت توفير خلايا طبيّة سافرت لمساعدة البلدان الموبوءة مع توفير المعدّات الطبيّة اللازمة لهذه البلدان للحدّ من انتشار هذا الفيروس، بالتزامن مع صمت كلّي للرجل الأبيض الذي دائمًا ما يقدّم نفسه منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 على أنّه الرّجل الشرطيّ الذي يسهر دائمًا على حماية الأمن العالميّ والمحافظة على السّلام في العالم. فاكتفى دونالد ترامب يوم 18 آذار/مارس 2020 في تصريح صحافيّ بالقول إن العالم يدفع «غاليًا ثمن» بطء الصّين في تقديم معلومات حول كورونا المستجدّ، وأنّه «كان سيكون أفضل كثيرًا لو علمنا كلّ ذلك قبل أشهر، كان بالإمكان احتواؤه في منطقة في الصين التي انطلق (الفيروس) منها». إلى جانب ذلك اكتفى الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش الخميس 19 آذار/مارس 2020 بالتّحذير وقال «إنّ أرواح

«الملايين» في خطر إذا لم يُبدِ العالم تضامنًا، وخصوصًا مع الدول الأشدّ فقرًا، في مكافحة تفشّي فيروس كورونا المستجدّ»، ونبّه في الوقت نفسه من «اللجوء إلى الحمائيّة».

في السنوات العشر الأخيرة تطوّر الاقتصاد الصّيني على نحوٍ سريع ولافت للانتباه، حتّى أصبحت الصّين في صدارة الدول على المستوى الاقتصاديّ بأقوى ناتج محليّ إجماليّ (GDP) في العالم بعد الولايات المتّحدة (بحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2018 الذي يحتوي على قائمة الدول بحسب الناتج المحلي الإجمالي)، وأصبحت الشركات الصّينية من أكبر الشركات المصدّرة للتكنولوجيا الحديثة في العالم (وتملك تكنولوجيا الجيل الخامس (5G) التي ستكون شعار الثّورة التّكنولوجيّة المقبلة)، وهذا ما جعل اقتصادها مفتوحًا على العالم. فمن ضمن الأسباب الرئيسيّة التي ساعدت على انتشار وباء الكورونا، أوّلًا، المركزة المفرطة لنظام الحوكمة العموميّ الذي يسلب السلطات المحليّة حرية أخذ المبادرة والقرارات السّريعة مع صعوبة تمرير المعلومة بسرعة من المؤسّسات المحليّة إلى الإدارة المركزيّة، واحتكار قنوات نقل المعلومة من جانب السلطة المركزيّة (كلام أستاذ علم الاجتماع الصيني «قواغنتشو»)[32]. وثانيًا، انفتاح السّوق الصّينية واكتساح البضائع الصّينية الأسواق العالميّة وبخاصّة الأوروبيّة. لكن دعنا نفهم جيّدًا الصّمت المطبق للمنظّمات العالمية التي من شأنها أن تتدخّل وتساعد الدول الموبوءة بعيدًا من تحميل المسؤوليّة للدولة الصّينية في تحويل هذا الوباء وتصديره للعالم. كيف نفهم هذا الصمت داخل الصراع الصّيني ـ الأمريكي الذي ظهر جليًّا أمام العالم في السنة الفارطة مع تحجير دونالد ترامب ومنع تعامل الشركات الأمريكية مع الشركات الصّينية، وبخاصّة شركة هواوي بتعلّة تجسّس هذه الأخيرة على الولايات المتّحدة في إطار سباق السّيطرة على العالم[33]؟ وبخاصّة أنّ العالم كلّه ظنّ أنّ الصّين ستكون الخاسر الرقم واحد من هذه الحرب الوبائيّة. ويكفي الولايات المتحدة أن تؤدي دور المشاهد حتّى تضمن تدهور الوضع الصّيني من دون أن تقدّم أيّ موقف. لكنّ الوضع الآن تغيّر وانقلب في مصلحة الصّين حيث سيطرت الصّين على انتشار الوباء داخليًّا ثم قدّمت نفسها في ثوب المنقذ للدول الأوروبيّة الموبوءة بعد أن أغلقت جلّ الدول الأوروبيّة حدودها[34]. وفي غياب أيّ مبادرة من البيت الأبيض يمكن فهم الموقف الأمريكي تجاه إيطاليا بكونه مقترنًا

---

(32) Nao Ronkin, «Coronavirus Crisis Exposes Fundamental Tension in Governing China, Says Stanford Sociologist and China Expert Xuegung Zhou,» (Stanford University Press, 3 February 2020), <https://stanford.io/2HcB0Vn>.

(33) لفهم طبيعة هذا الصراع بوضوح أكثر، انظر: المولدي بن علية، «الصّين والولايات المتحدة صراع العولمة والعولمة الجديدة،» **السفير العربي**، 2/7/2019.

(34) إضافة إلى كون الصين استغلت انشغال الولايات المتحدة في حربها على انتشار فيروس كورونا (فإلى حدود يوم الخميس 16 نيسان/أبريل بلغت نسبة الوفيات الأعلى على مستوى العدد لا على مستوى نسبة الوفيات بالنسبة إلى عدد السكان إلى 28640) واتخذت هي والدول الثماني الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وعلى رأسها روسيا والهند، قرارًا يوم الأربعاء 18 آذار/مارس 2020 باعتماد العملات المحلية والوطنية في التبادل التجاري والاستثمار الثنائي وإصدار سندات، بدلًا من الدولار الأمريكي، كمحاولة لإنهاء عقود طويلة من هيمنة الدولار الأمريكي على العالم وهيمنة الولايات المتحدة في التجارة والذهب والتعاملات النفطية.

بفتح إيطاليا أبوابها أمام الصّين لشراء موانئ لتعبيد مشروع خطّ الحرير الاقتصاديّ، لكنّ الولايات المتّحدة كانت لها الفرصة في أن تقلب الأمور لمصلحتها والحدّ من توسيع النفوذ الصّيني بأوروبا.

فبعد أن خِلنا أنّ هذه الحرب الوبائيّة سَتُرجع الاتحاد الأوروبي إلى صدارة النّظام العالمي مع الولايات المتّحدة[35]، وأنها ستُنهي ولو جزئيًّا نفوذ التّنين الصّيني الذي اكتسح بلدانًا آسيوية وأفريقيّة وحتّى أوروبيّة بعد أن اشترى منها موانئ بحريّة (اليونان، إيطاليا...) لتعبيد خطّ طريق الحرير كخطٍّ تجاريّ عالميّ جديد تؤمِّنُ به الصّين وصول بضائعها إلى أوروبا، فها هي الصّين تخاطب العالم من جديد عمليًّا في صمت ومن دون أن تستعمل أساليب خطابيّة (كما يفعله الرئيس الأمريكي الحاليّ دونالد ترامب) لإيصال رسائل طمأنةٍ أو تهديدٍ إلى صديقٍ أو عدوٍّ استراتيجيّ، لننتهي بنفس النّتيجة التي خرجت بها الصّين في معركتها مع ترامب حينما منع هذا الأخير الشركات الأمريكيّة من التعامل مع الشركات الصّينية في أيار/مايو 2019، لكن هذه المرّة على حساب دول أوروبيّة لها وزنها في الاتحاد الأوروبي (فرنسا وإسبانيا وإيطاليا) التي أصبحت الآن في أمسّ الحاجة إلى الصّين أكثر من أيّ وقتٍ مضى، حتّى صار الحديث عن تحوّل أوروبا إلى عالم ثالث بحسب تعبير الفيلسوف الفرنسي المعروف ميشيل أنفري[36]. ولكن هل أنّ دماء (قد يمكِّننا كلام جاك أتالي من فهم إمكانات التّغيير في الأنظمة السياسيّة في الأزمنة التي يتحوّل فيها الخوف إلى ظاهرة تهدّد السلم الاجتماعي)[37] أولئك الأبرياء التي أُبيحت من جرّاء فيروس خرج من مدينة ووهان الصّينية (نشرت أخبار بأنها مخابر عمل بالشراكة مع جامعة باستور الفرنسية وأنّ هذا الفيروس تمّ إنشاؤه في 2003 وجامعة باستور تملك اللقاح antidote) فقط من أجل تأكيد قوّة التّنين الصّيني وإمكانيّة كسبه لصداقات أوروبيّة[38] أخرى تفتح له الأبواب لاكتساح مجالات نفوذ أوسع، أم أنّ الأمر لم يُحسم بعد؟ قد تكون لمعارك أخرى من نوع آخر لا تشبه الخصومة التي جدّت حول شركة هواوي الصينية أو معارك من نوع آخر ما بعد كورونيّة أو ما بعد وبائيّة أن تحسم الأمر، ما دامت قدرة الوباء وقدرة المقاطعة التجاريّة التي فعّلها ترامب مرتين (2018 و2019) لم تستطع الإطاحة ولا حتّى ترويض الهيجان النّاعم للتّنين الصّيني الذي يستثمر في البنية التحتية وفي الاقتصاد على خلاف الولايات المتحدة التي تبلغ نسبة نفقاتها العسكرية 45 بالمئة من الإنفاق العسكري العالمي، كما تؤكد الدراسات هذا النمو الاقتصادي المستمرّ الذي تشهده الصين وأشهرها الدراسة التي قام

---

(35) في شهر كانون الثاني/يناير الفارط قال ويلبور روس وزير التجارة الأمريكي بطريقة مباشرة: «أعتقد أن فيروس كورونا سيساعد على الإسراع بعودة فرص العمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية».

(36) Entretien avec Michel Onfray, «Coronavirus – Onfray: «L'Europe est devenue le nouveau tiers-monde»,» *Le Point* (Paris), 22/3/2020.

(37) Jacques Attali, «Avancer par peur,» *L'express* (Paris), 6/5/2009.

(38) إضافة إلى المكاسب التي بدأت الحكومة الصينية بتحقيقها على المستوى الداخلي فالجميع يعلم أنه ومنذ كانون الثاني/يناير الفارط سيطر الخوف على المستثمرين من تفشي فيروس كورونا في الصين، فاندفع بعضهم إلى إجراء عمليات بيع للأسهم بأرخص الأسعار وأغلبهم أمريكيون وأوروبيون حيث باعوا أسهمهم المُمثّلة لشركات تكنولوجية وكيميائية وأخرى ذات الصناعات الثقيلة ذات القيمة المضافة العالية بأثمان زهيدة للحكومة الصينية، حتى بات الحديث عن حيلة سياسية كبرى قامت بها الحكومة الصينية، وذلك بنشر أخبار زائفة عن عدم قدرة الحكومة الصينية على مواجهة الأزمة حتى دفع هؤلاء المستثمرين إلى التفريط في شركاتهم.

بها مكتب PwC للتدقيق في شباط/فبراير 2017 وعنوانها «العالم سنة 2050: كيف سيتغير الاقتصاد العالمي في السنوات الثلاث والثلاثين المقبلة» والتي تثبت في تقريرها أن مراكز القوى الاقتصادية في العالم ستتغيّر في 2050. فهذه الدراسة أكدت أن «الدول الناشئة»[39] (الصين، الهند، البرازيل، إندونيسيا، المكسيك، روسيا، تركيا) يمكن أن تمثل 50 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2050، بينما ستنخفض حصّة السبعة الكبار (الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان) إلى 20 بالمئة.

إنّ انتشار وباء الكورونا يُعدّ نقطة تحوّل في مستقبل العالم، وقد يمثّل منعطفًا تاريخيًّا حاسمًا في مستقبل الخارطة الجيوسياسيّة الدولية، وهو ما يحوّل هذه الجائحة إلى فرصة لاكتشاف أهميّة التّضامن المجتمعيّ الذي يحافظ على تماسك المجتمعات.

أخيرًا وليس آخرًا، أين سينتهي أمر هذا الصراع الذي صار يتمظهر في مجالات تتجاوز المجال العسكري الكلاسيكي ـ وحتى التقني ـ وأصبح الآن في قلب المجال المرتبط بالحياة الإنسانية وهو المجال الطبي، حيث يشهد العالم بأسره سباق الدول في البحث عن لقاحٍ لهذا الفيروس؟ هل سينتهي الأمر إلى فوز إحدى الدولتين على الأخرى أم أنّ كليهما سيظلاّن يتنافسان في سباق السّيطرة على أكثر ما يمكن من مجالات النّفوذ في العالم ويظلاّن هما من يمثّل حكّام اليوم (مع إمكان دخول روسيا معهما)؟ بمعنى هل نحن نقترب من حالة استثنائيّة عالميّة تتمثل بنوع من ثنائية جديدة غير متناقضة في العمق وهي التي ستمثل الشكل الجديد لحوكمة (Gouvernementalité) الاقتصاد والسياسية العالمية؟ أم أنّ الولايات المتّحدة والصّين سيتقاسمان العالم وفق مجالات نفوذ يتعاونان في بعض الأحيان على فتحها وتقاسم غنائمها، حيث تظلّ كلتا الأمركة (Americanisation)[40] والشيوعيّة الماوية الممزوجة بطابع شرقيّ كونفوشي[41] أداتين للتسويق والهيمنة الثقافيّة فقط.

خاتمة

ختامًا حاولنا من خلال هذه الورقة أن نصيغ سيرورة حالة التفكّك التي تمرّ بها المجتمعات الغربية، وكيف أن هذه الحالة أثرت في المستوى السياسي في السنوات العشر الفارطة، مرورًا

(39) «The World in 2050: The Long View: How Will the Global Economic Order Change by 2050?,» <https://pwc.to/2T0Iv4s>, (visiter le 16 avril 2020).

(40) لمزيد من التعمق في مفهوم الأمركة، انظر:

Pierre Musso, «Américanisme et américanisation: Du fordisme à hollywoodisme,» *Quaderni*, nos. 50 - 51 (printemps 2003), pp. 231 - 247.

(41) لمزيد التعمق في هذا النموذج، انظر:

Daniel A. Bell, «Reconciling Socialism and Confucianism? Reviving Tradition in China,» *Dissent Magasine* (Winter 2010).

بالحالة الآنية التي تستدعي التضامن السياسي والاجتماعي مع المجتمعات التي أصابتها جائحة الوباء. وحاولنا أن نثبت كيف أن هذا التفكّك على المستوى السياسي يمثل أرضية ملائمة سمحت بتوطيد العلاقات الصينية مع جزء من بلدان الاتحاد الأوروبي وأرضية كذلك لتحقيق المشروع الصيني الذي تحلم به وهو مشروع طريق الحرير الجديد الذي يربط الصين بالعالم، ومن خلال هذا التحليل وصلنا إلى النتائج التي أردنا أن نثبتها والمتمثلة بقدرة الوباء على أن يكون نقطة تحوّل فارقة في مستقبل الخارطة الجيوسياسية للعالم.

إنّ الحقبة الاستعماريّة وما بعد الاستعمارية هي أكبر دليل تاريخيّ يوثّق مسار علاقات الهيمنة والقوّة في النّظام العالميّ، فالرّابحون في سباق الحرب العالميّة الثّانية هم الدول المهيمنة على العالم، والمتمركزة في المراتب الأولى للنظام العالمي.

يمكننا القول إنّ انتشار وباء الكورونا يُعدّ نقطة تحوّل في مستقبل العالم، وقد يمثّل منعطفًا تاريخيًّا حاسمًا في مستقبل الخارطة الجيوسياسيّة الدولية، وهو ما يحوّل هذه الجائحة إلى فرصة لاكتشاف أهميّة التّضامن المجتمعيّ الذي يحافظ على تماسك المجتمعات التي تحمل تاريخًا مشتركًا وبالتالي مصيرًا مشتركًا، حتّى لا تكون هذه الفرصة كغيرها فريسةً سهلة لأشكال أخرى للهيمنة الجيوسياسيّة التي تتجاوز البعد البيوسياسي المتمثّل بالطاعون أو الوباء. وهذه النقطة – تحديدًا ـ هي الإضافة المعرفيّة التي نرجو أن تكون هذه الورقة البحثية قد حقّقتها.

إنّ الحقبة الاستعماريّة وما بعد الاستعمارية هي أكبر دليل تاريخيّ يوثّق مسار علاقات الهيمنة والقوّة في النّظام العالميّ، فالرّابحون في سباق الحرب العالميّة الثّانية هم الدول المهيمنة على العالم، والمتمركزة في المراتب الأولى للنظام العالمي، وبذلك انقسم العالم بعدها إلى دول كولونياليّة ومستعمرات. فعملية برمجة إعدادات النّظام العالميّ تبدأ من الدول التي تقع في الوسط أو في المرتبة الثانية في التراتبيّة الهرميّة التي يخلقها النّظام العالمي (أوروبا الآن)، فتظلّ الدول الضعيفة في المراتب الأخيرة وتصعد الدول الأكثر قوّة إلى المراتب الأولى، حتى تؤول النتيجة إلى إعادة إنتاج هيكليّة لعلاقات الهيمنة في النظام العالميّ فقط بتغيير المواقع بين حكّام الأمس وحكّام اليوم للنّظام العالمي الجديد، مع المحافظة على نظام الإذلال العالمي بالنّسبة إلى دول العالم الثالث أو دول الأطراف (ضد دول المركز أو المتروبول الاقتصادي والسياسي) بحسب تعبير مدرسة التبعيّة في علم الاقتصاد التي منها البلدان العربية. وهذا يدفعنا إلى طرح سؤال ملحّ في علاقة العرب بهذه التحولات الجيوسياسية، فأين السياسات العربية من كل ما يجري؟ هل ستعيد جائحة كورونا الأسئلة الكبرى المتعلقة بمفهوم الدولة وعلاقتها بأدوارها الاجتماعية في الوطن العربي؟ وبخاصة أن النموذج الصيني أثبت قدرته على السيطرة على انتشار هذا الفيروس وعادت مدينة ووهان الصينية تعيش سيرها العادي منذ يوم 8 نيسان/أبريل كأن فيروس كورونا لم يمرّ من هنا، أم أن البلدان العربية ستستمر في سياسة اللبرلة والتفريط في قطاعات حيوية للقطاع الخاص؟ لعل الأشهر أو حتى السنوات المقبلة ستوضّح لنا المشهد ويمكن أن نفهم من خلالها أين تسير البلدان العربية من كل ما يحدث □

أمريكا والصين:
هل من حرب باردة جديدة؟

عمرو علان(*)

باحث في الشؤون السياسية.

لا يتوقف المحللون الاستراتيجيون والسياسيون الغربيون، ولا سيما الأمريكيون منهم، عن الحديث في هذه الأيام عن «حرب باردة ثانية» بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فهل بات العالم فعلًا على أبواب «حرب باردة ثانية»؟ وكيف وصلنا إلى هذه النقطة؟ إن الإجابة عن هذه الأسئلة الأساسية تقتضي بالضرورة العمل على استرجاع تسلسل الأحداث على النحو الآتي:

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين، أعلنت الدول الغربية بقيادة أمريكا نصرها النهائي على كل منافسيها في العالم وإلى الأبد، حيث بدأ المنظرون الأمريكيون يتحدثون عن نهاية التاريخ، وكان أكثر من تبنى هذا الطرح «المحافظون الجدد»، إذ قال أحد أبرز منظريهم وليام كريستول (William Kristol) إن القرن العشرين كان قرن أمريكا، لكن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الأمريكي[1]. من جهة أخرى عكف السياسيون الأمريكيون على رسم الخطط لإدامة هذا النصر التاريخي والتفوق على بقية دول العالم، فاختلقوا «الحرب على الإرهاب» كستار لها؛ لتقوم بنقلة استراتيجية على مستوى رقعة العالم تمثلت بغزو منطقة وسط وغرب آسيا (أفغانستان وإيران والبلدان العربية وتركيا) ومن ثم السيطرة عليها، بهدف إخضاع دول المنطقة الأوراسية للهيمنة الأمريكية الكاملة، حيث تعد منطقة أوراسيا خزان العالم من الموارد الطبيعية والمواد الأولية، وتؤلف في الوقت نفسه كتلة بشرية كبرى، ومن شأن السيطرة عليها تأمين التحكم في مصادر الطاقة العالمية، والسيطرة على عقدة خطوط نقلها، إضافة إلى السيطرة على خطوط نقل البضائع، سواء عبر البر أو عبر الممار المائية الاستراتيجية، وبهذا تستطيع أمريكا التحكم في اقتصادات دول العالم كاملة، وفي مدى النمو الاقتصادي لهذه الدول بما في ذلك الصين وروسيا، ولا سيما أن أمريكا تتحكم في قنوات النقد العالمي وشبكة اتصالات العالم عبر سيطرتها على «الإنترنت». وكان من المهم أيضًا من وجهة النظر الأمريكية القضاء على بقية البُؤر المقاوِمة

(*) البريد الإلكتروني: amro@amrobilal.net.

(1) Alexander Dugin, *The Fourth Political Theory* (Moscow: Eurasian Movement, 2012).

للهيمنة الأمريكية المتبقية في العالم التي صنفها جورج بوش الابن على أنها دول «محور الشر»، بما يخدم أمن الكيان الصهيوني أيضًا، حيث لم يكن اللوبي الصهيوني بعيدًا من هذه المخططات، فكانت حربا أفغانستان والعراق لتحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين: السيطرة على غرب آسيا أولًا، والقضاء على دول «محور الشر» بحسب الوصف الأمريكي ثانيًا. وبناء على تجربة حلف شمال الأطلسي في حرب كوسوفو في تسعينيات القرن الماضي، اعتقد الأمريكي أنه يمكنه حسم حروب منطقة غرب آسيا سريعًا، معتمدين في ذلك على سلاح الجو من دون أن تطأ أقدام جنوده الأرض، وظهر وقتها الحديث عن نظرية «حجارة الدومينو». وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إضافة إلى ركون أمريكا لفكرة حسم حروب منطقة غرب آسيا بسرعة، وهو ما يؤمن لها التحكم في مستقبل الصين الاقتصادي، ركنت أيضًا إلى تقدير آخر خاطئ مفاده أن مصير الصين سيكون مثل مصير بقية دول المعسكر الاشتراكي بعدما تفكك ذاك المعسكر، وأن الشيوعية قد انتهت في الصين وهي على طريق التحول إلى الرأسمالية، لذلك أهملت أمريكا استراتيجية «احتواء الصين»[2]، وقد أثبتت النتائج خطأ كل هذه التقديرات التي لم تتنبَّه إلى قوة النظام السياسي الصيني بقيادة الحزب الشيوعي الصيني في الحفاظ على الدولة ووحدة الصين.

غرقت أمريكا في وحل منطقة غرب آسيا ولا سيَّما في منطقتنا العربية، إذ ووجِهَت بمقاومة شديدة من حركات مقاومة شعبية مدعومة من الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية التي كانت أمريكا قد جاءت لتُجْهِز عليها أو تروضها، ونتيجة لذلك فشل الهدف الاستراتيجي الرامي إلى بسط النفوذ الأمريكي على المنطقة وخلق «شرق أوسط جديد»، وعوضًا من ذلك دخلت أمريكا في حروب مكلفة لا تنتهي بحسب وصف دونالد ترامب، وكانت الصين في غمرة انشغال أمريكا بمغامراتها الشرق الأوسطية تبني اقتصادها على نحوٍ هادئ ومستمر، وتطوِّر بنيتها التحتية وقدراتها التصنيعية، وتنمي قطاعات التطوير التقاني والابتكار العلمي، واستمر هذا الوضع إلى عهد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي تنبّه إلى الخطأ الاستراتيجي الذي وقعت فيه أمريكا في طريقة تعاملها مع الصعود الصيني، عندها بدأت تظهر مؤشرات على سياسة أمريكية خارجية تُركز أكثر على الصين، أُطلِق عليها الاتجاه نحو شرق آسيا (Pivot to East Asia).

تعد الورقة البحثية التي قدمتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا، بداية المؤشرات على التحول في الاستراتيجية الأمريكية، تلك الورقة التي دعت فيها إلى زيادة الاستثمار الدبلوماسي والاقتصادي والاستراتيجي في منطقة آسيا والمحيط الهادي[3]، وفي الشهر نفسه أعلن الرئيس باراك أوباما عن التوصل إلى اتفاقيات للتجارة الحرة مع ثماني دول أخرى في قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، وقد قرأت الصين في هذا المستجد محاولة أمريكية لكبح نموها

(2) منير شفيق، «ما بين أمريكا والصين بعد كورونا،» موقع «عربي 21»، 25 نيسان/أبريل 2020، <https://bit.ly/2TsTZy3>.

(3) Hillary Clinton, «America's Pacific Century: The Future of Politics Will be Decided in Asia, not Afghanistan or Iraq, and the United States Will be Right at the Center of the Action,» *Foreign Policy* (11 October 2011), <https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/>.

الاقتصادي والسياسي ولا سيَّما أن الرئيس باراك أوباما أعلن في وقت لاحق نشر 2500 جندي من قوات المارينز في أستراليا، وهو ما استدعى توجيه الصين انتقادات لهذه الخطوة، واستمر منذ ذلك الوقت تصاعد وتيرة الضغوط الأمريكية تجاه الصين وتعاظم الشد والجذب، ومع وصول إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى سدة الحكم، اتخذت اللغة العدوانية والسياسة الصدامية الأمريكية تجاه الصين مستوى غير مسبوق، فرأت الإدارة الأمريكية أن الصين تشكل خطرًا أكبر على أمنها القومي من ذلك الذي يشكله «الإرهاب الدولي» كما جاء على لسان وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو، وكان خطاب نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في تشرين الأول/أكتوبر 2018 أمام معهد هَدْسِنْ (Hudson Institute) أكد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستجعل من المنافسة عبر الضرائب أولوية في التعامل مع الصين عوضًا من التعاون كي تواجه ما سماه العدوانية الاقتصادية الصينية، وربما يلخِّص لنا قول ستيف بانن (Steve Bannon)، أحد مستشاري دونالد ترامب السابقين، المدى الذي وصل إليه التوجه العدواني الأمريكي نحو الصين، إذ قال: هذان نظامان غير متجانسين، أحدهما سيفوز والآخر سيخسر[4]. ومنذ ذلك الحين والمحافل الأمريكية إضافة إلى شخصيات بارزة كالمؤرخ وُلْتَر رَسِلْ ميد (Walter Russell Mead) لا ينفكون عن الحديث عن «حرب باردة» مع الصين[5]، أما بالنسبة إلى «كوفيد-19» فقد كان فقط عاملًا مسَرعًا لما كان قائمًا بالأصل.

إذًا إلى أي مدى يمكن أن تصل هذه «الحرب الباردة» المفترضة؟ وما هي مكامن قوة الصين في مواجهتها؟

يبدو من خطوات الولايات المتحدة الأمريكية لغاية يومنا هذا أنها تسعى للضغط على الصين في ثلاثة مستويات: أولًا الضغط على دول العالم والدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية كي تقلل الاعتماد على المنتوجات الصينية، أما المستوى الثاني فيتمثل بتخفيف التداخل بين الاقتصادين الأمريكي والصيني من خلال فرض الضرائب على الواردات الصينية للأسواق الأمريكية، ومن خلال محاولة تنويع مصادر «سلاسل توريد» الصناعات الأمريكية ونقلها إلى دول غير الصين، أما الثالث فيتمثل بالضغط العسكري في بحر الصين الجنوبي ومحاولة تقليص النفوذ الصيني العسكري في منطقة الملاحة البحرية الاستراتيجية تلك.

يظهر من طبيعة هذه الخطوات أن مدى فاعليتها يتوقف على وجود استراتيجية مواجهة واضحة، إضافة إلى وجود تحالف متفاهم وتحت ظل قيادة جاذبة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد برعت في تأمين تحالف كهذا في «الحرب الباردة» ضد الاتحاد السوفياتي، بينما نجد في ظل إدارة دونالد ترامب اليوم، وبسبب إجراءاتها المنفرة للحليف قبل العدو، فرصة ضعيفة لقيام تحالف كهذا. وفي هذا الشأن نصت ورقة رسمية حديثة عنيت بشرح أسس الاستراتيجية

(4) Josh Rogin, «China Hawks Call on America to Fight a New Cold War,» *Washington Post*, 10/4/2019, <https://wapo.st/3mxlq6t>.

(5) Walter Russell Mead, «Are The U.S. And China Headed for a Cold War?,» Hudson Institute, 9 September 2019, <https://bit.ly/3mpcdwP>.

الأمريكية الجديدة لمواجهة الصين على أن الهدف الأول للسياسة الأمريكية هو تقوية التحالفات والشراكات[6]، وفي هذا الصدد يعَلِّق كيشور محبوباني (Kishore Mahbubani)، الممثل السابق لسينغافورا في الأمم المتحدة، والزميل في معهد الأبحاث الآسيوية (Asia Research Institute)، بالقول: إن دونالد ترامب قد حضّر لهذه المعركة بطريقة فوضوية، المشكلة الأساسية أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت البدء في منازلة الصين ـ الحضارة الأقدم على وجه الأرض – من دون صوغ استراتيجية مفصَّلة حول الكيفية التي ستدير فيها هذه المنازلة أولًا؛ إن هذا لأمر صادم فعلًا[7]. وتخْلُص ميرا راب هوبر (Mira Rapp-Hooper) في كتابها **دروع الجمهورية** إلى أن دونالد ترامب يُقطِّع أوصال تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها نتيجة ابتزازه الدائم لهم مقابل الحماية، وأنه يُنَفِّر الحلفاء بتقاربه مع الخصوم أحيانًا، وأن من شأن هذه التصرفات أن تَهدم أصل فكرة وجود تهديدات مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها معًا[8]. فهل يتغير هذا الوضع بعد الانتخابات الأمريكية القادمة إن نجح الديمقراطيون؟ وفي المقابل، إن نجح ترامب، فهل سيُغير من عقليته المادية؟ وهل يُعدِّل في طريقة تعامله مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن يكون قد تخلص من هاجس الفوز بدورة رئاسية جديدة؟

عمومًا، حتى في حال نجاح أمريكا بتشكيل حلف لمواجهة الصين بعد الانتخابات، فإن هذه المواجهة لن تكون بمنزلة نزهة، فالصين أحسنت استغلال العقود الماضية، وانشغال أمريكا عنها بحروب غرب آسيا، فكبر اقتصاد الصين وتخطى اقتصاد اليابان ليصبح ثاني أكبر اقتصاد حول العالم بعد الأمريكي، والأسرع نموًا بناتج قومي يصل إلى 14.14 تريليون دولار في عام 2019 بحسب Nasdaq. ويقول رئيس الوزراء السينغافوري لي سيان لون، إن دول شرق آسيا ترى في أمريكا قوة موجودة في المنطقة ولها مصالحها، ولكن الصين هي حقيقة موجودة في الجوار، وإن دول شرق آسيا لا ترغب في أن تُخيَّر بين الاثنتين[9]، ويضيف كيشور محبوباني أن الطلب الأمريكي من كوريا واليابان تقليص التداخل بين اقتصاديهما وبين الاقتصاد الصيني هو بمنزلة انتحار اقتصادي.

أما أوروبا، الحليف الأقرب للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تتخوف من جهتها من الضغوط الأمريكية عليها لتقليص التداخل مع الاقتصاد الصيني، فعلى الرغم منً عدّ أوروبا رسميًا الصينَ «منافسًا منهجيًا»[10]، وسعي دول الاتحاد الأوروبي إلى تنويع «سلاسل التوريد» من الصين، فإن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوسيب بوريل (Josep Borrell) يقول: إن أوروبا

(6) «United States Strategic Approach to the People's Republic of China,» 26 May 2020, <https://bit.ly/2TvrsI1>.

(7) Patrick Wintour, «US v China: Is This the Start of a New Cold War?,» *The Guardian*, 22/6/2020, <https://bit.ly/34vMnAZ>.

(8) Mira Rapp-Hooper, *Shields of the Republic: The Triumph and Peril of America's Alliances* (Cambridge, MA: Harvard University, 2020).

(9) Wintour, Ibid.

(10) «EU-China Strategic Outlook: Commission and HR/VP Contribution to the European Council (21-22 March 2019),» <https://bit.ly/3mm80d6>.

لا ترغب في أن تُستدرج إلى حرب دونالد ترامب الشاملة على الصين، وأن أوروبا تملك سياستها الخاصة في هذا الخصوص، كيف لا؟ وعدة استطلاعات رأي ألمانية أظهرت مؤخرًا عدّ الألمان دونالد ترامب خطرًا أكبر على السلم الدولي من نظيره الصيني شي جِنْ بِنْغ، هذا لا يعود مستغربًا إذا عرفنا مثلًا أن صادرات ألمانيا إلى الصين بلغت 96 مليار يورو في عام 2019، وأن شركة الاتصالات الألمانية وصفت إجبارها على التخلي عن المعدات الصينية التي تستخدمها بسيناريو «هرمجدون»، وأن ذلك سيستغرق خمس سنوات وسيكلف مليارات اليوروهات بحسب الشركة[11].

أكتفي هنا بالإشارة إلى أن 14 دولة من أصل 20 من دول أمريكا اللاتينية قد انضمت مؤخرًا إلى مبادرة الصين «الحزام والطريق»، وبحسب تعبير أحد الصحافيين الغربيين: إن أمريكا اللاتينية تتحول سريعًا من «الحديقة الخلفية» للولايات المتحدة الأمريكية لتصير «الحديقة الأمامية» للصين.

وكي لا أطيل الحديث أيضًا، أكتفي باستعارة ما قاله المؤرخ نيال فيرغسون (Niall Ferguson) أمام جمعية هنري جاكسون (The Henry Jackson Society) حيث قال إنه عند التحدث عن التمويل في أفريقيا فإننا لا نجد إلا لاعبًا وحيدًا هناك وهو الصين.

أما على المستوى الدولي، فقد تجاوز حجم إقراضات الصين مؤخرًا مجموع القروض التي قدمها البنك الدولي ونادي باريس مجتمعين بحسب إحصاءات معهد كيل للاقتصاد العالمي (The Kiel Institute for the World Economy).

تضع كل هذه الإشارات علامات استفهام على مدى قدرة نجاح أمريكا على الضغط على دول العالم لعزل الصين تجاريًا، سواء أكان ذلك في ظل قيام تحالف أمريكي أو من دونه، ويتضح هذا أكثر إذا أخذنا ربيبة أمريكا الكيان الصهيوني، وحليف دونالد ترامب الأول بنيامين نتنياهو مثالًا، فلا يزال الكيان الصهيوني يتردد في فسخ العقود التي أبرمها مع شركة هواوي على الرغم الضغوط الحقيقية الأمريكية بهذا الاتجاه.

لكن يبقى لدى أمريكا ورقتا ضغط قويتان ضد الصين، تتمثل **الأولى** بفرض المزيد من الضرائب على البضائع الصينية والسعي لتقليص «سلاسل توريد» الصناعات الأمريكية من الصين، وهذا بلا ريب سيكون له الأثر السلبي في الاقتصاد الصيني، لكن في المقابل سيكون لهذا السعي انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأمريكي نفسه، كما أنه يوجد أمام هذا التوجه عقبات عملية جدية أيضًا، كيف لا والصين صارت بمنزلة مصنع العالم بإجماع الخبراء تقريبًا، فمثلًا تستحوذ الصين على نحو 80 بالمئة من صادرات الدواء والمواد الأولية لصناعة العقاقير الدوائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية[12]، بل يذهب البعض إلى أن واردات المضادات الحيوية الأمريكية من الصين تصل إلى 97 بالمئة[13]، وفي رواية يُتندر بها في هذا السياق ما يُروى عن السفير الصيني في

(11) Wintour, Ibid.

(12) «Section 3: Growing U.S. Reliance on China's Biotech and Pharmaceutical Products,» <https:// and Doug Palmer and Finbarr Bermingham, «U.S. Policymakers Worry about China bit.ly/35HfTmM> «Weaponizing» Drug Exports,» *Politico*, 20/12/2019, <https://politi.co/2G8tlYk>.

(13) Yanzhong Huang, «U.S. Dependence on Pharmaceutical Products from China,» Council on Foreign Relations, 14 August 2019, <https://on.cfr.org/2HCV584>.

إيران أنه قال: إن الصين لو أوقفت صادرات الأحذية لأمريكا فإن الأمريكيين سيضطرون إلى المشي حفاة بعد أسابيع[14]! وفي السياق نفسه أيضًا، كانت أمريكا قد فرضت حظرًا على بيع الشرائح الإلكترونية الأمريكية لشركة ZTE الصينية في نيسان/ أبريل 2018 في ما بات يعرف بـ«الحرب التقانية»، لكن النتيجة كانت أن زادت مشتريات كل من تايوان وفيتنام وتايلاند وإندونيسيا من الصين بنسبة 50 بالمئة تقريبًا في نيسان/ أبريل 2020 مقارنة بنيسان/ أبريل 2019 بهدف تقليص الاعتماد على «سلاسل التوريد» الأمريكية بسبب الحظر الأمريكي، وكذلك سجلت اليابان وكوريا زيادة بنسبة عشرين في المئة من وارداتها الصينية للهدف نفسه[15]، ويلخص الأستاذ الجامعي كين مواك الأمر في مقالة بعنوان «لماذا لا تستطيع الحرب التجارية ردع نهوض الصين؟» بالقول: «خلاصة القول، لا تستطيع الولايات المتحدة وقف نهوض الصين. وعلى العكس من ذلك، يبدو أن المواقف المناهضة للصين قد عززت العملاق الآسيوي أكثر من ذلك، حيث تدفقت مبالغ ضخمة على تصنيع الابتكار وتطوير الأسلحة وإنتاجها»[16]. فإذًا من يكون الخاسر الأكبر من أي حرب اقتصادية أمريكية على الصين؟ الصين أم أمريكا؟

أما ورقة الضغط **الثانية** فتتمثل بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قنوات المال في العالم، وتحكّمها في عملة التجارة العالمية الدولار، وهو ما يمثل مشكلة استراتيجية لكل من الصين وبقية الدول الأخرى الساعية للتخلص من الهيمنة الأمريكية على حد سواء، ولا سيما في ظل المبالغة الأمريكية في الآونة الأخيرة في استخدام سلاح العقوبات ضد خصومها، فلم يبقَ في جعبتها سلاح آخر فعلي قابل للاستخدام يكون أقل تكلفة على أمريكا. لكن رُبّ ضارة نافعة، فلكل فعل رد فعل، حيث أدت هذه المبالغة الأمريكية إلى استفزاز الدول الكبرى الأخرى كروسيا والصين، وبقية الدول الأخرى الساعية للتخلص من السطوة الأمريكية بإيجاد نظام مالي موازٍ للتبادل التجاري العالمي لتخطي تلك العقوبات الاقتصادية الأمريكية، وكان من ذلك اتفاقية الاستثمار والتبادل التجاري بالعملات المحلية التي وقعتها دول منظمة شانغهاي للتعاون في آذار/ مارس من هذا العام[17]، إضافة إلى الاتفاقيات السابقة بين الصين وروسيا للتبادل التجاري بالعملات المحلية، وبين الصين ودول أخرى على المنوال نفسه، ويضاف إلى هذه الخطوات أيضًا نظاما التحويلات المصرفية الصيني (CIPS) والروسي (SPFS) اللذان تم تأسيسهما لتخطي نظام SWIFT الأمريكي، وهو ما يؤمن لتلك الدول القدرة على تفادي العقوبات المالية الأمريكية[18]. وتعد كل هذه الخطوات خطوات

---

(14) انظر: «الحرب التجارية بين الصين وأمريكا قد تصل حتى إلى الأحذية،» بي بي سي عربي 20 أيار/مايو 2019، <https://bbc.in/35CS1AH>.

(15) David P. Goldman, «Who's Decoupling from Whom?,» *Asia Times*, 11/5/2020, <https://bit.ly/35Az8P3/>.

(16) كين مواك، «لماذا لا تستطيع الحرب التجارية ردع نهوض الصين؟،» CGTN، 25 أيار/مايو 2019، <https://bit.ly/3ovj7Cq>.

(17) Ali Ahmed, «Pakistan, China and Russia Decide to Conduct Trade in Local Currencies Skip dollars,» Pakistan - Business Recorder, 22 July 2020, <https://bit.ly/31MrXlG>.

(18) «Russian and Chinese Alternatives for SWIFT Global Banking Network Coming Online,» Russia Briefing, 17 June 2019, <https://bit.ly/2HE7gl1>.

جذرية من شأنها إيجاد نظام مالي عالمي موازٍ للنظام الحاكم حاليًا، إذا ما تابعها القيمون عليها بجدٍ وكُتب لها النجاح.

وفي الحقيقة يمكن بقدرٍ ما إضافةُ ورقة ضغط **ثالثة** إلى الورقتين الآنفتي الذكر، تتمثل بقضية الإيغور وإمكان توظيف أمريكا هذه القضية في الضغط على الصين سياسيًا أمام المحافل الدولية، وضمن حملات التشويه الإعلامية الممنهجة للصين مستغلةً الديباجة القديمة ـ الجديدة التي تسميها أمريكا والغرب عمومًا قضايا «حقوق الإنسان»، وبدرجة أخطر يمكن أمريكا توظيف هذه الورقة عبر دعم الحركات الانفصالية المتطرفة الموجودة في ذلك الإقليم الصيني، تمويلًا وتسليحًا، بهدف إثارة القلاقل الأمنية في الداخل الصيني، ولا سيما أن أمريكا كانت قد برعت في استعمال أساليب أمنية كهذه ضد خصومها في الماضي. لكن في خصوص قدرة أمريكا والغرب عمومًا على التوظيف السياسي لورقة الإيغور، يمكن الاستدلال بوجهة التصويت الذي حصل في تموز/ يوليو 2019 في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حيث كان قد سقط مشروع قرار لإدانة الصين على خلفية قضية الإيغور الذي كان مدعومًا من 22 دولة غربية، بينما وقَّعت أكثر من 50 دولة رسالة مضادة تتهم فيها الدول الغربية بتسييس قضايا حقوق الإنسان وتثني فيها على إنجازات الصين في ذلك المضمار.

أخيرًا يبقى المستوى الأخطر، وهو الصدام العسكري المباشر بين العملاقين النوويين، ولا سيَّما في ظل تحرشات البحرية الأمريكية المستمرة بالبحرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، أو بسبب التجاذب الحاد بين كِلا القطبين حول تايوان بما يمثله تموضع هذه الدولة من أهمية استراتيجية لكل منهما، وتنقسم آراء الاستراتيجيين حول إمكان حصول صدام مباشر كهذا بين متوقِّع أو مستبعِد[19]، أما السياسيون الأمريكيون، وبالتأكيد نظراؤهم الصينيون، فيقولون إن هذا الخيار غير موضوع على الطاولة، فحتى لو تفوقت أمريكا على الصين عسكريًا في بعض النواحي التكتيكية، يبقى التوازن العسكري الاستراتيجي بين القوتين النوويتين هو الحاكم، وعلى الأرجح أن ينسحب على قواعد هذا المستوى من الصراع ما هو قائم بين روسيا وأمريكا حاليًا، فمع غياب تفوق استراتيجي حاسم لأحد القوى النووية على الآخر يظل الردع النووي المتبادل هو سيد الموقف، فهل ستلجأ أمريكا إلى حرب يمكنها أن تصل إلى صدام نووي من أجل المحافظة على هيمنتها؟

يُجمِع الحزبان الجمهوري والديمقراطي الأمريكيان على العداء لجمهورية الصين الشعبية، وعلى محاولة الضغط عليها سياسيًا واقتصاديًا. لكن الصين تدخل هذا المعترك متسلحة بنظام سياسي مميز يجمع بين اللينينية والرأسمالية، ويرتكز على التراث الصيني الضارب في التاريخ، إذ نجح هذا النظام في تفادي الأخطاء التي وقع فيها الاتحاد السوفياتي سابقًا، والصين هي مساحة جغرافية ضخمة وكتلة سكانية مهولة، ولدى شعبها روح وطنية عالية وقدرة كبيرة على الإبداع، وتملك اقتصادًا ضخمًا وصاعدًا يتداخل مع اقتصادات معظم بلدان العالم؛ معطوفًا عليه شبكة تحالفات قوية مع دول عظمى كروسيا ودول صاعدة كإيران، ورؤية استراتيجية مستقبلية تتمثل

(19) Daniel Russel, «The 3 Flashpoints That Could Turn a US-China «Cold War» Hot,» *The Diplomat* (3 June 2020), <https://bit.ly/3kz5Vdz>.

بمشروع «الحزام والطريق»، يضاف إلى كل هذا قوة عسكرية ونووية معتبرة. يقول فرانسيس فوكوياما في هذا الصدد: إن أول حضارة إنسانية أقامت دولة حديثة كانت الحضارة الصينية[20].

في المقابل نرى الولايات المتحدة الأمريكية خارجة من إخفاقات استراتيجية في حروبها في غرب آسيا، ونظام اقتصادي باتت قدرته على الاستمرار موضع تساؤلات، وفوضى داخلية بعد أدائها الهزلي في مواجهة العامل المسرّع «كوفيد ـ 19»، وتراجع على الساحة الدولية بات لا يشكك في حقيقته أحد، فهل مع كل هذا يظل الحديث عن «حرب باردة» جديدة واقعيًا؟ وهل فعلًا يصح المقارنة بين الوضع الحالي بما كان عليه الحال في حقبة «الحرب الباردة» مع الاتحاد السوفياتي؟ ربما تصح فعلًا في الأحاديث عن حرب جديدة باردة مع الصين مقولة الشخصية الشكسبيرية بانكيو (Banquo): إنها قصة يحكيها أحمق، ملأى بالصخب والغضب، تشير إلى لا شيء.

أخيرًا، يبدو أن الصين مدركة لكل هذه الوقائع، لذلك كانت خطوتها يوم 30 حزيران/ يونيو 2020 بإضافة قانون الأمن القومي إلى القانون الأساسي الحاكم لوضع هونغ كونغ الخاص[21]، تلك الخطوة التي تأخرت 23 سنة تفاديًا للصدام مع الولايات المتحدة، والتي من شأنها وقف التدخلات الخارجية في إقليم هونغ كونغ، تدخلات من قبيل منع التمويل الأجنبي للمنظمات الطلابية المعارِضة والمرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت هذه الخطوة كي تنزع من يد الأمريكي ورقة أخرى كانت لتكون شوكة في الخاصرة الصينية، ولكي تعلن وعلى نحوٍ عملي عن تراجع الهيمنة الأمريكية في العالم، وعن محدودية الأوراق الأمريكية في مواجهة نمو الصين.

لكل هذه التحولات في موقع الصين العالمي انعكاسات كبيرة على منطقتنا، وفرص من الحصافة استغلالها، وهذا ما يستحق الحديث فيه في مقال مستقل □

(20) Francis Fukuyama, «The China Challenge: What Kind of Regime Does China Have?,» *The American Interest*, 18 May 2020, <https://bit.ly/3kzxymy>.

(21) «Hong Kong National Security Law Full Text,» <https://bit.ly/2TvtkAM>.

عبد الحسين شعبان

الإمام الحسني البغدادي: مقاربات في سسيولوجيا الدين والتدين (التاريخ والسياسة)

(النجف: دار إحياء تراث الإمام البغدادي، 2018). 333 ص.

عبد علي كاظم المعموري(*)

أستاذ الاقتصاد السياسي المتمرّس، جامعة النهرين ـ العراق.

حفريات تاريخية من النجف

يقدّم كتاب المفكر عبد الحسين شعبان مائدة ثقافية دسمة للقارئ في ما يتعلق بسوسيولوجيا الدين والتديّن، من خلال الإمام الحسني البغدادي الشخصية الإسلامية المثيرة للجدل والإشكالية بامتياز.

والأصل في الكتاب كما يقول الباحث، دراسة أو مقالة، لكنه ظلّ يتوغل عميقًا في شخصية الحسني البغدادي، ويديم البحث بلا هوادة عن أية معلومة عنه وعن تراثه، وفي أحيان كثيرة نراه يتوقف عند الكتابة للتأكد من «كلمة» واحدة، قيلت من جانبه أو قيلت فيه.

إنه بحث في السرديات التاريخية، للشخصية وللأحداث والمواقف، وما يرافقها وما يترتّب عليها، وهو بحث يماثل عمل الآثاريين في التحقيب والتنقيب في مكنونات السابقين وتحفهم وآثارهم، ولا سيّما في الغوص في أعماق المجتمع النجفي الديني والمدني في آن. ولكي يفي الموضوع حقه، لا بد له من إيراد الشواهد والموروثات، المدونة منها وغير المدوّنة. وهو ما يجعل العمل متجاوزًا للصيغة التي أريد لها أن تكون، تبعًا لثراء ما وفره المؤلف حول هذه الشخصية موضع البحث والمثيرة للجدل.

ولعل ما دفع المفكر شعبان إلى تناول هذه الشخصية، إلى جانب العلاقة الأسرية التي تربط أسرة الإمام الحسني البغدادي وأسرة آل شعبان، لكون هذه الأخيرة من العوائل التي أشرفت على خدمة الروضة العلوية المقدسة بالنجف قبل أكثر من خمسة قرون من الزمن، إلّا أن هناك هدفًا يرافق اهتماماته هذه، هو سعيه الحثيث للمساهمة في كتابة تاريخ العراق السياسي، فالكتب والسير والمراحل التاريخية، تميط اللثام عن هذا الاهتمام، ولم

(*) البريد الإلكتروني: abdali.mm54@gmail.com.

يكن يحكمه في هذا مدى توافق هذه الشخصية مع توجهاته الفكرية أو السياسية، بقدر ما يريد أن يقدم خيارات منتقاة بعناية، يسلط من خلالها ضوءًا كاشفًا مع الحرص على أن تتم قراءة التاريخ (الماضي) قراءة صحيحة لا خاطئة، كما يقول عبد الرحمن منيف، وهذا المنهج كان لازمة للباحث والبحث من مقدمته وحتى خاتمته وأقسامه السبعة.

فاختيار شخصية الحسني البغدادي لا يقتصر على ما فيها من الخصائص والطبائع، والأدوار والمواقف، وبخاصة عندما تكون هذه الشخصية موصوفة بأنها إشكالية. إن الاختيار يتعلق بفك بعضٍ منها، فما بالك عندما يحسبها شعبان «ظاهرة» فمن المؤكد أن جوانبها سياسية ودينية وثقافية، لهذا سوّغ لنفسه الغوص في قراءتها من منظور سوسيولوجيا الدين والتديّن وما بينهما، وشعبان لم يكن في كل ما كتبه من سير وسرديات، ساعيًا إلى الترجيح أو لوي المواقف واستجلابها لمصلحة رؤية أو موقف أيديولوجي، بل جلّ ما يسعى إليه هو فكّ الالتباس والاختلاط، وفصل الخيط الأبيض عن الخيط الأسود.

ولما كان الباحث ابن البيئة النجفية عائليًا ومدينيًا، عارفًا بأزقتها وحاراتها، شخصياتها وعوائلها، سراديبها وبرانياتها، وعلى معرفة بتوجهات نخبها الدينية والفكرية والثقافية، إزاء مختلف المواضع والمواقف، ومن منظوره أن لكل موقف أو توجه مقصده ومبناه، حتى في الدين والتديّن، ووفق هذا لا يمكن لباحث من خارج هذا التوصيف، أن يحصل على دقائق الأمور وأصغرها فيما يخص تفكيك تلافيف الظاهرة الدينية، فالنجف ليست ككل المدن، ولا يمكن وصفها بمدينة دينية فحسب، بل هي مدينة ثقافية شديدة التنوع، ومدارسها الفكرية يستبطنها «جدل كبير»، بين التقليدية والحداثوية، وبين اليسار واليمين، كما أنها مدينة مالية واقتصادية، تدخلها الأموال وتخرج كما يدخل الوافدون إليها من شتى الأمصار، وفي كل هذا كانت هناك مدخلات ومخرجات، لهذا فهي عبارة عن متدفقات وتيارات لا تهدأ، في سكونها الظاهر، وتفاعلها المستتر، وهو ما يذكره شعبان بدقة وملاحظة لامتناهية.

ولربما ما دفع شعبان إلى كتابة هذه السردية عن الإمام الحسني البغدادي، هو بيان المختلف عنده والمتفرد فيه، وهي أمور وسمت دوره ومواقفه، لكونها جوانب محفزة للمهتم بتفاصيل الوقائع والتاريخ. فالحسني البغدادي لم يكن ليّنًا أو مترجيًا لمصلحة أو مغنمة، لهذا نجده راديكاليًا في الكثير من مواقفه، وحادًا وخارجًا عن سياق الخطاب المعتاد في مؤسسته. فمواقفه من شاه إيران إبان انتفاضة خرداد، جعلته موضع تقدير من الإمام الخميني، وظلّت العلاقة دافئة بينهما حتى وفاته دليلًا على تميّزه مثلما هي مواقفه الناقدة لعدد من زعامات الحكم في العراق، منذ رفضه للاحتلال البريطاني ومشاركته في مقاومته مع السيد محمد سعيد الحبوبي، قبل «ثورة العشرين» إضافة إلى دوره المشهود لاحقًا بفضح أساليبه الخبيثة تجاه العراقيين، وإيمانه المطلق بالمقاومة الفلسطينية، وتشجيعه العمل الفدائي ضد الصهاينة، وطبيعة الصراعات ما بين التيارات الرئيسة في العمل السياسي في العراق والمنطقة، وجميع هذه المواقف اتسمت بالوضوح من دون لبس أو تأويل. لهذا عُدت مثابات لمواقف عروبية وقومية ومبدئية، وهو ما يتناوله شعبان بعمق، ولا سيّما باستعادة قراءة التاريخ بروح حرّة منفتحة.

ومن وجهة نظري إن هذا الكتاب يتمحور حول مفاصل رئيسة هي:

أولًا: الدين والتديّن

هنا أراد الكاتب أن يقدّم إضاءة على رمزية دينية، كجزء من مقاربة تتعلق بسوسيولوجيا الدين والتدين، وأكثر وضوحًا بيان العلاقة بين المعتقدات وتجلياتها الفعلية على الأرض، فبينما الأديان تظل محل قدسية لا خلاف عليها، فالتدين ظاهرة اجتماعية متحركة ومتغيرة، وتتأثر بمحيطها سلبًا أو إيجابًا، وتنعكس طبيعيًا على واقع المجتمع وأحواله، وتمارس تأثيرها في أنماط وطبيعة الصراع بين القوى المحركة للمجتمع في مرحلة تاريخية مشخصة وموصوفة. لهذا بدا هناك افتراق بين الدين والتديُّن، وخصوصًا لمن يذهب إلى الادعاء بامتلاك الحقيقة وفهم النص الديني كما يجب، ويضفي التفسير القاصر والفهم المسطح للنص الديني قدسية على الحاكم، بغية إلزام الناس وتغييب عقولهم بعدم الخروج عنه، حتى وإن كان ظالمًا وغير عادل. في حين تتسم تعاليم الدين بالعدل والمساواة وحق الاختلاف.

ثانيًا: الفتاوى في التكفير والإلحاد

يمثّل التجريم والتكفير الجزء الأكثر جاذبية في هذه السردية؛ ولعل شعبان أراد أن الأمر كله ينصب فيه، لكونه يأتي وفق معطى ديني، سواء لمذهب أم لجماعات دينية أو سياسية كما جرى لليسار بوجه عام والماركسي بخاصة، عندما أصدر المرجع الديني (الأعلى) السيد محسن الحكيم، فتوى تكفير وتحريم للشيوعية في شباط/فبراير 1960. والمفارقة أن الفتوى حين صدرت من النجف، كان السيد صاحب الحكيم هو مسؤول محلية النجف للحزب الشيوعي، أي عائلة الحكيم نفسها، وينتسب إلى هذا التنظيم العشرات من الأسر الدينية الكبيرة والمعروفة في النجف من مثل آل الحكيم، آل الرفيعي، آل الخرسان، آل الجواهري، وآل الشبيبي وآل شعبان (أسرة المؤلف) وغيرهم.

وقد تم استثمار ذلك في إطار الصراع الداخلي بين القوى السياسية المحلية لمصلحة التلوينات الطاغية بالقومية واليمنية (فقد وظفها حزب البعث لتسلّم السلطة في عام 1963)، وفي ميدان الصراع العالمي بين الإمبريالية والاشتراكية، فقد تم تلقّفها من جانب القوى الدولية الكبرى آنذاك وبخاصة الولايات المتحدة القوة الصاعدة الكبرى، لتحشد إعلاميًا وثقافيًا وفكريًا لمواجهة الانتشار الشيوعي (الماركسي) في المنطقة، وتعقد مؤتمرات أبرزها «مؤتمر بحمدون» الذي ردّ عليه الإمام محمد حسين كاشف الغطاء بكرّاس المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون، الذي قام اليسار العراقي بإعادة طبعه وتوزيعه لما فيه من ردود على القوى الإمبريالية وحلفائها الرجعيين. ومن الجدير بالذكر أن كاشف الغطاء، كان قد دعي إلى المؤتمر الذي انعقد لمحاربة الأفكار المادية الهدّامة، لكنه اعتذر عن عدم حضوره وكتب ردًّا عليه الكراسَ المشارَ إليه.

وبالرغم من الضغوط التي مورست على السيد الحسني البغدادي، لإصدار فتوى متزامنة مع فتوى السيد الحكيم، لكنه رفض ذلك بعناد وإصرار. ويروي «البغدادي الحفيد» أن ثلاثة من علماء الشيعة، زاروا البغدادي الكبير لإقناعه بإصدار فتوى ضد

الشيوعية، وهم الشيخ مرتضى آل ياسين والسيد إسماعيل الصدر والسيد محمد جمال الهاشمي. ومع قناعته التامة بإلحادية الأفكار الشيوعية، ومحاولة الهاشمي استمالته بأن فتواه ستكون مقدّمة على فتوى الحكيم، إلّا أنه ظل متمسكًا بموقفه في رفض الإفتاء، وشاركه بموقفه هذا كل من: آية الله حسين الحمامي وآية الله عبد الكريم الزنجاني وآية الله الشيخ محمد فاضل القائيني، وتحملوا بسبب ذلك الكثير من الاتهامات والإساءات؛ فقد ترتب على هذا الرفض اتهام القائيني بالشيوعية، وتم تسفيره إلى إيران، والتهمة نفسها روّجت ضد الحمامي، أما الزنجاني فقد اتُّهم بأنه عميل بريطاني، بينما كانت تهمة كاشف الغطاء بأنه سلطوي. هذه أجواء فاح منها شدة الصراع الحاصل في الأوساط الدينية في النجف آنذاك.

ويسوق الكاتب (شعبان) جملة مسوغات لذهاب الحسني البغدادي، لمجاراة التوجُّه العام، ربما تحت الضغط، أو بدافع الحيطة والحذر أو ما يسمى «التقيّة»، أو أنه موقف قد استدرج إليه، فقد قدم شيئًا موافقًا لتكفير الشيوعية، يقرأه بعضهم «فتوى»، وبعضهم يعدّه مجرد رأي في سياق الآراء. وهذا جزء من إشكالية المواقف عند الإمام الحسني البغدادي. على الرغم من أن «فتواه» إن اعتُبرت فتوى أو رأيه إن اعتبر رأيًا جاء باهتًا وفي غير وقته، لذلك لم يثر أي ردود أفعال في شأنه في حينها، مقارنة بما أحدثته فتوى السيد الحكيم. فالسياق العام لتوجهات البغدادي، لا تؤشر إلى وجود شواهد تدفعه إلى تبني خطاب أو فتوى تحريمية، ولربما جاء موقفه من اليسار والشيوعية في إطار نتاجه الفكري وليس الإفتائي، أو تجنّب الانتقاد، وهذا الظن أراد المؤلف إشاعته في الكتاب من خلال سياق تناوله لمواقف الإمام البغدادي.

ثالثًا: الخفايا والصراع

ما يمكن قوله أن البغدادي، لم يكن راغبًا في الانخراط بالعمل السياسي، وكان يفضل العمل الدعوي والوعظي والتدريسي في الحوزة، وظلت توجهاته تتعارض وتفترق قليلًا أو كثيرًا عن توجهات الكثير من العلماء في النجف. وهذا نابع من رؤيته في أحقية الفرد في الاختلاف فكريًا أو دينيًا أو مذهبيًا. وهو ما أعطى للإمام البغدادي مساحة كبيرة من القبول والالتقاء، بل وتعضيد مواقفه ومناصرتها.

ولعل عدم رغبة الإمام الحسني البغدادي في الدخول في الشأن السياسي، تعود في جزء منها إلى طبيعته الراديكالية ومواقفه الصلبة وعدم المساومة أو عدم تبني اللين إزاء بعضها، ناهيك بحدة الخطاب الذي يعتمده، والذي عادة ما يكون بسيطًا ومباشرًا وواضحًا، فهو لا يجيد استخدام العبارات المنمّقة وكلمات المجاملة، مثلما يعتمدها غيره، وإن اتخذ موقفًا لا حياد فيه إزاء الاحتلال البريطاني والعهد الملكي وقضية فلسطين والعدوان الثلاثي على مصر وما يحدث للمسلمين من ظلم أينما كانوا ومهما كانت طبيعة النظام، لأنه يعتقد أنه يتبع نهج الإسلام المحمدي الأصيل، الذي لا يرضى بالخنوع والذل والعبودية واستغلال الإنسان للإنسان.

وحتى علاقته بنظم الحكم التي تعاقبت ورجالات السلطة، فإنها ظلت على وتيرة واحدة، وكان هؤلاء يخشون آراءه المباشرة والقوية، ويحاولون التودّد إليه، وجميعهم حاولوا تقديم أموال إليه أو تخصيص راتب شهري، نظرًا إلى ما يعرف وينقل لهم عن حياة الزهد والتقشف التي يعيشها، بدءًا من الزعيم عبد الكريم قاسم عبر حميد الحصونة قائد الفرقة الأولى، ومرورًا بعبد السلام عارف الذي كان يريد تخصيص راتب شهري له، عبر مبعوثه (نجم الدين النعيمي)

وصولًا إلى أحمد حسن البكر، حين زاره عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية لحزب البعث في عام 1969، الذي أراد أن يطرح على القيادة آنذاك دعم الحسني البغدادي ماديًا نظرًا إلى أوضاع سكنه ومكتبه، إلّا أن شبيب المالكي الذي كان محافظًا لكربلاء في حينه، أعلمه بأن الإمام البغدادي لا يتسلّم هدايا ولا يقبل أموالًا. وعلى المنوال نفسه كان خير الله طلفاح قد طلب إلى الرئيس أحمد حسن البكر تقديم مساعدة مادية إلى الحسني، أسوة بنظرائه الذين يحصلون على أموال من جهات أخرى، فكان رد الرئيس عليه بأنه رفض أكثر من عرض مني ومن الدولة.

وفي خواتيم هذا الكتاب المهم والغني لا بدّ من المرور على قصة الخلاف بين الحسني البغدادي والحكيم؛ فالرجلان وما بينهما من خلاف واختلاف مبعثه (من وجهة نظر المؤلف)، أنهما يمثلان منهجين متعارضين ومزاجين مختلفين، فقد كان البغدادي حادًا في صراحته وواضحًا في رأيه، في حين كان الحكيم أميَل إلى الحذر والتحوّط وتقليب الأمور إلى درجة التردّد أحيانًا، ويورد الكاتب (نقلًا عن البغدادي الحفيد)، بأن علاقتهما كانت طبيعية حتى وفاة النائيني (مطلع القرن العشرين)، إلا أن الخلاف دبّ بينهما، على خلفية طلب الحكيم انتزاع المرجعية من الحوزة الفارسية في النجف، كونها ظلمت الحوزة العربية، لكن الحسني البغدادي الكبير ومعه أبو الحسن الأصفهاني ومحمد حسين كاشف الغطاء كانوا يعتقدون أن طلب الحكيم هذا يستبطن طلب المرجعية لنفسه.

ومن الجدير بالذكر أن كاشف الغطاء الكبير كان أستاذ الحكيم والنائيني والسيد أبو الحسن، وقد وجد لمعة اجتهاد عند النائيني وأبو الحسن ولم يجدها عند الحكيم، ووفق هذا سوّغ اعتراضه على ما طلبه الحكيم، الأمر الذي أثار حساسية شديدة وعداوة مستمرة بين الحكيم وكاشف الغطاء، لم تنتهِ حتى بوفاة الأخير، مثلما ظلّت العداوة بين الحكيم والحسني البغدادي قائمة طوال نحو خمسة عقود من الزمان.

ومن الجدير بالذكر فإن خصائص المرجعية، فضلًا عن مركزية توافر الأعلمية في شخص المرجع، فإنها تمتد إلى الزهد والتسامح والتواضع ورحابة الصدر والأقدمية في العلم وسعة المدارك والمعارف وتراكم الخبرة والقدرة على قول الحق ومدّ يد الوحدة والتعاون، فهو يعد مرجعًا ليس لطائفة بل لعموم المسلمين.

وما يمكن قوله في خاتمة هذا العرض، أنني لم أستطع أن أعرض كل ما في الكتاب الذي تضمن سبعة أقسام وما يشبه التمهيد وخاتمة تمثل خلاصات مهمة وجريئة، وقد سلّط الباحث الضوء على «دين العقل وعقل الدين» في القسم الأول؛ وفي القسم الثاني تناول الظاهرة الدينية بين الموضوعي والذاتي، وخصص القسم الثالث لـ «ما بين الديني والسياسي»، وتوقّف في القسم الرابع عند جدليات الحوزة الدينية، أما القسم الخامس فقد كرّسه لـ «تحريم الشيوعية». وكان القسم السادس قد تناول فيه بعض إصدارات الحسني البغدادي، وبحث في القسم السابع والأخير فكرة الجهاد وآراء فقهاء الشيعة ومسألة الجهاد الكفائي التي قال بها السيد السيستاني في مواجهة داعش بعد احتلالها للموصل عام 2014، وسلّط ضوءًا على كتاب **وجوب النهضة** للحسني البغدادي الذي نقل فقرات ضافية منه كمقتطفات.

لقد استطعت أن أغترف من هذا الكتاب الغزير بأفكاره وفي شواهده ومحطاته، وحتى ألغازه وأحباره وخباياه، فالكثير من روح الجمل موجودة في المتن، ولكنها غير مكتوبة، ومن يقرأ الكتاب لا بدّ له من إعادة قراءته، بل وسيجبر على البدء برحلة سباحة في بحر لا ضفاف له □

أمين معلوف

غرق الحضارات

ترجمة نهلة بيضون

(بيروت: دار الفارابي، 2019). 320 ص.

عثمان عثمانية(*)

أستاذ محاضر في قسم الاقتصاد، جامعة العربي التبسي ـ تبسة، الجزائر.

مقدمة

في سنة 2005 نشر الكاتب الأمريكي الشهير جارد دياموند (Jared Diamond) كتابًا حمل عنوان **الانهيار: كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟**[1] كشف فيه أن هناك عدة عوامل تؤدي بـ«الحضارات» إلى الاختفاء، هي: التغير المناخي؛ الجيران العدائيون؛ انهيار شركاء التجارة الأساسيين؛ المشاكل البيئية واستجابة المجتمع للعوامل الأربعة المذكورة. وهناك الكثير من المؤلفات والكتابات الأخرى التي تنظر كل منها من زوايا معينة إلى أسباب انهيار الحضارات ومحاولة كشف العوامل التي تسهم في بقائها واستمرارها.

قد يعتقد القارئ أن أمين معلوف يحاول هو الآخر، من خلال كتابه الجديد **غرق الحضارات**، أن يستقرئ أسباب فشل الحضارات ويستحضر عوامل بقائها ونجاحها، لكن الأمر مختلف تمامًا. هو يقدم قراءة لما شهده من أحداث في النصف الثاني من القرن العشرين، يعتقد أنها أوصلتنا إلى العالم الذي نعيش فيه اليوم، وهو عالم متفكك تسير سفينته بثبات نحو الغرق.

يأتي كتاب عضو الأكاديمية الفرنسية هذا، بعد دراستين سابقتين أعتقد أنهما مرتبطتان به بنحو أو بآخر: **الهويات القاتلة** و**اختلال العالم**. الأول كان قد أثار جدلًا واسعًا حول ما إن كانت الهويات الدينية تحرّض على العنف، وبخاصة في ظل مقارنة غير متكافئة

(*) البريد الإلكتروني: atmania.otman@yahoo.fr.

(1) انظر: جارد دياموند، **الانهيار: كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح؟** نقله إلى العربية مروان سعد الدين (الرياض: العبيكان للنشر، 2009).

لا تأخذ في الحسبان السياق التاريخي بين العرب والغرب. أما الثاني فقد تجاوز مسألة الهويات إلى الاختلالات الاقتصادية والمالية والمناخية والاضطرابات القيمية التي تهدد البشرية جمعاء.

قسم معلوف كتابه إلى أربعة أقسام: فردوس يحترق؛ شعوب تائهة؛ سنة الانقلاب الكبير؛ وأخيرًا عالم متفكك، تغطي بداية «الأحلام الهشة» التي ورثها عن والديه كما يذكر في إهدائه للكتاب، وصولًا إلى المخاطر التي تحدق بنا في هذا القرن، وتهدد بتفكيك العالم.

ـ 1 ـ

جاء **الفصل الأول** أشبه بسيرة ذاتية للكاتب، ساق فيه الظروف التي نشأ فيها وما ورثه من أخبار عن حياة عائلته في مصر قبل صعود معاداة الأجانب، ومغادرتها إلى البلد الأم لبنان. مصر كانت ملتقى لوافدين من جنسيات وخلفيات دينية وثقافية كثيرة، وكان الجميع يعيش في تناغم، بل كما كان يبدو أن مصر آنذاك كانت تخط طريقها نحو الحداثة بخطى ثابتة، فطه حسين الذي أثار جلبة بما كتبه حول الشعر العربي الجاهلي عُيّن وزيرًا للتربية والتعليم عام 1950، وهذا يدل على مصر ذلك العصر.

لكن المجزرة التي سمح بها تشرشل في مصر سنة 1952 وما تلاها من تصادم مع بريطانيا في شأن قناة السويس، أطلق سلسلة أحداث مأسوية تجاه الأجانب، انتهت بتجريدهم من ممتلكاتهم، وهذا ما دفع بجد معلوف لأمه وأهلها إلى بيع ممتلكاتهم بأبخس الأثمان، ومغادرة مصر إلى أماكن مختلفة، وكانت أم الكاتب قد عادت إلى لبنان، بلد أمين معلوف الذي غالبًا ما يعود إليه في كتابه. فلبنان كان مثالًا على التنوع والتعايش بين الأديان بانسجام وتناغم، لكن نظام الحصص قوّض ذلك التعايش وأبقى البلد حبيس منطق فاسد.

وقد كان انتصار جمال عبد الناصر فيما بعد، يعَدّ بحسب الكاتب موتًا لـ «مصر الكوزموبوليتية والليبرالية»، وأطلق في ذات الوقت قضية الوحدة العربية التي احتلت الصدارة، بعد أن أصبح البطل الأوحد لشعوب المنطقة.

ـ 2 ـ

لو لم تكن المجزرة التي سمح بها تشرشل في 25 كانون الثاني/يناير 1952، يعتقد معلوف أنه كان «من الممكن أن يسود شكل آخر من الوطنية، وأن يسلك مستقبل مصر والعالم العربي مسلكًا مختلفًا كل الاختلاف» (ص 47). لكن لا يخفي الكاتب أن فكرة الوحدة العربية التي أصبحت في أوجها مع عبد الناصر، كان يمكن أن تؤدي بالوطن العربي إلى منحى آخر، لكن تاريخًا مهمًا في تاريخ العرب سيكون سبب انتكاستهم التي ستستمر فيما بعد، هو 5 حزيران/يونيو 1967.

فـ «حرب الأيام الستة» كما يحلو لإسرائيل تسميتها، ستمثل صدمة لن يتكمن العرب من تجاوزها، كما ستُفقد عبد الناصر مكانته الدولية، وكل من خلفوه من رؤساء لمصر، وتفقد فكرة القومية العربية كل صدقيتها، فقد «كانت المأساة التي يطلق عليها العرب اليوم ببساطة اسم سبعة وستين منعطفًا حاسمًا على طريق الشقاء والضياع» (ص 165). بل إن هذه الهزيمة لن يتغلب عليها العرب أبدًا، وصاروا نتيجة لذلك شعبًا تائهًا.

لكن إسرائيل التي خرجت منتصرة في الحرب، وكاسبة الكثير من المزايا على

المستويين الداخلي والخارجي، كان انتصارها مفجعًا لها كذلك بحسب الكاتب. فهذا الانتصار أدخلها في الاستمرار في الاحتلال إلى ما لا نهاية، والحكومة الإسرائيلية التي ستوعز بإخلاء مئات الألوف من مواطنيها اليهود تجازف بإشعال فتيل حرب أهلية، وبالتالي تجد نفسها أمام طريق مسدود.

ـ 3 ـ

ما جعل العرب على هامش التاريخ، بحسب ما يراه معلوف، هو متلازمة نشأت عن مجموعة من الأحداث التي حدثت كلها في «سنة الانقلاب الكبير» 1979 أو حولها. تلك السنة شهدت حدثًا مهمًا سيدخلنا في «عصر بالغ التناقض ستشهد فيه رؤيتنا للعالم تحولًا، بل وستنقلب رأسًا على عقب» (ص 168). شهدت هذه السنة ميلاد ثورة المحافظين في منطقتين مختلفتين في العالم: بريطانيا وإيران.

وستأخذ أفكار كلتا الثورتين اتجاهًا مؤثرًا في العالم، «فأفكار السيدة ثاتشر ستنتقل بسرعة فائقة إلى الولايات المتحدة مع وصول رونالد ريغان إلى سدة الرئاسة. أما الرؤية الخمينية لإسلام ثوري ومحافظ على السواء، معاد بشدة للغرب، فستنتشر في جميع أنحاء العالم، وتتخذ أشكالًا شديدة التنوع، وتطيح المقاربات الأكثر توافقية» (ص 169).

إضافة إلى ذلك، تولّي دينغ شياو بينغ الحكم في الصين في كانون الأول/ديسمبر 1978، ووصول يوحنا بولس الثاني إلى رأس الكنيسة الكاثوليكية في تشرين الأول/أكتوبر 1978، وهو منصب يتولاه أول مرة شخص غير إيطالي، وكل منهما كانت له ثورته المحافظة الخاصة به. وعلى الرغم من عدم الترابط بين الأحداث الأربعة السابقة، إلا أنها تصبّ كلها في «روح العصر» كما يرى معلوف.

وعلى الرغم مما جاء به هذا «الانقلاب الكبير» من فوائد ومنافع على البشرية، وبخاصة تشجيع انطلاقة بعض بلدان الجنوب كالصين والهند مثلًا، بما يُعدّهُ معلوف تقدمًا، إلا أنه يُعد «تقهقرًا» على صعيد «التفاقم المستمر والمعمم للتوترات المرتبطة بالهوية، الذي انتشر مثل المخدر في شرايين أبناء عصرنا، وهو يشمل اليوم المجتمعات البشرية كافة» (ص 213). وقد شكلت تلك السنة انطلاقة لأصولية متناقضة، تقليدية اجتماعيًا ومتشددة سياسيًا، ستؤثر في العالم أجمع.

ـ 4 ـ

لا تنفك المسائل المرتبطة بالهوية تشغل معلوف، «ففي عالم يسود فيه الغليان المرتبط بالهوية، كل إنسان هو خائن بالضرورة في نظر إنسان آخر، وأحيانًا، في نظر جميع الأطراف معًا» (ص 259). والملاحظة الأهم هي أن السكان الذين يصبحون أغلبية في بلد، فهذا من شأنه ألّا يزيد تسامحهم، بل على العكس من ذلك يتضاءل، وما يزيد الأمر سوءًا هو أن العوامل المشتتة تتزايد بخلاف العوامل اللاحمة التي تتضاءل على مستوى البشرية جمعاء في المقابل. والدين نفسه قلّما يمثل عامل تماسك حتى بين المؤمنين، ولا أفضل من المثال الباكستاني لتوضيح ذلك.

يشهد العالم اليوم عدة انحرافات: تزايد الفروق الاجتماعية، انقلاب المُثل والمعايير، إعادة النظر في دور الدولة، الاحتدام المتعاظم للمشاعر المرتبطة بالهوية، استخدام التكنولوجيا بغرض الرقابة، تطويرات الذكاء الاصطناعي والروبوتات، كلها انحرافات تسهم في خلق عالم متفكك. وحتى الانحرافات الأخيرة يتوجس معلوف من كونها مرتبطة بمسائل هوياتية، فهو لا يرى في إمكانية الرقابة الشاملة «سوى حصيلة حتمية لشياطين الهوية التي تعصف بالعالم، والتي عجزنا عن ترويضها» (ص 300).

ويتأسف معلوف عن عدم وجود سلطة سياسية ومعنوية يمكنها أن تعيد البوصلة للبشرية في أظلم أيامها وتجعلها تتجاوز تلك الانحرافات. هذا الدور الأبوي الذي كان يمكن أن تضطلع به الولايات المتحدة الأمريكية لعدة اعتبارات، من بينها أنها دولة تقوم على تعايش الكثير من الإثنيات وكونها أكبر دولة اقتصاديًا وعسكريًا، كما أنها الدولة التي تعطيها انتصاراتها التاريخية الكبرى الحق في ذلك: الحربان العالميتان الأولى والثانية ثم الحرب الباردة فيما بعد. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع النجاح في ذلك، «فخلال العقود الثلاثة التي أعقبت انتصارها وتتويجها، أظهرت أنها عاجزة عن تحديد نظام عالمي جديد، وعاجزة عن إرساء مشروعيتها باعتبارها قوة أبوية» (ص 271).

في المقابل، يرى معلوف أن أوروبا أحق بهذا الدور، إذ إنها كانت مهدًا لحضارة الغرب، ثم إنها المنطقة الوحيدة تقريبًا التي «لقن التاريخ شعوبها، وسط الآلام في أغلب الأحيان، دروسًا ثمينة» (ص 300). فدول أوروبا التي أراق بعضها دماء بعض، تمكنت من تجاوز ذلك، ولم تعد اليوم توجد خطوط تفصل بين أعداء الأمس. لكن انطلاقتها غير السديدة كمنطقة تبادل لا كدولة اتحادية موحدة الاقتصاد والسياسة سيحول دون ذلك.

من جهة أخرى، إن الانحرافات التي ذُكرت أو حتى لم تذكر هي ممكنة الحدوث، وفي ظل تيه الشعوب وتفكك العالم، يخلص معلوف إلى أنه «ليس بمقدور أي بلد أو أي مؤسسة أو أي نظام قيم أو أي حضارة، اجتياز هذه الاضطرابات والبقاء بمأمن من الأذى» (ص 312).

خاتمة

يتبين مما سبق أن كتاب **غرق الحضارات** يمثل امتدادًا لكتابين سابقين: **الهويات القاتلة** و**اختلال العالم**. وعلى الرغم من مسألة الهوية وما يتبعها من تمزق في العلاقات الاجتماعية بين أبناء البلد الواحد، فما بالك بالبلدان المختلفة، إلا أن معلوف يبدو متحيزًا في معالجته لهذه المسألة، فهو من أقلية ضمن أقلية في بلد تغلب عليه الطائفية، لذلك يصبح شرعيًا أن نتساءل عن موضوعيته وعن مدى صلاحية حججه ونتائجه بخصوصها، حتى وإن أعلن أنه يتناولها بموضوعية.

وليس من الطبيعي ولا من العادل أن نلقي باللوم على العالم العربي والإسلامي على المآسي التي تشهدها البشرية اليوم. وهو ما عمد إليه معلوف في أكثر من مناسبة، وكأنه ينأى بنفسه عن ذكر واقع أن أغلب ما يحدث في المنطقة، من اضطرابات سياسية ونعرات طائفية ودينية، وحتى أعمال عنف، قد تم التخطيط له في مخابر أجنبية وتم تنفيذه بمعية أجهزة استخبارات أجنبية.

رغم ذلك، يعَدّ كتاب **غرق الحضارات** دعوة إلى الاستيقاظ على المستويين العربي والعالمي. على المستوى العربي هو دعوة إلى نبذ الانقسامات والمصالحة مع النفس والغير، ومعالجة أسباب التراجع والتخلف من جذورها، والسعي للحاق بركب الحضارة. أما بالنسبة إلى الغرب فهو دعوة إلى التمسك بالقيم الإنسانية الكونية التي طالما دعا إليها، وتحمل مسؤوليتها القيادية تجاه شعوب الأرض الأخرى خدمة للبشرية جمعاء.

وفي النهاية، تجدر الإشارة إلى ضرورة التعامل بنوع من الحذر مع الترجمة العربية، فبعض الأخطاء قد تغيِّر من معنى الكلام تغييرًا تامًا، مثلًا في الصفحة 236 تظهر عبارة «العالم الغربي» لكن الأصح هي «العالم العربي»، وفي الصفحة 246 عبارة «في بلدي الأم» لكن الأصح «في بلدي بالتبني» □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولاً: كتب عربية

ـ 1 ـ

نور مصالحة. **فلسطين: أربعة آلاف عام في التاريخ.** ترجمة فكتور سحاب. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. 480 ص.

في هذا الكتاب يفيد المؤرخ والأكاديمي الفلسطيني نور مصالحة أن «اسم فلسطين، الذي ظهر موثقاً لأول مرة في العصر البرونزي المتأخر، قبل نحو 3200 سنة، هو الاسم المصطلح عليه بين 450 ق.م. و1948م لوصف منطقة جغرافية بين البحر المتوسط ونهر الأردن، وأراض مجاورة مختلفة». وهو يستكشف تطور مفهوم فلسطين، وتواريخها وهويتها ولغاتها وثقافتها، من العصر البرونزي المتأخر، حتى العصر الحديث، متحدياً المقاربة الاستعمارية التي غالباً ما تُدرس تاريخ فلسطين في الغرب على أنه تاريخ أرض، لا على أنه التاريخ الفلسطيني أو تاريخ شعب، وذلك في سياق الترويج للخرافة الخبيثة «أرض بلا شعب».

وإذ يرى المؤلف ضرورة أن يُقرأ تاريخ فلسطين بأعين شعب فلسطين الأصلي، يؤكد أن الفلسطينيين هم شعب فلسطين الأصلي، وجذورهم المحلية منغرسة بعمق في أرض فلسطين، وقد سبقت هويتهم الأصلية وميراثهم التاريخي بزمن طويل ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية في أواخر العصر العثماني، وظهور الحركة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية قبل الحرب العالمية الأولى.

وعليه يسعى المؤلف إلى تفسير البدايات المتعددة ومراحل تطور مفهوم فلسطين، ووضعها في السياقات الجغرافية والثقافية والسياسية والإدارية، ليثبت كيف أن اسم «فلسطين» كان الأكثر شيوعاً في الإدارات الرسمية في التاريخ القديم. ويظهر المؤلف أن أسطورة غزو «الإسرائيليين» أرض كنعان وغيرها من الروايات في العهد القديم أو التوراة العبرية، هي روايات خرافية وسرديات خيالية من العهد القديم والعقائد الدينية ـ السياسية غرضها التأسيس لوعي خاطئ، وهي في الأحوال كلها ليست تاريخاً يستند إلى أدلة تخدم الحقيقة وفهم الوقائع أو تستند إلى مكتشفات أثرية وعلمية.

يضم الكتاب عشرة فصول، يعرض الأول والثاني على التوالي الكيان الجيوسياسي الخاص بفلسطين في العصر البرونزي المتأخر حتى عام 500 ق.م.، وبداية تاريخ فلسطين الكلاسيكي القديم وفي عصر الإمبراطوريات الهلينية (500ـ135 ق.م). ويتناول الفصل الثالث الحكم الروماني لفلسطين بوصفها واحدة من مقاطعات الإمبراطورية بين عامي 135 م و390 م. وقد تثبت اسم فلسطين الرسمي والإداري خلال الحقبة الرومانية، وصار متداولاً شعبياً باللاتينية والإغريقية اللتين كانتا اللغتين الشائعتين في الإمبراطورية الرومانية وشرق المتوسط. أما الفصل الرابع، فيعرض لحقبة الحكم البيزنطي لفلسطين حيث قسم البيزنطيون البلاد إلى ثلاث مقاطعات إدارية. وأبرزت هذه الحقبة من القرن الرابع إلى أوائل القرن السابع مركزية المسيحية في التاريخ الفلسطيني. كما شهدت فلسطين ومدنها الكبرى ـ قيسارية فلسطين والقدس وغزة ونيابوليس (نابلس) وطبريا وبيسان وبيت جبرين وغيرهاـ نمواً وازدهاراً بارزاً في تلك الحقبة. ويتحدث الفصل الخامس عن فلسطين العربية المسيحية، ومساهمة المسيحيين العرب في فلسطين بالتعريب في البلاد، حيث تحولت أجزاء منها إلى دويلات عربية تحت نفوذ البلاد البيزنطي. أما الفصل

السادس، فيتناول ولاية جند فلسطين العربية (638 ـ 1099م) والتحول في فلسطين في العهد الإسلامي، فيما يركز الفصل السابع على فلسطين في العصرين الأيوبي والمملوكي والعثماني الباكر.

وإذ يُعنى الفصل الثامن بدولة فلسطين في القرن الثامن عشر وملامحها العصرية الأولى، يعرض الفصل التاسع التحولات التي شهدتها فلسطين خلال الفترة بين 1805 و1917 وأثرها في الهوية الوطنية الفلسطينية.

أما الفصل العاشر والأخير، فيتناول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني المغروس بعمق في النزعة الاستعمارية الأوروبية، ويتوقف عند القومية الصهيونية الأوروبية التي برزت في أواخر القرن التاسع عشر كقوة سياسية تدعو إلى الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، بعد أن روجت في الغرب لمشروعها بإنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين استناداً إلى الخرافة العنصرية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». وإذ لا يغفل هذا الفصل الدور البريطاني في نكبة فلسطين التي مهد لها «وعد بلفور» 1917 ورعاها الانتداب البريطاني الذي أعلن انسحابه من فلسطين مع إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948، يتناول أيضًا أساليب التهويد واستراتيجياته وادعاء الملكية التي مارسها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من خلال العمل على إخفاء أسماء الأماكن والمدن والقرى الفلسطينية وإعادة تسميتها بموجب الأسماء الجغرافية الأسطورية العبرية والتوراتية.

من هنا يؤكد المؤلف أهمية تنشيط البحث في التاريخ والتراث والجذور العميقة للفلسطينيين والسكان العرب الأصليين في فلسطين، من أجل نزع بصمات الاستعمار عن التاريخ، واستعادة التراث القديم والثقافة المادية بما تتضمنه من علاقات اجتماعية وأعمال فنية لدى الفلسطينيين وفي فلسطين. كما يؤكد المؤلف ضرورة التركيز على تعليم تاريخ فلسطين القديم وتاريخ الفلسطينيين المحليين (مسلمين ومسيحيين وسامريين ويهود) بما في ذلك إنتاج كتب تعليم فلسطينية جديدة ونقدية، للمدارس والمعاهد والجامعات، كذلك لملايين اللاجئين الفلسطينيين المنفيين. ولا بد لهذا الفهم وهذا التعليم أن يشملا مادة علم الآثار النقدي الجديد في فلسطين، والفهم النقدي الجديد للتاريخ القديم، وذكريات هذه البلاد.

ـ 2 ـ

عماد مصباح مخيمر. **أزمة السلطة السياسية: دراسة في الفكر السياسي العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. 189 ص.

يرى الباحث في العلوم السياسية عماد مصباح مخيمر في هذا الكتاب، أن أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي ناجمة عن مرجعيتها الفكرية التي تتسم بعدم التوازن وبغياب العقلانية في المزاوجة بين مكونيها، الأول، المتمثل بالموروث الديني ـ الثقافي العربي، المستند إلى سياقاته التاريخية التي لا تتطابق مع الواقع العربي الحالي، ولا تتقبل في الوقت ذاته ما هو وافد ترى فيه بديلاً لها، والثاني المتمثل بالفكر الحداثي الأوروبي بعقلانيته القانونية والمنتمية أيضاً إلى سياقاتها المكانية والتاريخية المختلفة عن الواقع العربي.

ويوضح المؤلف أن هذه الحالة الصراعية بين الثنائية المرجعية التكوينية للسلطة السياسية في الوطن العربي، أدت إلى إنتاج فكر ملتبس يؤسس لواقع مأزوم في مباشرة السلطة السياسية وممارستها، إذ استمر الموروث الديني ـ الثقافي الذي يبرر القوة والعصبية والغلبة بإلقاء بظلاله على ممارسة السلطة، بينما كان الاستخدام للمكون الآخر المتمثل بالعقلانية القانونية، وذلك بهدف منح الشرعية والمشروعية للسلطة، صوريًا وزائفًا لا يعكس حقيقة ما تمارسه السلطة السياسية من قمع واستبداد على أرض الواقع.

وتصبح أزمة السلطة السياسية في الوطن العربي من القضايا الشائكة والمتشعبة إذا ما أخذنا في الحسبان امتداداتها الرأسية والأفقية. وفي هذا السياق، يوضح المؤلف أن الامتداد الرأسي لأزمة السلطة السياسية يتعلق بصورة العلاقة وطبيعتها بين الحكام والمحكومين، إذ يحدد النموذج الرعوي- الزبائني شكل العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتسود علاقة غير متوازنة تتسم بهيمنة السلطة السياسية واستبدادها تأكيداً لغلبتها في مواجهة الشعب. وأما الامتداد الأفقي لأزمة السلطة، يتعلق بصورة العلاقة وطبيعتها بين مكونات السلطة السياسية نفسها، وبخاصة على مستوى العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، حيث يلاحظ غلبة السلطة التنفيذية وسيطرتها على السلطة التشريعية، إضافة إلى هيمنتها على السلطة القضائية والتحكم بها، وغياب مبدأ فصل السلطات.

وهذه الامتدادات الرأسية والأفقية لأزمة السلطة السياسية في الوطن العربي ترتبط بدورها بالتباس علائقية السيادة والدولة والدين. وقد ترجم هذا الالتباس بغياب مبدأ سيادة الشعب عملياً، وإن كان ظاهراً شكلياً

في النصوص القانونية والدستورية. كما ترجم في غياب المشاركة السياسية الفعلية والتداول السلمي للسلطة والمس بمفهوم المواطنة والحريات العامة والفردية وحقوق الإنسان، إضافة إلى مظاهر أخرى ارتبطت بالسلطة السياسية نفسها كغياب الحضور الفاعل لدولة القانون والفصل بين السلطات، فضلًا عن أزمة شرعية السلطة وغياب العمل المؤسساتي الناجم عن شخصنة السلطة.

من هنا يدعو المؤلف إلى محاولة الخروج من الأزمة، وذلك من خلال مراجعة شاملة للموروث العربي وكذلك للوافد الحداثي الأوروبي بهدف إنهاء الحالة الصراعية بين الثنائية التكوينية للسلطة السياسية في الوطن العربي، بما يتوافق والدور الوظيفي العقلاني للسلطة السياسية، وخصائص المجتمعات العربية ولا سيما الهوية الثقافية العربية، مع الأخذ في الحسبان التغيرات وثورة المعلومات وتغيير المفاهيم الثقافية التي تجتاح العالم، والعلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، بعيداً من الاستبداد الذي يتخذ أشكالاً متعددة، مثل الدولة الرعائية أو الدولة الزبونية أو الدولة البوليسية-وقد تجتمع كل هذه الأشكال وتُمارس في دولة واحدة- الأمر الذي يُعد من أقوى المؤشرات على أزمة السلطة السياسية التي تستدعي المعالجة.

ـ 3 ـ

علي القادري. **التنمية العربية الممنوعة: ديناميات التراكم بحروب الهيمنة**. ترجمة مجدي عبد الهادي؛ مراجعة الترجمة غسان رملاوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. 294 ص.

في هذا الكتاب، يعرض الأكاديمي علي القادري وهو – من الباحثين البارزين المتابعين لمسألة التراكم الرأسمالي عبر الدمار والهدر والعسكرة ـ العوائق أمام التنمية في العالم العربي والقوى التي تعيقها، متناولاً التاريخ الاقتصادي للعالم العربي، ومناقشًا الظاهرة الاقتصادية الكلية والسياسات المتعلقة بها والديناميات الاجتماعية والإطار الذي ضمنه فشلت التنمية. ويتناول موضوعات كالتركيب الطبقي والدمقرطة والحرب والنفط والإمبريالية، ويسعى إلى تقييم طرائق تعزيز التفكك العربي في ظل هيمنة رأس المال الأمريكي، وأثر تراجع التنمية في تسليع حياة البشر.

ويرى المؤلف أنه إذا ما كانت التنمية تُعرّف بأنها عملية النمو الاقتصادي مع توسع النتاج والتشغيل والتقدم التكنولوجي والتحول المؤسسي الذي يحسن باطراد رفاهية الطبقات العاملة، فإنه يمكن القول إن العالم العربي فشل في اختبار التنمية، وإن تصور أن الطبقات الحاكمة ستحقق التنمية كان الأكذوبة التي روجها مثقفو السلطة الحاكمة، وبدلاً من التنمية أو إنجاز الحق في التنمية وإشباع المطالب المستحقة للناس بموجب حقوق الإنسان، عانت الطبقات العاملة في العالم العربي العكس، ووقف «المجتمع الدولي» لا مبالياً بانتهاكات الأنظمة العربية لحقوق الإنسان وتدميرها مستويات معيشة الطبقات العاملة بدعم أمريكي علني لتلك الأنظمة.

ويظهر المؤلف أن العالم العربي شهد عبر العقود الثلاثة الماضية عملية تنمية عكسية، فتم تخليفه (من التخلف بالمعنى الاقتصادي لا الثقافي) ـ كما يرد في مقدمة الكتاب ـ إذ انخفضت نوعية رصيده من رأس المال وتراجعت متوسطات الدخل وقفزت معدلات البطالة وشُددت القيود المفروضة أساساً على الحريات المدنية، فيما دخلت الكوارث الإنسانية الناجمة عن الحروب والحروب المفتعلة التي أُغرق فيها العديد من البلدان العربية مثل السودان واليمن والعراق والصومال وليبيا ولبنان وسورية، بالإضافة إلى فلسطين، ضمن عملية الإنتاج التي يحتاج إليها التراكم الرأسمالي، وذلك لأن الحرب بالنسبة إلى الرأسمالية كانت دائماً عملية إنتاجية.

لقد تم تقويض التنمية في العالم العربي من جانب قوى الهيمنة بقيادة الولايات المتحدة بما يعني ذلك من تفكيك واعٍ ومقصود للكيانات النامية، وبما ينطوي على ذلك من تجريد قسري للطبقات العاملة في هذه الكيانات التي من حقها امتلاك مواردها والسيطرة عليها واستخدامها لمصلحتها. وهكذا تمكنت الإمبريالية الأمريكية من خلال الحروب وبسط هيمنتها على المنطقة ونهب ثرواتها، ولا سيما النفطية منها، من إعادة تشكيل الطبقات الحاكمة العربية وفقاً لإرادتها ومن تعزيز تبعيتها للمركز الإمبريالي وسلب أمن الطبقة العاملة مع ما يعني ذلك من سلب للسيادة الوطنية.

يضم الكتاب تسعة فصول، يستكشف الفصل الأول الخلفية الواقعية للاقتصاد العربي، ومحركات دورة الأعمال المحددة بأولويات الإمبريالية بقيادة أمريكا التي سارعت إلى استهداف نموذج التنمية العربية بقيادة الدولة التي تمكنت بعد الاستقلال من حشد الموارد والحفاظ عليها وإعادة توزيعها عبر الاقتصاد الوطني. وقد أدى الاستهداف الامبريالي

لنموذج التنمية بقيادة الدولة العربية إلى انهيار هذا النموذج لتسود التنمية النيوليبرالية التي ارتفعت في ظلها معدلات الفقر والجوع والقمع في البلدان العربية، ما يشير إلى أن «النموذج الاشتراكي العربي» الذي اعتمدته بعض الدول العربية أدى على نحو أفضل فيما يتعلق بالرفاهية والمعايير الاقتصادية الدينامية.

ويراجع الفصل الثاني السياسات الاقتصادية الكلية القائمة في البلدان العربية ليوضح أن معظم البلدان المنتجة للنفط سجلت معدلات نمو إيجابية مطردة تقدر بنحو 5 بالمئة منذ ارتفاع أسعار النفط عام 2002، لكن هذا النمو كان أجوف وضمورياً، بدليل اندلاع انتفاضات في عدد من هذه البلدان نتيجة عدم إفادة الطبقات العاملة العربية من هذا النمو، وعدم تمكينها من العملية السياسية، إضافةً إلى لعنة الهجوم الإمبريالي الذي تعانيه هذه الطبقات.

ويبحث الفصل الثالث في دور الديمقراطية في التنمية، ولا سيما بعد أن أصبحت الديمقراطية الغطاء الذي دمرت تحته الصراعات عدداً من الدول العربية، مثل العراق وسورية وليبيا، أو الشعار الذي يُراد له رفع خطاب «الإسلام السياسي» للتشويش على التركيب الطبقي. وفي هذا الفصل يبحث المؤلف في القضية الشائكة الخاصة بالانتقال إلى إطار مؤسسي يسمح للطبقات العاملة بحقها في قدر من السلطة في الدولة، وذلك استكمالاً للفرضية الرئيسية، ألا وهي أن أمن الطبقة العاملة وبناء قدرات حرب الشعب هي جوهر السيادة والتنمية.

أما الفصل الرابع فيحلل أسباب الصيرورة التفككية للدولة العربية، موضحا أن القوى الاستعمارية حين جددت الشكل العثماني من التنظيم الاجتماعي في شكل الدولة الحديثة، صممت نماذجها وأهدافها لتشكل دولاً مستعمرة، كما أعادت تصميم المؤسسات بما يتماشى واستراتيجيتها وأيديولوجياتها، أي في صيرورتها من وهن إلى تشرذم. وهكذا فإن عدداً من الدول العربية التي تكونت، كانت قابلة للتحلل بسرعة نتيجة الهزائم العسكرية أو توازن القوى المرهق أو النيوليبرالية. لقد فرضت الحروب والهزائم سياسات استنزاف الثروات، بتحويل التكوينات الطبقية الوطنية لتقبل بشروط الخضوع الإمبريالية، وفي الآونة الأخيرة تفتت بعض الدول لمناطق ضعيفة الحكم وترنح بعضها الآخر على حافة الفشل.

ويتناول الفصل الخامس الحروب بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، فهي تعيد تكوين الشروط الاجتماعية التي تنتج القيمة وتدعم قوة الطبقة الاجتماعية التي تعتمد على اقتصاد الحرب لإعادة إنتاج نفسها، كما أنها تحفز تطوير التكنولوجيا بالتمويل العام للحفاظ على ميزة رأس المال بقيادة أمريكا في التقدم التكنولوجي وبراءات الملكية الفكرية الضرورية للتفوق في عملية الإنتاج العالمية. وماليا توسع الحروب مديونية الدولة الإمبريالية، لكونها تزيد المعروض النقدي من الدولار الذي يتعين معادلته بإنفاق عسكري أكبر وبهيمنة على الموارد الاستراتيجية، أي النفط. ويؤكد هذا الفصل أن العالم العربي الذي أُريد له أن يجذب الحشود للحرب على الإرهاب لا يستهلك العتاد الحربي والأرواح البشرية فحسب، بل يثير أسباباً للحروب في أماكن أخرى. وهكذا فالحروب في العالم العربي ـ إلى جانب القوة المُستمدة من الهيمنة على النفط ـ هي شرط اجتماعي أساسي لتراكم رأس المال العالمي.

ويرصد الفصل السادس توسع رأس المال الأمريكي في العالم العربي بالتناسب مع أهمية النفط كسلعة استراتيجية، وبالقدر نفسه بالتناسب مع اعتماده على النفط الذي يدخل عملياً في مختلف عمليات الإنتاج بصورة أو بأخرى، مع التشديد على أن الأهم بالنسبة لرأس المال الأمريكي هو الهيمنة والتموضع الجيوستراتيجي. وهكذا يرصد هذا الفصل اقتلاع موارد المنطقة وتجييشها كرافد تراكم لرأس المال الدولي.

أما الفصل السابع فيتابع مسار التفكيك العربي وتزايد نفوذ الإمبريالية نتيجة تخلي الطبقة الحاكمة عن السيادة على مواردها ما أدى إلى معاناة الطبقة العاملة التي سُلبت الإرادة في علاقاتها بهذه الطبقة الحاكمة المدعومة من رأس المال الأمريكي. وقد حرمت هذه الطبقة العاملة من حقها امتلاك مواردها، وجرى تقويض قوتها الأساسية الكامنة في خوض الحروب الشعبية والدفاع عن السيادة.

ويتناول الفصل الثامن دور رأس المال في تبخيس قيمة سلعة قوة العمل، وبالتالي انعدام قيمة الحياة بالاستغناء عن بعض الشغيلة بوسائل الحرب أو النيوليبرالية أو بعض الأشكال ذات الصلة من الكوارث المنتجة اجتماعياً، مثل الوفيات المستمرة الناجمة عن الجوع عالمياً على سبيل المثال.

أما الفصل التاسع والأخير فيؤكد أن التنمية الرديئة تعود أولاً وقبل أي شيء إلى سياسات العدوان الإمبريالي، وثانياً إلى الترابط بين سياسات «السوق الحرة» ونتائجها المضادة للتنمية. وتتبدى هيمنة أيديولوجيا السوق الحرة أنه بعد ثلاثة عقود من فشل التنمية، لا يوجه أي اتهام إلى سياسات الماضي الفاشلة ولا إلى من نفذوها. وعليه لا تزال التنمية العربية تعيش في ظل هيمنة القوة والأيديولوجيا الدوليتين، وتتراجع بحسب درجة التنافس على موارد المنطقة بين القوى الإمبريالية وفي مقدمتها أمريكا التي لا تتردد في انتهاك المواثيق الدولية للهيمنة على موارد البلدان التي تراها مهمة للإمبريالية كما فعلت في العراق. من هنا يشدد هذا الفصل على ضرورة تمكين الطبقة العاملة في الدولة، وكذلك ضرورة إعادة الاعتبار لمفاهيم السياسة من نوع المساواة والتوزيع والإصلاح الزراعي والتأميم.

وفي الختام يشدد المؤلف على أن أزمة التنمية في المنطقة العربية ليست من النوع الذي يمكن قياسها كمياً بمجرد مؤشرات اقتصادية، لكونها تتصل بأزمة اجتماعية تتغذى باستمرار بالتفكك الاجتماعي وبالصراعات الدينية والعرقية المصطنعة وبدوائر القوى الاجتماعية التي تشجعها المغامرات العسكرية الأمريكية والقدرات العسكرية المتفوقة لإسرائيل. وفي ظل الدينامية الإقليمية للتنمية في المنطقة، وهي النفط والحرب معاً وكل على حدة، ليس من السهل تكرار تجارب الآخرين في معالجة موضوع التنمية في العالم العربي. من هنا يؤكد المؤلف أنه لا بد من معالجة القضية الأساسية الأكثر أهمية والتي تكمن خلف ضعف العالم العربي على صعيد القدرات كافة، وهي ضعف سلطة الطبقة العاملة في الدولة. وقد أثبت التاريخ أن هذه الطبقة هي المؤهلة لخوض الحروب الشعبية ضد الإمبريالية الأمريكية وأذنابها وضد تعاظم رأس المال المستمر في تدمير الحياة البشرية وتسليعها.

ثانياً: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Bob Woodward.

Rage.

New York: Simon and Schuster, 2020. 480 p.

هذا الكتاب بعنوان **الغضب** هو الثاني للصحافي الاستقصائي الشهير بوب وودوورد حول أداء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وطريقة تعامله مع أزمات عام 2020 في ظل تصاعد الانتقادات لولايته مع تفشي وباء كورونا (Covid_19) وتداعياته الاقتصادية والاضطرابات العرقية. وكان الكتاب الأول لوودوارد حول ولاية ترامب في البيت الأبيض بعنوان **الخوف: ترامب في البيت الأبيض** صدر عام 2018 مقدماً أمثلة عن الفوضى وانعدام انضباط داخل البيت الأبيض خلال عهد ترامب. وكشف الكاتب فيه ـ وهو صاحب السبق الصحافي الذي كشف عن فضيحة «ووترغيت» (1972) ـ أنه سبق له أن حذر ترامب من أن وباء كوفيد ـ 19 سيكون أكبر تهديد للأمن القومي لرئاسته.

وفي هذا الكتاب الجديد يتابع الكاتب اهتمامه برصد موقف ترامب إزاء وباء كورونا، فيكشف عن مقابلات صحافية عديدة مع ترامب حول تفشي الوباء، ويفيد أن ترامب أقر في مقابلة معه بأنه قلل من أهمية الوباء، وأكد أن فيروس كورونا أشد فتكاً من «الإنفلونزا الشديدة»، وأن الناس يمكن أن يصابوا بالفيروس بمجرد استنشاق الهواء. لكن على الرغم من هذا الاعتراف، واصل ترامب إطلاق التصاريح بأن الفيروس ليس أسوأ من الإنفلونزا الموسمية، وأنه سينتصر على الوباء وعلى الأزمة الاقتصادية.

كما يكشف الكاتب عن 25 رسالة شخصية متبادلة بين ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون لم تكن علنية من قبل. وتفيد هذه الرسائل أن الزعيمين انخرطا في حوار دبلوماسي استثنائي وإعجاب متبادل، إذ يصف كيم علاقته بترامب بأنها أشبه بـ«فيلم خيالي» بينما يفاخر ترامب بأن كيم يخبره بكل شيء، بما في ذلك قصة دموية عن كيفية تمكنه من قتل عمه. ويشير إلى عدم وجود فائدة من هذا التفاخر بالحوار الدبلوماسي الاستثنائي بين الجانبين في وقت لم تحرز فيه مفاوضات نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية أي تقدم يذكر.

كما يتحدث الكاتب عن تفاخر ترامب ببناء سلاح نووي سري خارق لم يسمع به من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أو الرئيس الصيني شي جي بينغ، مشيراً إلى أن مساعدي ترامب فوجئوا بكشفه هذا الأمر. كذلك يتحدث عن محاولات حثيثة لوزير الدفاع السابق في عهد ترامب جيمس ماتيس وكذلك وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون ومدير المخابرات الوطنية السابق دان كوتس للحفاظ على أمن البلاد في وقت سعى فيه ترامب لتفكيك كل أشكال اتخاذ قرارات

الأمن القومي الجماعية. وقد عبر ترامب عن عدم ثقته بجنرالاته، إذ ينقل الكاتب عن أحد مساعدي ماتيس أن ترامب وصف في أحد اجتماعاته جنرالاته بأنهم «مجرد حفنة من الجبناء»، وأنه اشتبك مع مستشاريه العسكريين، لأنهم أعطوا الأولوية للتحالفات الدولية على جهوده في التجارة.

كما يكشف وودوارد أن وزير الدفاع ماتيس أخبره أن ترامب «خطير» و«غير مؤهل» ليكون القائد العام للقوات المسلحة، وليس لديه «بوصلة أخلاقية». ويشير وودوارد إلى أن ماتيس كان قلقا بشأن الخطر الذي يشكله ترامب على البلاد أثناء توليه منصبه. كما يشير إلى أن المدير السابق للاستخبارات الوطنية كوتس اشتبه بأن «الرئيس الروسي بوتين يمسك شيئًا ضد ترامب»، وهذا ما يفسر سلوك ترامب بعدم مواجهة بوتين.

ومن المسائل التي يثيرها وودوارد في كتابه مسألة العنصرية التي أعقبت مقتل جورج فلويد بأيدي الشرطة والغضب الذي نجم عن الحادث لدى السود. ويفيد الكاتب أن ترامب استبعد أن يؤدي الحادث إلى عزله.

وإذ يتناول وودوارد الانتقادات التي توجه إلى ترامب بأن هدفه الوحيد هو إعادة انتخابه، يرى مراقبون أن كتاب الغضب قد يسهم في التأثير في خيارات الكثير من الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة.

ـ 2 ـ

Zahra Babar (ed.)

Mobility and Forced Displacement in the Middle East

London: C Hurst and Co Publishers Ltd., 2020.320 p.

يتناول هذا الكتاب التنقل والهجرة القسرية في منطقة الشرق الأوسط في ظل انتشار لغة الكراهية والعنصرية ضد المهاجرين والنازحين في المنطقة حتى وصل الأمر ببعض الشعبويين إلى وصفهم بـ«الغزاة»، علماً أنه لا يصح التعميم في التعامل مع مسألة التنقل بين المجتمعات البشرية والنزوح والتهجير القسري، نظراً لاختلاف الأسباب والدوافع التي تتحكم بكليهما، إذ إن الهجرة وتنقل البشر الطوعي أمر طبيعي ـ غالباً ما ينجم عن ظروف اقتصادية أو معيشية أو رغبة بحياة أفضل ـ وهي جزء لا يتجزأ من العالم الذي نعيش فيه، كما أن التدفق المستمر للناس وتبادل الثقافات قديم قدم المجتمعات البشرية، في حين أن التعامل مع التهجير والنزوح القسري مسألة معقدة غالباً ما تنجم عن الحروب، ولا بد أن ترتبط معالجتها بقانون اللاجئين الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وتكمن أهمية الكتاب في تناول الشرق الأوسط كمنطقة تعج بالنازحين واللاجئين بدءا بنكبة فلسطين1948، وصولاً إلى الحروب في أفغانستان والعراق والحروب الدائرة في ليبيا وسورية واليمن، ناهيك بأزمات النزوح الداخلي التي تعانيها هذه البلدان والتي لها تداعياتها الديمغرافية والاقتصادية على الرغم من عدم شمولها باتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1969 باعتبارها لا تقع ضمن أحداث النزوح العابرة للحدود.

يعرض الكتاب لأهم الأحداث الحالية والتاريخية للنزوح والهجرة في المنطقة، متناولاً العلاقات المعقدة بين اللاجئين وسلطات الدول المضيفة ومدى التزام هذه الدول باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي، وكيفية معالجة الخلافات بين المهاجرين والدول المضيفة على الحدود، ودور المنظمات الدولية غير الحكومية في معالجة الظروف اللاإنسانية للمهاجرين والنازحين، ناهيك بإثارة قضايا الهوية والضغوط الاقتصادية التي تثيرها الدول المضيفة للنازحين والتي تؤثر في كيفية التعامل معهم.

ويثير الكتاب التفكير بموضوع برامج المساعدات التي قدمت للدول المضيفة والنازحين واللاجئين، وآفاق استيعاب المجتمعات المضيفة للنازخين أو المهجرين في ظل تزايد الطلب على السكن والعمل والرعاية الصحية في إطار الجهود المبذولة في بناء قدرات المجتمعات المضيفة لتوفير سبل العيش وحماية اللاجئين، وصولاً إلى إدماجهم.

ـ 3 ـ

Charles A. Kupchan

Isolationism: A History of America's Efforts to Shield Itself from the World

Oxford: Oxford University Press, 2020. 456 p.

يعرض الباحث تشارلز أ. كوبشان، أستاذ الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في هذا الكتاب لجذور الأيديولوجية والسياسية للتغييرات المستمرة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، بما في ذلك مصادر شعار «أمريكا أولاً» الذي رفعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، داعياً إلى تبني «مفهوم الوطنية، بما في ذلك استعادة السيادة الوطنية» بدلاً من «أيديولوجية العولمة».

ويوضح المؤلف أن مواقف ترامب المتصاعدة ضد العولمة وحتى المؤسسات الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، والميثاق العالمي للهجرة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تبدو في ظاهرها بدعة انتخابية أو شعبوية وانعزالية كرد فعل على متغيرات العولمة والأزمات الاقتصادية ومشكلة المهاجرين واللاجئين، لكنها في الواقع تمتد عميقاً في ماضي الولايات المتحدة، وتعود إلى ثقافة سياسية راجت خلال فترات من القرن التاسع عشر، وقبيل الحرب العالمية الثانية، لتركز على أيديولوجية ما أسمته «الاستثنائية الأمريكية» بما تحمله من دعوات للابتعاد عن أي تحالفات دائمة مع أي جزء من العالم الخارجي بما في ذلك العالم المنشغل بمشاكله وتخلفه، وذلك «من أجل الحفاظ على أمن الأمة الأمريكية وحماية تجربتها الديمقراطية الفريدة».

وقد عبّر الرئيس جورج واشنطن عن هذه «الانعزالية الأمريكية» في خطاب الوداع الذي ألقاه عام 1796 لتصبح الانعزالية بعد ذلك واحدة من أكثر الاتجاهات السياسية تأثيراً في التاريخ الأمريكي. وفي مقابل الانعزال السياسي عن العالم الخارجي تضمنت «الاستثنائية الأمريكية» دعوات إلى أوسع علاقات تجارية ممكنة مع الدول الأخرى مع تفضيل الحماية والتبادلية على التجارة الحرة. وترجم ترامب مبدأ الحماية والتبادلية عن طريق فرض تعريفات جمركية على الواردات لحماية المصنعين الأمركيين، ودعوة الشركاء التجاريين لتوفير وصول أكبر إلى السلع الأمريكية.

والواقع، أعاد ترامب الجدل حول دور الولايات المتحدة في العالم، بعدما أظهرت التجربة الأمريكية أن الولايات المتحدة اتبعت –بخلاف الدعوات إلى الانعزالية– نهجاً أكثر تدخلاً لتغيير العالم منذ العام 1941، وأقله عقب الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.ومن الصعوبة بمكان عودة الولايات المتحدة إلى الانعزالية في ظل منطقها الإمبراطوري وروحيته الاستعمارية.

ثالثاً: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

International Crisis Group [ICG], «Preventing State Collapse in Lebanon,» Commentary/Middle East and North Africa (1 October 2020).

في متابعتها لتطور الأوضاع في لبنان، ترى مجموعة الأزمات الدولية أن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية في لبنان تسارعت بشكل كبير في النصف الأول من عام 2020، مدفوعة بجائحة كوفيد19ـ، التي تفاقمت بسبب الانفجار الكارثي في ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس الماضي، واتسمت بخسائر هائلة في الوظائف والدخل. وقد استقالت الحكومة بعد ستة أيام من انفجار الميناء، مما أدى إلى تفاقم الفوضى، على الرغم من أنها لم تكن فعالة في معالجة مشاكل البلاد. وفي نهاية آب/أغسطس، كلف الرئيس اللبناني ميشال عون، بدعم برلماني واسع، مصطفى أديب بتشكيل حكومة جديدة ، لكن الخلاف على المناصب الوزارية أعاق جهود تشكيل حكومة جديدة، الأمر الذي ينذر بمخاطر تآكل ما تبقى من قدرة الدولة على الصمود والسيطرة على على الأمني والفوضى، ناهيك بالتدهور الاقتصادي في ظل عدم وجود خطة إنقاذ من صندوق النقد الدولي.

من هنا تدعو مجموعة الأزمات الدولية الاتحاد الأوروبي بقيادة فرنسية إلى العمل على تفادي فشل دولة أخرى في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط،، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة، من أبرزها:

ـتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة لضحايا انفجار مرفأ بيروت وإصلاح المساكن قبل الشتاء.

ـتوسيع نطاق الدعم المجه للمجتمعات الفقيرة (اللبنانيين واللاجئين) لمنع حدوث أزمة إنسانية خطيرة و توفير المعدات لتحديث المستشفيات العامة.

ـتقديم مساعدة كبيرة لتنشيط البنية التحتية الوطنية الرئيسية (لا سيما توليد الكهرباء) بشرط أن تقوم الحكومة اللبنانية التير سيتم تشكيلها، بوضع أطر قانونية وتنظيمية مناسبة للقطاعات المعنية وإجراءات شراء وتوظيف وتخطيط شفافة.

ـرسم خارطة طريق للإصلاحات الملموسة التي يجب على الحكومة اللبنانية الجديدة القيام بها لتلقي مساعدة الاتحاد الأوروبي، مثل التوصل إلى اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي، وسن تشريعات لحماية استقلال القضاء، وإقرار قوانين مكافحة الفساد والمشتريات العامة وتنفيذها.

ـ تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني اللبناني على المشاركة في صنع السياسات العامة وزيادة مساءلة الحكومة.

ـالنأي بالنفس عن أي محاولة أمريكية للتأثير في العملية السياسية في لبنان من أجل أهداف

إقليمية (على سبيل المثال، النأي بالنفس عن سياسة «الضغط الأقصى» للولايات المتحدة التي تهدف إلى الضغط على إيران في لبنان من خلال الدعوات لتقليص نفوذ حزب الله ونزع سلاحه) واتباع نهج شامل يضم جميع الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية في لبنان، بما في ذلك حزب الله في عملية الإصلاح. وتحث المجموعة أوروبا على أن تتخذ موقفاً موحداً تجاه الولايات المتحدة وأن تكون المساعدة الدولية للبنان مشروطة بإحراز تقدم في الإصلاح، وألا ترتبط بالاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة ودول الخليج.

ـ 2 ـ

Dana Stroul, Bilal Wahab and Barbara A. Leaf, «Washington Confuses Tactics with Strategy: The Perils of Shuttering the U.S. Embassy in Baghdad,»
Policy Watch, no. 3389 (Washington Institute for Near East Policy) (9 October 2020).

يعتبر هذا المرصد السياسي أن التهديد الذي وجهه وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو بإغلاق السفارة الأمريكية في بغداد أدى إلى تراجع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق بعد أن كانت بأفضل حالاتها عقب زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى واشنطن في آب/أغسطس. وأشارت تلك الزيارة إلى تعديل إيجابي في مسار العلاقة بين البلدين، إذ بعثت إدارة ترامب بإشارة إلى تحولها من التركيز المنفرد على إيران وتنظيم «داعش»، إلى شراكة طبيعية وشاملة مع الحكومة العراقية.

لكن استياء الولايات المتحدة من الهجمات المتواصلة على المنشآت والأفراد الأمريكيين التي تشنها ميليشيات عراقية مدعومة من إيران، دفعت الإدارة الأمريكية إتخاذ خطوتين من شأنهما أن تؤثر سلباً في علاقات البلدين، أولهما منح العراق اعفاء لمدة 60 يوماً من العقوبات الأمريكية المفروضة على شراء الكهرباء والغاز من إيران (مما يتناقض مع الإعفاء لمدة 120 يوماً الصادر في أيار/مايو الماضي)، وثانهما التهديد باغلاق السفارة الأمريكية في بغداد. وتعكس الخطوتان عودة الإدارة الأمريكية إلى التعامل الضيق مع العراق في إطار حملة الضغط الأقصى التي تمارسها ضد إيران.

ويرى المرصد في هذا التحول في سياسة الإدارة الأمريكية مخاطر بإضعاف واستبعاد مصطفى الكاظمي أول رئيس حكومة عراقية تتماشى رؤيته للعراق مع أهداف واشنطن: دولة تشهد إصلاحات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، مع دور محدود لإيران. لكن الطرفين يختلفان على الجدول الزمني للقيام بذلك: فالكاظمي يؤمن بإحراز تقدم تدريجي، في حين تريد إدارة ترامب نتائج فورية. ومنذ أيار/مايو، عمل الكاظمي على كبح نفوذ الميليشيات من خلال ممارسة صلاحياته في التوظيف والفصل بطريقة منهجية، وتعزيز صفوف قوات الأمن ومواجهة الشبكات المالية الفاسدة.كما أشار إلى اتجاهه لإجراء انتخابات حرة وذات مصداقية في العام المقبل ستؤدي إلى بروز طبقة جديدة من القادة المستعدين للوقوف في وجه الدولة الموازية التي تديرها الميليشيات. وبحسب المرصد، يفضل الكاظمي تحقيق نتيجة مستدامة ـ أي أن تخسر إيران وشبكة السياسيين والميليشيات الفاسدين التابعين لها في صناديق الاقتراع على المدى المتوسط ـ بدلاً من خطر اندلاع أعمال عنف على المدى القريب والعودة إلى الحرب الأهلية الطائفية.

ويعتقد المشاركون في إعداد هذا المرصد أن أنشطة إيران في العراق أصبحت تحت المجهر أكثر من أي وقت مضى. وستكشف الخطوات التالية التي ستتخذها إدارة ترامب إمكانية مواجهة سلطة الميليشيات. لكن على واشنطن أيضاً أن تكون منتبهة إلى عدم تصوير نفسها وكأنها «انسحبت» بشكل انهزامي من العراق»، وأن تسعى إلى علاقات طبيعية مع العراق، وتأخذ بالاعتبار أن إغلاق السفارة الأمريكية في بغداد سيؤدي إلى إضعاف أجندة الإصلاحات العراقية التي تحظى بموافقة الولايات المتحدة، وإلى صعوبة استدامة الوجود العسكري الأمريكي سياسياً، وخاصة إذا لم تتم هزيمة «تنظيم داعش»، ووقف مراهنة مجتمع الأعمال الأمريكي المراهنة على آفاق العراق الطويلة الأجل كمشروع استثماري □

الملف الإحصائي الرقم (143)

موازنات البلدان العربية: مؤشرات مختارة

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

المقدمة

مثّل العجز المالي أبرز سمات موازنات الحكومات العربية في السنوات الأخيرة، وغالباً ما ترافق ذلك مع تراجع في الإيرادات والنفقات الاستثمارية، إضافة إلى تدابير تقشفية لجأت إليها الحكومات مع زيادات ضريبية من شأنها أن تؤدي إلى تراجع أنشطة قطاعات الأعمال، وتزيد من الأعباء المعيشية على المواطنين.

وقد لازم العجز موازنات الدول النفطية منذ انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، وما أعقبه من تقلبات في أسعار السوق لا تزال تتحكم في إعداد الموازنات وترشيدها من خلال مجموعة من الإجراءات المالية الهادفة إلى زيادة الإيرادات سواء عن طريق زيادة الرسوم والضرائب أو خفض الدعم عن السلع الأساسية والخدماتية، مثل المحروقات والكهرباء والماء والسلع الغذائية الأساسية وغيرها. كما ارتبط العجز بالاضطرابات السياسية والتطورات الأمنية التي تعصف بالمنطقة، من العراق وسورية إلى اليمن والخليج وصولاً إلى ليبيا، الأمر الذي دفع بالعديد من البلدان العربية ومنها دول الخليج النفطية إلى المزيد من الإنفاق على التسلح، وأضر بالتالي بتمويل برامج التنمية الاقتصادية.

في المقابل، أفادت البلدان العربية غير النفطية أو المستوردة للنفط من انخفاض أسعار النفط، بحيث أدى تراجع أسعاره إلى تخفيف الضغوط على ماليتها العامة التي أرهقها ارتفاع تكلفة دعم السلع الأساسية، لكن الإصلاحات الهيكلية التي سعت إليها تلك الدول لم تصل بها إلى المستوى الذي يمكنها من السيطرة على موازنتها بصورة منتظمة أو التخلص من ارتهانها لتقلبات أسعار النفط. وبخلاف الدول النفطية، تفتقر هذه الدول إلى الفوائض المالية، وهذا ما يضع موازناتها في حالة عجز شبه دائم.

ولا يخفى أن الكثير من دول المنطقة تعاني تداعيات عدم الاستقرار والحروب حتى إن موازنات بعضها، مثل ليبيا واليمن وسورية ولبنان، و قبلها الصومال، تستند في أوضاعها الراهنة إلى أرقام غير واقعية.

ومن المرجح نتيجة جائحة فيروس كورونا (كوفيد ـ 19) و«الإغلاق العام الكبير» أن يتأثر الاقتصاد العربي خلال المرحلة 2020ـ2021 بأسوأ ركود تعرض له الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008ـ2009 [1].

يقدم الجدولان الرقمان (1) و(2) بيانات بالإيرادات العامة والمنح في البلدان العربية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما تقدم الجداول الأرقام (3) و(4) و(5) بيانات بإيرادات النفط والغاز والإيرادات الضريبية ونسبها إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتظهر بيانات الجداول الأرقام (6) و(7) و(8) على التوالي بيانات بالنفقات العامة في البلدان العربية ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي، وحجم الإنفاق الجاري والرأسمالي، في حين يقدم الجدول الرقم (9) بيانات تقديرية بالعجز المتوقع في موازنات البلدان العربية لعامي 2019 و2020.

الجدول الرقم (1)

الإيرادات العامة والمنح (2014ـ2019) (مليون دولار أمريكي)

البلد / السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019(*)
الأردن	10,248	9,526	9,917	10,442	11,002	12,090
الإمارات	103,650	76,586	108,852	109,443	124,030	127,329
البحرين	8,217	5,431	4,972	5,854	6,382	6,742
تونس	12,143	10,274	10,396	9,969	10,106	12,900
الجزائر	48,755	45,299	45,768	54,777	56,565	55,000
جيبوتي	491	643	616	644	688	...
السعودية	277,371	163,385	138,522	184,403	241,500	260,000
السودان	9,044	9,659	9,321	11,537	4,012	3,310
سورية	...	...	...	...	...	9,000
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	90,367	56,878	45,968	58,750	77,530	89,000
عُمان	36,691	23,583	19,788	22,627	28,625	26,000
قطر	92,202	51,432	46,938	44,855	57,120	58,100
القمر	163	186	117	109	204	260
الكويت	112,229	86,558	45,117	43,221	52,968	54,140
لبنان	10,879	9,575	9,923	10,778	11,025	13,000

(1) لمزيد من التفاصيل حول سمات الموازنات العربية وتداعيات جائحة فيروس كورونا، انظر: شذى خليل، «موازنات الدول العربية .. بين العجز والتقشف،» <https://rawabetcenter.com/archives/82271>

انظر أيضًا: «التقريرين عن آفاق الاقتصاد العالمي الصادرين عن صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2020 على الرابطين:
<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>, and <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020>.

ليبيا[1]	16,931	8,605	6,362	16,026	23,054	33,600
مصر	65,576	63,600	61,010	44,588	47,120	56,000
المغرب	28,213	23,925	24,574	25,612	27,676	43,700
موريتانيا[2]	1,355	1,407	1,300	1,379	1,585	1,519
اليمن	10,383	4,619	2,301	1,029	717	4,000

ملاحظات

(...) غير متوافر.

(*) تقديرات/توقعات

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (1/6)، ص 339.

لمزيد من التفاصيل حول البيانات التقديرية لعام 2019 المتعلقة بإيرادات الأردن، الجزائر، تونس، السودان، العراق، عُمان، قطر، المغرب، سورية، ومصر، انظر: «موازنات الدول العربية 2019 بين العجز المالي والتقشف،» موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، <https://bit.ly/34pYK2f>.

حول البيانات المتعلقة بإيرادات الموازنة المجمعة للامارات لعام 2019، انظر: أمل المشناوي، «86.2 مليار درهم فائض الموازنة المجمعة للدولة في 2019،» **الإمارات اليوم**، 12/3/2020، <https://www.emaratalyoum.com/business/local/2020-03-12-1.1318667>

وحول بيانات إيرادات موازنة البحرين لعام 2019، انظر: «البحرين تتوقع تراجع عجز الميزانية إلى 1.6 مليار دولار في 2020،» وكالة رويترز، 25 شباط/فبراير 2019، <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1QE1G4>

بالنسبة إلى بيانات إيرادات السعودية لعام 2019، انظر صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 19/12/2018

وبالنسبة إلى إيرادات الكويت بموازنة 2019، انظر: أحمد حجاجي، «الكويت تتوقع عجزاً في ميزانية 2019 بقيمة 7.7 مليار دينار،» وكالة رويترز، 21 أيلول/سبتمبر 2019، <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1PF1CI>.

وحول بيانات جزر القمر لعام 2019، انظر «مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019: أرقام مفاجئة تثير التساؤلات،» من موقع جزر القمر <https://bit.ly/34cWPxJ>

وحول بيانات لبنان، انظر: العربية نت، 20 تموز/يوليو 2019.

(1) في ما يتعلق ببيانات ليبيا التقديرية لعام 2019، أقر الترتيب المالي (الموازنة) من قبل حكومة الوفاق الوطني في طرابلس المعترف بها دولياً مع استبعاد العجز. انظر: **العربي الجديد**، 22/3/2019.

(2) بالنسبة إلى بيانات موريتانيا، أقرت موازنة 2019 بعد تعديلها للمرة الثانية وإجراء اصلاحات وتقليص النفقات وتلقي الدعم من البنك الدولي لتسجل فائضاً يقدر بنحو 190 مليون دولار بعدما كانت تعاني العجز. انظر: موقع صحراء ميديا 12/9/2019.

المصدر: محمدي موسى، «وزير المالية: عدلنا الميزانية لتحقيق الصدقية في حسابات الدولة،» موقع صحراء ميديا 12 أيلول/سبتمبر 2019، <https://bit.ly/2DWsJUB>.

وبالنسبة لبيانات اليمن لعام 2019 انظر: العربية نت، 21 أيلول/سبتمبر 2019.

الجدول الرقم (2)
نسب الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي (2014 ـ 2018)
(نسبة مئوية)

البلد / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	28.6	25.4	25.6	26.0	26.0
الإمارات	25.7	21.4	31.2	28.5	29.9
البحرين	24.6	17.4	15.5	16.6	16.9
تونس	25.6	23.6	24.5	25.0	25.4
الجزائر	22.8	27.2	28.8	32.1	31.7
جيبوتي	30.9	37.2	34.1	33.4	34.3
السعودية	36.7	25.0	21.5	26.9	30.7
السودان	11.4	10.0	8.3	9.4	10.5
سورية	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...
العراق	39.5	33.2	26.7	30.8	36.5
عُمان	45.3	34.2	29.6	31.4	36.1
قطر	44.7	31.8	30.9	26.9	29.7
القمر	27.2	31.5	20.3	17.6	17.0
الكويت	64.5	53.2	39.4	39.5	44.3
لبنان	22.7	19.4	19.5	20.4	19.6
ليبيا	46.8	28.6	19.1	36.6	53.5
مصر	21.4	19.0	18.1	19.0	18.8
المغرب	25.6	23.6	23.8	24.0	23.5
موريتانيا	25.2	29.2	27.8	28.0	29.9
اليمن	26.4	14.0	9.3	5.5	8.9

ملاحظات:

(...) غير متوافر

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (1/6)، ص 339.

الجدول الرقم (3)

الإيرادات البترولية للبلدان العربية المصدرة للنفط والغاز (2015ـ2018) (مليون دولار)

السنة / البلد	2015[1]	2016[2]	2017[3]	2018[3]
الأردن	...	...	...	...
الإمارات	44,932	23,443	33,901	44,494
البحرين	4,851	3,820	4,395	4,775
تونس	76	165	254	249
الجزائر	23,625	15,371	19,821	22,904
جيبوتي	...	...	...	...
السعودية	119,051	88,986	116,240	162,997
السودان	778	482	688	318
سورية	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...
العراق	45,206	29,665	50,583	65,278
عُمان	17,420	13,492	15,205	21,410
قطر	24,826	11,346	36,535	47,563
القمر	...	...	...	...
الكويت	76,866	40,043	38,566	47,281
لبنان	...	...	...	...
ليبيا	7,666	4,822	13,781	20,291
مصر	4,272	774	402	1,630
المغرب	...	...	...	...
موريتانيا	...	...	...	...
اليمن	1,042	116	103	93

ملاحظات

(...) غير متوافر

(1) مصدر بيانات العام 2015. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017** (القاهرة: الأمانة العامة، 2017)، الملحق (2/6)، ص 343.

(2) مصدر بيانات العام 2016، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018** (القاهرة: الأمانة العامة، 2018)، الملحق (2/6)، ص 346.

(3) مصدر بيانات 2017 و2018. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (2/6)، ص 340.

الجدول الرقم (4)

الإيرادات الضريبية للبلدان العربية (2015ـ2018) (مليون دولار)

البلد / السنة	2015[1]	2016[2]	2017[3]	2018[3]
الأردن	5,847	6,000	6,222	6,395
الإمارات	10,576	10,661	45,535	55,548
البحرين	263	632	761	819
تونس	9,421	9,594	8,781	8,862
الجزائر	23,437	22,676	24,875	25,452
جيبوتي	319	356	368	411
السعودية	21,775	21,863	25,937	44,267
السودان	6,021	7,841	9,554	2,478
سورية	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...
العراق	1,084	3,293	5,314	7,840
عُمان	2,436	2,967	3,475	4,623
قطر	7,171	8,681	6,728	7,967
القمر	97	95	85	113
الكويت	1,435	1,611	1,846	2,815
لبنان	6,848	7,030	8,213	8,820
ليبيا	519	565	724	1,388
مصر	41,651	34,879	31,250	34,048
المغرب	20 ,959	21,835	22,639	25,024
موريتانيا	830	809	903	1,012
اليمن	2,079	530	237	215

ملاحظات

(...) غير متوافر.

(1) مصدر بيانات العام 2015. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017** (القاهرة: الأمانة العامة، 2017)، الملحق (3/6)، ص 344 .

(2) مصدر بيانات العام 2016. انظر: انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018** (القاهرة: الأمانة العامة، 2018)، الملحق (3/6)، ص347 .

(3) مصدر بيانات 2017 و2018، انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (3/6)، ص 340 .

الجدول الرقم (5)

نسب الإيرادات البترولية والضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح وإلى الناتج المحلي الإجمالي (2017ـ2018)

(نسبة مئوية)

	نسبة إيرادات النفط والغاز إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح		نسبة إيرادات النفط والغاز إلى الناتج المحلي الإجمالي		نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح		نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	
السنة / البلد	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الأردن	...	...	...	...	59.6	58.1	15.5	15.1
الإمارات	31.0	35.9	8.8	11.6	41.6	44.8	11.9	13.4
البحرين	75.1	74.8	12.4	13.5	13.0	12.8	2.2	2.2
تونس	2.5	2.5	0.6	0.6	88.1	87.7	22.0	22.2
الجزائر	36.2	40.5	11.6	13.4	45.4	45.0	14.6	14.3
جيبوتي	...	...	...	...	57.2	59.6	19.1	20.4
السعودية	63.0	67.0	16.9	20.7	14.1	18.3	3.8	5.7
السودان	6.0	7.9	0.6	0.3	82.8	61.7	7.7	6.5
سورية	...	...	...	...	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...	...
العراق	86.1	84.2	26.5	34.2	9.0	10.1	2.8	3.7
عُمان	67.2	74.8	21.1	29.7	15.4	16.2	4.8	5.8
قطر	81.5	83.3	21.9	24.8	15.0	13.9	4.0	4.1
القمر	...	...	...	...	78.1	55.3	13.7	9.4
الكويت	89.2	89.3	35.3	39.6	4.2	5.3	1.5	2.0
لبنان	...	...	...	...	76.2	80.0	15.6	15.7
ليبيا	86.0	88.0	31.5	46.4	4.5	6.0	1.7	3.2
مصر	0.9	3.5	0.2	0.7	70.1	72.3	13.3	13.6
المغرب	...	...	...	...	88.4	90.4	20.6	21.2
موريتانيا	...	...	...	...	65.5	63.8	18.3	19.1
اليمن	10.0	13.0	0.5	0.5	23.0	30.0	1.3	2.7

ملاحظات

(...) غير متوافر

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (2/6)، والملحق (3/6)، ص 340.

الجدول الرقم (6)
النفقات العامة (2014ـ2019)
(مليون دولار)

السنة / البلد	2014	2015	2016	2017	2018	2019(*)
الأردن	10,975	10,835	11,207	11,539	12,127	13,000
الإمارات	112,896	100,858	120,309	110,184	121,062	103,841
البحرين	9,427	9,466	9,394	9,407	9,806	8,620
تونس	12,936	12,907	11,187	11,256	11,610	14,500
الجزائر	86,839	95,038	66,644	64,104	71,948	72,000
جيبوتي	644	1,017	916	676	703	...
السعودية	304,161	267,011	221,470	248,000	274,667	295,000
السودان	6,000	10,867	11,108	13,632	4,971	4,000
سورية	...	...	...	...	...	9,000
الصومال	...	...	...	...	...	...
العراق	99,436	44,455	56,748	63,878	88,118	108,000
عُمان	39,459	35,628	33,571	30,429	32,511	33,500
قطر	62,366	52,571	51,688	55,823	52,959	57,000
القمر	167	181	185	204	217	279
الكويت	66,690	74,368	60,379	58,426	63,270	74,270
لبنان	13,912	13,461	14,848	14,078	16,611	17,100
ليبيا[1]	34,474	33,211	27,116	28,424	31,094	33,600
مصر	102,248	100,252	101,521	70,263	68,058	80,000
المغرب	34,051	28,883	29,487	29,884	32,464	46,400
موريتانيا[2]	1,392	1,429	1,208	1,271	1,414	1,329
اليمن	11,735	8,766	2,738	2,355	1,741	5,656

ملاحظات

(...) غير متوافر.

(*) تقديرات وتوقعات.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (6/6)، ص 343.

لمزيد من التفاصيل حول البيانات التقديرية لعام 2019 المتعلقة بنفقات الأردن، الجزائر، تونس، السودان، العراق، عُمان، قطر، المغرب، سورية، ومصر، انظر: «موازنات الدول العربية 2019 بين العجز المالي والتقشف،» موقع مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، <https://bit.ly/34pYK2f>.

حول البيانات المتعلقة بنفقات الموازنة المجمعة للامارات لعام 2019، انظر: أمل المشناوي، «86.2 مليار درهم فائض الموازنة المجمعة للدولة في 2019،» **الإمـارات اليوم**، 2020/3/12، <https://www.emaratalyoum.com/business/local/2020-03-12-1.1318667>

وحول بيانات نفقات موازنة البحرين لعام 2019، انظر: «البحرين تتوقع تراجع عجز الميزانية إلى 1.6 مليار دولار في 2020»، وكالة رويترز، 25 شباط/فبراير 2019، <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1QE1G4>

بالنسبة إلى بيانات نفقات السعودية لعام 2019 انظر: **الشرق الأوسط** (لندن)، 2018/12/19

وبالنسبة إلى نفقات الكويت بموازنة 2019 انظر: أحمد حجاجي، «الكويت تتوقع عجزاً في ميزانية 2019 بقيمة 7.7 مليار دينار،» وكالة رويترز، 21 أيلول/سبتمبر 2019، <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1PF1CI>

حول بيانات جزر القمر لعام 2019: انظر «مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019: أرقام مفاجئة تثير التساؤلات،» من موقع جزر القمر <https://bit.ly/34cWPxJ>

بالنسبة لبيانات اليمن لعام 2019 انظر: العربية نت، 21 شباط/فبراير 2019

حول بيانات لبنان، انظر: العربية نت، 20 تموز/يوليو 2019

(1) في ما تعلق ببيانات ليبيا التقديرية لعام 2019، انظر: **العربي الجديد**، 2019/3/22.

(2) بالنسبة الى بيانات موريتانيا، انظر: موقع صحراء ميديا (12 أيلول/سبتمبر 2019).

المصدر: محمدي موسى، «وزير المالية: عدلنا الميزانية لتحقيق الصدقية في حسابات الدولة،» موقع صحراء ميديا 12 أيلول/سبتمبر 2019 <https://bit.ly/2DWsJUB>.

الجدول الرقم (7)

نسب النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (2018ـ2014)

(نسبة مئوية)

البلد / السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الأردن	30,6	28.8	29.0	28.8	28.7
الإمارات	28.0	28.2	34.5	28.7	29.2
البحرين	28.2	30.4	29.2	26.6	26.0
تونس	27.3	29.6	26.3	28.2	29.1
الجزائر	40.6	57.2	41.9	37.6	40.3
جيبوتي	40.5	58.9	50.7	35.0	35.0
السعودية	40.2	40.8	34.3	36.1	35.1
السودان	7.6	11.2	9.9	11.1	13.0
سورية	...	...	...	...	...
العراق	43.5	26.0	32.9	33.5	41.5
عُمان	48.7	51.7	50.2	42.2	41.0
قطر	30.2	32.5	40.1	33.5	27.6
القمر	27.9	30.7	32.0	32.8	18.2
الكويت	38.3	45.7	52.7	53.4	53.3
لبنان	29.1	27.2	29.1	26.7	29.6
ليبيا	95.2	110.5	81.4	65.0	72.2
مصر	33.4	30.0	30.2	29.9	27.2
المغرب	30.9	28.5	28.5	27.2	27.5
موريتانيا	25.9	29.6	25.8	25.8	26.6
اليمن	29.8	26.5	11.1	12.6	21.7

ملاحظات

(...) غير متوافر.

(*) تقديرات وتوقعات

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (6/6)، ص 343.

الجدول الرقم (8)
الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي 2017ـ2018
(مليون دولار)

السنة / البلد	2017		2018	
	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي
الأردن	10,988	530	11,584	492
الإمارات	98,004	12,179	106,535	14,527
البحرين	8,464	943	8,929	878
تونس	8,818	2,438	9,443	2,167
الجزائر	41,368	22,737	44,217	27,730
جيبوتي	472	204	525	178
السعودية	192,600	55,400	220,000	54,667
السودان	12,854	778	4,420	551
سورية	...	...	...	...
الصومال	...	...	...	...
العراق	42,339	21,538	67,264	20,854
عُمان	21,909	8,520	25,057	7,454
قطر	32,194	23,629	31,592	21,367
القمر	106	86	204	13
الكويت	54,456	3,970	60,119	3,601
لبنان	13,7085	374	16,113	498
ليبيا	26,891	1,534	29,850	1,244
مصر	62,419	7,382	60,422	7,636
المغرب	23,157	6,727	25,469	6,995
موريتانيا	840	431	904	511
اليمن	2,289	66	1,696	45

ملاحظات

(...) غير متوافر.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (7/6)، ص 344.

الجدول الرقم (9)

العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة (2014 ـ 2020)

(مليون دولار)

السنة / البلد	2014	2015	2016	2017	2018	2019(أ)	2020(ب)
الأردن	727ـ	1,309ـ	1,290ـ	1,097ـ	1,124ـ	910ـ	1,600ـ
الإمارات	9,246ـ	24,272ـ	11,457ـ	750ـ	2,968	23,488	...
البحرين	1,210ـ	4,035ـ	4,423ـ	3,552ـ	3,424ـ	1,878ـ	1,626ـ
تونس[1]	793ـ	2,633ـ	791ـ	1,287ـ	1,504ـ	1,600ـ	1,300ـ
الجزائر	38,083ـ	49,739ـ	20,876ـ	9,328ـ	15,383ـ	17,000ـ	12,000ـ
جيبوتي[2]	152ـ	375ـ	300ـ	32ـ	15ـ	471ـ	...
السعودية	26,790ـ	103,626ـ	82,948ـ	63,597ـ	33,167ـ	35,000ـ	50,000ـ
السودان	3,044	1,208ـ	1,787ـ	2,095ـ	959ـ	690ـ	1,620ـ
سورية	...	...	...	...	...	0 (*)	...
الصومال	...	...	...	...	...	...	...
العراق	9,069ـ	12,423	10,779ـ	5,127ـ	10,587ـ	19,000ـ	68,000ـ
عُمان	2,768ـ	12,045ـ	13,783ـ	7,802ـ	3,885ـ	7,500ـ	6,400ـ
قطر	29,836	1,139ـ	4,749ـ	10,968ـ	4,161	1,100	137
القمر	4ـ	5	68ـ	95ـ	14ـ	19ـ	21ـ
الكويت	45,539	12,190	15,262ـ	15,205ـ	10,752ـ	25,544ـ(**)	46,000ـ
لبنان	3,034ـ	3,886ـ	4,925ـ	3,301ـ	5,587ـ	4,100ـ	3,200ـ
ليبيا	17,542ـ	24,606ـ	20,754ـ	12,398ـ	8,040ـ	0 (*)	16,500ـ
مصر	36,672ـ	36,651ـ	40,511ـ	25,676ـ	20,938ـ	24,000 ـ	25,400ـ
المغرب	5,838ـ	4,958ـ	4,913ـ	4,272ـ	4,789ـ	2,700ـ	8,900ـ
موريتانيا	36ـ	22ـ	93	108	170	190	390ـ
اليمن[3]	1,352ـ	4,147ـ	437ـ	1,326ـ	1,024ـ	1,656ـ	...

ملاحظات

(...) غير متوافر

(ـ) عجز

المصدر : جامعة الدول العربية، الأمانة العامة[وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019** (القاهرة: الأمانة العامة، 2019)، الملحق (6/10)، ص 349.

(أ) احتسبت تقديرات العجز لعام 2019 استناداً إلى بيانات الواردات والنفقات في الجدولين الرقمين (1) و (6).

(ب) حول تقديرات العجز المتوقعة في الأردن، البحرين، العراق، وليبيا، وموريتانيا و بيانات الفائض في قطر، انظر على التوالي: **العربي الجديد**، 2020/1/15؛ 2019/2/25؛ 2020/9/14؛ 2020/3/5؛ 2020/5/7 و2019/12/16.

وحول تقديرات العجز المتوقع بموازنات تونس، عُمان، والمغرب، انظر على التوالي: **الشرق الأوسط** (لندن)، 2020/7/14 و 2020/1/2 و 2020/7/8.

وبالنسبة إلى تقديرات العجز المتوقع بموازنات الجزائر، السعودية، الكويت ولبنان، انظر على التوالي: **القدس العربي** (لندن)، 2020/5/11، وبي بي سي، 2019/12/10 على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/business-50735200>، **والنهار** (الكويت)، 2020/10/5 **والجمهورية** (بيروت)، 2020/1/29.

وبخصوص تقديرات العجز بموازنات السودان ومصر، أنظر على التوالي: **اليوم السابع**، 2019/12/30 و2020/6/22.

وبالنسبة إلى العجز في موازنة جزر القمر لعام 2020 بنحو 21 مليون دولار. انظر: «مشروع الموازنة العامة 2020 يسجل تراجعًا حادًا مقارنة عن سابقه»، موقع جزر القمر <https://bit.ly/34cWPxJ>

(*) أقرت الموازنة من دون عجز. وقدرت الحكومة السورية نفقات الموازنة لعام 2019 بنحو 9 مليارات دولار، فيما أقرت الموازنة في ليبيا من قبل «حكومة الوفاق الوطني» في طرابلس (المعترف بها دولياً) بنفقات تقدر بنحو 33 مليار و600 مليون دولار.

(**) قيمة العجز الإجمالية بعد استقطاع نسبة عشرة بالمئة من إيرادات الموازنة لعام 2019 (نحو5,414 مليار دولار) التي يتم تحويلها إلى صندوق الأجيال القادمة.

(1) قيمة العجز احتسبت على أساس 3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. انظر وكالة رويترز على الرابط <https://fr.reuters.com/article/tunisia_budget_ye3_idARAKBN1WF1HP>

غير أنه وفقاً لتقديرات أخرى قد يصل العجز إلى 7 بالمئة من الناتج ما يعني أن العجز قد يصل إلى نحو مليارين و 700 مليون دولار على اعتبار أن اجمالي الناتج يقدر بنحو 38.8 مليار دولار عام 2019. انظر: اليوم السابع، 2020/7/13. انظر أيضاً: <https://ar.tradingeconomics.com/tunisia/gdp>.

(2) بيانات جيبوتي احتسبت على أساس أن جيبوتي سجلت عجزاً في الميزانية الحكومية يساوي 14.20 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2019. وقدر الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي بنحو 3.32 مليار دولار أمريكي في عام 2019. **المصدر**: <https://tradingeconomics.com/djibouti/government-budget> and <https://tradingeconomics.com/djibouti/gdp>

(3) أقرت الموازنة الحكومة المعترف بها دوليا أي حكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ومقرها عدن.